

وبه أستعين

قال الشيخ الإمام العالم العلامة ، السيد الخبر الكامل . شيخ الإسلام
مجد الدين أبو البركات ، عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن
تيمية الحراني رحمه الله .

الحمد لله مولى النعم الباطنة والظاهرة ، وصلى الله على محمد خاتم الرسل ،
وصاحب المعجزات الباهرة ، وعلى آله وأصحابه نجوم الهدى الزاهرة ، وسلم تسليماً .
« أما بعد » فهذا كتاب في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد
بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه .

هذبه مختصراً ، ورتبته « محرراً » حاوياً لأكثر أصول المسائل ، خالياً
من العال والدلائل ، واجتهدت في إيجاز لفظه . تيسيراً على طلاب حفظه .
ونسأل الله النفع به في الأولى والأخرى ، وأن يوفقنا لصواب القول والعمل ،
ويحرسنا من أسباب الخطأ والزلل ، إنه سميع مجيب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العالم العلامة ، مفتي المذاهب ، رحلة الطلاب ، نسيج
وخده ، وفريد عصره ، شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن الشيخ الإمام العالم
أبي المفاخر مفلاح بن مفرج المقدسي الحنبلي ، تغمده الله برحمته ، وكان قد صنف
هذا الكتاب قبل سنة أربعين وسبعائة ، وتوفي ليلة يسفر صباحها عن يوم الخميس
ثاني رجب الفرد سنة ثلاث وستين وسبعائة ، وله تصانيف باهرة ، في فنون
مشهورة ، وهذا الكتاب اسمه « النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر ،
للشيخ مجد الدين بن تيمية » تغمده الله برحمته .

كتاب الطهارة

باب المياه

الماء الْمُطَهَّرُ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْجَاسِ : هُوَ الْمُطَاقُ ، الْبَاقِي عَلَى أَصْلِ خِلْقَتِهِ فَإِنْ خَالَطَهُ طَاهِرٌ يُمْكِنُ صَوْنُهُ عَنْهُ فَغَيْرُهُ ، زَالَتْ طَهُورِيَّتُهُ ، وَعَنْهُ لَا تَزُولُ ، إِلَّا أَنْ يُطْبَخَ فِيهِ ، أَوْ يَغْلِبَ عَلَى أَجْزَائِهِ ، وَاخْتَارَ الْخَرَقِيُّ الْعَفْوَ عَنْ يَسِيرِ الرَّائِحَةِ خَاصَّةً . فَإِنْ غَيَّرَهُ مَا لَا يُمَارِجُهُ كَالدَّهْنِ ، وَقَطَعَ الْكَافُورَ ، فَعَلَى وَجْهِينِ . وَلَا بَأْسَ بِمَا تَغَيَّرَ بِمَقَرِّهِ ، أَوْ بَمِلْحٍ مَائِيٍّ ، يَكُونُ كَطَحْنَبِ ، وَوَرَقِ الشَّجَرِ ، وَنَحْوِهَا ، مَا يَشُقُّ صَوْنَهُ عَنْهُ . فَإِنْ وُضِعَ فِيهِ قَصْدًا زَالَ تَطْهِيرُهُ ، وَلَا يُسْكِرُهُ الْمُسَخَّنُ وَلَا الْمُسَخَّنُ بِطَاهِرٍ . إِلَّا إِذَا اشْتَدَّ حَرُّهُ . وَفِي كِرَاهِيَةِ الْمُسَخَّنِ بِالنَّجَاسَةِ رَوَايَتَانِ .

فَإِذَا اسْتَعْمَلَ مَا دُونَ الْقَلْتَيْنِ فِي رَفْعِ حَدَثٍ . فَهُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ . وَعَنْهُ أَنَّهُ مُطَهَّرٌ ، وَعَنْهُ أَنَّهُ نَجَسٌ .

فَأَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي طَهْرِ مُسْتَحَبٍّ . وَكَأَنَّ غَمْسَ قَائِمٍ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ يَدُهُ فِيهِ قَبْلَ غَسْلِهِ ثَلَاثًا فَمُطَهَّرٌ ، وَعَنْهُ لَيْسَ بِمُطَهَّرٍ . وَلَا يَرْتَفِعُ حَدَثُ الرَّجُلِ بِمَاءٍ خَلَّتْ بِالطَّهَارَةِ مِنْهُ امْرَأَةٌ ، وَعَنْهُ تَرْتَفِعُ ، وَلَهُ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِهِ فِي أَصْحَابِ الْوَجْهِينِ . وَإِذَا لَاقَتْ نَجَاسَةً قُلَّتَى مَاءٍ فَصَاعِدًا وَلَمْ تَغْيِرْهُ لَمْ يَنْجَسْ ، وَعَنْهُ يَنْجَسُ بِالْبَوْلِ وَالْعَذْرَةِ الرُّطْبَةُ مِنَ الْآدَمِيِّ خَاصَّةً ، إِلَّا مَا يَشُقُّ نَزْحَهُ لِكَثْرَتِهِ ، وَمَا دُونَ الْقَلْتَيْنِ يَنْجَسُ بِمِلَاقَةِ النَّجَاسَةِ ، وَعَنْهُ لَا يَنْجَسُ ، حَتَّى يَتَغَيَّرَ كَالْقَلْتَيْنِ ، وَهُمَا خُسَامَةٌ رَطْلٌ بِالْعِرَاقِ تَقْرِيبًا ، وَقِيلَ عَنْهُ تَحْدِيدًا ، وَعَنْهُ أَنَّهُمَا أَرْبَعَانِ . وَمَا نَجَسَ بِالتَّغْيِيرِ لَمْ يَطْهَرِ إِلَّا بِنُزَالِهِ . إِمَّا بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِإِضَافَةِ قَلْتَيْنِ إِلَيْهِ ، أَوْ بِنَزْحِ بَقِيٍّ بَعْدَهُ

قلتان ، ولا يطهر مادون القلتين . إلا بإضافة قلتين إليه ، مع زوال تغيره ، ويتخرج التطهير بإضافة مادون القلتين فيهما .

كتاب الطهارة

قوله في الحرر « ويتخرج التطهير بإضافة مادون القلتين فيهما » يعني : إذا كان الماء النجس قليلا أو كثيرا ، فأضيف المطهر إلى كثير نجس ، فأكثر الأصحاب على أنه لا يطهر ، وذكر بعضهم تخريجا ، وبعضهم وجها ، وبعضهم في بعض مصنفاته وجها ، وفي بعضها تخريجا ؛ وأيا ما كان : فأصله مسألة زوال التغير بنفسه ، وقطع في المستوعب بهذا القول ، وعلمه بأنه لو زال بطول المسكت طهر . فأولى أن يطهر بزواله بمخالطته لما دون القلتين ، فخالف في هذه الصورة أكثر الأصحاب ، كما أنه قطع في الصورة الثانية بما قطع به أكثر الأصحاب في أنه لا يطهر . وإن أضيف القليل المطهر إلى قليل نجس ، وبلغ المجموع قلتين . فأكثر الأصحاب ، أو كثير منهم : لم يحك في هذه الصورة خلافا في أنه لا يطهر ، وأظن منهم الشيخ مجد الدين صاحب الحرر في شرح الهداية ، وذكر بعضهم لما حال ^(١) وقوع النجاسة في الصورة الأولى . فقد حكى في عموم خبر القلتين بخلاف هذه الصورة وجها ، وبعضهم تخريجا أنه يطهر ، إلحاقا وجعلا لكثير بالانضمام ، كالكثير من غير انضمام ، وحروره قياسا ، فقالوا : لأنه ماء كثير ، غير متغير بالنجاسة . فكان طاهرا ، كما لو وقعت فيه ابتداء ، وهو كثير ولم يتغير ؛ أو زال تغيره بنفسه ، واحتجوا بخبر القلتين ، وعلى هذا قد يخرج طهارة قلة نجسة إلى مثلها ، وقد يفرق بينهما ، وأظن بعض الأصحاب صرح به . والذي نص عليه الإمام أحمد رحمه الله : أنه لا تطهر قلة نجسة إلى مثلها ، وذكر في الكافي تخريج طهارة قلة نجسة إلى مثلها .

(١) كذا في الأصل . ولعل الصواب « كحال » .

باب تطهير موارد الأنجاس

إذا أصابت نجاسة الكلب أو الخنزير غير الأرض وجب غسله سبعاً ،
واحدة بتراب ، وهل يقوم مقامه الأشنان ونحوه ، أو الغسلة الثامنة ؟ على وجهين ^(١)
فأما بقية النجاسات . فعنه : تغسل سبعاً ، وفي استيراد التراب وجهان وعنه :
تغسل ثلاثاً ، وعنه لا يحسب العدد .

قال : لما ذكرناه ، وإنما ذكر الخلاف في القليل المطهر إذا أضيف إلى كثير نجس ،
وهذا فيه نظر . واحتج الأصحاب للراجح في المذهب ، والجواب عن خبر القلتين
والاحتجاج به هنا يطول ذكره ، فليطلب في كلامهم . فأما إن لم يبلغ المجموع
قتلين فهو نجس ، وكذا في المحرر فيه إطلاق ، فإن كان مراده : وبلغ المجموع
قتلين . وردت هذه الصورة على كلامه ، وإن كان مراده : أن التخريج يجري
في هذه الصورة أيضاً ، فقال بعضهم : يكون التخريج من رواية « إن الماء لا ينجس
إلا بالتغير » وفيه نظر . لأن التفرع إنما هو على المذهب . فأما على رواية « إن
الماء لا ينجس إلا بالتغير » فلا إشكال ، والقليل كالكثير . فتطهيره بزوال تغيره
على أى وجه كان ، وإضافة ماء إليه ، قل أو أكثر .

ويحتمل أن يكون المراد : أن الماء مطهر للماء النجس ، وإن لم يبلغ هذا
القدر المخصوص إذا غمره لأنه عين الماء أثر في تطهيرها ، فأنزله وإن لم يبلغ القدر
المخصوص كسائر المحال ، وهذا ماء طهر المحل ، وأزال النجاسة من غير انفصال .
فيكون حكمه حكم ما انفصل غير متغير بعد زوال النجاسة ، لا فارق بينهما إلا
الانفصال ، ولا أثر له هنا لعدم اعتباره كما نقول في الماء الكثير ، أو في نجاسة
الأرض ، فإنه لا يعتبر في تطهيرها الانفصال .

وقولهم « ماء لا يدفع النجاسة عن نفسه ، فعن غيره أولى » إن أرادوا :

(١) بهامش الأصل : أحدهما : يقوم الأشنان ونحوه مقامه . ولا تقوم الغسلة
الثامنة مقامه وهو المذهب .

وإذا تمجست الأرض ببولع أو غيره فعمت بالماء مرة ولم يبق للنجاسة أثر . فالماء والأرض طاهران . وإن لم ينفصل الماء . ولا يطهر غير الأرض إلا بشرط الانفصال . ويكون المنفصل في حال طهارة المحل طاهراً . وفي طهوريته وجهان [أحدهما : أن طهوريته إن كان وارداً ، فإن كان متغيراً فهو نجس ، وإن كان غير متغير فهو طاهر] وقيل : إنه نجس . ومن خفي عليه موضع النجاسة : غسل ما يستيقن به غسلها .

لا يدفعها عن نفسه ، فيما إذا كانت واردة عليه : فمسلم . وعليه يدل خبر القلتين ؛ لكن لا يحصل المقصود . وإن أرادوا مطلقاً : فممنوع ولا يقولون به . وحمل كلام صاحب المحرر على هذا أو ما أشبهه أولى ، لكن يستبعد هذا من جهة أني لم أجد أحداً ذكره ؛ فينبغي أن يتأمل هذا وينظر ، هل قال به أحد أم لا ؟ فإن كان قد قيل به . فقد لا يبعد حمل كلامه عليه ، وإن كان هو لم يصرح به . فإن أضيف إلى الماء النجس غير الماء . فهل يطهره ؟ كلام الأصحاب فيه مشهور ، وسيأتي كلامه في المحرر في الماء ؛ وأنه الذي يطهر الماء النجس لا غيره ، وأظن أنه لم يحك في إضافة غيره خلافاً في « شرح الهداية » في أنه لا يطهر . وهذا ظاهر كلام جماعة من الأصحاب . كابن عقيل . وهذا متوجه فيما إذا كان الماء النجس قليلاً ، أما إذا كان كثيراً فلا فرق ، إذا كان لا يستر النجاسة ولا يغير راعيتها ، وقطع في المستوعب بأن غير الماء لا يطهر الماء النجس .

قوله : « ومن خفي عليه موضع النجاسة . غسل ما يستيقن به غسلها » أطلق العبارة كغيره . ومراده : في غير الصحراء ؛ قطع بذلك الأصحاب . وعن أحمد ما يدل على التحري في غير الصحراء . قال إسماعيل بن سعيد : سألت أحمد عن الذي يصيب الثوب ، ولا يعلم مكانه ؟ قال : إن علم بمكانه غسله ، وإن أشكل عليه ذلك نضح المكان الذي يظن أنه أصابه . أما الصحراء فلا يمكن حفظها

ولا تطهر النجاسة بشمس ، ولا ريح . ولا استحالة ، إلا الحجر المنقلبة بنفسها .
فإن خُلِّتْ لم تطهر ، وقيل : إن خلت بنقلها من الشمس إلى الفء ،
أو بالهـكس طهرت ، وإن خلت بما يُلْقَى فيها . لم تطهر .

ويطهر بول الغلام الذي لم يأكل الطعام يَنْضِجْهِ . وَمَنِيَّ الْآدَمِيِّ طَاهِرٌ ، وعنه أنه
نجس . يحزىء فركه من الرجل ، ودون المرأة ، والمذى نجس ، وهل يطهر بالنضج ؟
على روايتين [إحداها : لا يطهر إلا بغسله سبع مرات] وعنه أنه طاهر كالمني .
وَبَلْغَمُ الْعِدَّةِ وَرطوبة فرج المرأة ، وبول ما يؤكل لحمه ، وروثه وَمَنِيَّةُ :
طاهر . وعنه النجاسة في الجميع ، ودم السمك طاهر ، وفي دم البق والبراغيث
والقمل والذباب ونحوه : روايتان [إحداها : أنه طاهر] .

وما لا نفس له سائلة ، كالذباب والعقرب . لا ينجس بالموت ، وفي نجاسة
الآدمي بالموت [وأطرافه بالانفصال روايتان إحداها : لا ينجس إلا شيء
من أطرافه ، وهو المذهب] .

وعظم الميتة وقرنها وظفرها نجس . ويحتمل الطهارة ، وصوفها وشعرها ،
وريشها طاهر . وعنه ما يدل على نجاسته . وَلِبْنُهَا وَأَنْفِجَتُهَا نجس ، وعنه
طاهر^(١) . ولا يطهر جلد ما لا يؤكل لحمه بالذكاة ، ولا جلود الميتة بالدباغ ،
وعنه يطهر منها بالدباغ ما نجس بالموت .

من النجاسة ؛ ولا يمكن غسلها إلا بمشقة شديدة ، وله أن يصلى فيها بلا تحرر ؛
في ظاهر كلام الأصحاب ؛ وصرح به بعضهم . وينبغي أن يستحب ، مبالغة في
تحصيل شرط العبادة . قال في الرعاية : ويجتنب ما ظن نجاسته . وهذا صحيح
لأنه كالمُتْلَعِبِ ، كما لو أقدم على العبادة ظاناً عدم دخول الوقت ، وكالصلاة ،
والصوم في حق من اشتبهت عليه الأشهر ، وكذا لو دفع الزكاة إلى من يظن عدم
استحقاقه . فتبين بخلافه .

(١) بهامش الأصل : أى : إذا كان طاهراً في الحياة .

وما لا يؤكل لحمه من جوارح الطير والبهائم نجس : سُورُهُ ، وَعَرَفُهُ ، وَشَعْرُهُ ،
إلا الهرة ، وما دونها في الخلقة ، وعنه : أنه طاهر ، ماعداء السكب ، والخنزير .
ولا يُعْفَى عن يسير كل نجاسة ، إلا الدم والقيح وأثر الاستجمار ، وبول
ما يؤكل لحمه وروثه ، إن قلنا بنجاستهما ، فأما المني والمذي وعرق غير المأكول ،
سوى السكب والخنزير وريقه — إذا قلنا بنجاستها — والتبيض ، وبول الخفاش . فهل
يُعْفَى عن يسيرها ؟ على روايتين [إحداهما : لا يُعْفَى عن يسيرها ، وهو المذهب] .
ويجب غسل نجاسة أسفل الخُفِّ والحذاء ، وعنه يعني عنها . إذا دَلِكْتَ
بالأرض ، وقال إن حامد تطهر بذلك .

بَابُ الْآنِيَةِ

يَحْرُمُ اتِّخَاذُ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَاسْتِعْمَالُهَا ، وعنه يجوز اتخاذها ، وفي صحة
الطهارة منها [وجهان أحدهما : تصح ، وهو المذهب] وكل إناء طاهر من
غيرها فباح . وإن كان ثميناً . وما ضُبِّبَ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَحَرَامٌ ، إلا يسيرة
الفضة للحاجة ، كمشعة قلع ونحوها . فأما يسيرها لغير حاجة . فعلى وجهين .
أحدهما : لغير الحاجة حرام ، وهو المذهب .

ولا بأس باستعمال آنية السكفر ، وثيابهم ، ما لم يتيقن نجاستها ، وعنه
الكرهية ، وعنه المنع فيما ولي عوراتهم ، كالسراويل ونحوها ، حتى يغسل
دون ما علا . وعنه المنع في الأواني والثياب عن لا تباح ذبيحته ، كالجوس
ونحوهم ، ولا يؤكل من طعامهم إلا الفاكهة ونحوها .

وإذا اشتبه طهور بنجس تيمم ولم يتحرر . وهل يأنزله إعدام الطهور
مخلط أو إراقة أم لا ؟ على روايتين [إحداهما : لا يلزمه . وهو المذهب]
وقيل : يتحرر ، إذا كانت أواني الطهور أكثر وإن اشتبه طهور بطاهر .
توضاً بكل واحد منهما ثم صلى .

قوله : « وإن اشتبه طاهر بطهور توضأ بكل واحد منهما ، ثم صلى »

باب الاستطابة والحدث

يحرم استقبال القبلة واستدبارها عند التخلي في القضاء دون البنيان ، وعنه المنع فيهما . ويقدم رجله اليسرى في دخوله الخلاء ، ويقول « بسم الله ، أعوذ بالله

كذا عبر جماعة من الأصحاب وتبعهم ، وكذا تبعهم في مسألة اشتباه الثياب الطاهرة بالنجسة ، وهذا الإطلاق يقتضى : أن الحكم كذلك مع القدرة على استعمال ماء طهور ييقين ، أو ثوب طاهر ، وليس كذلك عنده ، على ما ذكره في شرح الهداية ، وكذا لم أجد أحداً من الأصحاب صرح بالقول بمقتضى هذا الإطلاق . ووجه عدم القول به : أما في مسألة الثياب : فلعدم الجزم بالنية من غير حاجة ، وأما مسألة الوضوء من الطاهر والطهور عند الاشتباه مع القدرة على استعمال طهور غير مشتبّه ، فإن توضأ وضوءين لم يصح ، لما تقدم ، وهو إخلاله بالجزم بالنية من غير حاجة ، وإن كان ^(١) وضوءاً واحداً ، غرفة من هذا وغرفة من هذا لكل وضوء إلى كمال الطهارة . صحّ ، لجزمه بالنية .

وتشاغله في خلال الطهارة بما ليس منها بشيء يسير ، لا يطول الفصل به ولا يؤثر . قوله : « يحرم استقبال القبلة - ثم ذكر بعد هذا - أنه لا يفعل كذا ولا كذا » قد يقال : فيه إشعار بأن هذه الأمور غير محرمة ، لأنه لو أراد التحريم ، ثم صرح به ^(٢) ، ولو أوضح حكم ذلك بالتحريم أو الكراهة كان أجود . وبيان ذلك : أما استصحاب ما فيه ذكر الله تعالى : فمكروه ، صرح به المصنف في شرح الهداية وغيره ، وعن الإمام أحمد : لا يكره ، ذكرها الشريف ، وقطع في المستوعب بأن إزالة ذلك أفضل ، وهذا قول ثالث ، ولعله أقرب . وأما قوله : « ولا يتكلم » فكذا عبر جماعة ، وصرح جماعة بالكراهة ،

(١) كذا بالأصل . ولعله « وإن توضأ » .

(٢) كذا بالأصل . ولعله « اصرح به » .

من الخُبثِ والخبائثِ » ولا يصحبه ما فيه : اسمُ الله ، إلا من عُذِر . ويعتمد على رجله اليسرى ، ولا يتكلم ، ولا يمكث فوق الحاجة . فإذا فرغ مسح ذكره ونثره ثلاثاً . فإذا خرج قدّم رجله اليمنى ، ثم قال « غفرانك ، الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني » ويبعد في الفضاء ويستتر ويطلب مكاناً رخواً ، ولا يستقبل الشمس ولا القمر ، ولا يبول في شقٍ ولا سربٍ ،

ولم أجد أحداً منهم ذكر التحريم ، مع أن دليلهم يقتضيه ، وعن الإمام أحمد ما يدل عليه ، قال صالح : سألت أبي عن الكلام في الخلاء ؟ قال : يكره ، وقال إسحاق بن إبراهيم : سألت أحمد عن الكلام في الخلاء ؟ قال : لا ينبغي له أن يتكلم .

قوله : « ولا يمكث فوق الحاجة » كذا عبر جماعة ، وعبر جماعة بالكراهة ، وهذه المسألة هي مسألة كشف العورة خلوة لغير حاجة ، وفيها ثلاث روايات : التحريم ، والكراهة ، والجواز . لكن هنا يتعين نفي الجواز لأمرٍ اختص به هذا الموضع ، وبه يعرف قوة الكراهة أو التحريم .

قوله : « ولا يستقبل الشمس ولا القمر » كذا عبر جماعة ، وعبر جماعة بالكراهة ، ولم يذكر بعضهم هذه المسألة ، مع شهرتها ، فلهذا لم يرها ، والكراهة تفتقر إلى دليل ، والأصل عدمه ، وظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ولكن شرّ قوا أو غرّبوا » يدل على عدمها . وقطع أبو الفرج الشيرازي المقدسي في كتابه الإيضاح بالتحريم .

قوله : « ولا يبول في شقٍ ولا سربٍ » كذا عبر جماعة ، وصرح جماعة بالكراهة ، ولا فرق بين أن يكون فم بالوعة ، أو غيرها . صرح به الأزجي في النهاية وفي الرعاية .

ولا طريق ، ولا ظل نافع ، ولا تحت شجرة مثمرة . ثم يتحول للاستنجاء ، وهو واجب لسكل نجاسة تخرج من السبيل . فإن تعدت مخرجها لم يُجزَها إلا الماء ، وإن لم تتعدّه أجزأه الاستنجاء بالحجر ، والماء أولى منه ، وجمعهما أفضل . ويجوز الاستنجاء بكل جامد طاهر مُنقٍ ، كالخِرقِ ونحوها ، إلا الروث والعظام وماله حرمة ، ولا بدّ من ثلاث مسحات ، وإن أنقى بدونها . لم يجزئه . فإن لم ينق بها زاد حتى ينقى . والحجر الذي له ثلاث شعب بمنزلة الثلاثة ، وعنه بمنزلة الواحد .

ويكره الاستنجاء باليمين ، ويجزىء . فإن استعان بها في الماء . ولم يمسه فرجه لم يكره . ويصح الوضوء قبل الاستنجاء ، وعنه لا يصح ، وعليهما يُخرج التيمم ، وقيل : لا يصح التيمم وجهاً واحداً .

باب السواك وأعواده

السواك سنة في جميع الأوقات ، وهي مؤكدة المتوضىء في المضبضة ، والقائم من النوم أو إلى الصلاة ، ولمن تغيّر فمه بما كُول أو غيره . ويستاك عرضاً بعد أراك أو زيتون ، أو عرجون لا يخرج الفم ، ولا يفتت

قوله : « ولا طريق ، ولا ظل نافع » كذا ذكر جماعة ، وشرط غير واحد في الطريق : أن يكون مائتياً ، ولم يقيد غير واحد الظل بالنفع ، وصرح في المبتهج والكافي والشرح للعقنع وغيرها بالكرهية . وصرح في المغني بالتحريم وقطع به ابن تيمم .

قوله : « ولا تحت شجرة مثمرة » كذا ذكر جماعة ، وصرح جماعة بالكرهية ، وصرح ابن تيمم بالتحريم ، وقطع في المستوعب والنهاية بأنه لا يبول تحت شجرة مثمرة ، ولا غير مثمرة .

فيه ، ومن استاك بإصبعه أو بخرقه ، فهل يصيب السنة ؟ على وجهين ، ولايسن السواك للصائم بعد الزوال ، وهل يكره ؟ على روايتين .

ويجب الختان ما لم يخف منه ، وعنه : لايجب على النساء .

ومن السنة : أن يكتحل وترأ ، ويدهن غبًا ، ويسرح شعره ، ويحف الشارب ، ويقلم الأظفار ، وينتف الإبط ، ويحلق العانة ، وينظر في المرأة ، ويتطيب . ويكره القزع . وهل يكره للرجل حلق الرأس في غير النسك لغير حاجة ؟ على روايتين .

باب صفة الوضوء

وفروضة : ثمانية

أحدها : النية ، بأن يقصد رفع الحدث ، أو استباحة أمرٍ تجب له الطهارة ، ويجب تقديمها على سائر الفروض .

الفرض الثاني : التسمية ، وعنه أنها سنة ، وعنه تجب مع الذكر ، وتسقط بالسهو ، ويسن عقبيها غسل يديه ثلاثا ، ويتأكد استحباب غسلهما من نوم الليل ، وعنه يجب .

الثالث : غسل الوجه من منابت شعر الرأس إلى ما انحدر من الأذنين والذقن طولاً ، وما بين الأذنين عرضاً ، والقم والأنف منه ، وتجب المضمضة والاستنشاق [وعنه أنها سنة ، وعنه يجب الاستنشاق وحده] .

والسنة : تقديمهما على ظاهر الوجه ، والمبالغة فيهما إلا للصائم . ويجب غسل المسترسل من اللحية ، ويسن غسل باطن الشعور . إلا أن تصف البشرة فيجب . ولايسن غسل داخل العينين . وقيل : يسن إذا أمن الضرر .

الرابع : غسل يديه مع مرفقيه ، فإن قطعت يده من مفصل المرفق . وجب غسل رأس المرفق الباقي . وقيل : يسقط .

الخامس: مسح جميع الرأس ، والأذنان منه ، وعنه يجزى مسح أكثره ، وعنه قدر الناصية .

والسنة : أن يمرّ يديه من مقدمه إلى مؤخره ، ثم يردّها إلى حيث بدأ ، وهل يُسن تكرار مسحه ، وأخذ ماء جديد للأذنين ، ومسح العنق ؟ على روايتين .
السادس : غسل الرجلين مع الكعبين ، وهما العظامان الفاتتان ، ويسن له التيامن ، وتحليل أصابعه ، وغسل كل عضو ثلاثاً ، وأن يرفع نظره إذا فرغ إلى السماء . فيقول « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ولا يكره تشييف أعضائه . وعنه يكره .

السابع : الترتيب . كما ذكره الله سبحانه .

الثامن : الموالاة بأن لا يؤخر غسل عضو قدراً ينشف فيه ما قبله في الزمن المعتدل ، وعنه : لا يجب ترتيب ولا موالاة .

باب المسح على الخفين وغيرهما

ومن لبس خفين ، أو عمامة على طهرٍ كامل . فله المسح يوماً وليلاً في الحضر ، وثلاثة أيام ولياليهن في سفر القصر ، فإن أدخل إحدى رجليه في الخلف قبل غسل الأخرى ، أو لبس العمامة قبل غسل رجله ، لم يجز المسح ، حتى يخلع ما لبسه قبل تمام طهره . فيكفّسه بعده ، وعنه أنه يجوز

وابتداء المدة من الحدث بعد اللبس ، وعنه من المسح بعد الحدث ، ومن أحدث مقياً ، فلم يمسح حتى سافر . أتم مسح مسافر . وإن مسح مسافراً ، ثم أقام أتم مسح مقيم ، إلا أن يكون قد جاوزه ، فيخلع . وإن مسح مقياً ثم سافر . فعلى روايتين . ويمسح على ما يستر محل القرض ويثبت بنفسه : من جورب ، وجزموق ، ونحوه . فإن كان واسعاً يسقط من قدمه ، أو يبدؤ منه شيء لخرق أو غيره . لم يجز المسح عليه ، وإن لبس تحته صحيحاً . فإن ثبت الجوربان بنعلين .

فله المسح ، ما لم يخلع النعلين . ولا يمسح على اللقائف ، ولا على خفين ملبوسين على خفين ممسوحين . ويجوز مسح أكثر الخلف ، والسنة : أن يُعْرِي يَدَهُ من أصابعه إلى ساقه ، ولا يسنُّ مسح أسفله ، ولا يجزىء الاقتصار عليه ، ويجزىء مسح أكثر العمامة ، وقيل : يجب استيعابها . ويشترط أن تكون محفكة تستر كل الرأس ، إلا ما العادة كشفه ، فإن كانت بذؤابة ولا حنك لها فعلى وجهين ، وإذا ظهر قدمه أو رأسه ، أو مضت المدة . استأنف الوضوء . وعنه : يجزئه مسح رأسه ، وغسل رجليه .

والمرأة كالرجل في مسح الخفين ، وفي مسحها على الخمار روايتان . ومن شد جيرةً طاهرًا ، ولم يتعدَّ قدر الحاجة . مسحها في الطهارتين إلى أن يحلها . فإن كان مُجَدِّثًا ، فهل له المسح ؟ على روايتين .

باب نواقض الوضوء

وهي ثمانية .

أحدها : الخارج من السبيلين ، وإن قلَّ .

الثاني : خروج الفجاسة الفاحشة ، في نفوس متوسطى الناس ، من بقية البدن ، وفي يسيرها روايتان ، إلا يسير البول والغائط ، فإنه كالكثير .

الثالث : زوال العقل ، إلا بنوم يسير ، من قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد ، وعنه : ينقض اليسير ، إلا من الجالس والقائم ، وعنه : ينقض إلا من الجالس .

الرابع : لمس الرجل المرأة ، أو المرأة الرجل شهوة . فينقض وضوء اللامس

قوله : «الرابع : لمس الرجل للمرأة ، والمرأة للرجل شهوة ، فينقض وضوء اللامس ، وفي الملموس روايتان » أطلق الخلاف ، ومراده : مع الشهوة من

وفي المموس روايتان . وعنه ينقض اللبس ، وإن لم يكن شهوة ، وعنه لا ينقض بحال ، ومس الشعر والظفر والسن والأمرد لا ينقض .

الخامس : مس فرج الآدمي ، قبلاً كان أو دبراً ، من رجل أو امرأة ، يبطن الكف أو ظهره ، ولا ينقض مسه بذراعه . وعنه ينقض ، وفي مس الذكر المقطوع المنفصل وجهان ، وعنه لا ينقض مس الفرج بحال ، ومس فرجى الخنثى المشكل ينقض ، ومس أحدهما لا ينقض ، إلا أن يمس الرجل ذكره شهوة ، أو المرأة قبله شهوة .

المموس ، لأنه فرع على ما قدمه ، وهو ظاهر المذهب ، فإن قيل باعتبار الشهوة من اللامس . فهل يلحق المموس به مع الشهوة ؟ فيه روايتان ، وإن قيل : لا تعتبر الشهوة من اللامس لم تعتبر في المموس ، وفي إلحاقه به الروايتان . ولهذا قال القاضي أبو الحسنين : المموس هل ينتقض وضوءه في الموضع الذي ينتقض فيه وضوء اللامس ؟ على روايتين ، وعن الشافعي كالروايتين . انتهى كلامه . أما اعتبار الشهوة من اللامس وعدم اعتبارها من المموس : فلا وجه له ، لأن غاية حكم المموس : أن يساوى حكم اللامس ، لأنه فرعه . وغاية الفرع مساواته لأصله . ولهذا صحح جماعة عدم نقض وضوء المموس مطلقاً ، وإن قلنا : ينتقض وضوء اللامس ، منهم المصنف في شرح الهداية ، والأزجى في النهاية . وذكر ابن هبيرة : أنه أظهر الروايتين ، ولم أجد أحداً صحح خلاف هذا ، غير ابن عقيل ، ومذهب مالك : اعتبار الشهوة من المموس كاللامس . فإن وجدت لزمه الوضوء ، وإلا فلا . قال المصنف : ويجب أن تحمل رواية النقض عندنا على ذلك .

قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : إذا قلنا بالنقض : اعتبرنا الشهوة في المشهور^(١)

كما نعتبرها في اللامس ، حتى ينتقض وضوءه إذا وجدت الشهوة فيه دون اللامس ، ولا ينتقض إذا لم توجد فيه ، وإن وجدت في اللامس ، انتهى كلامه .

(١) كذا في الأصل . ولعله « المموس » .

السادس : أكل لحم الجزور ، وفي شرب ألبانها روايتان ، وفي كبدها
وسنامها وجهان [المتمد : لا ينقض] وعنه لا ينقض لحما أيضاً .
السابع : غسل الميت ، نص عليه ، وقال أبو الحسن التميمي : لا ينقض .
الثامن : الردّة . فظاهر قول أبي الخطاب : أنها لا تنقض .
ومن كان متطهراً فشك في الحدث ، أو بالعكس : بنى على اليقين . فإن
يتقنهما ، وشك في السابق منهما . كان على عكس حاله قبلهما ، إلا أن يتيقن
فعليهما . فيكون على مثل حاله قبلهما .

وقول ابن تميم « ولم يعتبر أصحابنا الشهوة في الممسوس » هذا يجب أن يكون
اكفاء منهم ببيان حكم اللامس ، وأن الشهوة معتبرة منه ، وأن من الواضح أن
حكم الممسوس مفرع عليه ، لا أنها تعتبر منه ، وإن اعتبرت من اللامس . ولم أجد
أحداً صرح بهذا . ويؤخذ من كلامه أن الممسوس فرجه : لا ينتقض وضوءه ،
رواية واحدة . وصرح به غير واحد . وهو مذهب مالك والشافعي . مع أن
مذهبهما نقض وضوء الممسوس كاللامس على أصلهما . لأن الملامسة تقتضي
المشاركة ، إلا ما خرج بدليل . وهنا ورد بلفظ المس ، والممسوس لم يمس .
ومن أصحابنا من ذكر في الممسوس فرجه وجهين . ومنهم من ذكر روايتين ،
وذكر القاضي في شرحه : أن مس المرأة لفرج الرجل ، أو الرجل لفرج المرأة ،
هل هو من قبيل مس النساء ، أو من قبيل مس الفرج ؟ على وجهين ، والأظهر :
أنه ينتقض وضوء الماس منهما لفرج الآخر ، وإن لم يكن بشهوة ، والممسوس فرجه
لا ينتقض وضوءه في ظاهر المذهب ، إلا أن يكون عليه شهوة . ففيه الروايتان .

قوله : « فإن يتقنهما وشك في السابق منهما . كان على عكس حاله قبلهما
إلا أن يتيقن أسبق فعليهما . فيكون على مثل حاله قبلهما » هكذا ذكر الأصحاب

ويحرم على المحدث مس المصحف ، وفي حمله بعلاقته أو في غلافه ،
وتصفحه بكمه أو عود ونحوه وحمل الدراهم المكتوب عليهما القرآن روايتان ،
[العمد الجواز]

قبله هاتين المسألتين ، وتبعهم ، وتسكّم عليهما في شرح الهداية كلاماً حسناً ، وهذا
كلامه ، أو معناه :

أما المسألة الأولى فصورتها : أن يتيقن أنه على طهارة في وقت ، وأنه محدث
في وقت آخر ، ولا يتيقن ابتداءهما . فإنه يكون على خلاف حاله قبلهما ، لأن الحالة
السابقة زالت يقيناً ، لخالفتهما من الحالين المشكوك فيهما . وأما الموافقة لها : فيحتمل
أن تكون هي بعينها ، وقد استمرت إلى أن زالت بالخالف . ويحتمل أنه بعد
الخالفه بسبب متجدد . فحينئذ لا نزيل يقين الحالة الخالفه بأسر مشكوك فيه .
مثاله : إذا قال : أنحقق أنى بعد الزوال مرة محدثاً ، وسرة متطهراً ، ولا أعلم
السابق منهما إلى حاله قبل الزوال . فإن كان متطهراً . فهو الآن محدث . لأن
تلك الطهارة المتيقنة قبل الزوال زالت بيقين الحدث بعد الزوال . وأما الطهارة
المتيقنة بعد الزوال : فجاز أن تكون هي السابقة ، وقد استمرت إلى ما بعد الزوال .
وجاز أن تكون طهارة مستأنفة . فلا نزيل يقين الحدث بالشك .

وإن قال : كنت قبل الزوال محدثاً : فهو الآن متطهر لما سبق من الاستدلال .
وهذا كما لو علمنا زيد على عمرو ألف درهم . فأقام عمرو بينة بالأداء أو الإبراء .
فأقام زيد بينة : أن عمراً أقر له بألف درهم مطلقاً . لم تثبت له هذه البينة شيئاً .
لاحتمال أن الألف الذى أقر به هو الألف الذى علمنا وجوبه وقامت البينة
ببراءته . فلا تشتغل ذمته بالاحتمال . وقال الأزرعى من أصحابنا المتأخرين ، في كتاب
النهاية له : لو قيل : إنه يجب عليه الطهارة . لكان له وجه . لأن يقين الطهارة
قد عارضه يقين الحدث ، وإذا تعارضا سقطا . ووجب عليه الوضوء احتياطاً

باب موجبات الغسل

وهي ستة : خروجُ المنيِّ دَفْقًا بِلَذَّةٍ ، وتغييبُ الحَشْفَةِ في أَىِّ فرج كان ، وإسلامُ الكافر ، والموتُ ، والحِيضُ والنفاسُ .
وقال أبو بكر : لاغسل على ثَمَنٍ أسلم ، وفي الولادة العَرِيَّةَ عن دم وجهان .

للصلاة . فإنه يكون مؤدياً فرضه بيقين . والأول أصح . فلو لم يعرف ما كان قبلهما ، لزمه الوضوء ، لأنه لا بد له من طهارة متيقنة ، أو مظنونة أو مستصحبة ، وليس هنا شيء . فوجب الوضوء .

وأما المسألة الثانية ، فصورتها : أنه ابتداء نقض الطهارة وفعالها عن حدث في وقت بعينه . وشك في السابق منهما . رجع إلى حاله قبلهما .

مثاله : إذا قال : فعلت ذلك بيقين بعد الزوال ، ولا أعلم السابق . قلنا : ما كنت قبله ؟ فإن قال : متطهرا . فهو الآن متطهر ، لأنه نيقن أنه نقض تلك الطهارة ، ثم توضأ . إذ لا يمكن أن يتوضأ عن حدث مع بقاء تلك الطهارة ، ونقض هذه الطهارة الثانية مشكوك فيه . فلا يزول عن اليقين بالشك . وجعلنا الحدث بين الطهارتين تحقيقا لقوله . إذ لو كان بعد الثانية ، لكانت تجديداً لا يزيله الحدث .

فإن قيل : بل يمكن ذلك بأن يكون قد أحدث بينهما حدثاً آخر وأنسيه . قيل : الأصل عدم ذلك .

وإن قال : كنت قبل الزوال محدثاً . فهو الآن محدث . لأن قوله إنما يتحقق بجعل الطهارة بين الحديثين . إذ لو كانت بعد الثاني لم يكن قد نقض طهارة ، واحتمال طهارة أخرى بين الحديثين لا يُبْنَى عليه ، لأن الأصل عدم ذلك .

وقال الشيخ وجيه الدين من أصحابنا في شرح الهداية له : هذا إذا كان الوقت لا يتسع لهما ، ولو اتسع الوقت لهما لكانت المسألة بعينها . ويصير

وَمَنْ أَحْسَنَ مَخْرُجَ الْمَنِيِّ وَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ فَجَبَسَهُ فَقَدْ لَزِمَهُ الْغَسْلُ ، وَعَنْهُ لَا يَلْزِمُهُ
الْغَسْلُ حَتَّى يَخْرُجَ .

فَإِنْ قَلْنَا : يَجِبُ فَاغْتَسَلَ لَهُ ثُمَّ خَرَجَ ، أَوْ اغْتَسَلَ لِمَنِيِّ خَرَجَ بَعْضُهُ ، ثُمَّ
خَرَجَتْ بَقِيَّتُهُ . فَهَلْ عَلَيْهِ غُسْلٌ ثَانٍ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ .

هَذَا . كَتَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ إِذَا شَهِدَتَا بِتَارِيخٍ وَاحِدٍ سَقَطَتَا . لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْعَمَلُ بِهِمَا
انْتَهَى كَلَامُهُ .

وَالْأَوَّلُ : أَصَحُّ . وَهَذِهِ الصُّورَةُ هِيَ مَرَادُ صَاحِبِ الْحَرَرِ ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُهُ
يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ تَيَقَّنَ فَعَلِيهِمَا ، وَلَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّ الطَّهَارَةَ عَنْ حَدَثٍ ، وَلَا الْحَدَثَ عَنْ
طَهَارَةٍ . وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ اِلْتَبَدَأَ . وَهِيَ ثَلَاثُ صُورٍ .
إِحْدَاهَا : فَقْدَانُهُ فِيهِمَا .

مِثَالُهُ : أَنْ يَقُولَ : أَتَحَقَّقُ أَنِّي بَعْدَ الزَّوَالِ تَوَضَّأْتُ وَضُوءًا ، لَا أَدْرِي عَنْ
حَدَثٍ كَانَ أَوْ تَجْدِيدًا ، وَإِنِّي أَحَدَّثْتُ ، وَلَا أَدْرِي كُنْتُ حِينَ الْحَدَثِ مُحَدَّثًا أَوْ
مُتَطَهِّرًا ، وَلَا أَعْلَمُ السَّابِقَ مِنَ الْفَعْلَيْنِ . فَهَذَا يَكُونُ عَلَى عَكْسِ حَالِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ .
فَإِنْ قَالَ : كُنْتُ قَبْلَ الزَّوَالِ مُتَطَهِّرًا . فَهُوَ الْآنَ مُحَدَّثٌ . لِأَنَّ الطَّهَارَةَ السَّابِقَةَ
زَالَتْ بِالْحَدَثِ يَقِينًا ، وَأَمَّا الْوَضُوءُ الثَّانِي : فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَجْدِيدٌ قَبْلَ الْبَوْلِ ، وَيَحْتَمِلُ
أَنَّهُ رَفْعُ الْحَدَثِ بَعْدَهُ . فَلَا يَزِيلُ الْحَدَثَ الْمُتَيَقَّنَ بِالشَّكِّ . وَلَوْ قَالَ : كُنْتُ قَبْلَ
الزَّوَالِ مُحَدَّثًا . فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهِّرٌ ، لِأَنَّ الْحَدَثَ السَّابِقَ زَالَ يَقِينًا بِطَهَارَةٍ مُتَيَقَّنَةٍ
بَعْدَهُ ، إِمَّا بِالْوَضُوءِ الَّذِي ذَكَرَهُ إِنْ كَانَ رَافِعًا ، وَإِمَّا بِوَضُوءٍ تَقَدَّمَهُ إِنْ كَانَ
تَجْدِيدًا . وَالْحَدَثُ الْمُتَيَقَّنُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَبْلَ هَذِهِ الطَّهَارَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَعْدَهَا ،
وَلَا يَزِيلُهَا بِالشَّكِّ . هَكَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الدِّينُ فِي شَرْحِ الْمُهْدَايَةِ وَغَيْرِهِ .

وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ : وَإِنْ جَهِلَ فَاعْلَمُهَا حَالُهَا ، وَأَسْبَقَتْهَا ، أَوْ عَيْنَ لَهَا وَقْتًا
لَا يَسْمَعُهَا . فَهَلْ هُوَ بَعْدَهَا كَحَالِهِ قَبْلَهَا ، أَوْ بَضْدُهُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ وَقِيلَ : رَوَايَتَانِ .

ومن قام من نومه . فوجد بلباً لم يتيقنه منياً . لزمه الغسل ، إلا أن يتقدم منه شئ أو تفكر ، أو تكون به أبرة ، فلا غسل عليه .

ومسألة جهل فاعلمها حالها هي هذه الصورة . ومسألة تعيين وقت لا يسعها كلامه في الرعاية فيه إطلاق ، يدخل فيه تحقق الابتداء وفقدانه . ولعل مراده : مع تحقق الابتداء . فتكون المسألة الثانية التي خالف فيها أبو المعالي . وذكر في المستوعب : المسألة الأولى ، التي خالف فيها الأزجي ، ثم قال : فإن تيقن فعلهما في وقت لا يتسع لهما : تعارض هذا اليقين وسقط ، وكان على حاله قبل ذلك من طهارة أوجدت ، ولم يزد على ذلك . وأظن أن الشيخ وجبه الدين : أخذ اختياره من هذا . ونزل كلام من أطلق من الأصحاب عليه .

الصورة الثانية : أن يفقد الابتداء في فعل الحدث وحده . مثاله : أن يقول : أتيقن أني بعد الزوال تطهرت عن حدث ، وأنى أحدثت ولا أعلم أنى كنت حين الحدث طاهراً أو محدثاً ، وشك في السابق من الفعلين . فهذا متطهر . سواء كان قبل الزوال محدثاً أو متطهراً ، لأنه إن كان متطهراً قبله . فقد زالت طهارته بالحدث الذي تطهر عنه بعد الزوال . وإن كان محدثاً : فطهارة هذه تزيل كل حدث قبلها . وأما الحدث المتيقن : فيحتمل أنه كان قبل هذه الطهارة ، ويحتمل أنه بعدها ، فلا يزيلها بالشك .

الصورة الثالثة : أن يفقد الابتداء في فعل الطهارة . مثاله : إذا قال : أتتحقق أني بعد الزوال أحدثت حدثاً صادف طهارة ، وأنى توضأت وضوءاً لا أدرى تجديدأ كان أرافعاً - زاد صاحب الرعاية : وعادته التجديد غالباً - فإنه يكون محدثاً . سواء كان قبل الزوال محدثاً أو متطهراً ، للتعليل في الصورة قبلها .

قوله : « ومن قام من نومه . فوجد بلباً لم يتيقنه منياً ، لزمه الغسل إلا أن

وللجنب قراءة بعض آية ، وعنه المنع ، كآلية فإزاد ، وله العبور في المسجد ، ويحرم لبثه فيه ، إلا أن يتوضأ .

باب الأغسال المستحبة

وهي ثلاثة عشر : غسل الجمعة والعيد ، والكسوف ، والاستسقاء ، والإحرام ودخول مكة ، والوقوف بعرفة ، والمبيت بمزدلفة ، ورمي الجمار ، والطواف والغسل من غسل الميت ، والإفاقة من إغماء أو جنون لم يتيقن معه حكم ، وغسل المستحاضة لكل صلاة .

باب صفة الغسل

وكاله بعشر خصال : أن ينوي ، ويسمى ، ويغسل يديه ثلاثاً ، ويزيل ما به من نجاسة ، ثم يتوضأ ، ويروي شعر رأسه ثلاثاً ، ثم يغسل سائر بدنه ثلاثاً . ويدلك بدنه بيديه ، ويبدأ بشقه الأيمن ، وينتقل عن مكانه . فيغسل قدميه . والفرض من ذلك : النية . وتعميم بدنه بالماء . حتى باطن الأنف والشعور . وفي النية والتسمية روايتان [المعتمد أن التسمية واجبة] . ومن نوى بغسله الحداث ارتفعاً به ، ولم يلزمه ترتيب ، ولا موالاة . نص عليه . وقيل : لا يرتفع الأصغر إلا بهما ، وعنه لا يرتفع حتى يأتي بالوضوء .

يتقدمه لس ، وتفكر ، أو يكون به برد . فلا غسل »

هذه المَشْهُور . وعنه لا غسل عليه مطلقاً . وعنه : عكسه ، كذا ذكر المسألة جماعة .

وظاهر هذا : أنه لا فرق بين أن يذكر احتلاماً أولاً ، وذكر ابن تيم - وفي الرعاية رواية - : أنه إذا تقدمه فكر ونحوه لا غسل عليه ، وإن ذكر احتلاماً ، وفي شرح العمدة للشيخ تقي الدين رواية : أنه لا غسل عليه مطلقاً . وقطع الشيخ

وَمَنْ وَجَدَتْ مِنْهُ أَحْدَاثٌ . فنوى بطهره أَحَدَهَا . ارتفعت كلها . وقال أبو بكر : لا يرتفع إلا ما نواه .

فعلى قوله : إذا اغْتَسَلَتْ مَنْ هِيَ حَائِضٌ جَنْبٌ لِلْحَيْضِ ؛ حَلٌّ وَطَوُّهَا دُونَ غَيْرِهِ لِبَقَاءِ الْجَنَابَةِ . وإذا نوى الجنب أو المحدث بطهره ما يُسَنُّ لَهُ ؛ لم يجزئه عن الواجب . وعنه في المحدث يجزئه ويخرج في الجنب مثله . ولا يلزم المرأة نقض شعرها لغسل الجنابة ، وفي غسل الحيض وجهان .
والسنة : أن لا يغتسل بدون صاع ، ولا يتوضأ بدون مدة .

باب التيمم

التيمم : مشروع لمن عدم الماء ، أو خاف ضرراً باستعماله .
وصفته : أن ينوى استباحة المكتوبة من حَدِّثِهِ ، ثم يسمي ، ويضرب القرب بيديه - مفرجة أصابعه - ضربة واحدة . فيمسح وجهه بباطن أصابعه وظاهر كفيه براحتيه ، ويدلك كل راحة بالأخرى ، ويخلل أصابعه ، هكذا السنة عند أحمد . وقال القاضي : الأفضل : ضربة للوجه ؛ وأخرى لليدين إلى المرفقين .

مجد الدين في شرح الهداية : بأنه يلزمه الغسل إن ذكر احتلاماً . سواء تقدم نومه فسكر أو ملاعبة أولاً ؟ قال : وهو قول عامة العلماء ، إلا في وجه للشافعية : أنه لا يجب . ثم بحث المسألة .

وعلى هذا : ظاهر ما في المحرر : يحتمل أن يكون مراداً ، كما صرح به غيره ، ويحتمل أن يكون مراده : إذا لم يتقدمه احتلام ، جمعاً بين كلامه وكلام المتكلم الواحد أو من في حكمه ، يقيد بعضه بعضاً .

وقد ذكر الشيخ وجيه الدين أبو المعالي ابن المنجي في شرح الهداية له ، في هذه المسألة شيئاً لم أجد أحداً من الأصحاب ذكره . قال : إن وجد رائحة الطلح

ولا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر له غبار ، فإن خالطه ذو غبار غيره فغيره ، لم يتيمم به . ولا يصح بدون التسمية والترتيب والموالة ، وعنه يصح . ويجب لتيمم الجنب نية الجنابة والحدث . ومن تيمم للنفل أو الصلاة المطلقة لم يحزله صلاة القرض به ؛ وقيل يجوز في المطلقة دون النفل ؛ ويتخرج الجواز فيهما ، وإن نوى فريضة صلى به فروضاً ونوافل ، حتى يدخل وقت النهى فيها فيبطل ، وهل يبطل التيمم للفجر بطلوع الشمس ، أو زوالها ؟ على وجهين ، وعنه : يصلى بالتيمم ما لم يحدث ؛ كالماء ، وعنه : لا يجمع به فرضين .

ولا يجوز التيمم لفرض قبل وقته ، ولا لنفل في وقت المنع منه ، ويتخرج أن يجوز .

والتيمم في آخر الوقت لمن رَجَا وجود الماء أفضل ، ويلزمه طلب الماء في رحله وما قرب منه . فإن دله عليه ثقة بالقرب لزمه قصده ، ما لم يخف على نفسه وماله ، ولم يفت الوقت . وعنه لا يجب الطلب . ويجب قبول الماء إذا بذل له أو بيع منه بضمن يحدده ، إذا لم يقابل بضمن المثل بقدر كثير أو بحجف ، ومن نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم لم يحزنه . ومن وجد الماء في صلاته خرج فتطهر وأبدأها ، وقيل عنه : يمضي فيها ، ويتخرج أن يتطهر ويبنى . ومن خاف عطشاً على نفسه أو رفقته . أو بهائمه . حبس الماء وتيمم ومن وجد ما يكفي بعد طهره ، لزمه استعماله ، ثم التيمم للباقي . وقال أبو بكر : إن كان محدثاً ، كفاه التيمم .

والمعجبين . فهو منى ، وإن لم يجد الرائحة ، ولم يجد بياضاً ونحناً ، فالظاهر أنه ليس بمنى . قال هو والشيخ موفق الدين : وقد توقف الإمام أحمد رحمه الله تعالى في هذه المسألة في مواضع .

قوله : « ومن خاف عطشاً على نفسه ، أو رفقته ، أو بهائمه . حبس الماء »

« وتيمم » .

وإذا وصل المسافر إلى ماءٍ وقد ضاق الوقت . صلى بالتيمم ، فأما الحاضر فلا يتيمم لخوف فوات الصلاة ، إلا الجنابة ، فإن فيها روايتين .
ومن خاف من شدة البرد صلى بالتيمم ، ولم يُعِدْ ، وعنه إن كان حاضراً أعاد . ومن حُيسَ في المصْرَ صلى بالتيمم ولم يعد ، ويتخرج أن يعيد ، وعنه لا يصلى حتى يَجِدَ الماءَ ، أو يسافر ، اختارها الخلال .
ومن عدم الماء والتراب صلى ، وفي الإعادة روايتان ، ويتخرج أن لا يصلى ، كالتى قبلها .

ومن لبس خُفَّيه طاهراً ثم أحدثَ ثم تيمم . بطل بالخلع تيممه ، نص عليه ، وقيل لا يبطل .

وإذا لم يجد من يده نجاسة ماء تيمم لها ، فإن عدم التراب صلى ، وفي الإعادة روايتان . فإن قلنا يعيد . فهل يعيد إذا تيمم لها ؟ على وجهين .
وإذا اجتمع مَيِّتٌ وَجُنُبٌ وحائض ، فَيُذَلُّ ماءً لأولاهم به : قدم الميت ، وعنه الحى ، والحائض أولى من الجنب ، وقيل الجنب أولى . ومن عليه نجاسة أولى منهما .

ظاهر كلام جماعة : أنه يجوز ذلك ، وقاسوه على خوف المرض . وظاهر كلام الإمام أحمد : أنه يحرم عليه استعمال الماء فى هذه الصورة . قال أبو طالب : سألت الإمام أحمد عن الرجل يتيمم ، ومعه الماء القليل ، وهو يخاف العطش ؟ قال : نعم يتيمم ، ولا يتوضأ به . وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : إذا خاف على نفسه تيمم وصلى ، يعين على نفسه ؟ قال الله تعالى (٤ : ٢٩) ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً . قال أبو عبد الله : إذا كان معه ماء ، أو كان معه قليل يخشى على نفسه تيمم وصلى ، وترك الماء لشفته إذا خاف على نفسه ، ولا يعيد الصلاة .

باب الحيض

وأقل الحيض يوم وليلة ، وعنه يوم ، وأكثره خمسة عشر يوماً ،
وعنه سبعة عشر يوماً ، وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوماً ، وعنه
خمسة عشر يوماً . ولا حدًّا لأكثره . والمبتدأة بالدم لا تجلس فوق يوم وليلة ،
حتى يتكرر ثلاثاً . وعنه مرتين ، ويلزمها غسلان . غسل عقيب اليوم
والليلة . وغسل إذا انقطع الدم في مدة الحيض . فإذا تكرّر على قدر واحد قضت
ماصامت فيه من فرض . فإذا زادت عادة المعتادة ، أو تغيرت بتقدم أو تأخر .
لم تلتفت إلى ذلك ، حتى يتكرر . ومن انقطع دمها قبل تمام عادتتها طهرت .
فإن عاد في العادة جلسته . وعنه لا تجلسه حتى يتكرر . ومن رأت يوماً دمًا
ويومًا طهرًا ، ولم يجاوز مجموعهما أكثر الحيض . اغتسلت أيام النقاء وصلّت ،
فإن جاوز أكثره . فهي مستحاضة يأتي حكمها . والصفرة والكُدرة في مدة
العادة حيضٌ .

ويمنع الحيض وجوب الصلاة ، وفعل الصوم ما لم ينقطع ، ويمنع الحيض

وهذا ظاهر كلام الأزرقي في النهاية وغيره ، لأن حفظ النفس واجب
حسب الإمكان .

وخوف الضرر بالعطش كذلك في إباحة التيمم . قطع به ابن تيمم وغيره .
قال في النهاية : يعتبر في خوف الضرر ما يعتبر في خوف المرض .
قال أبو الخطاب وغيره : يحبس الماء لخوف الضرر والمرض . لافرق بينهما .
ولا بد من قيد الاحترام . فإن الحربى والخنزير والكلب الأسود البهيم ،
ونحو ذلك مما يباح قتله . لا يجوز صرف الماء في سقيه ، لم أجد فيه خلافاً . فإن
فعل أثم وهو في الإعادة كما لو أراقه .

قوله : « ويمنع الحيض وجوب الصلاة - الخ »

وجوب الصلاة وفعل ما تمنعه الجنابة ما لم تغتسل منه ، ويجوز التمتع بالحائض ،

ظاهره : أنه لا يمنع غير ذلك وليس كذلك . فإنه يمنع صحة الطهارة . صرح به غير واحد ، وهو ظاهر .

قوله : « ويجوز التمتع بالحائض إلا بالوطء في الفرج » وعن الإمام أحمد لا يجوز . ذكرها صاحب الوسيلة . وقال الخلال والشيخ - يعنى القاضى - بحملها على الاستحباب . انتهى كلامه .

قال جعفر بن محمد ، قلت للإمام أحمد : ما للرجل من امرأته وهى حائض ؟ قال : قالت عائشة رضى الله عنها « كان النبي صلى الله عليه وسلم : يأمر إحدانا أن تتزَّزِرَ » واختار هذا . ورخص فيما دون الفرج . وينبغى أن يكون هذا رواية بالكراهة . لأن مخالفة الأمر توجب ارتكاب المكروه .

وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : فى الحائض تقبَّل وتلمس . وإذا جامعها كان بينهما إزار إلى السرة ، وإلى الركبة ، ويباشرها .

وهذه الرواية محتملة . لأنه لا بد فيها من إضرار .

وقال الخلال : كأن فى مسألة جعفر وحنبل : أن أبا عبد الله أحب لهما الإزار فى وقت الجماع ، وهو على ما روت عائشة ، وأم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم بين عنه الباقر : أنه لا بأس به ، واحتج فى ذلك ، والعمل فى مذهبه : أنه لا بأس أن يجمع بغير إزار . إذا اتقى مخرج الدم . انتهى كلامه . ولا إشكال أن المذهب عدم الكراهة . وقد صرح فى رواية أبى طالب أنه لا بأس أن يأتيا دون الفرج ، وصرح قاطعا صاحب النهاية وغيرها .

قال الشيخ تقي الدين : ومع هذا فالمستحب تركه . وظاهر كلام إمامنا وأصحابنا : أنه لا فرق بين أن يأمن على نفسه مواجهة المحذور أو يخاف . وقطع الأزجى فى نهايته بأنه إذا لم يأمن على نفسه من ذلك حرم عليه لثلا يكون طريقاً إلى مواجهة المحذور .

إلا بالوطء في الفرج ، وإذا وطئ لزمه نصف دينار كفارة ، وعنه لا يلزمه ، والوطء بعد الانقطاع وقبل الفسل حرام ، ولا كفارة فيه .

ولا حيض مع الحمل ، ولا قبل تسع سنين ، ولا بعد الستين ، وفيما بعد الخمسين روايتان . وجعله الخرق مشكوكاً فيه . فتصوم وتصلّي ثم تقضى صومها .

باب حكم المستحاضة

وهي مَنْ جَاوَزَتْ دَمَهَا أَكْثَرَ الْحَيْض . فترجع إلى عاداتها . فإن لم تكن

وقد يقال : يحمل كلام غيره على هذا .

قوله : « وإذا وطئ لزمه نصف دينار كفارة . وعنه لا يلزمه »

وقال وتجب الكفارة بوطء النفساء ، ولم يذكر خلافاً . وظاهره : أن الكفارة تجب بوطء النفساء . رواية واحدة ، بخلاف وطء الحائض . وقد يؤخذ من كلام بعض الأصحاب إيماء إلى هذا ، لأن داعي الجماع في النفس يقوى لطول مدته غالباً . فناسب تأكد الزاجر ، بخلاف الحيض . والذي نص عليه الإمام والأصحاب رحمهم الله : أن وطء النفساء كوطء الحائض في وجوب الكفارة ، لأن الكفارة إنما وجبت بوطء النفساء ، قياساً على وطء الحائض . وغاية الفرع مساواته لأصله ، وإذا لم تجب الكفارة في الأصل انتفى وجوبها في الفرع ، لأنه حينئذ لا دليل لوجوبها ، ولعل صاحب المحرر فرّع على ظاهر المذهب في الحائض .

قوله : « ولا حيض مع الحمل » نص على هذا في رواية الجماعة : الأثرم ، وإبراهيم الحربي ، وأبي داود ، وحمدان بن علي ، وغيرهم ، فقال : الحامل إذا رأت دمًا تتوضأ وتصلّي وتصوم . وقال أيضاً : كيف يكون حبل مع الحيض ؟ وكيف تنقضي العدة إذا كان حبلاً ؟ يعني : مع الحيض .

واختار الشيخ تقي الدين أنها تحيض ، ورواه البيهقي عن إمامنا أحمد رضي الله

عادة ، فإن عُدِمَ تمييزُها فتجلسُ زمنَ الدمِ الأسود . ما لم ينقص عن أقلِّ الحيض ، ولم يجاوز أكثرَه . وعنه : لا تعملُ بالعادة إلا عندَ عدمِ التمييز . فإن عدمَ التمييزِ وهى مبتدأة أو ناسيةٌ لقدرِ عادتِها دونَ وقتِها أولُها ، حُيِّضَتْ غالبَ الحيضِ سِتًّا أو سَبْعًا . وعنه أقله . وعنه فى المبتدأة أكثره . وعنه عادة نساءها .

قال القاضى : ويتخرج مثلهما فى النفاسية . فإن نسيَتْ وقتها دونَ عددها . جلسته من أولِ كلِّ شهر . وقال أبو بكر تجلسه بالتحري .

وتفصل المستحاضة فَرْجَهَا ، وتتلجم وتتوضأ لوقت كل صلاة وتصلى به ماشاءت . وعنه لا تجمع بوضوء فرضين . وكذلك حكم كل من به حدثٌ دائم لا ينقطع قدرَ ما يتوضأ ويصلى . ويحرم وطء المستحاضة إذا لم يخف العنت . وعنه لا يحرم .

باب النفاس

أكثر النفاس : أربعون يوماً . ولا حَدٌّ لأقله . فإن جاوزَ الدم الأربعين . فهو استحاضة ، إلا أن يصادف عادة الحيض . فإن انقطع فى الأربعين ثم عاد فالعائد نفاس . وعنه مشكوك فيه ، فتصوم وتصلى وتقضى الصوم .

وتجب الكفارة بوطاء النفساء . وهى كالحائض فيما يحرم ويسقط . ويكره الوطاء فى الأربعين بعد الطهر والتطهير . وعنه لا يكره .

وإذا ولدت تَوَأْمَيْنِ فأول النفاس وآخره من الأول . وعنه هما من الثانى . وعنه أوله من الأول . وآخره من الثانى .

ودم الحامل قبل أن تلد بيومين أو ثلاثة نفاسٌ . ولا يعد من المدة . وَمَنْ أَلَقَتْ ما لم يَتَبَيَّنْ فيه خَلْقُ الإنسان لا نفاس لها .

كتاب الصلاة

باب المواقيت

أول وقت الظهر : زوال الشمس ، وآخره : تَسَاوَى الشَّيْءُ وَظِلُّهُ سِوَى فَئِيءِ الزَّوَالِ . ثم يعقبه وقت العصر ، وهي الوسطى ، ويمتد وقتها المختار حتى يصير ظل الشيء مثليه ، وعنه حتى تصفر الشمس ، ويبقى إلى غروب الشمس وقت ضرورة ، لا يحل تأخيرها إليه إلا لعذر . ثم يعقبه الغروب ، ووقت المغرب يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر ، ثم يعقبه وقت العشاء ، ويمتد وقتها المختار إلى ثلث الليل ، وعنه إلى نصفه ، ثم يبقى وقت الضرورة إلى طلوع الفجر الثاني ، وهو البياض البادي من المشرق ، ولاظلمة بعده . ثم يعقبه وقت الصبح ، ثم يبقى حتى تطلع الشمس .

والصلاة في أول الوقت أفضل ، إلا عشاء الآخرة ، والظهر مع التقيظ والنعيم لمن يقصد الجماعة ، والمغرب ليلة جمع للمحرم ، ومع النعم كالظهر ، نص عليه ، وهل الأفضل تأخير الفجر إذا أسفر الجيزان ؟ على روايتين . ومن أخر الصلاة عمداً . فخرج الوقت ، وهو فيها أثم وأجزأته ، ومن أخبره

كتاب الصلاة

قوله : « ومن أخر الصلاة عمداً . فخرج الوقت وهو فيها : أثم وأجزأته » وقوله « وإذا أسلم المرتد لزمه قضاء ما تركه قبل الردة من صلاته »
ظاهره : أن طرآن الخيض والجنون وما في معناهما من الردة : غير مسقط ، لأن الوجوب استقر بما التزمه بالإسلام . فهو كحقوق الآدميين ، وقطع المصنف في شرح الهداية ، والشيخ وجبه الدين والأزجي في نهايته ، وصاحب الرعاية فيها

ثِقَةً بدخول الوقت عن علم قلده ، وإن أخبره عن اجتهاد لم يقلده واجتهد .
فإذا غلب على ظنه دُخُولُهُ صلى ولم يُعَدِّ بحال ، إلا إن تَبَيَّنَ صلاته قبل الوقت .
وإذا دخل وقتُ صلاته على عاقل فَجَنَنَ ، أو امرأة فحاضتْ وجب قضاؤها .

وفي قضاء التي تليها إن كانت تجمع إليها روايتان

وإذا بلغ صبيٌّ ، أو أفاق مجنونٌ أو أسلم كافرٌ أو طهرت حائضٌ قبل
خروج وقت صلاةٍ ، ولو بقدر تكبيرة . وجب قضاؤها وقضاء التي قبلها ،
إن كانت تجمع معها ، ومن صلى صلاة ثم ارتد ثم أسلم ووقتها باق لم يجب
إعادتها ، ويتخرج أن يجب ، كمن حج ثم ارتد ثم أسلم . فإن في إعادة الحج
روايتين .

بأن المرتدة إذا حاضت ثم طهرت وأسلمت ، لا تقضى الصلاة ، وقطع المصنف
والشيخ وجيه الدين وغيرهما : بأن المرتد لا تسقط عنه عبادة زمن جنونه في رده
وقدمه الأزجي ، لأن سقوطها بالحيض عزيمة ، وبالجنون رخصة وتخفيف ، وليس
من أهله ، قال الشيخ وجيه الدين : وليس هو من أهله ، قال الشيخ وجيه الدين
ولهذا لو صلى المجنون لا تكون صلاته معصية بل طاعة ، ولو صلت كانت
معصية ، قال الأزجي : ويحتمل أن لا يجب القضاء . لأنه في هذه الحال غير
مخاطب بشيء من العبادات ، لفقد آلة الخطاب ، وهو العقل ، لأن المعصية
لا تتمكن من سبب الرخصة حتى تمنع التخفيف .

قوله : « ومن صلى صلاة ثم ارتد ، ثم أسلم ، ووقتها باق . لم تجب إعادتها
ويتخرج : أن تجب كمن حج ثم ارتد ، فإن في إعادة الحج روايتين »

والروايتان في مسألة الحج مشهورتان ، ذكرهما جماعة ، منهم أبو إسحاق بن
شاقلاً ، والقاضي ، وعن مالك أيضاً روايتان ، ورواية عدم وجوب إعادته نصرها
أبو الخطاب وغيره وهي ظاهر ما قطع به الشيخ وغيره ، وقدمه غير واحد ، وهي قول

وإذا أسلم المرتد لزمه قضاء ما تركه قبل الردة من صلاة وزكاة وصوم .
ويتخرج أن لا يلزمه ، وفي قضاء ما فات في الردة روايتان ، وإذا صلى الكافر
حكم بإسلامه ، أصلياً كان أو مرتدّاً ، ولا صلاة على الصبي ، وتصح منه إذا
بلغ سبع سنين ، فإذا بلغ العشر أدّب عليها . فإن بلغ في الوقت وقد صلاها

الشافعي . ورواية الوجوب ذكرها القاضي أبو الحسين وغيره : أنها أصحهما ، وهي
قول أبي حنيفة .

وأما مسألة الصلاة فلا أجد أحداً ذكر فيها نصاعن الإمام أحمد ، ومن
الأصحاب من جعلها كمسألة الحج ، كأبي الخطاب وغيره ، ومنهم من يأبى ذلك
قال القاضي أبو يعلى : قياس المذهب أن لا يعيد الصلاة ، ويعيد الحج ، قال
أبو الخطاب : ولا أعرف لذلك وجهاً ، قال : واعتمد على أن الصلاة يفعل أمثالها
في الإسلام الثاني ، والحج لا يفعل أمثاله ، وتسمى حجة الإسلام ، ولا بد في هذا
الإسلام الثاني من حجة ، قال : وهذا ظاهر الفساد ، لأنه إن كانت الحجة
في الإسلام الأول بطلت بالردة . فالصلاة في أول وقت الصلاة تبطل بالردة . وإذا
أسلم ، فإن لزمه حجة الإسلام فيجب أن يلزمه ههنا صلاة الوقت ، فإن وقت
الحج جميع العمر ، كما أن وقت الصلاة مشروع لها ، وتسمى حجة الإسلام مثل
تسمية صلاة الظهر والعصر .

قوله : « فإن بلغ في الوقت ، وقد صلاها أو ابتدأها : أعادها »

كذا ذكر الأصحاب ، لأنه دخل فيها قبل وجوبها ، ووجود سبب وجوبها
أشبه البالغ إذا دخل فيها قبل دخول الوقت ، لأنها من فروع الدين مقصودة في
نفسها ، أشبه الحج ، وفيه احتراز من الإيمان والوضوء ، وهذا قول أبي حنيفة ومالك
وقال الشيخ وجبه الدين في شرح الهداية : وأما الإسلام فيجب تجديده ، ولم

أو ابتدأها أعادها . وعنه أنها تجب على ابن عشر .

يزد على ذلك ، واختار الشيخ تقي الدين عدم وجوب إعادتها ، وذكر أن بعضهم حكاه وجهاً لنا ، وهو مذهب الشافعي ، وقاس أبو الخطاب على الحج .

ف قيل له : الحج لو بلغ في أثنائه أجزاءه . فيجب إذا بلغ في أثناء الصلاة أن تجزئه . فأجاب بأن كل وقت من عرفة وقوفه يجزئ في الحج ، وليس كل ركعة من الصلاة تجزئ . عن بقية الصلاة . فنظيره : أن ينصرف من عرفة قبل البلوغ ، ثم يبلغ . فإنه لا يجزئه حتى يعود . فيقف بعرفة ، قال : والصحيح أن الحج مثل الصلاة . فعلى الرواية التي تقول : لا تجزئ الصلاة . نقول : لا يجزئ الحج إذا بلغ بعد إحرامه ، قال الشيخ تقي الدين : هذا قول منه بروايتين في الصلاة قبل وجوبها قال الشيخ تقي الدين : فيصير لنا في الصلاة والحج جميعاً ثلاثة أقوال ، وفي الصوم روايتان ، أعنى إذا بلغ في نفس الفعل . فأما إذا بلغ بعد الفعل وبقاء الوقت : فلا خلاف في وجوب الحج . ويمتنع مثل ذلك في الصوم ، انتهى كلامه وظاهر كلامه في الحرر : أن هذا التفريع على قولنا : لا تجب عليه كما هو المذهب وأن على رواية وجوبها عليه - كما هو قول أبي الحسن التميمي وأبي بكر - لا إعادة ويجب عليه إتمامها ، ولا يجب عليه إتمامها على الأول . صرح بذلك القاضي وغيره ، وعليه يحمل إطلاق كلام غير واحد من الأصحاب ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . فإنه قال في رواية يعقوب بن بختان : في غلام احتلم في بعض الليل : يصلى المغرب والعشاء ، فقيل له : وإن كان قد صلاهما ؟ قال نعم ، أليس صلاهما وهو مرفوع عنه القلم ؟ قال القاضي : فقد أوجب الإعادة بعد الفراغ منها ، وجعل العلة فيها : أنه فعلها قبل جريان القلم ، انتهى كلامه .

وصرح بعضهم على رواية الوجوب : أنه يقضى ما فاتة بعد عشر ، وهذا واضح ، وينبغي أن يقال : لو بلغ عشر سنين في أثناء صلاة أو بعدها في وقتها ،

ومن زال عقله بغير جنون قضى كل صلاة فاتته . ومن أخر صلاة تكسلاً
لاجحوداً أمر بها . فإن أصرَّ حتى ضاق وقت الأخرى وجب قتله ، وعنه

لزمه إعادتها على هذه الرواية ، كما لو بلغ خمس عشرة ، لتوجه الخطاب إليه ،
ويؤخذ هذا من تعليل الإمام والأصحاب ، وهو واضح إن شاء الله تعالى .

فصل

المذهب : أن الصلاة لا تجب على صبي ، وعنه : تجب على من بلغ عشرًا ،
وعنه : تجب على ابن أربع عشرة سنة . قال الشيخ وجيه الدين : ونقل عن الإمام
أحمد في ابن أربع عشرة سنة : إذا ترك الصلاة قتل ، وقال الشيخ موفق الدين
في الروضة في المميز : وقد روى عنه : أنه مكلف . فهذه أربع روايات .

ذكر في المحرر : أن في قضاء المرتد ما فاتته حال الردة من عبادة روايتين
وكذا الخلاف مشهور في كتب الأصحاب في وجوب القضاء على المرتد
ما تركه في حال رده . وظاهر هذا : أن الخلاف مطرد في كل صورة ، وهو أولى .
وليس الأمر كذلك عند صاحب المحرر رحمه الله تعالى . فإنه قال في شرح
الهداية له في تارك الصلاة تهاوناً : إذا دعى إلى فعلها . فامتنع وحكمنا بكفره وقتله
قال : وإذا عاد . لم تسقط عنه صلاة مدة امتناعه على الروايتين معاً ، وإن قلنا
تسقط عن المرتد . لا نكفره بتركها ، فلو سقطت به لزال التكفير ، ولأن أمره بها
في مدة الاستتابة يدل على صحتها منه ، وأنه مكلف بها . فأشبهت نفس الإسلام
في حق المرتد ، انتهى كلامه . وهذا فيه إشكال .

قوله : « ومن زال عقله بغير جنون قضى كل صلاة فاتته »

لو سكرت ثم حاضت . لم يلزمها قضاء أيام الحيض ، وجهاً واحداً ، ذكره
الأزجي وغيره لما تقدم في المسألة قبلها ، قال الأزجي : وإن شرب محرماً . فسر

لا يجب إلا بترك ثلاث وبضيق وقت الرابعة . ويستتاب بعد وجوب قتله ثلاثة أيام ، ويقتل حداً ، وعنه كفوراً .

به ، ثم جن متصلاً بالسكر . فهل يلزمه قضاء ما فاتته في حال الجنون ؟ فيه احتمالان ، أحدهما : يلزمه القضاء أيضاً ، لاتصاله بالسكر ، لأنه هو الذي تعاطى سبباً أثّر في وجود الجنون والثاني : لا يلزمه ، لأن طرآن الجنون منه ليس من ولا هو منسوب إليه ، كما فعله ، لو وجد ذلك ابتداء . وزوال العقل بالجنون مسقط للقضاء في حق المسلم ، فأما المرتد فتقدم في المسألة قبلها .

قوله « لأن تكفيره بتركها . فلو سقطت به لزال التكفير »

لما قيل يقول : ليس الخلاف فيما نكفّره بتركها ، لأن ما نكفّره بتركها ، وهي صلاة واحدة ، أو وحتى يتضابق وقت الأخرى ، أو غير ذلك ؟ على الخلاف للعروف فيه ، ووجب عليه في حال إسلامه قبل الحكم بوجوب قتله وكفّره ، فإذا وجوب قضاؤها ليس وجوب قضاء عبادة تركها في حال رده ، بل وجوب قضاء عبادة تركها في حال إسلامه ، وما تركه بعد الحكم بوجوب قتله وكفّره من الصلوات ليس نكفّره بتركها ، لأن الغرض : أنه قد حكم بكفّره وقتله قبل ذلك . فإن قيل : مراده : إنما نكفّره بتركها : يجب قضاؤه ، ولا يأتي فيه الخلاف في أن ما تركه المرتد في حال إسلامه من عبادة : هل يجب قضاؤها إذا عاد إلى الإسلام ، أم لا ؟ قيل : ليس هذا مراده ، بل تتمّة كلامه ، ولأن أمره بها في مدة الاستتابة يدل على صحتها منه مدة الاستتابة ثلاثة أيام ، بعد الحكم بوجوب قتله وكفّره ، وأنه قاسها على الإسلام في حق المرتد مأمور بالإسلام ، ولأنه قال : لم تسقط عنه صلاة مدة امتناعه ؛ وما نكفّره به صلاة أو صلاتان ، على ظاهر المذهب ، ومدة الامتناع حقيقتها إلى زمن التوبة والمراجعة .

قوله : « ولأن أمره بها في مدة الاستتابة يدل على صحتها منه »

ولا يصح أن يصلى حاضرة وعليه فائتة ، إلا أن يتمها ناسياً للفائتة . فإن ذكر

لقائل أن يقول : من يقول إن المرتد لا يجب عليه قضاء ما تركه في حال الردة ، يقول إنما هو مأمور ومكلف بالإسلام ، وإيقاع الصلاة من حيث الجملة ، أغنى من حيث هي صلاة ، لا هذه الصلاة المعينة ، أو إيقاع الصلاة المحكوم بكفره بتركها ، ولأنه لا يمتنع وجوب العبادة على المرتد في حال رده ، فإذا تاب بإسلام صحيح سقطت عنه . ترغيباً في الإسلام ، ولأن الأدلة في أن المرتد لا يقضى ما تركه في حال الردة تعم مسائلنا ، لاسيما قياسه على الكافر الأصلي .
والأولى : حمل كلامه - إن أمكن - على مسألة ما تركه حال إسلامه ، وأن الخلاف فيها لا يأتى هنا ، لكنه يورد هذا القيد على إطلاق كلامه في الحرر .
فإنه ذكر الخلاف فيما تركه زمن إسلامه من غير تفصيل

وقول ابن عبد القوي - رحمه الله ، بعد أن ذكر كلام صاحب الحرر ، في شرح الهداية المذكور - هذا يدل على أنه لا يكفر ، وإن قتل فخذ لانعقاد الإجماع أن الكافر غير مكلف بفعل الصلاة ، وإن قلنا : يكفون بالفروع ، وإنما فائدته زيادة العذاب في الآخرة ، وإلا فلا ، فيه نظر ، لأن الإجماع إنما هو في الكافر الأصلي .

فصل

قال ابن عقيل في الفنون فيمن ترك الصلاة تهاوناً : وقيل : بكفره ، إذا كان كافراً . فماذا يكون مسلماً : بالشهادتين ، أم بفعل الصلاة ؟ قال : اعترض به بعضهم وحكام غيره ، وهو : ألكيما الهراسي . في « مفرداته » عن الشافعي : إن قيل : بالشهادتين . فما زال ناطقاً بهما . لم يرجع عنهما ، وإن كان بالصلاة ، فصلاته مع كفره لا تنصح . فكيف يعود بها إلى الإسلام ؟ .

فيها أتمها نفلا ، وصلى الفائتة ثم الحاضرة ، وإن ضاق الوقت سقط الترتيب ، وعنه لا يسقط .

قال ابن عقيل : الجواب : ليس لنا كلمة تحكى ما فى نفسه من الايمان ، إلا الشهادتان ، وليس بقوله لها حين ترك الصلاة ، ولا يعمل بها إذا تاب وندم ، وهذا الذى نسلكه مع الزنديق ، فى قبول توبته . فإنه يتظاهر بالإسلام ، حتى يكون مؤديا ، ثم إذا تاب قبلت توبته ، وأعدناه إلى الإسلام بنفس الكلمتين لاغير لما ذكرنا .

قال الشيخ تقي الدين : الأصوب : أنه يصير مسلما بنفس الصلاة ، من غير احتياج إلى إعادة الشهادتين ، لأن هذا كفره بالامتناع من العمل ، ككفر إبليس بترك السجود . وكفر تارك الزكاة بمنعها والمقاتلة عليها ، لا بكفره بسكوت ، فاذا عمل صار مسلما ، كما أن المكذب إذا صدق صار مسلما ، ومثل هذا الكافر تصح صلاته ، كما أن المكذب تصح شهادته . فإن صلاته هى توبته من الكفر . أما تصديره مسلما على أصلنا بالصلاة فظاهر . فإن الكافر الأصلي والمرتد بالتكذيب لو صلى : حكم بإسلامه ، وإنما الكلام فى صحة صلاته قبل تجديد الشهادتين . والمسألة مذكورة فى المرتد ، لا سيما والكافر يصير مسلما بالشهادة لمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة ، لتضمن ذلك الشهادة بالتوحيد .

وأيضاً فلو قال : أنا مسلم ، صار مسلما . وما ذكره فى الزنديق . فالأشبه أيضا : أن الزنديق إذا قبلت توبته فلا بد من أن يذكر : أنه تائب منها فى الباطن . وإن لم يقل ففعل باطنه تغير . انتهى كلامه .

وكلام ابن عقيل : يقتضى الحكم بإسلامه بالشهادتين فقط . كما يكتفى بهما فى الزنديق . فيكون كالبيئة أولا .

فظهر من هذا ثلاثة أقوال : بالصلاة ، أم بالشهادتين ، أم بهما ؟

باب الأذان

الأذان المختار : خمس عشرة كلمة بلا ترجيع ، يكبر في أوله أربعاً ، ويقول في أذان الفجر بعد الحيلة « الصلاة خير من النوم » مرتين ، والإقامة فرادى ، إحدى عشرة كلمة ، منها قول « قد قامت الصلاة » مرتين .

وقول الشيخ تقي الدين : والمسألة مذكورة في المرتد . قال : في المرتد الأصلي وهل صلاته صحيحة ؟ قال القاضي : الصلاة باطلة ، ويحكم بإسلامه بها ، كالشهادتين إذا وجدنا حكمنا بإسلامه بهما ، ولا يستدل بهما على إسلام سابق . وقال أبو الخطاب : هي صلاة صحيحة ، مجزئة في الظاهر ، لأننا نستدل بفعلها على أنه كان معتقدا للإسلام قبلها .

ثم أورد على نفسه : أن الإمام أحمد نص على أن الموثم به يعيد ، فقال : الأصوب : أنه إن قال بعد الفراغ « إنما فعلتها ، وقد اعتقدت الإسلام » قلنا : صلاته صحيحة ، وصلاة من خلفه ، وإن قال « فعلتها تهزؤاً » قبلنا فيما عليه من إلزام القرائض ، ولم نقبل منه فيما يؤثره من دينه ، ولأن أحمد قد قال فيمن صلى خلف محدث : يعيد ، ولا يعيدون ، والمحدث ليس في صلاته ، كذلك الكافر لا يكون في صلاة من خلفه . صحت صلاته .

قال الشيخ تقي الدين : شرط الصلاة : تقدم الشهادة المسبوقه بالإسلام . فإذا تقرب بالصلاة يكون بها مسلماً ، وإن كان محدثاً ، ولا يصح الإتمام لفقد شرطه ، لافقد الإسلام ، وعلى هذا : عليه أن يعيدها ، انتهى كلامه .

قوله « باب الأذان » لم يذكر حكم رفع الصوت بالأذان ، وظاهر ما ذكره حصول الأذان المشروع بدون رفع الصوت ، والمعروف في كلام الأصحاب : أنه يستحب رفع الصوت بالأذان . الظاهر : أن مرادهم المبالغة في الرفع بحيث لا يجهد

وَيُسَنُّ أَنْ يَرْتَلِ الْأَذَانَ ، وَيُحَذِّرُ الْإِقَامَةَ ، وَيَقُولَاهَا مَعًا قَائِمًا مُتَطَهِّرًا ، وَيَجْعَلُ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنِيهِ . وَيَدِيرُ وَجْهَهُ إِذَا حَيَّمَلَ يَمَنَةً وَيَسْرَةً . وَلَا يَزِيلُ

نَفْسَهُ . فَيَكُونُ عَلَى هَذَا : لَوْ أَذَّنَ سِرًّا أَوْ رَفَعَ سِرًّا . لَمْ يَحْصُلِ الْأَذَانُ الْمَشْرُوعُ ، وَقَدْ قُطِعَ بِأَنْ رَفَعَ الصَّوْتَ بِالْأَذَانِ لِلْجَمَاعَةِ غَيْرِ الْحَاضِرِينَ . زَادَ فِي الرِّعَايَةِ أَوِ الصَّحْرَاءِ . رُكْنٌ فِيهِ ، لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْأَذَانِ ، فَإِنْ أَذَّنَ لِنَفْسِهِ أَوِ لِلْجَمَاعَةِ حَاضِرِينَ . فَإِنْ شَاءَ رَفَعَ صَوْتَهُ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ شَاءَ خَافَتْ بِالْكُلِّ أَوْ بِالْبَعْضِ ، وَالْأَفْضَلُ : رَفَعَ مِقْدَارَ طَاقَتِهِ ، وَلَا يَجْهَدُ نَفْسَهُ لثَلَاثِينَ وَنِيفَتَيْنِ صَوْتَهُ ، وَعَنْهُ التَّوَسُّطُ أَفْضَلُ ، انْتَهَى كَلَامُهُ .

قَالَ الْقَاضِي : قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ : يَرْفَعُ صَوْتَهُ مَا اسْتَطَاعَ ، قَالَ الْمِيمُونِيُّ : رَأَيْتُ ابْنَ حَنْبَلٍ - وَهُوَ يُؤْذَنُ - صَوْتًا بَيْنَ الصَّوْتَيْنِ ، وَكَانَ إِلَى خَفِضِ الصَّوْتِ أَقْرَبَ ، قَالَ : وَظَاهِرُ هَذَا : أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ رَفْعًا يَخْرُجُ عَنْ طَبْعِهِ ، قَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، رَجُلٌ ضَعِيفُ الصَّوْتِ : لَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ ، وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ . إِذَا كَانَ يَسْمَعُ أَهْلَ الْمَسْجِدِ وَالْجِيرَانَ . فَلَا بَأْسَ ، قَالَ الْقَاضِي : وَظَاهِرُ هَذَا : أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ الْجِيرَانَ لَمْ يَصِبْ سُنَّةُ الْأَذَانِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْأَذَانِ الْإِعْلَامُ ، وَدَعَاءُ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يُؤْذَنَ لِلثَّانِيَةِ مِنْ صَلَاتِي الْجَمْعِ ، وَمِنْ الْقَائِمَةِ ، لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى جَمْعِ النَّاسِ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ اجْتَمَعُوا لِلْأَوَّلَةِ . فَإِذَا لَمْ يَسْمَعْ الْجِيرَانَ لَمْ يَوْجِدِ الْمَقْصُودَ . فَلَمْ يَكُنْ مُسْتَوْنًا . فَإِنْ أَذَّنَ لِنَفْسِهِ جَازِلَهُ أَنْ يَسِرَّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْإِعْلَامُ . انْتَهَى كَلَامُهُ .

قَوْلُهُ : « وَيَجْعَلُ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنِيهِ » نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، وَرَوَى جَمَاعَةٌ عَنْهُ : أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدَةٍ كَفَى ، قَالَ الْقَاضِي ، وَقَالَ : رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِذَا أَذَّنَ يَضَعُ إصْبَعَهُ عَلَى أُذُنِيهِ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ، وَلَعَلَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ : رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَذَّنَ ، وَوَضَعَ أَصَابِعَهُ عَلَى أُذُنِيهِ فِي

قدميه . وعنه يزيلهما . وفي مثل المنارة الكبيرة والصومعة . فيدور فيها . ويؤذن على علوٍ ويقم فيه . ما لم يشق عليه . ولو أذن جنباً جاز . وقال الخرقى : يعيده . ويجزئ أذان المميز البالغ . وعنه لا يجزئ . وفي أذان الفاسق والأذان الملحّن وجهان .

ويشترط للأذان : الترتيب ولموالاة . ولا يبطله الفصل اليسير إلا محرّم كالستر ونحوه . ويجوز الأذان للفجر بعد نصف الليل . ولا يجوز لنغيرها قبل الوقت . ويسنّ لمن سمع المؤذن أن يقول كقوله ، إلا في الحيلة . فإنه يقول : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ويقول في كلمة الإقامة « أقامها الله وأدامها » وينهض عندها . فإن كان الإمام غائباً . لم يقوموا حتى يروّه .

الأذان والإقامة ، وكذلك نقل حنبل ، وقال في رواية أبي طالب : أحب أن يجعل يديه على أذنيه ، على حديث أبي مخذرة « وضّم أصابعه الأربع ، ووضع على أذنيه »

قوله : « ويشترط للأذان : الترتيب والموالاة » ظاهر ما ذكره : أنه لا يشترط للأذان غير ذلك ، والنية شرط له ، فلو أذن غافلاً أو ساهياً أو لاهياً ونحو ذلك . لم يصح أذانه ، وظاهر ما ذكره شرطاً للأذان : أنه لا يشترط للإقامة ، وليس كذلك ، بل هو شرط لها ، وكذا يبطلها ما يبطله ، وغير ذلك .

وقوله في الرعاية « ويعتبر للأذان : النية » قلت : وكذا للإقامة . فليس هذا قوله وحده ، بل هو قول غيره ، وإنما خص الأذان بالذكر لأن الإقامة تتبع له في الأحكام ، إلا فيما يخالفه كإحداها .

قوله : « ويسنّ لمن سمع المؤذن أن يقول إلى آخره » في الصحيحين عن أبي سعيد مرفوعاً « إذا سمعتم المؤذن ، فقولوا مثل ما يقول » وظاهر الأمر على

وَيُسَنُّ الفصل بين أذان المغرب وإقامتها بفعل ركعتين .
والأذان والإقامة : سَنَتَانِ للمسافرين . فرضاً كفاية على المقيمين . يقاتلون
على تركهما . وليساً بشرط للصلاة ، ولا مسنونين للنساء .
وينادى للعيد والكسوف والاستسقاء « الصلاة جامعة »

الوجوب ، وقد قال به هنا بعض العلماء ، وأكثرهم على الاستحباب ، كقولنا
وقد ورد ما يؤخذ منه صرفه عن ظاهره ، وهو ما رواه جماعة ، منهم مسلم عن
أنس « أنه عليه الصلاة والسلام كان يُغَيِّرُ إذا طلع الفجر ، وكان يستمع الأذان .
فإن سمع أذاناً أمسك ، وإلا أغار . فسمع رجلاً يقول : الله أكبر ، الله أكبر .
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : على الفطرة ، ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله ،
فقال : خرجت من النار »

وقد نص الإمام أحمد في رواية الأثرم وغيره : على أنه لا يجب إجابة المؤذن ،
قال القاضي في الجامع الكبير : وذلك : أنه لا يخلو ، إما أن الأذان في حق
المؤذن واجب ، أو تطوع . فإن كان واجباً في حقه فليس بواجب على غيره ،
لأنه فرض على الكفاية ، وإن كان تطوعاً . فأولى أن يكون على السامع تطوعاً
انتهى كلامه .

وفيه نظر ، لأن الإجابة ليست بأذان ، ليكون وجوبها مقتضياً وجوب
الأذان على الأعيان ، وقد يكون الشيء تطوعاً ، ويجب رده بدليل ابتداء السلام
ورده ، والمؤذن يستحب له : أن يقول مثل ما يقول في حقه . نص عليه . قال في
المستوعب : يقول خفية مثل ما يقوله من يستمعه ، وعن الإمام أحمد : أنه كان
إذا أذن فقال كلمة من الأذان قال مثلها سراً .

ولو قال في المحرر « ويستحب لمن سمع الأذان » كان أدلّ على حكم
هذه المسألة ، وظاهر كلامه وكلام الأصحاب : أنه يكرر قوله مثل ما يقول

ومن صلى مجموعتين أو فوائت أذن للأولى خاصة . وأقام لكل صلاة .
وإذا أقيمت الصلاة لم يشرع في نافلة . وإن افتتحها ثم أقيمت قطعها . إن
خشى فوات الجماعة . وعنه يتمها .
والأذان أفضل من الإمامة . وقيل : هي أفضل .

المؤذن . بتكرار سماع الأذان للصلاة الواحدة ، وفي المسألة قولان للعلماء ، وينبغي
تقييد الأذان الثاني بكونه مشروعاً ، وذلك لظاهر حديث أبي سعيد المذكور ،
ولأن الظاهر من حال السامعين أذان ابن أم مكتوم إجابتهم له بعد سماعهم
إذان بلال وإجابتهم له ، ولأنه أذان مشروع فاستحب إجابته . كالأذان الأول
وكالأذنين لصلاحي وقتين

وصفة إجابة الأذان : ما ذكره هنا عند أكثر الأصحاب لأن في حديث عمر
« فإذا قال : حي على الصلاة ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله » رواه مسلم . وهو
أخص من حديث أبي سعيد ، فيقدم . قال في المعنى : أو يجمع بينهما ، وحكى
المصنف في شرح الهداية استحباب الجمع بينهما عن بعض الأصحاب
وقال الخرق وجماعة : يستحب لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول « ولم
يستثنوا شيئاً » .

فهذه ثلاثة أوجه . وظاهر كلامه وكلام غير واحد ، أنه يقول « الصلاة خير
من النوم . كقول المؤذن . وقطع المصنف في شرح الهداية أنه لا يقوله ، بل يقول
« صدقت ، وبالحق نطق » ونحوه ، وعلى الوجه الآخر : يجمع بينهما ، وعلى غيره
يقول « صدقت وبررت » وهل يقوله معه ؟ فيه وجهان . وقوله في كلمة الإقامة :
« أقامها الله وأدامها » لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوله : رواه أبو داود بإسناد
فيه ضعف . زاد جماعة « ما دامت السموات والأرض » قال في التلخيص الحبير :
وهل يقول كما يقول مع ذلك ؟ فيه وجهان . ويقول : كل ذلك خفية .

باب ستر العورة

وهي شرط لصحة الصلاة . وعورة الرجل : ما بين سرتة وركبته . وعنه

وظاهر كلامه : أنه إذا سمع الأذان وهو يقرأ قطع القراءة . وأجابه ، فإذا فرغ عاد إليها ، لأنها لا تقوت وهذا صحيح . قال المصنف وغيره : وكذا إذا دخل المسجد والمؤذن يؤذن وافقه ، ثم أخذ في التحية . نص عليه . لأنها لا تقوت بالتأخير اليسير ، وعلل غيره : بأن فيه جمعا بين الفضيلتين . وعنه لا بأس .

وظاهر كلامه : أن القاعد لا يقوم للصلاة ، بل يشتغل بالإجابة حتى يفرغ الأذان . وهذا صحيح . قال بعضهم : ولا يقوم القاعد حتى يفرغ أو يقرب فراغه . نص الإمام أحمد على معنى ذلك ، لأن الشيطان ينفر حين يسمع الأذان . وظاهر كلامه أيضا : أنه إن سمعه في الصلاة أجابه . وليس كذلك ، لم أجد فيه خلافاً وأن الأولى أن يكف عن الإجابة ، ويستغل بصلاته ، لأن في الصلاة شغلا . قال جماعة : فإذا فرغ من الصلاة أجابه . فإن أجابه بجميعة بطلت . لأنه خطاب آدمي ، وإلا لم تبطل . لأنه ذكر وثناء على الله تعالى ، مشروع مثله فيها ، وقد ذكر طائفة كابن الجوزي . أنه إذا أتى بقول مشروع في غير موضعه عمداً : هل تبطل صلاته ؟ على وجهين ، وقال الشيخ وجيه الدين بن المنجا في الذكر : كما ذكر غيره . قال : وإن ذكر الحيلة ، وعلم أنها دعاء إلى الصلاة بطلت ، وإن لم يعلم فهو ككلام الساهي في الصلاة ، وفيه روايتان ، ثم قال : وهذا إذا نوى به الذكر . فإن نوى به الأذان وإقامة الشعار والإعلام بدخول الوقت . بطلت .

وإطلاق كلامه أيضا : أنه يجيبه على قضاء الحاجة . والظاهر : أن هذه الصورة تحته وهذا أولى ، وإذا سقط رد السلام في هذه الحال مع وجوبه فهذا أولى وفيه نظر ، لسكراهة البداءة بالسلام في هذه الحال . وقد ذكر غير واحد : أنه لو عطس ، وهو على قضاء الحاجة حمد الله ، وذكر غير واحد رواية : أنه يحمد

السوءتان فقط . وكل الحرة عورة سوى الوجه . وفي كفيها روايتان . وعورة

لفظاً ، ومسألتنا تشبه هذه ، ولهذا قال بعض الأصحاب : وكذلك يخرج في إجابة المؤذن ، ويتوجه على قولنا : لا يجيبه في هذه الحال : أن يجيبه وحدها .

فصل

ذكر هو وغيره : أن ستر العورة شرط ، وذكروا مقدار العورة ، والخلاف فيها ، وكلامهم يقتضى : أنه يجب سترها من جميع الجهات ، وصرح به بعضهم لمعوم الأدلة ، وحديث سلمة بن الأكوع وغيره ، وهو مذهب مالك والشافعى . وقال أبو حنيفة : يجزئه ستر العورة بما قابلها ، ولا اعتبار بالطرفين من فوق وأسفل فإن الستر من أسفل الإزار والذيل لا يجب . فكذلك من فوق ، قياساً لأحد الطرفين على الآخر .

قال الشيخ وجيه الدين أبو المعالى فى شرح الهداية - بعد أن ذكر هذا عن أبى حنيفة : واحتج بحديث سلمة فى رده - قال : فالمرعى فى الستر من الجوانب ومن فوق ، أما من أسفل : فلا يمكن الاطلاع عليه إلا بمعاناة وتكلف . فإن وقف على طرف سطح ، وليس عليه سوى قميص واحد ، وهو معرض للرياح تعبت بذيله . ففيه للفكر مجال . والأظهر : عدم الجواز ، ليستتر النظر . فأشبهه فوق ، لأنه لا يعد ساتراً فى العرف أصلاً ، إلا أن يكون الذيل ملتقاً بالساق ، انتهى كلامه .

فقد ظهر من هذا : أنه هل يجب ستر العورة من أسفل ، أم لا يجب ، أم يفرق بين يسير النظر وعدمه ؟ فيه ثلاثة أقوال .

قوله : « وكل الحرة عورة - إلى آخره » أطلق ولم يقيد ، وقطع المصنف فى شرح الهداية بأن المراهقة كالأمة ، واحتج له . وقطع به ابن تيم أيضاً ، وقطع به فى المغنى فى كتاب النكاح ، واحتج بما احتج به المصنف ونحوه ، وقال عن العورة

الأمة ما لا يظهر غالبا . وعنه ما بين السرة والركبة . وأم الولد كالأمة . وعنه كالحرة . والمُعْتَق بعضها كالحرة على الأصح . ولا يجزئ الرجل ستر عورته إذا جَرَدَ عاتقيه عن اللباس في القرض . وفي النفل روايتان . فإن ستر أحدهما أجزاءه . نص عليه .

والخنثى المشكل فيما يجب ستره كالرجل . وقيل كالمراة . ومن انكشف من عورته يسير - وهو ما لا يفحش في النظر - لم تبطل صلاته . وعنه تبطل . ومن صلى في ثوب غصب أو حرير . أو في بقعة غصب لم يجزئه . وعنه يجزئه مع التحريم .

في النظر يحتمل أن يكون حكمها حكم ذوات المحارم ، كقولنا في الغلام المراهق ، وكلام كثير من الأصحاب يقتضي أنها كالبالغة في عورة الصلاة كما نقول في المراهق والمراهقة أنهما كالبالغين في عورة النكاح ، في إحدى الروايتين .
قوله : « ومن صلى في ثوب غصب ، أو حرير ، أو بقعة غصب ، لم يجزئه وعنه يجزئه مع التحريم »

هذه الرواية ذكر في الوسيلة : أنها اختيار الخلال ، وهي مذهب الثلاثة ، وتعليل المسألة مشهور . ويؤخذ منه أن النافلة تخرج صحتها على الروايتين ، مع أن كلام صاحب المحرر وغيره أعم . وقد جعل المصنف في شرح الهداية الصلاة في السترة النجسة أصلا ، لعدم صحة الصلاة في السترة المغصوبة ، وكذا جعل الصلاة في الموضع النجس أصلا ، لعدم صحتها في الموضع المغصوب ، بجامع التحريم .
وقد ذكر ابن الزاغوني الروايتين في إعادة القرض . وقال : فإن قلنا : لا يعيد صلى النافلة ، وإن قلنا : يعيد . لم يصلها ، لأن المقصود شغل الوقت ، كما نقول فيمن لم يحد ماء ولا ترابا .

وذكر غيره : أن القرض والنفل سواء ، وقيل يصح النفل .

وإذا اشتبهت ثياب نجسة بطاهرة صلى في ثوب بعد ثوب بعدد النجسة وزاد صلاة . فإن لم يجد إلا ثوبا نجسا صلى فيه وأعاد . نص عليه . ونص فيمن

وذكر أبو الخطاب في بحث المسألة : أن النافلة لا تصح بالاتفاق . فهذه ثلاث طرق في النفل . وقد عرف من هذا : أنه هل يثاب على الفرض إذا صححناه ؟ على قولين

وذكر القاضى في بحث مسألة وصول القربات إلى الميت : أنه لا يثاب على الفرض ، إذا صححناه ، على إحدى الروايتين ، وكذا عند المخالف . قال الشيخ محي الدين النووي : قال جماهير أصحابنا : إن الصلاة في الدار المفصولة صحيحة ، لا ثواب فيها .

ورأيت في فتاوى أبي نصر بن الصباغ التي نقلها عنه ابن أخيه القاضى أبو منصور قال : المحفوظ من كلام أصحابنا بالعراق : أن الصلاة في الدار المفصولة صحيحة يسقط بها الفرض ، ولا ثواب فيها .

قال أبو منصور : ورأيت أصحابنا بخراسان اختلفوا ، فمنهم من قال : لا تصح الصلاة ، قال : وذكر شيخنا في السكامل : أنه ينبغي أن تصح ، ويحصل الثواب على الفعل . فيكون مثابا على فعله ، عاصيا بالمقام في المفصوب ، فإذا لم يمتنع من صحتهما لم يمتنع من حصول الثواب . قال أبو منصور : وهذا هو القياس على طريق من صححهما . والله أعلم .

ويعرف من كلامه في المحرر : أنه حيث أبيح استعمال ذلك أن الصلاة تصح ، وقد صرح به غيره ، وظاهره : أنه لو انتفى التحريم لعارض جهل ، أو نسيان أن صلاته تصح ، وفيه رواية أنها لا تصح ، وظاهره أنه لا فرق بين العالم بالنهي وغيره ، وفيه رواية بالتفرقة .

وقد ذكر ابن تيمم وجهاً غريباً بعيداً : أن صلاته في ذلك تصح مع الكراهة ،

جلس في موضع نجس فصلى أنه لا يعيد . فيخرج فيهما روايتان . ومن لم يجد إلا ثوباً لطيفاً . أرسله على كتفيه وعجزه وصلى جالساً . نص عليه . فإن لم يحوها تَزَرَّ به وصلى قائماً .

وهو ظاهر كلام السَّامري . وظاهر كلامه في المحرر : أنه لا فرق بين أن يلي المحرم عورته ، أو لا . وهو أشهر الوجهين ، وتخصيصه الصلاة يدل على أن غيرها ليس كذلك ، وهو المشهور .

وقال ابن الزاغوني : لو عقد البيع والنكاح في موضع غصب فقال المخالف يصح ملزماً . فقال ابن الزاغوني : لا نسلم هذا ، ونقول : البيع والنكاح وسائر العقود الشرعية باطلة ، لأنه قد نقل يعقوب بن مختار عن الإمام أحمد ، وسئل إذا اكرتري دكاناً غصباً ، وهو لا يعلم . فما الذي يصنع بما اشترى منه ؟ قال : يرده في الموضع الذي أخذه منه ، قال : وإن سلمنا ذلك . فالمسكان ليس بشرط فيها ، بخلاف الصلاة ، وهذا معنى ما ذكر أبو الخطاب ، وصرح بالزكاة والصوم في المسكان الغصب ، وكذا صرح غيره بالأذان .

فرع

يؤخذ من كلام صاحب المحرر وغيره : أنه لو طول بوديعة وشبهها فصلى قبل الأداء مع القدرة : أن صلاته تصح .

ونقل الشيخ تقي الدين من كلام ابن الزاغوني في أصول الفقه قال : حكى عن المخالف - أظنه شافعيًا - : أنه لو طول بالوديعة أو الغصب فصلى قبل الأداء . صح فرضه ، دون نقله .

قال ابن الزاغوني : اتفق أصحابنا في هذه الحال : على التسوية بين الفرض والنفل ، واختلفوا بعد ذلك في الحكم . فقالت طائفة : لا يصح منه الفرض ، ولا

وقال القاضى : يستر منكبيه ، ويصلى جالساً ، فإن وجد ما يستر بعض العورة ستر الفرجين ، فإن كفى أحدهما ستر الدبر ، وقيل : القبل أولى ؛ فإن أعير ستره لزمه قبولها ، فإن لم يجد صلى جالساً ، وأوماً لسجوده ، ولو قام وسجد بالأرض جاز وعنه يلزمه السجود .

وإذا وجد السترة فى الصلاة بالبعد بطلت ، وبالقرب يستروى بها .

النفل ، وقال الأكثرون : يصح منه الفرض والنفل ، لأن النهى لا يتعلق بشرط ولا ركن ، وعلى هذا فالصلاة قرينة ، ويثاب عليها ، وكذلك ذكر فى النافلة عند تضيق وقت الفرض وجهين ، انتهى كلامه

وهذه المسألة الأخيرة تشبه ما لو اشتغل بالقضاء حيث قلنا : لا يجوز الاشتغال به ، والذي نص عليه الإمام أحمد : أن الصلاة تصح ، وقيل : لا تصح ، كذا ذكره غير واحد .

قال ابن الزاغونى : فإن قلنا : بوجوب الترتيب مع ضيق الوقت ، فإن اشتغل بالأداء . حكمنا ببطلانه ، ويخرج فى مسألة من طولب بوديعة : قول ثالث - من صلاة الآبق - بصحة الفرض فقط . وقياس القول بعدم صحة الصلاة فى هذه المسائل : أنه لا تصح صلاة من طولب بدين يقدر على وفائه . ولا عذر ، وكذا صلاة من وجبت عليه الهجرة . فلم يهاجر . وكذا صلاة من صلى حاملاً لشيء مغصوب . وما يؤيد هذا : أن الصلاة تصح مع عمامة حرير أو تسكة حرير أو مغصوبة . وخاتم ذهب وخف حرير فى المشهور . قطع به بعضهم . وقاسه على ما لو صلى وفى جيبه دراهم مغصوبة . فدل على المساواة .

واعتذر المصنف عن صحة صلاة من وجبت عليه الهجرة فى دار الحرب . فقال : إنما صحت . لأن المحرم عليه : ما يفوت من فروض الدين بترك الهجرة

باب اجتناب النجاسات وحكم البقعة

ومن حمل نجاسة لا يعنى عنها ، أو لاقاها بيديه أو ثوبه أو حمل ما يلاقيها ، لم تصح صلاته إن علم بها ، وفي الجاهل والناسي روايتان [المذهب الصحة] .
وإن صلى على بساط بطرفه نجاسة لا تصيبه جاز ، فإن حاذها بصدرة إذا

المقدور عليها . لا نفس المقام ومطلق التصرف فيه . فهو كمن صلى فى ملكه وعليه فروض لا يمكن أداؤها إلا بخروجه منه .

فرع

لو غصب مسجداً . فهل يضمه بذلك ؟ المشهور : أنه لا يضمه . وسيأتى فى باب الغصب إن شاء الله تعالى . وهل تصح صلاته ؟ كلامه فى الحرر يصدق على هذه الصورة . لكن هى نادرة . وقال ابن عقيل - وتبعه على ذلك جماعة - إن أزال الآلة الدالة على كونه مسجداً . كان كسائر الغصوب فى صحة الصلاة ، فيه روايتان . وإن لم يغير هيأته ، لكن منع الناس الصلاة فيه . فاحتملان .

أحدهما : تصح . قدمه الشيخ وجبه الدين وصاحب الرعاية لأن حركته فيه وصلاته ليس بغاصب ولا آثم . وإنما هو آثم بمنع الناس .

والثانى : لا تصح . كما لو تغلب على أملاك الناس ، وكما لو غصب سيطرة السكبة وصلى فيها . أو حُصِرَ المسجد وصلى عليها .

قال ابن الزاغونى : لو زحم رجلا عن موضعه فى المسجد فهل تصح صلاته ؟ على وجهين . أشهرهما فى المذهب : أنها تصح . لأن الموضع مشترك الحق بينهما . فإن أزاله عما استحقه بسبقه إليه جلس فيه . وصلى بحقه الذى شاركه فيه . فخرج بهذا عن أن يكون غصباً .

سجد فعلى وجهين ؛ ومن نوى طاهراً على نجاسة وصلى أجزأه ، وعنه أنه يعيد ، ومن صلى ثم رأى عليه نجاسة يمكن أنها لحقته بعد صلاته لم يعدها . ومن جبر كسره بعظم نجس ، لم يقلعه قولاً واحداً . لكن يقيم له ، ما لم يغطه اللحم ، ويمزقه ويصلى وقال أبو بكر : عليه قلعه ، ما لم يخف التلف .

فرع

هل تصح صلاة من غضب نفسه - وهو العبد الآبق - ؟ قال ابن عقيل في الفصول : تصح صلاته ، لأن العبد في أوقات الصلاة ليس لسيدته عليه حجر ، فهو مستثنى . فصار كصلاة الحر إذا صلى في بيت يملكه في دار غضبها . فانه يصح كذلك ، صار ظاهره : أن النافلة لا تصح ، وذكر في كتابه الواضح هذه المسألة . وقال آخر كلامه : والذي يتحقق غضبه لنفسه فيها من الصلاة تكون عندنا باطلة ، وهى النافلة ، وكذا قطع به الشيخ وحجبه الدين في شرح الهداية .

وقد ذكر أصحابنا : أن العبد لا يجوز له التطوع ، إلا بإذن سيده ، وأنه إن خالف وأحرم بحج صحيح ، لأنها عبادة بدنية ، كالصلاة والصوم .

وقال ابن عقيل في الحج من الفصول : ويتخرج بطلان إحرامه بنصبه لنفسه ، فيكون قد حج في بدن غضب ، فهو أوكد من الحج بمال غضب .

وقال الشيخ تقي الدين - بعد ذكره إسكلام ابن عقيل في الواضح - : لكنه غاصب للمكان الذى حل فيه ، مقامه فيه يحرم كمقام الغاصب فى ملك المنصوب . فبطلان الصلاة أقوى ، انتهى كلامه .

فظهر من ذلك ثلاثة أقوال . الثالث : يصح الفرض فقط ، ونظير مسألة العبد الآبق : من أمره سيده بالذهاب إلى موضع يخالفه ، وأقام وهى مسألة من وجبت عليه الهجرة . فخالف وأقام ، ونحو ذلك .

ولا تصح الصلاة في المقبرة والجزرة والمزبلة ، وبيت الحش ، والحمام وأعطان الإبل ، وهي التي تقيم بها ، ومحجة الطريق ، أو الساباط المحدث عليها ، أو على نهر تجري فيه السفن ، وعنه أنها تصح ، وتصح الصلاة إلى هذه المواضع .
وقال ابن حامد : لا تصح إلى المقبرة والحش . إذا لم يكن حائل .
ولا يصح الفرض في الكعبة ولا فوقها ، إلا إذا لم يكن وراءه شيء منها ، وأما النفل فيصح إذا فضل عن محل سجوده شيء شاخص منها . فإن لم يكن شاخصاً فعلى وجهين .

ويجوز الفرض على الراحلة للمراهب^(١) ، ولمن يخاف أذى بمطر أو وحل ، وعنه لا يجوز . وعنه يجوز للطين دون المرض ، ومن كان في ماء أو طين أو شيء .
وعنه يسجد على متن الماء ، ومن أتى بكل فرض وشرط للصلاة على الراحلة ولا عذر له ، أو في السفينة ويمكنه الخروج . صحت صلاته . وعنه لا تصح .

باب استقبال القبلة

وهو شرط للصلاة مع القدرة إلا في النفل للمسافر السائر ، ماشياً أو راكباً .
فيصلي حيث توجه ، وعنه لا يجوز ذلك إلا للراكب .

قوله : « ولا تصح الصلاة في محجة الطريق » تبع غيره من الأصحاب ، على هذا الإطلاق ، لظاهر النهي . وقطع في شرح الهداية : بأنه إذا كثر الجمع واتصلت الصفوف إليه : أن الصلاة تصح فيه لحاجة ، لأن المصلين يكثر في الجمع والجنائز والأعياد ونحوها ، فيضطرون إلى الصلاة في الطرقات . وهذا يدل على أن الإطلاق غير مراد عنده . وكذا قطع غيره . وقطع بعض المتأخرين - كابن تيم - بأنه لا بأس بطرق الأبيات القليلة

(١) كذا في الأصل . ولعله للهارب أو نحوها

ويلزمه الإحرام للقبلة ، إن لم يشق عليه . ولا يجوز التنفل على الراحلة في الحضر ، وعنه يجوز ، وإصابة عين الكعبة فرض من قرب منها

قال في المحرر « وإصابة عين الكعبة فرض من قرب منها ، ولم يفرق بين أن يكون ثمَّ حائل أم لا »

والذى قطع به غير واحد : أنه إن كان ثمَّ حائل . فإن كان أصلياً كجبل قرضه الاجتهاد إلى عينها . وعنه إلى جملتها إن تعذر اليقين ، وإن كان غير أصلي كالردور . فلا بد من اليقين . فإن تعذر اجتهد .

ونقل ابن الرزاغوني وجماعة فيه : رواية أن فرضه الاجتهاد ، وهذا معنى قول بعضهم : إن كان غائباً عن الكعبة ، بحيث يقدر على رؤيتها ، لكنه مستتر عنها بالمنازل والحدار، فهل فرضه يقين القبلة ، أو التوجه إليها بالاجتهاد ؟ فيه روايتان . فإن قلنا : اليقين . فأخطأ أعاد ، وإلا فلا .

قال الشيخ وجيه الدين : إذا كان ممنوعاً بحائل من جبل أو أكمة فإنه يستخبر من على ذلك الحائل من المشاهدين . هذا إن كان الحائل من الأبنية المحدثنة والجدران المستجدة . لأنه لو كلف حكم المشاهدة لأدى إلى تكليفه بشيء يشق عليه . ولأصحاب الشافعي وجهان . أحدهما : كذهبتنا . فلا فرق بين الحائل المحدث والأصلي . وهو ظاهر كلام الشافعي . والثاني : تجب عليه المعاينة . وذلك اليقين في الحائل المحدث . لأن ذلك فرضه قبل حدوث الحائل . وحدث الحائل . لا يغير حكم الموضع . والخبر يكون عن مشاهدة ، أو عن علم . انتهى كلامه .

وقال القاضي في الجامع : أما من فرضه المعاينة : فإن يكون في المسجد الحرام يشاهد الكعبة ويعاينها . وأما من فرضه الإحاطة واليقين ، وإن لم يعاين : فهو كمن كان بمكة من أهلها . أو من غيرها . لكن كثر مقامه فيها ولكنه من دون

حائل عن الكعبة لأمر أصلي الخلقة ، كالمنازل والتلول . لأنه يتمكن من التوجه إلى عينها قطعاً وإن كان من دون حائل . وهكذا من كان بالمدينة . ففرضه الإحاطة واليقين . لأنه يتوجه إلى محراب النبي صلى الله عليه وسلم . فيقطع على أنه متوجه إلى الكعبة .

وأما من فرضه الخبر : فمن خفي عليه التوجه ، وهناك من يخبر عن الكعبة عن علم و يقين .

وأما من فرضه التقليد : فمن خفيت عليه الدلائل ، ولم يتوصل إلى القبلة بالدليل .

وأما من فرضه الاجتهاد : فمن كان من مكة على مسافة لا يتوصل إلى المعينة ، ولا يتمكن من الإحاطة واليقين ، ولا بمن يخبره عن إحاطة و يقين .

فأما من كان بمكة ، أو بالقرب منها ، من دون حائل عن الكعبة . فإن كان الحائل كالجبال والتلول : ففرضه الاجتهاد أيضاً ، وإن كان لا من أصل خلقة كالمنازل : ففرضه الإحاطة واليقين .

وكل من قلنا : فرضه الإحاطة أو اليقين أو الخبر . عمل عليه . وكل من قلنا : فرضه الاجتهاد : فهل عليه الاجتهاد في طلب العين أو الجهة ؟ على روايتين .

وذكر القاضي : أن المشهور والصحيح عن الإمام أحمد : أن عليه الاجتهاد في طلب الجهة ، وأن علي بن سعيد قال : إنه مذهب الإمام أحمد ، وكذا عند غيره من الأصحاب .

وذكر القاضي وغيره : الفائدة التي ذكرها في الحرر على الروايتين ، وأنه لو اختلف اجتهاد رجلين في الجهة الواحدة ، لكن أحدهما يميل يميناً والآخر يميل شمالاً . فهل لأحدهما : أن يأتي بالآخر ؟ ينبغي على ذلك .

أو من مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفرض من بعد : الاجتهاد إلى جهتها .
وعنه إلى غيرها . فلو انحرف عن قبلته قليلا صحت صلاته على الأولى دون الثانية .
ومن أخطأ القبلة في الحضر أعاد ، وإن اجتهد في السفر وأخطأها لم يعد . ومن أخبره
ثقة بالقبلة عن علم قلده . وإن أخبره عن اجتهد اجتهد ولم يقلده . ويقلد الأعمى
أو ثقهما عنده . فإن تساويا قلدا أيهما شاء ، فإن صلى الأعمى بلا دليل أعاد . فإن
لم يجد مقلداً صلى ولم يعد . وقيل : يعيد . وقيل : لا يعيد ، إلا أن يخطئ .
والجاهل بأدلة القبلة كالأعمى فيما ذكرنا ، ومن رأى محاريب ببلد خراب أو بلد
كفر ، وشك : هل هي للمسلمين أم لا ؟ لم يعمل بها .

باب صفة الصلاة

يشترط النية للصلاة ، ويجب تعيينها للمكتوبة والنفل المعين ، ولا تجب
نية الفرضية للفرض ، ولا نية القضاء للقائمه . وقال ابن حامد : يجبان .
ويكفي لمطلق النفل نية الصلاة .

وإذا تقدمت النية التكبير بزمن يسير . أجزاء ما لم يفسخها ، وإذا فسخها في
صلاته بطلت ، وإن تردد في فسخها أو نوى أن يفسخها فعلى وجهين .

قوله : « أو من مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم » .

لتيقن صحة قبلته ، لعدم إقراره على الخطأ .

قال ابن عبد القوي : وفي معناه : كل موضع ثبت أنه صلى فيه ، وضبط
جهته ، قال : وكذلك ما اجتمعت عليه الصحابة رضي الله عنهم ، كمحراب
الكوفة . وهذا فيه نظر ، لأنهم لم يجمعوا عليه ، وإنما أجمع عليه طائفة منهم ،
ولا يحصل مطلوبه .

ولا تنفقد الصلاة إلا بقوله : « الله أكبر » فإن عجز عنه كبر بلفظه ، وقيل : لا يترجم عنه ، كالقرآن . ويرفع يديه مع التكبير مبسوطتين ، مضمومتى الأصابع إلى منكبيه . وعنه : إلى أذنيه . وعنه : هما سواء .

ثم يضع يمين يديه فوق كوع اليسرى تحت سترته . وعنه تحت صدره . وعنه يحتر ، وينظر إلى محل سجوده ، ثم يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » ثم يقول : « أعوذ بالله السميع العليم ، من الشيطان الرجيم » ثم يقرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » سرّاً ، وليست من الفاتحة ،

قوله : « ويرفع يديه مع التكبير »

يستحب ، ولا يجب ، وهو من تمام الصلاة . نص الإمام على ذلك . ويقال : لمن تركه تارك السنة في إحدى الروايتين . وهل يقال لتاركة مبتدع ؟ قال القاضي : أطلق القول بأن تاركة مبتدع فقال في رواية محمد بن أبي موسى - وقد سأل رجل خراساني إن عندنا قوما يأمرؤن برفع اليدين في الصلاة وقوما ينهون عنه - قال : لا ينهك إلا مبتدع . فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال القاضي : والوجه فيه حديث ابن عمر « أنه كان إذا رأى مصلياً لا يرفع يديه في الصلاة خصّه » .

وهذا مبالغة ، ولأن رفع اليدين في تكبيرة الإحرام مجمع عليه . هكذا قال ابن المنذر . قال القاضي : فإذا كان مجمعا عليه فنكره مبتدع لمخالفة الإجماع . وهل يهجر من تركه مع العلم ؟ روى عن الإمام أحمد فيمن تركه يخبر به . فإن لم ينته يهجر ، ذكره الخلال . وهذا المجر على سبيل الجواز والاستحباب ، لعدم وجوب المتروك ، وينبغي أن يكون هذا النص بالمجر والنص بأنه مبتدع : بناء على النص بأنه تارك السنة ، فأما على النص الآخر : أنه لا يكون تاركا لسنة فلا يهجر ، ولا يبدع . فعلى هذا يكون في المسائل الثلاث روايتان .

وعنه هي آية منها ، ثم يقرأ الفاتحة متوالية ، وإن أطال قطعها بذكر أو سكوت عمداً ابتداءً ، وإن كان سهواً أو يسيراً بنى . فإذا أتمها قال « آمين » يجهر بها الإمام ومن خلفه فيما يجهر بقراءته . ثم يقرأ سورة في الفجر من طوال المفصل ، وفي المغرب من قصاره ، وفي البقية من متوسطه ، ويطيل أول ركعتين من صلاته ، وله قراءة أواخر السور وأواسطها ، وجمع سور في الفرض ، وعنه يكره ذلك .

قوله في الفاتحة : « إنه يقرؤها » أطلق القراءة ، وليس كذلك ، فإنه يجب تصوت^(١) الإمام والمنفرد والمأموم بكل قول واجب . قطع به الأصحاب ، وهو قول مالك والشافعي وأكثر الحنفية ، لأنه لا يكون كاملاً بدون الصوت ، إنما هو مجرد حركة ونية بلا حروف ، كل أحد يعلم صحة ذلك من نفسه والصوت ما يتأتى سماعه ، وأقرب السامعين إليه نفسه ، حتى لو لم يسمعه لم يحصل علم ولا ظن بحصول شرط الصلاة ، فإن كان ثم مانع ، كطرش وصمم : اعتبر قدر ما يسمع نفسه لو عدم ذلك ، كما يحصل الإمام سنة الجهر إذا لم يسمع من خلفه لما منع بقدر ما يسمعون لولا المانع .

واختار الشيخ تقي الدين : أنه يكفي محصل الحروف ، وإن لم يسمع نفسه ، وهو قول الكرخي الحنفي ، فإن أسمع نفسه فهو عند الكرخي أدنى الجهر .
قوله : « وجمع سور في الفرض » تبع بعضهم على هذا التقديم ، وتبعه أيضاً بعضهم . وهو أجود من تقديم غير واحد الكراهة

وذكر القاضي في الجامع الكبير : أن الجواز أصح الروايتين ، قال : نقل ذلك الجماعة ، صرح بأنه لا بأس في الفريضة في رواية ابنه وحنبل .
وقال في رواية أبي طالب - في الرجل يصلي بالناس ، يقرأ سورتين في ركعة ؟ قال : نعم .

قوله : « ويكره » قال في رواية ابن منصور : في الذي يجمع بين السور في

ويجهر الإمام في الفجر وفي الأولين من العشاءين . ولا قراءة على المأموم .

ركعة . قال : لا بأس به في التطوع ، وأما في الفريضة فلا .

وعن الإمام أحمد : يكره المداومة ، ولا يكره ذلك في النفل ، وقيل : يكره .

وهو غريب بعيد ، ودليل المسألة مشهور .

قوله : « ولا قراءة على المأموم » قطع به الأصحاب ، ونص عليه الإمام

أحمد في غير موضع ، وقال الترمذی في جامعه : واختار الإمام أحمد : القراءة

خلف الإمام ، وأن لا يترك الرجل فاتحة الكتاب ، وإن كان خلف الإمام .

وقال الحاكم أبو عبد الله في تاريخه : سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العكبري

سمعت إبراهيم بن أبي طالب : سألت أحمد بن حنبل عن القراءة فيما يجهر به الإمام ؟

فقال « يقرأ بفاتحة الكتاب » ورواه البيهقي في مناقب الإمام أحمد عن شيخه

الحاكم ، وقال : كأنه رجع إلى هذا القول ، كما رجع إليه الشافعي . فقال : يقرأ

بفاتحة الكتاب ، وإن جهر الإمام . وحديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله

عليه وسلم يدل على صحة ما رجعا إليه ، هذا كلامه . ووجه هذا القول : عموم الأدلة

الدالة على وجوب الفاتحة بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة

الكتاب » فإنها عامة في الإمام والمأموم والمنفرد في خصوص فاتحة الكتاب

فيعمل بعمومها في خصوص ما وردت فيه ، إلى أن يرد دليل تخصيص . والأصل

عدمه ، وقد اعتمد في التخصيص على قوله تعالى (٧ : ٢٠٤) وإذا قرئ القرآن

فاستمعوا له وأنصتوا) نقل الإمام أحمد في رواية أبي داود الإجماع على أنها

في الصلاة ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « وإذا قرأ أنصتوا » رواه مسلم من

حديث أبي موسى الأشعري ، وصححه هو وغيره من حديث أبي هريرة ، وقوله

صلى الله عليه وسلم : « من كان له إمام فقرأته له قراءة » والصحيح عند الحفاظ

أنه مرسل . وهذا المعتمد عليه إما يدل على خصوص المأموم ، ولا دلالة فيه على

خصوص القراءة ، ولا معارضة بينه وبين ما قبله : أما لودل على خصوص المأموم

وخصوص القراءة : كان معتمداً صحيحاً في التخصيص ، وهذا عند التأمل على النظر الصحيح .

واعتمدوا على قياس ، وهو أنه مأوم صح اقتداؤه بإمامه في ركعة ، فلم تلزمه قراءتها ، كما لو أدركه راكعاً . وقد ثبت الأصل بحديث أبي بكر . وأصل هذا القياس ، وهو المسبوق المدرك للركوع ، إن قيل : لا تسقط عنه الفاتحة - كما هو قول طائفة من العلماء ، واختاره من الشافعية ابن خزيمة وصاحبه أبو بكر الضبعي - فهو ممنوع . وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه « أنه لا تدرك الركعة بإدراك الركوع » لكن ضعفه ابن عبد البر ، والصحيح عنه : كقول الجماعة . وقال الحاكم في تاريخه : أبو بكر أحمد بن إسحق بن أيوب الامام المفتي المتكلم المغازي الرئيس الولي ، واحد عصره ، سمعته - وقد سأله الرئيس أبو الحسين عن الرجل يدرك الركوع ، ولم يقرأ فاتحة الكتاب في تلك الركعة ؟ - فقال : يعيد تلك الركعة . قال الحاكم : وقد صنف الشيخ أبو بكر هذه المسألة . ويروى عن أبي هريرة وجماعة من السابقين أنهم قالوا : يعيد الركعة . والله أعلم .

ويجاب عن حديث أبي بكر : بأنه يحتمل أنه قرأ الفاتحة بسرعة ، أو لم يقرأها ، ولم يعلم النبي صلى الله عليه وسلم بتركها لها . فهو قضية في عين فلا حجة فيه . وإن قيل : تسقط عنه ، كما هو قول أكثر القائلين بوجوب الفاتحة على المأوم ، وإسحق بن راهويه ، أجبها على المأوم . وقال : أجمع الناس على أن من أدرك الركوع فقد أدرك الركعة . وكذا نقل غيره الإجماع .

إن قيل بهذا قيل : الدليل الشرعي قد دل على وجوبها على المأوم ، وعدم سقوطها عنه ، بخلاف المسبوق ، والدليل متبع ، وكون الشيء واجباً أو ركناً ، وغير ذلك : أمور اصطلاحية . فجميع ما دل دليل على وجوبه ، فالأصل : عدم سقوطه مطلقاً . فإن دل دليل على سقوطه في موضع ، قيل به ، عملاً بالدليل .

وكان الباقي على أصل الدليل ، وعلى هذا لا يتوجه النقص بالأركان على من أوجبها ، أو أسقطها عن المسبوق .

ولو أدرکه فی الركوع ، فأتى بتكبيرة الإحرام فقط . صحت صلاته ، مع تركه تكبيرة الركوع . وهذا واجب سقط للعذر ، كذا في مسألتنا .

ولو قام الإمام عن التشهد الأول ، فذكره بعد شروعه في القراءة أو قبلها ، وقلنا لا يرجع ، والمأموم جالس قام وتبعه ، وهذا واجب سقط للعذر . وهو متابعة الإمام ومن أدلة وجوبها على المأموم : عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال :

« صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح . فثقلت عليه القراءة . فلما انصرف قال : إني أراكم تقرءون وراء إمامكم ، قال قلنا : يا رسول الله ، إى والله ، قال : لا تفعلوا إلا بأمر القرآن ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » رواه الترمذى .

حدثنا عباد حدثنا عبدة بن سليمان عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة ، وقال : حديث حسن ، وقد رواه أحمد في المسند من حديث

ابن إسحاق عن مكحول . وروى أيضاً : حدثنا أبى عن ابن إسحاق حديث مكحول - فذكره - ولم أجد أحد رواه من غير حديث أبى الخفاف ^(١) عن محمد

بن أبى عاصم عن صحابى ، وعن أبى معاذ كما سيأتى بعد ذلك . ورواه ابن حبان في صحيحه عن ابن خزيمة : حدثنا مؤمل بن هشام الشكرى حدثنا إسماعيل بن

عليه عن محمد بن إسحاق حدثنى مكحول . ورواه أبو داود من حديث ابن إسحاق وكذلك الدارقطنى ، وقال : إسناده حسن . وفي لفظ « لا تقرءوا بشيء من القرآن إذا جهرت به ، إلا بأمر القرآن » .

رواه النسائى : أخبرنا هشام بن عمار عن صدقة عن زيد بن واقد عن جزام

ابن حكيم عن نافع بن محمود بن ربيعة عن عبادة .

(١) فى السكى للدولابى : أبو خفاف ناجية بن كعب القرظى ، كوفى روى

عنه شعبة .

ورواه أبو داود من حديث زيد بن واقد ، وكذلك رواه الدارقطني وقال :
إسناد حسن ، ورواته ثقات كلهم . وعنده : أنه سمع عبادة بن الصامت ، ولحديث
عبادة غير طريق ، وقد رواه البخاري في غير الصحيح ، وصححه ، ورواه أيضاً
ابن حبان ، والطبراني ، والبيهقي ، وغيرهم . وقد ضعف الإمام أحمد حديث عبادة
من قبل ابن إسحاق ، وقال : لم يرفعه غير ابن إسحاق . واعتمد ابن الجوزي
على هذا ، وابن إسحاق لم ينفرد به . والظاهر : أن الإمام أحمد لم يقع له غير طريق
محمد بن إسحاق . فلهذا قال هذا . وابن إسحاق : مختلف فيه ، والأكثر على
أنه ثقة إذا صرح بالسماع كما هو هنا . فالصواب : حسن حديثه ، لزوال التدليس
الذي يخشى منه . وقال الترمذي : وروى هذا الحديث الزهري عن محمود بن
الربيع عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن
لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . قال : وهذا أصح .

والظاهر : أن مراده : أن هذا أصح إسناداً من حديث ابن إسحاق . فانه
قد حسن حديث ابن إسحاق ، ولو كان ضعيفاً لم يحسنه ، وضعف أيضاً من قبل
زيد بن واقد ، فإن أبا زرعة قال فيه : ليس بشيء ، كذا قال ابن الجوزي ،
وتبعه المصنف في « شرح الهداية » وليس كذلك ، فإن زيد بن واقد - هذا -
دمشقي من أصحاب مكحول ، وثقه الإمام أحمد ، وابن معين ، وروى له البخاري
في الصحيح ، ولم يقل فيه أبو زرعة : ليس بشيء ، إنما قال في زيد بن واقد
البصري الذي يروى عن حميد . وقال ابن عبد البر في نافع بن محمود : هو مجهول ،
وليس كذلك . فإنه يروى عنه غير واحد من الثقات ، وثقه ابن حبان ، والثاني
سديد في الرجال ، وقد أخرج له ، ولم أجد فيه جرحاً .

وهذه إشارة إلى حديث عبادة ، ومن نظر فيه ظهر له حسنه ، وأنه صالح

للاحتجاج به ، وهو في خصوص المأموم وخصوص القراءة ، وقد احتج به ابن الجوزي على خصمه الحنفى في قراءة الفاتحة إذا لم يجهر .

قال المصنف في « شرح الهداية » : ثم لو صح حديث : « إذا قرأ الإمام فأنصتوا » أصح منه إسناداً ، فهو مقدم عليه .

وهذا فيه نظر ، لأنه بتقدير صحته يجب تقديمه على حديث « إذا قرأ فأنصتوا » لخصوصه ، وهذا ظاهر .

قال : ثم يحمل قوله « إلا بأمر القرآن . فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » على الفضيلة والاستحباب ، لا استثناء من قوله : « فلا تفعلوا » والمراد به : استحباب الترك .

وهذا فيه نظر أيضاً . لأن الصواب مذهباً ودليلاً : أن حرف النفي إذا دخل على شيء دل حقيقة على عدم صحته ، فالترام هذا المحذور الذي ذكره من غير ضرورة ظاهرة بعيد . مع أنه مخالف للمذهب ، لاعلى كراهة قراءتها بل قد ذهب بعضهم إلى البطالان . فإن كان ولا بد من مخالفته ، فمخالفته بالمصير إلى قول سلف ، وعليه جماعات من الأئمة أولى ، لاسيما وفيهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه . فإنه سئل عن القراءة خلف الإمام ؟ فقال : « اقرأ بفاتحة الكتاب ، قلت : وإن كنت أنت ؟ قال : وإن كنت أنا ، قلت : وإن جهرت ؟ قال : وإن جهرت » رواه جماعة بمعناه ، منهم سعيد بن منصور ، والدارقطنى ، وهذا لفظه ، وقال : إسناد صحيح .

والاستحباب يروى عن الليث والأوزاعى .

وقد روى معنى حديث عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه ، رواه الإمام أحمد عن محمد بن أبى عائشة عن رجل من الصحابة ، ورواه أيضاً عبد بن حميد في مسنديهما من حديث أبى قتادة ، ورواه الطبرانى من حديث

ويسن له أن يستفتح ويتعوذ ويقرأ . إلا أن يسمع إمامه فيكره . وعنه لا يكره أن يستفتح ويتعوذ بحال . وعنه يستفتح بكل حال ، ولا يتعوذ إذا سمع إمامه . ومن لم يحسن سورة « الحمد » لزمه تعلمها ، فإن ضاق الوقت قرأ من غيرها سبع آيات لاتنقص عنها في الحروف . فإن نقصت فعلى وجهين [المذهب الصحة]

عبد الله بن عمرو ، وغير ذلك من الوجوه ، وفيها ضعف ، والله سبحانه وتعالى أعلم .
وحكى القاضى فى وجوبها على المأموم فى صلاة السرّ وجهين .
أحدهما : يجب ، ولا تجب فى صلاة الجهر مطلقاً ، حكاه ابن المنذر عن الزهري ومالك وعمر بن دينار وأحمد وإسحاق بن سعيد المؤدب ، سألت أحمد بن حنبل عن القراءة خلف الإمام ؟ فقال « اقرأ إذا لم يجهر » وظاهره وجوب القراءة فى غير حالة الجهر ، وقال فى رواية ابن مشيش ، وسئل عن القراءة « قراءة الإمام لك قراءة ؟ فقال : هذا الآخر أقوى » يعنى : إذا جهر فأنصت ، وإذا خافت فاقرا . هكذا فى مسائل ابن مشيش .
فصار فى وجوبها على المأموم : أربعة أقوال .
قوله : « ويسن له : أن يستفتح ويتعوذ ويقرأ ، إلا أن يسمع إمامه . فيكره » .

قال المصنف فى « شرح الهداية » فى فصل سكّات الإمام : وعلى كل حال فتنى سكّات الإمام السكوت المذكور أو غيره ، لغفلة ، أو نوم ، أو تعب أو اشتغال أو غير ذلك ، فاغتنام القراءة فيه للمأموم مستحب .
ظاهره : استحباب القراءة إذا لم يسمع مطلقاً . فيدخل فيه : استحباب القراءة عند رؤوس الآى ، واختاره الشيخ زين الدين بن المنجى ، لأنه الآن لا يسمى قارئاً ، ويقال : هو ساكت ، وقد سكّ ، والأمر بالإنصات إنما هو لاستماع القرآن ، ولا قراءة فى هذه الحال ، وليس هذا ببعيد ، إن لم يخالف الإجماع

وإن لم يحسن إلا آية كررها بقدرها . وقال ابن أبي موسى : لا يجب تكرارها .
وإن لم يحسن قرآنا لزمه قول : « سبحان الله . والحمد لله . ولا إله إلا الله
والله أكبر » فإن لم يحسن ذكراً وقف بقدر الفاتحة .
ثم يرفع يديه ويركع مكبراً . ويجعل يديه على ركبتيه ورأسه بإزاء ظهره .
ويحافى عضديه عن جنبه . وإن انحنى بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه أجزأه .
ويقول « سبحان ربى العظيم » ثلاثاً . وهو أدنى الكمال .

وقد قال الإمام أحمد فى رواية إسحاق بن إبراهيم : « إذا كان له سكتات قرأ
الحمد . وإذا لم تكن له سكتات قرأ عند انقطاع نفسه » .
واختار ابن المنذر فى الإشراف : أنه يقرأ فى سكتات الإمام ، فإن بقى من
الفاتحة شيء ، قرأ عند وقفات الإمام . فإن بقى شيء فإذا ركع الإمام .
وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية : هذا لم يقله أحد من العلماء .
وقوله : « فيكره » هذا هو المشهور ، قال فى رواية الميمونى : « يقرأ فيما لا يجهر
فيه الإمام ، ولا يقرأ فيما جهر فيه الإمام » وقال فى رواية أبى الخطاب « لا يقرأ
فيما يجهر فيه ، ويقرأ فيما يسر » وقال فى رواية عبد الله « يقرأ فيما لا يجهر به الإمام .
فإن جهر أنصت » وقال فى رواية صالح « يقرأ فيما لا يجهر . ولا تعجبى القراءة
خلف الإمام - يعنى فيما يجهر - أحب إلى أن ينصت » وقال فى رواية « يقرأ فيما
لا يجهر ، ولا يعجبى أن يقرأ والإمام يجهر » ذكره جماعة ، منهم القاضى
وأبو الخطاب ، وصاحب المستوعب . وهو معنى كلام الشيخ موفق الدين والمصنف
فى « شرح الهداية » وقدم ابن تيمى التحريم ، وذكر فى الرعاية : الكراهة ، ثم
قولاً ببطالان الصلاة بها ، ومراده - والله أعلم - على هذا : وتكون القراءة محرمة .
قوله : « وإن انحنى ، بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه . أجزأه »
أطلق العبارة . وصرح جماعة من الأصحاب فى حق متوسط الناس فى الدين

ثم يرفع رأسه ويديه قائلاً « سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمَدَهُ » إن لم يكن مأموماً .
فإذا انتصب قال « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ مِلءَ السَّمَاءِ وَمِلءَ الْأَرْضِ وَمِلءَ مَا شِئْتَ
مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ » ويقتصر المأموم على التحميد . ويأتى به في رفعه . وقيل : هو
كالإمام والمنفرد .

لو قدر ذلك في حق غيره ، وأما اشتراط مس ركبتيه بكفيه ، وعدم الاكتفاء
بأصابعه : فلم أجد أحداً صرح بالاكْتِفَاء ، لكن ظاهر كلامه وكلام جماعة :
الاكْتِفَاء ، وقد قال حرب : قلت لأحد : متى يدرك الرجل الركوع مع الإمام ؟
قال : « إِذَا وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامَ رَأْسَهُ » وقطع جماعة
منهم الآمدى وابن البناء ، وصاحب التلخيص : بعدم الاكتفاء ، فإنه لا بد من
مس ركبتيه بكفيه .

فصل

لم يذكر حكم يديه بعد الرفع من الركوع ، قال الإمام أحمد « إِنْ شَاءَ
أَرْسَلَهُمَا ، وَإِنْ شَاءَ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ » وقطع به القاضى في « الجامع » لأنه
حالة قيام في الصلاة ، فأشبهه قبل الركوع ، ولأنه حالة بعد الركوع . فأشبهه حالة
السجود والجلوس ، وذكر في « المذهب » والتلخيص « أَنَّهُ يَرْسَلُهُمَا بَعْدَ رَفْعِهِ ،
وَذَكَرَ فِي « الرِّعَايَةِ » أَنَّ الْخِلَافَ هُنَا كَالْحَالَةِ وَضَعُهُمَا بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .

فصل

ظاهر كلامه : أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ لِلْسُّجُودِ ، وَلَا لِلرَّفْعِ مِنْهُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ
وَالْمَشْهُورِ ، وَعَنْهُ يَرْفَعُ ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ يَرْفَعُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي
وغيره .

وإن قرأ سجدة ، فهل يرفع يديه حين انحطاطه للسجود ؟ فيه روايتان ،

ثم يكبر ويخّر ساجداً ، ويضع ركبتيه ثم يديه . ويجب السجود على يديه .
وركبتيه ، وأطراف أصابع رجله وجهته ، وفي الأنف روايتان . ولا يجب
مباشرة المصلى بشيء منها ، وعنه يجب بالجملة .

ويسن : أن يحافى عضديه عن جنبيه ، وبطنه عن تخديه ، وتخديه عن ساقيه ،
ويجعل يديه حَذْوً منكبيه أو أذنيه ، ويفرق بين ركبتيه ، ويقول « سبحان
ربي الأعلى » ثلاثاً ، وهو أدنى الكمال .
ثم يرفع مكبراً . فيجلس على رجله اليسرى مفترشا ، وينصب اليمين ، ويقول
« رب اغفر لي » ثلاثاً ، ثم يسجد الثانية كالأولى .

ذكرهما القاضى وغيره ، أنصهما : أنه يرفع ، وقدمه جماعة ، والثانية : لا يرفع ،
اختاره القاضى فى موضع ، وذكر غير واحد : أنه قياس المذهب .

وإذا فرغ من من القنوت ، فهل يرفع يديه للسجود ؟ فيه وجهان . وذكر
غير واحد أن المنصوص : الرفع . وقطع به القاضى وغيره . قال أبو داود : رأيت
أحمد إذا فرغ من القنوت وأراد أن يسجد رفع يديه كما يرفعهما عند الركوع .
وقال حبيش بن سندی : إن أبا عبد الله لما أراد أن يسجد فى قنوت الوتر رفع
يديه . قال القاضى : وظاهر هذا : أنه يرفع ، لأن القنوت ذكرٌ طويلٌ ، يفصل
حال القيام ، مقصودٌ . فهو كالقراءة ، وقد ثبت أن التكبير عقيب القراءة يرفع له .
كذلك هذا ، فهذا هو مذهب الإمام أحمد . وإن كان عدم الرفع فى هذا الموضع
قوياً ، أو أقوى فى الدليل .

وهذه المسألة يعاين بها . فيقال : أين لنا موضع يرفع يديه للسجود فيه ؟ .
قوله : « ويجعل يديه حَذْوً منكبيه ، أو أذنيه »

وظاهر هذا : أنه يُخَيَّرُ ، وقال فى رفعهما - إذا أراد الدخول فى الصلاة -
إلى منكبيه ، وعنه : إلى أذنيه ، وعنه : هما سواء ، يعنى فيخير .

ثم يرفع مكبرا ، فيقوم على صدور قدميه معتمداً على ركبتيه ، إلا أن يشق عليه ، فيعتمد بالأرض . وعنه يجلس للاستراحة على قدميه وإلتيته ، ثم ينهض ، كما وصفنا .

ثم يفتتح الثانية بالقراءة ، ولا يتعوذ ، وعنه يتعوذ ، ويتمها كالأولى .

وظاهر هذا : أنه قطع بالتخير في حالة السجود ، وأن المختار في حالة الدخول في الصلاة غيره . وهذا فيه نظر .

وقد قال الشيخ مجد الدين في شرح « الهداية » إن قولنا : إنه يضع يديه حذو منكبيه - وهو قول الشافعي - إنه مبني على رفعهما حذوهما ، وإن قلنا : إن السنة رفعهما إلى الأذنين موضعهما في السجود حيالهما ، قال أبو حنيفة : وهذا صحيح ، فعلى هذا مراده : ويجعل يديه حذو منكبيه أو أذنيه ، يعني على ماتقدم من الخلاف ، ليس مراده : التخير ، ومن قال هنا : يجعل يديه حذو منكبيه ، واقتصر على ذلك . فرّع على المختار في رفعهما في الدخول في الصلاة ، إن كان ذكر الخلاف فيه ، وإلا فيكون قد قطع في الموضعين برفعهما حذو منكبيه ، وهذه العبارة أوضح ؛ ولا إبهام فيها .

قوله : « ولا يتعوذ » هذا أجود من إطلاق الروایتين في المسألة ، لأنه هو الراجح مذهباً ودليلاً .

قال القاضي : . نقل الجماعة - بكر بن محمد ، ومهنا ، وأبو طالب وأحمد بن الحسن بن حسان ، وصالح - لا يكرر . انتهى كلامه . وذلك : كما لو كان في غير صلاة فسكت بنية القراءة . فإن القراءة لا تحتاج إلى استعاذة ، اكتفاء بالاستعاذة السابقة ، جعلاً للقراءتين كالواحدة . كذا في مسألتنا بل أولى ، لشدة ارتباط بعض الصلاة ببعض . قال القاضي : ولأن القراءة في الركعة الثانية مبنية على القراءة في الركعة الأولى ، بدليل أنه يجمعهما فعل واحد ، وهي الصلاة

ثم يجلس مفترشا، ويجعل يديه على خذيه. فيبسط أصابع اليسرى مضومة .
ويقبض الخنصر والبنصر من اليمنى ، ويَحْمَلُ الإبهام مع الوسطى ، ويتشهد
فيقول « التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد
أن محمداً عبده ورسوله » ويشير بالسباحة في تشهده مراراً .

ثم ينهض إن كانت صلاته مغرباً أو رباعية ، فيصلّي الثالثة والرابعة كالثانية
لكنه يسر القراءة ولا يجاوز الفاتحة .

الواحدة ، والصلاة الواحدة حكمها في حكم الفعل الواحد ، بدليل أنه يقتصر فيها
على تحرمة واحدة ، وبدليل أنه إذا أدرك من الوقت ركعة كان بمنزلة إدراك
جميعها ، وبدليل أن يادراك ركعة تدرك فضيلة الجماعة ، كما لو واصل قراءة السور .
وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه
وسلم إذا نهض في الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ، ولم يسكت »
وإطلاق كلامه في المحرر غير مراد ، فانه لو ترك الاستعاذة في الأولى أتى بها
في الثانية . صرح به جماعة ، قال ابن الجوزي : رواية واحدة . والاستفتاح
بخلاف ذلك . نص عليه الإمام . لأنه يراد لافتتاح الصلاة ، والاستعاذة للقراءة .
وقيل : يستفتح إن وجب . وقيل : إن سن .

وبعائى بهذه المسألة . فيقال : أين لنا موضع المذهب : أنه يأتي بالاستعاذة
في الركعة الثانية من غير خلاف صريح في ذلك ؟

وقوله في المحرر : « وعنه يتعوذ » نقلها جعفر بن محمد .

قوله : « ويبسط أصابع يده » يعنى اليسرى كذا ذكره أكثر الأصحاب ،
واحتج له المصنف بأنه أكثر رواية عنه عليه الصلاة والسلام . فيعلم أنه الغالب .
• — المحرر في الفقه

ثم يجلس متوركاً . فيفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ، ويخرجها عن يمينه ، ويجعل إتيته على الأرض ، ثم يتشهد بالشهادتين الأولى ، ثم يقول « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم . إنك حميد مجيد » ثم يقول : « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار »

ثم يسلم عن يمينه « السلام عليكم ورحمة الله » وعن يسارته كذلك ، ولا تجب التسليمة الثانية في النفل ، وفي الفرض روايتان ، وهل قول « ورحمة الله » واجب ؟ على وجهين .

ومن نوى بسلامه على الحفظة والإمام والمؤمنين . صحت صلاته . وإن لم

فيكون أولى ، وقطع في الكافي بأنه يفعل ذلك ، أو يلفها على ركبته . وهذا متوجه لصحة الرواية بذلك . ودعوى ما ذكر من الترجيح فيه نظر .

قوله في الحرر « ومن نوى بسلامه على الحفظة والإمام والمؤمنين : صحت صلاته ، وإن لم ينو الخروج . نص عليه . وقيل : لا تصح . وقيل : إن نوى الخروج صحت وإلا فلا تصح » .

يعنى : أن من نوى بسلامه على الحفظة والإمام والمؤمنين صحت صلاته ، سواء نوى الخروج من الصلاة أو لم ينو . ودليله واضح . وقيل : لا تصح صلاة من نوى بسلامه على الحفظة والإمام والمؤمنين ، سواء نوى الخروج من الصلاة أو لم ينو ، لأنه قصد خطاب مخلوق . فأشبهت تسميت العاطس ، أو قول « الحمد لله » يقصد بها القراءة وتسميت العاطس . وقيل : إن نوى مع نية سلامه على الحفظة ، والإمام والمؤمنين : نية الخروج ، صحت صلاته . لأنه لم يتمحض خطاب آدمي ، وإلا لم تصح ، لتمحضه خطاب آدمي ، ولهذا لو قال لمن

ينو الخروج . نص عليه . وقيل : لاتصح . وقيل : إن نوى الخروج صحت . وإلا فلا تصح .

ويجهر الإمام بأول تسليمه . ويسر بالثانية . نص عليه . وقال ابن حامد . عكسه وإن كانت صلاته ركعتين جلس عقيهما مفترشا . وأتى بما ذكرنا في التشهد الثاني .

والمرأة كالرجل في ذلك كله . لكن لاتتجافى في ركوع ولا سجود ، وتجلس متربعة ، أو تسدل رجليها عن يمينها . فهذه صفة كمال الصلاة .

دق عليه الباب « ادخلوها بسلام آمنين » يقصد بنيته القراءة ، لم تبطل في الأصح ، ولو لم يقصد بطلت . كذا قيل . وفيه نظر . والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد محل وفاق . وهو خطاب مخلوق . وقد ظهر من هذا أنه إذا نوى الخروج فقط : أن صلاته تصح . وقال ابن تيمم وعنه : لا يترك السلام على الإمام في الصلاة . وقال في الرعاية ، وقيل : إن ترك السلام على الإمام بطلت صلاته . وقد قال سمرة رضى الله عنه « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أئمتنا ، وأن يسلم بعضنا على بعض » وبتقدير صحته فهو من بعد حظر الكلام ، وقرن به ما ليس بواجب . وقد عرف مما تقدم : أنه لا يمكن الخروج من الخلاف في هذه المسألة . ومن اعتبر نية الخروج ، وهو قول ابن حامد ، وصححه ابن الجوزي ، ولم يذكر ابن هبيرة عن أحمد غيره ، وحكاه بعضهم رواية عن الإمام أحمد . وظاهر قوله : أن نية الخروج ركن ، لأنه قاس التحليل على التحريم في اعتبار النية ، ومراده : نية الصلاة . لأنه لا يعتبر لتسكيرة الاحرام نية مفردة . وقد عرف من هذا ضعف قياسه . لأن التحليل والتحريم سواء في أنه لا يعتبر لكل واحد منهما نية مفردة ، ونية الصلاة تشملهما ، فهما كسائر أجزائها . وقال الآمدى : إذا قلنا بوجوبها ، فتركها عدا بطلت صلاته . فإن كان سهوا صحت وسجد للسهو .

والفرض من ذلك : القيام ، والتحرية ، وقراءة الفاتحة ، وعنه أنها سنة .
وأن الفرض قراءة آية ، والركوع ، والاعتدال عنه . والسجدة ، والجلسة بينهما
والطمأنينة في هذه الأفعال . والتشهد الأخير وجلسته . والصلاة على رسول الله

قوله : « والفرض من ذلك : القيام »

لوقام على أحد رجله لم يجزئه ، ولو استند إلى شيء بحيث لو أزيل ما استند
إليه سقط لم يجزئه . قطع به ابن الجوزي وغيره . ودليله ظاهر ، وكلامه صادق عليها .
قوله : « وقراءة الفاتحة » .

هذا المذهب . قال القاضي : نص على هذا في رواية الجماعة . وبه قال مالك
والشافعي . فعلى هذا : إن تركها من ركعة ناسيا بطلت الركعة ، وعلى هذا :
إن نسيها في الأولى والثانية قرأها في الثالثة والرابعة مرتين وسجد للسهو ، صرح
به بعضهم ، ولعل مراد ابن عقيل بإشارة أحمد إلى ما رواه عبد الله عن أبيه
« إذا ترك القراءة في الأوليين . قرأ في الآخرين وسجد للسهو بعد السلام ، وإن
ترك القراءة في الثلاث ، ثم ذكر في الرابعة فسدت صلاته واستأنفها ، وإن
نسى القراءة في أول ركعة من المغرب قرأ فيما بقي ، وإن نسي في ركعتين من
المغرب . فسدت صلاته ، وكذلك الفجر . إن ترك القراءة في آخر ركعة »
قال القاضي : ظاهر هذا : أن فرض القراءة في ركعتين من الصلاة ، وأنه يجب
القراءة في جميع صلاة الفجر ، وفي الركعتين من المغرب ، وركعتين من الظهر
والعصر والعشاء .

قال الخلال : ما فسر عبد الله فهو على معنى فعل عمر في الرواية التي لم
تصح عنده ، وقد بينها وتركها ، وذهب إلى قول من روى عن عمر القراءة -
يعني : الخلال . قول أحمد في رواية صالح - وذكر له حديث عمر : « أنه لم يقرأ
في الركعة الأولى من المغرب . فقرأ في الثانية الحمد وسورة ثم أعادها » - لا أذهب

صلى الله عليه وسلم . وعنه أنها سنة . وعنه تجب مع الذكر وتسقط بالسهو .
والسلام . والترتيب لذلك .

فهذه ثلاثة عشر ركناً . لا تسقط في عمد ولا سهو . وما سواها فمسنون .

إليه ، وأذهب إلى حديث عمر « صلى فلم يقرأ . فأعاد الصلاة » .

قال القاضى : ومذهب أبى حنيفة نحوها ، حكاه عبد الله ، والأول هو الذى
عليه العمل فى المذهب . نص عليه فى رواية إسماعيل بن سعيد وحرب وصالح ،
وقد عرف من هذا : أنه لا يكتفى بقراءة المأموم ، مع ترك الإمام القراءة ،
وقد قال الإمام أحمد فى رواية إسحاق بن بهلول : لا أقرأ فيما جهر الإمام ،
لقول الله تعالى : (٧ : ٢٠٤) وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) وما خافت
قرأت فيه ، لأنى لست آمن على الإمام النسيان .

قال القاضى : وظاهر هذا التعليل من أحمد يقتضى : أن الإمام إذا سها عن
القراءة ووجد من المأموم القراءة : أن صلاة المأموم صحيحة ، والمنصوص عنه
خلاف هذا ، وأن صلاة المأموم لا تصح ، انتهى كلامه

وقوله : « وعنه أيضاً : سنة ، وأن الفرض : قراءة آية » ذكرها غير واحد
قال حرب : قلت لأبى عبد الله : رجل قرأ بآية من القرآن ، ولم يقرأ بفاتحة
الكتاب ؟ قال : الصلاة جائزة ، قلت : قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » قال : على طريق الفضل ، لا على طريق
الإيجاب .

قال القاضى : وهذا صريح فى أن الصلاة تصح بغير الفاتحة ، وأنها لا تتعين
بها . وبه قال أبو حنيفة . واعتبر القاضى المسألة بالقراءة فى الخطبة وقراءة الجنب ،
وفى خلاف . وذكر ابن هبيرة رواية عن أحمد : أنها تصح بغير الفاتحة ، بما تيسر ،
وهو قول أبى حنيفة ، وظاهر هذا : الاكتفاء ببعض آية . وقال غير واحد :

ما خلا ثمانية : التكبير لغير الإحرام ، والتسميع . والتحميد . وتسبيح حتى الركوع والسجود مرة مرة . وقول « رب اغفر لي » مرة ، والتشهد الأول وجلسه . فهذه

إن لم نقل تتعين الفاتحة اعتبرنا أن يقرأ سبع آيات . وهل يعتبر أن يكون في عدد حروفها ؟ على وجهين ، وعن الإمام أحمد : لا يجب في ركعتين من الأوليين ، ويسبح في الآخرين ، لأن القراءة لو وجبت في بقية الركعات لسن الجهر بها . وحكى ابن هبيرة الاتفاق على أن القراءة فرض في ركعتين من الرابعة والثلاثية وركعتي الفجر ، وعند أبي حنيفة : لا تجب القراءة في غير ذلك ، وذكر الشريف وأبو الخطاب هذا رواية عن أحمد ، وظاهر هذا : أنه لا يعتبر أن يكون الأوليين .

فصل

يؤخذ من كلامه وكلام غيره : أن الإعادة على المأموم لجهله قراءة إمامه ، وقال في « الرعاية » : وإن جهل ما قرأ به إمامه لم يضر ، وقيل : تبطل صلاته ، وهو بعيد ، وقيل : يتمها وحده . انتهى كلامه .

وقال القاضي في « الجامع الكبير » : فرع في رواية أحمد بن أصرم في رجل صلى خلف إمام . فقيل له : ما قرأ ؟ فقال : لا أدري . عليه إعادة الصلاة . قال أبو إسحاق في تعليقه : بيانها عندي - والله أعلم - إذا لم يدر ، هل قرأ فاتحة الكتاب أو غيرها ؟ لا يجر فيها يجر فيه بالقراءة ، وليس يمنعه مانع من السماع ، لأن قراءة الإمام له قراءة ، انتهى كلامه .

واختار الشيخ تقي الدين : أن هذا النص معلل بأن المأموم يجب عليه الإنصات لقراءة إمامه ، ولم يفعل . فقد ترك واجبا ، وأما علمه بقراءة الإمام الفاتحة فلا يعتبر ، لأنه لا يجب على المأموم تحصيل العلم بأن الإمام قد أتى بما يعتبر للصلاة . بل

واجبات يبطل الصلاة تركها عمداً . وتسقط بالسهو . وعنه أنها سنن .
ولا يدعو في تشهده إلا بما في الأخبار وما يرجع لأمر دينه .

يكفى الظاهر ، حملاً للأمور على الصحة والسلامة إلى أن يقوم دليل الفساد ،
عملاً بحديث عائشة رضي الله عنها في شكهم في التسمية على الذبيحة ، فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سمو الله أنتم وكلوا » ولما في ذلك من الحرج
والمشقة .

قوله : « فهذه واجبات تبطل الصلاة بتركها عمداً »
لو أدرك الإمام في الركوع فكبر تكبيرة الإحرام خاصة . صحت صلاته ،
ولم يضر تركه لتكبيرة الركوع . قطع به في الحرر ، وقطع به في الكافي وغيره ،
وقدمه غير واحد ، قال المصنف في « شرح الهداية » المنصوص عن الإمام أحمد
في مواضع : أنها لا تبطل ، وهو قول أبي حنيفة ومالك الشافعي ، وحكى المصنف
عن بعض الأصحاب : عدم الصحة إذا تركها عمداً ، بناء على أصلنا ، وحكاها
غيره رواية عن الإمام أحمد ، وصححها ابن عقيل وابن الجوزي وابن حمدان ،
وهو ظاهر كلامه في « المستوعب ، والتلخيص » وغيرها .

قال ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن
سالم عن ابن عمر وزيد بن ثابت قالوا « إذا أدرك الرجل القوم ركوعاً . فإنه تجزئه
تكبيرة واحدة » رواه الإمام أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم عن عبد الأعلى ،
وقال : أذهب إلى حديث ابن عمر ، وزيد بن ثابت . انتهى كلامه .

وقد روى غير واحد فعلهما ، واحتج به الإمام أحمد في غير موضع . وقال
ابن منصور : قلت للإمام أحمد ، قال سفيان : تجزئه تكبيرة إذا نوى بها افتتاح
الصلاة ؟ قال الإمام أحمد : إي والله ، إذا نوى ، ابن عمر وزيد بن ثابت قالوا ذلك
ولأنه يخاف من اشتغاله بتكبيرة الركوع في محلها - وهو الخفض - فوات الركعة .

ومن تكلم في صلاته عمداً أو سهواً بطلت . وعنه لا تبطل إلا بالعمد . وعنه تبطل بهما إلا لمصلحتها . وعنه تبطل بهما إلا صلاة إمام تكلم لمصلحتها . وعنه تبطل بهما إلا لمصلحتها سهواً . وهو أصح عندي .
ومن فقهه أو نفخ فأبان حرفين فقد تكلم . وكذلك إن تأوه أو أن ، أو بكى إلا من خوف الله . فلا بأس . وفي النحنحة روايتان .

فكان عذراً في سقوطها ، ولأن التكبيرة شرعت للفصل في محال مختلفة ، فلما تعاقب ههنا الحلان من غير فصل حصل المقصود بأعلاهما ، كما لو طاف للزيارة عند خروجه ، فإنه يجزئه عنه وعن طواف الوداع . ولو قام الإمام عن التشهد الأول ، فذكر بعد شروعه في القراءة أو قبلها ، قلنا : لا يرجع والمأموم جالس . قام وتبعه في صحيح المذهب .

قوله : « ومن تكلم في صلاته عمداً أو سهواً بطلت . وعنه : لا تبطل إلا بالعمد » ظاهر هذا : أنه إذا تكلم جاهلاً بطلت ، وإن قلنا : لا تبطل صلاة المتكلم ساهياً ، وليس كذلك . فإن الجاهل هنا إما كالناسي ، أو لا تبطل صلاته وإن بطلت صلاة السامى ، كما اختاره القاضى والشيخ مجد الدين ، وكذا حكم كل كلام من تكلم بإيماء أو غلبة سعال أو عطاس ونحوه فبان حرفان ، أو سبق على لسانه كلمة لا من القرآن ، أو نحو ذلك ، وهذا بخلاف كلام المسكره على الكلام في الصلاة . فإن الأصحاب اختلفوا فيه . فمنهم من قال : حكمه حكم كلام الناسي ، وهو الذى ذكره فى التلخيص وغيره ، وهو ظاهر كلام ابن الجوزى وغيره ، وقال القاضى : لا تبطل ، بخلاف الناسي ، لأن أقواله ملغاة وصحح الشيخ موفق الدين الإبطال به . وهو الذى ذكره أبو على بن الشهاب العكبرى فى عيون المسائل ، كما لو أكره على زيادة فعل ، والنسيان يكثر . فهذه ثلاث طرق اختار فى المحرر أحدها .

واللحن لا يبطل الصلاة إذا لم يُحِلِ المعنى . فإن أحاله كان عمده كالكلام .

قوله في المحرر : « واللحن لا يبطل الصلاة ، إذا لم يحل المعنى ، فإن أحاله . كان عمده كالكلام ، وسهوه كالسهو عن كلمة ، وجهله كجهلها ، والعجز عن إصلاحه كالعجز عنها » .

اللحن الذى لا يحيل المعنى تصح معه الصلاة عندنا . قال إسحاق بن إبراهيم : إنه سمع أحمد يقول : إذا كان الإمام يلحن لحناً كثيراً لا يعجبني أن يصلى خلفه إلا أن يكون قليلاً ، فإن الناس لا يسهون من اللحن ، يصلى خلفه إذا كان لحنة أو لحنتين . واستدل على ذلك بأنه أتى بأصل الحرف على وجه يؤدى معنى الكلمة وقد يكون من الاعراب ، بدليل سقوطه فى الوقت ، ثم هل يجوز تعدد الإتيان بهذا اللحن ؟ ظاهر قول أصحابنا هذا : أنه لا يحرم تعدده ، بل يكره ، لأنه إما أن يكون أتى بقراءة مأمور بهـ ، وإن كان صحت صلاته مع نقص فيها ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « من قرأ القرآن فأعرب به فله بكل حرف منه عشر حسنات ، ومن قرأه ولحن فيه فله بكل حرف منه حسنة » .

وفى كلام الشيخ وغيره من الأصحاب : أنه يلزمه الإتيان بقراءة الفاتحة غير ملحون فيها لحناً يحيل المعنى ، وظاهر هذا : أنه لا يلزمه الإتيان بقراءة خالية من لحن لا يحيل المعنى ، وصرح ابن عقيل فى صفة الصلاة من الفصول ، على قولنا « تتمين الفاتحة » أنه إذا لحن مع القدرة على أن لا يلحن - إن كان لحناً يحيل المعنى - لم تجزئه قراءته ، ووجب إعادتها ، وإن لم تحل المعنى لم تبطل القراءة ، وقال فى « الفنون » : سئل حنبل عن القراءة بتلحين ؟ فقال : مكروه ، إن لم أبلغ به التحريم ، وذكر معنى مليحاً . فقال : إن للقرآن كتابة وتلاوة ، ثم إن هذا التلحين والترجيع لو سطر كان خارجاً عن كون هذا المكتوب مصحفاً ، لأن الترجيع يعطى فى الهجاء حروفاً تخرج عن خط المصاحف ،

وسهوه كالمسهو عن كلمة . وجهله كجهلها . والعجز عن إصلاحه كالعجز عنها .

وما أفضى إلى ذلك كان أكثر من اللحن الخارج عن العربية . انتهى كلامه .
ومراده : اللحن الذى لا يحيل المعنى ، لأن الحيل المعنى يحرم بلاخلاف ، فعلى هذا : القراءة بتلحين لا يحيل المعنى مكروهة وأحدها أشد كراهة . قال ابن الجوزى فى المذهب : إذا لحن لحنًا يحيل المعنى ، وكان قادرًا على الصواب بطلت . وظاهر هذا : أنه لو لم يحل المعنى مع قدرته على الصواب لم تبطل . واختار الشيخ زين الدين بن منبجى : أنه يحرم تعمد الإتيان بلحن لا يحيل المعنى . فإن فعل لم تصح صلاته ، لاستهزائه وتعديه . وهو قول حسن . وذكر ابن عقيل فى الإمامة من الفصول : أنه إن كان اللحن فى غير الفاتحة لم يؤثر فى صحة إمامته ، وإذا كان عجزاً أو سهواً . وتبطل إذا كان عمدًا ، لأنه يكون مستهزئًا بالقرآن . وإن كان يلحن فى الفاتحة ، فإن كان لحنًا يحيل المعنى : لم تصح صلاة من لا يلحن بمن يلحن ، ويصح الاتمام به إذا كان مساويًا له ، ولم يزد على ذلك ، وعند الشافعية : يحرم فعل ذلك ، فإن فعل صحت صلاته على الصحيح عندهم .

واللحن الذى يحيل المعنى عمد كالكلام ، أى : إن المتكلم بكلمته إن كان عمدًا : بطلت صلاته ، وإن كان ناسيًا أو جاهلاً : فهو على الخلاف المشهور فيمن تكلم فى صلاته بكلمة من غيرها ساهيًا أو جاهلاً ، لأنه بإحالة المعنى صار كغيره من الكلام . فيكون له حكمه ، والعجز عن إصلاحه كالعجز عن تلك الكلمة . ولم يفرق فى الحرر بين الفاتحة وغيرها . والمعروف فى المذهب : أن له قراءة ما عجز عن إصلاحه فى فرض القراءة ، وعند أبى إسحاق ابن شاقلاً : ليس له ذلك ، لأنه ليس قرآنًا . وإن قدر على إصلاحه ، والوقت متسع لم تصح صلاته وأما ما زاد على فرض القراءة فتبطل صلاته إن تعمده ، ويكفر إن اعتقد إباحته . وإن كان لجهل أو نسيان أو آفة أو عجمة : لم

والعمل المستكثر عادة لغير ضرورة يبطل عمدته وسهوه . ويسير الأكل والشرب يبطل الفرض عمدته دون سهوه ، وفي النفل روايتان .

تبطل في اختيار ابن حامد ، والقاضى وأبى الخطاب ، وأكثر الأصحاب ، وهو مذهب الشافعى ، والحنفية قولان ، وعلى هذا تكون إحالة المعنى في غير الفاتحة مانعاً من صحة إمامته إذا لم يتعمده . وقطع به في الشرح . والقول بالبطلان قول أبى إسحاق بن شاقلا ، ككلام الناسى إذا أنى سهواً أو جهلاً . واستدل في « شرح الهداية » على عدم البطلان ، قال : لأن قصارى لحنه أن يجعل ماقرأه كالعدم ، وذلك لا يضر ، لأن ما زاد على الجزئ سنة . انتهى كلامه . وتقدير هذا الموجود معدوماً ممنوع ، وهى دعوى مجردة .

وهذه المسألة تشبه مسألة ما إذا سبق لسانه بتغيير نظم القرآن بما هو منه ، على وجه يحيل معناه ، مثل أن يقرأ : إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات . أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون - إن المتقين في ضلال وسعر - ألا إن حزب الله هم الخاسرون ، ونحو ذلك ، وهل تبطل ؟ فيه روايتان ، إحداها : تبطل ، لأنه لم يبق قرآناً لتغيير نظمه ومعناه ، والثانية : لا تبطل ، ولا يسجد لسهوه ، لأنه قصد المشروع في الصلاة . فلم تبطل بتغيير نظمه سهواً كالأركان ، ولأنه قصد إتمام الأول بما يليق به . وبناء الثانى على ما يليق به ، فقدمها بترك ما بينهما . فأشبه ما إذا كنى فيها عن آية ، أو عن خبر مبتدأ ، ولذلك لم يسجد للسهو ، لأن البلوى به تعم ، لا سيما في التراويح والأوراد ، بخلاف كلام الآدميين . وعلى هذا لا يبق قرآناً في الاحتساب والاعتداد به ، لا في الإبطال به . وهذا قول الحنفية ، مع قولهم : إن الناسى تبطل صلاته .

وقطع الشيخ مجد الدين بأنه لا يسجد للسهو ، وفيه نظر . لأن عمدته مبطل ، فوجب السجود لسهوه كغيره . وقد قال بعضهم : هو كالناسى ، والناسى على

ومن مَرَّ بينه وبين سترته أو بقر به - إن لم يكن له سترة - كلب أسود بهيم
قطع صلاته . وفي المرأة والحمار روايتان .
وسترة الإمام سترة لمن خلفه .

قولنا : تصح صلاته ويسجد للسهو .

وقوله على الرواية الأولى « تبطل صلاته » ينبئ أن يكون على قولنا : تبطل
صلاة كل متكلم ، فأما على قولنا : « إن المذخور لا تبطل صلاته » فهذا أيضاً
لا تبطل صلاته ويسجد للسهو . لأن غاية المآتى به : أن يكون كلاماً غير سائغ على
سبيل العذر .

قوله في الكلب الأسود البهيم : « إنه يقطع صلاته »

الأسود البهيم : هو الذي لا لون فيه سوى السواد ، قطع به جماعة ، وقطع
غير واحد : بأنه إذا كان بين عينيه نكيتان مخالفتان لونه فلا يخرج بهما عن كونه
بهيماً . وذكر المصنف في « شرح الهداية » أنه إذا كان بين عينيه بياض أن
حكمه حكم البهيم في إحدى الروايتين ، قال : وهو الصحيح ، والثانية : لا ، وإن
كان البياض منه في غير هذا الموضع . فليس بهيم رواية واحدة .

قوله : « وفي المرأة والحمار روايتان »

قال في الرعاية : وقيل : أهلى ، وظاهر كلام الأصحاب : أن الصغيرة التي لا
يصدق أنها امرأة ، لا تبطل الصلاة بمرورها ، وهو ظاهر الأخبار . وعلى هذا يحمل
مرور زينب بنت أم سلمة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بتقدير صحته ،
وبتقدير صغرها ، وهو الظاهر ، وإلا امتنعت من المرور ، لا سيما مع إشارته ،
والأصل الصغر ، ولأن الأصل : أن لا تبطل الصلاة بمرور شيء ، خولف فيما
نص الشارع عليه . يبقى ما عدها على عموم الدليل . واستدلال غير واحد من
الأصحاب بخبر زينب لرواية عدم بطلان الصلاة بمرور المرأة : يدل على اشتراكهما

باب ما يكره للمصلي وما لا يكره

يكره له أن يلتفت . أو يرفع بصره أو يغمض عينيه . أو يفرقع أصابعه . أو يشبكها ، أو يتخصر ، أو يتروح . أو يلبس لحيته ، أو يغطي وجهه ، أو يعقص شعره ، أو يلف كُمَّه ، أو يفترش ذراعيه ساجدا ، أو يُقِمِّيَ بأن يجلس على عقبه أو بينهما ناصبا قدميه ، أو يصلي حاقنا ، أو تائفا إلى طعام بحضرته ، أو يلبس

في هذا الحكم ، كما اشتركا في تنقيص الصلاة ، ولا يجيبوا عنه . فصارت المسألة على وجهين . وقد يقال : هذه تشبه خلوة الصغيرة بالماء ، هل تلحق بخلوة المرأة ؟ على وجهين .

واسم الحمار إذا أطلق إنما ينصرف إلى المهود المأوف في الاستعمال ، وهو الأهلئ ، هذا هو الظاهر ، ومن صرح به من الأصحاب فالظاهر : أنه صرح بمراد غيره . فليست المسألة على قولين ، كما يوم كلامه في « الرعاية » .

قوله : « ويكره : أن يتخصر ، أو يتروح »

التخصر : وضع يده على خاصرته ، ومراده بالتروح : التروح على وجهه بشيء . فإن كان لحاجة ، كغم شديد لم يكره ، فأما المراوحة بين رجله في الفرض والنفل حال قيامه : فقطع جماعة بأنه يستحب ، زاد بعضهم : إذا طال قيامه ، ولا يستحب الاكثار منه ، فأما التطوع : فإنه يطول . وذكر في « السكافي » وغيره : أنه يكره كثرة التمايل لأن فيه تشبها باليهود .

قوله : « ويكره : أن يصلي حاقنا ، أو تائفا إلى طعام بحضرته »

تبع جماعة على هذه العبارة ، وعبارة جماعة - منهم أبو الخطاب ، وتبعه الشيخ وجيه الدين في « الخلاصة » - ويكره أن يدخل في الصلاة وهو يدافع الأخبثين ، أو حين تنازعه نفسه إلى طعام ، وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام « إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدها بالعشاء » وصح عنه أيضاً « إذا أقيمت الصلاة ووجد

الصماء بأن يضطجع بثوب ليس عليه غيره ، إلا أن تبدو منه عورته . فتبطل صلاته وعنه يكره . وإن كان تحته غيره .

وله رد من مر أمامه ، وعَدُّ الآي والتسبيح ، وقتل الحية والعقرب والقملة . ولبس الثوب ، وَلَفُّ العمامة ، ورد السلام إشارة ، إلا أن يكثر ذلك متواليا فتبطل .

أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء » وهذا تقييد يقضى على إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان » ولم أجد أحدا صرح بکراهة صلاة من طرأ له ذلك في أثناءها ، ولعل من أطلق العبارة رأى أن استدامة الصلاة ليست صلاة ، لسكن قد احتجوا - أو بعضهم - على أن الطائف يقطع طوافه لإقامة الصلاة بقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » والطواف صلاة ، فيدخل في عموم النص ، قال الإمام أحمد في رواية ابن مشيش - وسئل عن الرجل يتطوع في المسجد فتقام الصلاة - هل يدخل مع الإمام ؟ فقال : يتم ، ثم يدخل مع الإمام . فقليل له : حديث أبي هريرة « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ؟ فقال : إنما ذلك أن لا يبتدىء بصلاة إذا أقيمت الصلاة . انتهى كلامه .

فجعلوا استدامة الصلاة صلاة ، وينبني على هذا : ما لو حلف وعقد اليمين وهو مصل : أن لا يصلى ، ونسى أنه في صلاة ، وقلنا : لا تبطل صلاته في إحدى الروایتين فاستدام ، أو حلف لا يصلى . فابتدأ الصلاة ناسيا ، وقلنا لا يحنث ، ثم ذكر فيها واستدام ، وقد قطع ابن عقيل : بأنه إذا حلف لاصلى ولاصام فاستدام لم يحنث . ولأصحابنا وجهان في مسألة الصوم ، ولعل مأخذها : أن الصوم هل يقع على الاستدامة ؟ وهل مسألة الصلاة كذلك ، ولهذا سوى ابن عقيل بينهما .
قوله : « وله ردٌّ مَنْ مَرَّ أمامه » يعنى : بينه وبين سترته والقرب منه ، إذا لم تكن سترة . والقرب : ثلاثة أذرع وما زاد عليها بعيد . نص عليه .

وله القراءة في المصحف ، والفتح على إمامه .
وإذا ناب الرجل شيء في صلاته سبّح . والمرأة تصفق بيطن كفها على ظهر
الأخرى . وله إذا تلا آية رحمة أو عذاب أن يسأل ويتعوذ . وعنه يكره في الفرض

باب سجود التلاوة

وهو سنة للتألي ولستمعيه الجائز اقتداؤهم به . فإن لم يسجد لم يسجدوا . ولا
يسن للسامع .
وهو أربع عشرة سجدة . في الحج منها اثنتان . وفي المفصل ثلاث ، وسجدة
« ص » سجدة شكر . وعنه هي من عزائم السجود .

قال المصنف في « شرح الهداية » وهو الأقوى عندي ، لأن ذلك منتهى
المسنون في وضع السترة ، وعنه ما له المشي إليه لحاجة ، كقتل حية ، أو فتح
باب ، وحكاه بعضهم وجها ، لأنه صلى الله عليه وسلم « أمر أن يدفع المار أمامه
مطلقا » فخرج منه بالإجماع من كان على بعد تبطل صلاته بمشيه إليه . فيبقى
ما عده على الظاهر ، وقيل : مقيد بالعرف . فإن كان المسكن ضيقا ، أو يتعين
طريقا ، أو يمشي الناس فيه ، ونحو ذلك : لم يردّه . قطع به بعضهم ، وقطع به
المصنف في « شرح الهداية » فيما إذا لم يجد المار مساعا غيره ، قال : ويكون
المصلي مسيئا إن كان تعمد الصلاة في مجازات الناس ، وجعله قياسا على ما ذكره
من نص أحمد في المسألة بعدها .

وقال ابن الجوزي في المذهب : يكره أن يصلي في موضع يكثر الاجتياز فيه
فإن فعل لم يجز لأحد أن يمر بين يديه ، وإطلاق كلامه في « المحرر » يقتضي
هذا ، وفيه نظر . وإطلاقه أيضا يقتضي أنه لا فرق بين المسجد الحرام وغيره ،
وقدمه غير واحد للعموم . وعنه لا كراهة ولا منع في المسجد الحرام . وقطع به

ومن سجد خارج الصلاة اكتفى بتكبيرتي سجوده ورفع ، كما لو سجد في صلاة . ويجلس ويسلم ولا يتشهد .

وقال أبو الخطاب : يكبر قبلهما تكبيرة الإحرام . وخَرَجَ وجهاً أنه يتشهد . ويكره للإمام أن يقرأ السجدة في صلاة السروا أن يسجد لها . ويخير المأموم في السجود لها معه .

وسجود الشكر لتجدد النعم مستحب . ولا يفعل في الصلاة .
ويعتبر للسجود شروط الناقل .

المصنف في « شرح الهداية » وقال : نص عليه ، لفعله عليه الصلاة والسلام ، الذي رواه عنه المطلب بن أبي وداعة ، ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم ، ولأن الطواف صلاة . فصار هذا المصلي كمصل بين يديه صف يصلون ، ولأن الناس يكثر هناك ، ويضيق الاجتياز في جهة بعينها ، واختار الشيخ موفق الدين : أن حكم الحرم حكم المسجد الحرام ، ولم أجد أحداً من الأصحاب قال به . وقد احتج على أن ستر الإمام ستر لمن خلقه بمرور ابن عباس راكباً على حمار بين يدي بعض الصف ، والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى ، وهذا الاحتجاج منه على اختيار الأصحاب ، لا على اختياره . وظاهر كلامه في جواز ردّ المار فقط ، لقوله « وله رد المار » وكذا عبارة جماعة . وصرح الشيخ موفق الدين وغيره باستحباب الرد . وقال الإمام أحمد في رسالته في الصلاة - رواية مهنا « وما يتهـاون الناس به في صلاتهم بتركهم المار بين يدي المصلي ، وقد جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للمصلي : « ادراءه ، فإن أبي . فالطمه . فإنما هو شيطان » فلو كان المار بين يدي الصلاة رخصة ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلطمه ، وإنما ذلك لعظم المعصية من المار بين يدي المصلي ، والمعصية من المصلي : إذا لم يذرأه » وقال إسحاق بن إبراهيم : سألت أبا عبد الله ،

باب سجود السهو

ويجب سجود السهو لكل ما تصح الصلاة مع سهوه دون عمده ، كترك الواجبات ، والسلام من نقص ، وزيادة ركن فعلی . كسجدة وقیام ونحوه ، فأما ترك السنن ، وزيادة ذكر في غير محله ، سوى السلام : فلا سجود لعمده ، وهل يستحب لسهوه ؟ على روايتين .

قلت : أيدفع الرجل من يمر بين يديه ، وهو في الصلاة ؟ قال : شديداً ، ورأيت دفع غير واحد مروا بين يديه فلم يدعهم .

وهذا معنى كلام المصنف في « شرح الهداية » لأنه قال : ولا ينبغى للمصلي ترك الرد إن أمكنه . لأنه مأمور به . وهو ينهى عن منكر . وقد جاء أن المرور ينقص الصلاة . فروى البخاري عن ابن مسعود قال : « يمر الرجل يضع نصف الصلاة » .

قال الإمام أحمد : هو يضع من صلاته ، ولا يقطعها ، وقال القاضي : هذا محمول على من أمكنه الرد فلم يرد . فأما من غلب عليه فأجره تام ، لا ينقص أجره بذنب غيره . انتهى كلامه .

وظاهر ما قدم في « الرعاية » : أن المرور إذا لم تكن سترة : محرم كما سبق ، قطع به جماعة . وقال القاضي : يكره ، وقطع به في « المستوعب » وقيل : النهي عن ذلك مختص بما بينه وبين سترته ، وحكى ابن حزم الاتفاق على إثمه في هذه الصورة .

وظاهر كلامه في « المحرر » رد المار في الفرض والنفل ، آدمياً كان أو غيره ، وصرح به جماعة ، وعن الإمام أحمد : يرد في الفرض فقط .

قوله « ويجب سجود السهو لكل ما تصح به الصلاة مع سهوه دون عمده » سجود السهو نفسه تصح الصلاة مع سهوه على المذهب ، دون عمد

ومن قام إلى ركعة زائدة قطعها متى ذكر ، وبني على فعله قبلها . فإن كان
إماماً فسبح به اثنان فليرجع ، إذا لم يتيقن صوابه . فإن لم يرجع فسدت صلاته
ولم تبطل صلاتهم إن فارقوه ، وعنه تبطل .
فإن سهوا معه فأتوا بالخامسة لم يعتد بها المسبوق .
ومن نسي التشهد الأول حتى قرأ في الثالثة : لزمه المضي ، وإن لم ينتصب
لزمه العود ، وإن انتصب ولم يقرأ فله العود ، والمضي أولى ، ويسجد للسهو
بكل حال .

الذي قبله بالسلام على المذهب ، والذي بعده أيضاً على قول . ولا يجب لسهو
سجود آخر ، وكذا أيضاً لا يسجد لسهو في سجود السهو . نص عليه الامام أحمد
وهو مذهب الأئمة الثلاثة ، ولم أجد فيه خلافاً في المذهب ، لأنه مظنة التسلسل ،
ولأنه جابر غيره ونفسه ، كما تجزى الشاة عن أربعين هي أحدها . وكذا الحكم
إذا بها بعد سجدتي السهو قبل سلامهما في السجود بعد السلام . لأنه
في الجائز . فأما السجود قبل السلام فلا يسجد له أيضاً في أقوى الوجهين ،
لأن سجود السهو لو لم يجبر كل نقص قبل السلام لأجزأ عنه ، كما قال أبو حنيفة ،
ولأن السهو بذلك في غاية الندرة فلم يفرد بحكم ، ولأنه لو سجد له لسجد
للسهو بعد الجابر ، وتسلسل .

ووجه الوجه الثاني : أنه نقص لم يقارنه ، ولم يسبقه جابر . فأشبهه المسبوق
إذا سجد مع إمامه ، ثم سجد فيما يقضى . وذكر في « الرعاية » أنه إذا سها بعدها
قبل السلام ، هل يسجد له ؟ على وجهين ، ولم يفرق . وكذا الوجهين فيمن سجد
لسهو ثم ذكر : أنه لم يسه . وذكر غير واحد : أن الكسائي كان يتقوى
بالعربية على كل علم . فسأله أبو يوسف عند ذلك بحضرة الرشيد عن هذه المسألة :
هل يسجد للسهو في سجود السهو ؟ فقال : لا يسجد ، لأن المصغر لا يصغر .

ومن نسي تسبيح ركوعه حتى انتصب منه لم يعد ، وإن عاد جاز . ذكره
القاضي . وقياس بقية الواجبات مثله .

ومن نسي ركنا من ركعة حتى قرأ في الأخرى : لَفَتَ الْمَنَسَى رُكْنَهَا فَقَطَّ
وإن ذكر قبل القراءة لزمه أن يعود فيأتي بالمنسي وما بعده . فإن لم يذكر
حتى سلم فهو كترك ركعة ، فيبني ما لم يطل الفصل ، إلا أنه يسجد له قبل السلام .
نقله عنه حرب . وقال أبو الخطاب : تبطل صلاته .

قوله : « فيمن نسي ركنا من ركعة . فإن لم يعلم حتى سلم فهو كترك ركعة .
فيبني ما لم يطل الفصل ، إلا أنه يسجد قبل السلام ، نقله عنه حرب »
كذا قطع به هنا ، وفي « شرح الهداية » ولم يحتج له بشيء .
ولفظ الإمام أحمد : قال حرب : سمعته يقول : السهو على نخسة أوجه : السهو
في التحري ، على حديث ابن مسعود ، ويسجد بعد السلام والتشهد ، وفي حديث
زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد « سجدها قبل السلام » ولا يتشهد .
وفي حديث ابن بُحَيِّنة « سجدها قبل السلام ، ولا يتشهد » وفي حديث أبي هريرة
وعمران بن حصين في التسليم من ثنتين أو ثلاث « سجد بعد التسليم ويتشهد
فيهما » وقال : كل سهو يدخل عليه سوى هذا فإنه يأتي به قبل السلام ، لأنه
أصح في المعنى . فإنه ترك سجدة أو فاتحة الكتاب ، انتهى كلامه .

وقد ثبت : أن سجود السهو قبل السلام عموماً ، واقتصرنا على مورد النص
فيمن سلم من ثنتين أو ثلاث ، وظاهر كلام أكثر الأصحاب : أنه يسجد في كل
نقص قبل السلام ، وحكاة في « الرعاية » قولاً ، إلحاقاً لحل النزاع بمحل الوفاق
كالعلة الجامعة ، وهي النقض فسوينا بينهما في عدم البطلان في المنصوص من
الروايتين ، لعل النقض . فإن اقتصر على مورد النص هنا ، فليقتصر عليه في عدم
البطلان . ويقال : فيبطلان صلاة من سلم عن ترك ركن . وقال الإمام أحمد

ومن نسي أربع سجعات من أربع ركعات ، وذكر في تشهده : تمم الرابعة بسجدة ، وكانت أولاه ، وعنه يبتدىء الصلاة .

ومن ذكر ترك ركن وجهله أو محله : عمل بأسوأ التقديرين .

ومن شك في عدد الركعات أخذ بالأقل ، وعنه بغالب ظنه ، فإن استويا عنده فبالأقل ، وعنه يأخذ المنفرد بالأقل والإمام بغالب ظنه . ومن شك في ترك ما يسجد لتركه سجد ، وقيل لا يسجد ، ولا يسجد المؤتم لسهوه ، ويسجد لسهو إمامه إن سجد ، فإن نسي إمامه أن يسجد لم يسجد ، وعنه يسجد .

في حديث ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمس ركعات ، فسجد بعد التسليم » قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما سجدها بعد التسليم ، قال حرب : فذهب أبو عبد الله إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكرها إلا بعد ما تكلم . انتهى كلامه .

وظاهر هذا : أنه اعترض على حديث ابن مسعود « أنه عليه الصلاة والسلام إنما سجد بعد التسليم » لأنه لم يذكره ، وإلا لسجد قبل السلام . فعلى هذا : كل سجود السهو قبل السلام ، إلا إذا سلم عن نقص . وهكذا قال القاضي في موضع ، قال : وظاهر كلامه : أن ما عدا السلام عن نقص يسجد له قبل السلام ، وفي المسألة روايات مشهورة .

قوله : « ولا يسجد المؤتم لسهوه » كذا ذكر الأصحاب . وظاهره مطلقا . وزاد في الرعاية : ولو أتى بما تركه بعد سلام إمامه . وقال الشيخ مجتهد الدين في شرح الهداية : فإن كان الإمام يصلي بأموم واحد لا غير ، فشك المأموم . فلم أجد فيها نصاً عن أصحابنا وقياس المذهب : لا يقلد إمامه ، لأن قول الواحد لا يكفي في مثل ذلك ، بدليل ما لو كان الإمام هو الشاك فسيح به المأموم الواحد . فإذا ثبت أنه لا يقلد إمامه ، فإنه يبنى على اليقين كالمفرد ، لكن لا يفارقه قبل سلامه

ويجوز السجود للسهو قبل السلام وبعده ، والأفضل قبله ، إلا إذا سلم من نقص ركعة تامة فأكثر أو شك ، وقلنا يتحرى . فإن الأفضل بعده ، وعنه كله قبل السلام ، وعنه إن كان من نقص أو شك فقبله ، ومن زيادة فبعده . وإن اجتمع سهو سجوده قبل السلام ، وسهو سجوده بعده لم يتداخلا ، وقيل : يتداخلان ، وهل يغلب ما قبل السلام ، أو أسبقهما؟ على وجهين .

ومن نسي السجود قضاءه وإن تكلم ، ما لم يطل الفصل ، أو يخرج من المسجد ، وعنه يسجد وإن خرج وبعده .

ومن سجد بعد السلام تشهد وسلم ، ومن ترك سجود السهو الواجب عمداً بطلت صلاته ، إلا ما محله بعد السلام ، وقيل : لا تبطل بحال .

لأنه لم يتيقن خطاه . فلا يترك متابعتة بالشك . فإذا سلم أتى بالركعة المشكوك فيها وسجد للسهو ، لأنه أدى آخر ركعة من صلاته على الشك منفردا ، وسجد للسهو إمامه إن سجد ، فإن نسي إمامه أن يسجد لم يسجد . وعنه يسجد . قال ابن الجوزي : هذا إذا لم يسه المأموم . فإن سهوا معاً ولم يسجد الإمام سجد المأموم رواية واحدة ، لثلاث تملو الصلاة عن جابر في حقه مع نقصها منه حسياً . وأطلق صاحب الحرر العبارة ، ومراده غير المسبوق . فأما المسبوق إذا سها إمامه فيما أدركه المسبوق معه — كذا قيده ابن عقيل ، ولا عمل عليه — فيلزمه السجود بعد فعل ما فاتته رواية واحدة . وذكره غير واحد إجماعاً ، لأنه لم يوجد جابر من إمامه ، وسجوده لا يخل بتتابة إمامه ، وفي معناه : إذا انفرد لعذر ، فإنه يسجد وإن لم يسجد إمامه معه ، قطع به غير واحد ، منهم : صاحب الرعاية . وإن سجد إمام المسبوق فهل يلحقه حكم سهو إمامه . فيسجد معه ، كما هو المذهب ، أولاً يلحقه فيسجد إذا قضى ؟ فيه روايتان . فعلى المذهب : هل يعيد السجود إذا قضى ؟ فيه روايتان ، أصحهما : لا يعيد ، وإن أدرك المأموم الإمام بعد سجود السهو وقبل

باب صلاة التطوع

لا يجوز التطوع المطلق في خمسة أوقات : إذا طلع الفجر حتى تطلع الشمس ، وإذا طلعت حتى ترتفع قيد رمح ، وإذا قامت حتى تزول ، وبعد صلاة العصر ما لم تغرب الشمس ، ومع غروبها حتى يتم .

فأما ماله سبب ، كقضاء السنن الفائتة ، وتحية المسجد ، وسجدة التلاوة ، ونحوها : فيجوز في هذه الأوقات ، وعنه لا يجوز إلا في ركعتي الطواف والمعدة مع إمام الحى إذا أقيمت وهو في المسجد بعد الفجر والعصر خاصة .
وله فعل الفرض الفائت والنذر في كل وقت .

ويكره التفضل بأربع بالليل ، دون النهار ، والسلام من ركعتين أفضل فيهما وكثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام ، وعنه هما سواء .
ويجوز التطوع جالساً .

السلام لم يسجد ، قطع ابن الجوزى بهذه المسألة . وقال في التلخيص : إذا تمت صلاة المأموم قبل الإمام ، وكان الإمام سها ، فهل يسجد المأموم ؟ يتخرج على روايتين . قال : وأصلهما هل سجود المأموم تبعاً ، أو لسهو الإمام ؟ فيه روايتان .
قوله : « ويجوز التطوع جالساً »

وظاهره : أنه لا يجوز مضطجماً . قال المصنف في « شرح الهداية » وهو ظاهر قول أصحاب أبي حنيفة ، لعموم الأدلة على افتراض الركوع والسجود والاعتدال عنهما ، والثاني : الجواز ، وهو قول الحسن البصرى ، وهو مذهب حسن . لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « ومن صلى نائماً فله مثل نصف أجر القاعد » ولا يصح حمله على المريض وغيره ممن له عذر ، لأن أجره مثل أجر الصحيح المصلى قائماً . انتهى كلامه .

والخبر المذكور رواه البخارى والخمسة . وقال غير واحد : في صحة التطوع

والسنة : أن يترع ، ويثنى رجله إذا ركع وسجد ، وكذلك صلاة المريض .
ويصح التنفل بركعة ، وعنه لا يصح .

مضطجعاً وجهان . فإن قلنا بالجواز . فهل له الإيماء ؟ فيه وجهان . وقال إسحق ابن إبراهيم في مسائله : وسئل - يعنى الإمام أحمد - عن رجل يصلى محتبياً ، أو متكئاً تطوعاً ؟ قال : لا بأس به ، وقال الترمذى : ومعنى هذا الحديث - يعنى الحديث المذكور ، وهو حديث عمران - عند بعض أهل العلم : فى صلاة التطوع . حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا ابن أبى عدى ، عن أشعث بن عبد الملك ، عن الحسن قال « إن شاء الرجل صلى صلاة التطوع قائماً ، وجالساً ، ومضطجعاً »

وقال الخطابى : لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص فى صلاة التطوع نائماً ، كما رخصوا فيها قاعداً . فإن صحت هذه اللفظة فإن التطوع مضطجعاً للقادر على القعود جائز ، كما يجوز للمسافر أن يتطوع على راحلته .

وقال الشيخ محيى الدين النووى : والأصح عندنا جواز النفل مضطجعاً للقادر على القيام والقعود ، للحديث الصحيح « ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد » . وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية : التطوع مضطجعاً لغير عذر : لم يجوزهُ إلا طائفة قليلة من أصحاب الشافعى وأحمد . وهو قول شاذ ، لا أعرف له أصلاً فى السلف ، ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه صلى مضطجعاً بلا عذر ، ولو كان هذا مشروعاً لفعلاه ، كما كانوا يتطوعون قعوداً ، والحديث الذى ذكره بين فيه أن المضطجع له نصف أجر القاعد . وهذا حق ، وذلك لا يمنع أن يكون معذوراً ، فإن المعذور ليس له بالعمل إلا على ماعمله ، فله به نصف الأجر ، وأما ما يكتبه الله تعالى له من غير عمل ليثيبه إياه : فذلك شىء آخر ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم » فلو لم يصل النافلة التى كان يصلها لكتبت له ، ولا يقال : إنه صلى .

قوله : « والسنة أن يترع » نص عليه الإمام أحمد ، وقطع به جماعات .

والسنن الراتبه : قبل الفجر ركعتان ، وقبل الظهر ثنتان ، وبعدها ثنتان وفي الأربع قبل العصر وجهان ، وثنتان بعد المغرب ، وثنتان بعد العشاء ، والوتر وقال أبو بكر : هو واجب ، وأقله ركعة ، وأكثره إحدى عشرة ركعة ، بست تسليمات ، وإن أوتر بخمس أو سبع . لم يسلم إلا في آخرهن . نص عليه ، وكذلك الوتر بتسع ، إلا أنه يجلس عقيب الثامنة . ولا يسلم . وأدنى السكال : ثلاث ركعات بتسليمتين . يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى ، وفي الثانية بالكافرون . وفي الثالثة بالإخلاص . ويقنت فيها بعد الركوع . ويجوز قبله . ويرفع يديه فيقول « اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ . وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ . وَنُشْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ . وَنَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ . اللَّهُمَّ إِنَّاكَ نَعْبُدُ ، وَلَكَ نَصَلِّي وَنَسْجُدُ . وَإِلَيْكَ نَسْعِي وَنَحْفِدُ

وقال في رواية إسحق بن إبراهيم : وسئل عن الصلاة جالساً ؟ قال : متربعا أحب إلى ، وما خف عليه فعله . قال : ورأيت أيضاً إذا أراد أن يصلي قاعدا يجلس ينصب اليمنى ويفترش اليسرى ، ويكبر كما هو قاعد ، أو يسجد كما هو . وذكر في الوسيلة رواية عن الإمام أحمد : أنه يتربع ، إلا أن يكثر ركوعه وسجوده فلا يتربع . فهذه أربع روايات .

قوله : « ويرفع يديه » هذا هو المعروف . وقال ابن عقيل ، وقال شيخنا : مختار رفع اليدين عند تكبيرة الانحطاط عن هذا الدعاء ، وعلل بأنه حكم يطول فهو كالقراءة . انتهى كلامه .

فعلى الأولى : يرفعهما إلى صدره ، لأن ابن مسعود فعله ذكره في السكافي والرعاية . وقال في التلخيص ، في باب صفة الصلاة : هل يرفعهما كرفع الركوع ، أو لميسح بهما وجهه ؟ على روايتين .

نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ . إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدَّ بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ ^(١) .
 اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ . وَتَوَّانِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ .
 وَبَارِكْ لِي فِي مَا أَعْطَيْتَ . وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ . إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ
 إِنَّهُ لَا يَدِلُّ مَنْ وَالَيْتَ . وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ . تَبَارَكَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ .
 اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ . وَبِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ . وَبِكَ مِنْكَ
 لَا أُخْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ .
 وَيُسْنُ مسح وجهه بيديه . وعنه لا يسن . والمأموم يؤمن . فإن لم يسمع
 قنوت الإمام دَعَا هُوَ . نص عليه . وعنه أنه يدعو .

قوله : « اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ الخ »
 ظاهره : أن كل مصل يقول هكذا . وليس كذلك ، لأن الإمام إذا قنن
 أتى بنون الجمع . فيقول : « اللهم اهْدِنَا » الخ لئلا يخص نفسه دونهم ، وجميع
 هذا الدعاء ذكر الأصحاب أنه بقوله : كما ذكر المصنف . وقال ابن عقيل في
 الفصول : والمستحب عندنا ما رواه الحسن بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 « اللهم اهْدِنِي - الحديث » مشهور . قال : فإن ضم إليه . ما روى عن عمر
 رضي الله عنه « اللهم إنا نستعينك الخ » فلا بأس .

قوله : « والمأموم يؤمن » وعنه : يدعو ، زاد بعضهم في حكاية هذه الرواية
 يحبر به ، وعنه يتابعه في الثناء ، ويؤمن على الدعاء . وعنه يخبر في الدعاء بين
 الموافقة والتأمين ، ومن الأصحاب من حكى رواية التخيير مطلقاً .

وظاهر كلام صاحب المحرر : أن الخلاف سواء جهر الإمام ، أم لا . وكذا
 ظاهر كلام غيره ، وقطع بعض الأصحاب : أن الخلاف إن كان يسمع دعاء الإمام ،
 وأنه إن لم يسمع دعاء . نص عليه الإمام أحمد .

(١) « الجد » بكسر الجيم : الحق لا اللعب ، « وملحق » بكسر الحاء ، أي :
 لاحق ، وإن فتحها جاز .

ولا قنوت في المكتوبة إلا لأمر ينزل بالمسلمين . فإن لإمام الوقت وأمير الجيش : أن يقتضا في كل مكتوبة . وعنه يختص ذلك بالفجر والمغرب ، وعنه بالعصر . وهل يشرع ذلك لسائر الناس ؟ على روايتين .
ومن ائتم بمن يقتت في الفجر تابعه فأئمن أودعا .
وسنة التراويح : عشرون ركعة . ويكره التنفل بينها .

ثم الخلاف ، قيل : هو في الأفضلية ، وقيل : بل في الكراهة .
قوله : « ومن ائتم بمن يقتت في الفجر تابعه فأئمن أودعا »
مراده : أن حكمه حكم المأموم في الوتر على الخلاف السابق ، وعن الإمام أحمد : لا يتابعه ، وهو قول أبي حنيفة . قال القاضي أبو الحسين : وهي الصحيحة عندى .
لقول ابن عمر « رأيتكم قيامكم بعد فراغ الإمام من القراءة ، هذا القنوت ؟ إنه والله لبدعة . ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا شهرا . ثم تركه » رواه أبو حفص العكبرى بإسناده .

قوله : « سنة التراويح عشرون ركعة »
مراده - والله أعلم - : أن هذا هو الأفضل ، لا أن غيره من الأعداد مكروه ، وعلى هذا كلام الإمام أحمد . فانه قال : لا بأس بالزيادة على عشرين ركعة . وكذا ذكر الشيخ تقي الدين : أنه لا يكره شيء من ذلك ، وأنه قد نص على ذلك غير واحد من الأئمة . كأحمد وغيره ، قال : والأفضل يختلف باختلاف أحوال المصلين . فإن كان فيهم احتمال لطول القيام ، والقيام بعشر ركعات ، وثلاث بعدها هو الأفضل ، وإن كانوا لا يحتملون ، فالقيام بعشرين هو الأفضل . وقد روى الإمام أحمد ما يدل على التخيير في الأعداد المروية ، وقد يدل لما اختاره الشيخ تقي الدين . فانه قال : روى في هذا ألوان . ولم يقض فيه بشيء . وقال عبد الله : رأيت أبي يصلى في رمضان مالا أحصى .

ويسن لها وللوتر بعدها الجماعة . ولا يتنفل بعدها في جماعة . فإنه التعقيب ،
إلا أن تؤخر حتى ينتصف الليل
وأقل سنة الضحى : ركعتان . وأكثرها ثمان ، والسنة فعلها غيباً . وقال
أبو الخطاب : المداومة أفضل .

باب صلاة الجماعة

وتجب الجماعة على الرجال للمكتوبة . وتصح بدونها . وفعلها في المسجد

قوله : « ويسن لها وللوتر بعدها الجماعة »

ظاهره : استحباب الجماعة خاصة ، وكذا كلام أكثر الأصحاب ، إلا أن
كلام جماعة منهم في أدلة المسألة يدل على استحباب المسجد أيضاً ، وقطع به في
المستوعب . فقال : ومن السنة المأثورة فعلها جماعة في المساجد . وقال الشيخ تقي
الدين : تنازع العلماء في قيام رمضان . هل فعله في المسجد جماعة أفضل ، أم فعله في
البيت أفضل ؟ على قولين مشهورين . هما قولان للشافعي وأحمد ، ثم بحث المسألة .

قوله : « وتجب الجماعة على الرجال للمكتوبة »

ظاهره : القطع بوجوبها على العبد ، وفيه نظر ، بل يقال : لا تجب عليه ،
وإن وجبت عليه الجمعة ، لتكررها بخلافها ، أو يكون فيها روايتان كالجمعة ، كما
حكاه طائفة ، كابن الجوزي . وقال الشيخ مجد الدين في « شرح الهداية » : ولا
على العبد إذا لم نوجب عليه الجمعة وأولى ، من قبل أنها تتكرر في اليوم واللييلة .
وظاهر قوله « للمكتوبة » وجوبها للفائتة ، وإن لم تجب للمنظورة ، وهو
أيضاً ظاهر كلام جماعة ، وليس ببعيد ، ولم أجده صريحاً في كلام الأصحاب ، بل
ذكر غير واحد في وجوبها لهما وجهين . ولعل هذا أوجه على المذهب ، كما سؤينا
بينهما في فعلها وقت نهى في أصح الروايتين . وقد قطع به في الحر ، لوجوبهما
جميعاً ، والرواية الأخرى : الفرق . وهي مذهب أبي حنيفة . لتأكيد الواجب
بأصل الشرع . وقطع غير واحد - منهم الشيخ مجد الدين - بعدم وجوبها لهما .

فرض كفاية . وعنه فرض عين . وتسن للنساء . وعنه لا تسن . ولا يكره أن يحضر المجائز جمع الرجال .

فعلی هذا : ظاهر كلامه وجوبها حضرا وسفرا . وقد صرح به غيره . وظاهر كلامه : وجوبها في حالة شدة الخوف . ويؤيده : أن المصنف احتج في هذه الصورة بعمومات النصوص في صلاة الجماعة .

وقال في « المستوعب » في باب جُمِّل من القرائض : وصلاة الخوف واجبة أمر الله بها ، وهو فعل يستدركون به فضل الجماعة .

قوله : « وفعلها في المسجد فرض كفاية ، وعنه فرض عين »

لم أجد أحدا من الأصحاب قال بفرض الكفاية ، قبل الشيخ مجد الدين ، وكلامه في « شرح الهداية » يدل على أنه هو لم يجد أحدا منهم قال به ، وزاد غير واحد على أنها فرض عين على القريب منه ، وقطع به في « الرعاية » ودليل هذا واضح ، وذكر الشيخ مجد الدين : أنه إذا صلى في بيته صحت في ظاهر المذهب قال : ويتخرج أن لا تصح ، بناء على أن الجماعة شرط ، لأنه ارتكب النهي ، قال : والأولى اختيار الأصحاب ، يعني أن له فعلها في بيته ، في أصح الروايتين ، وهي عندي بعيدة جداً ، إن حملت على ظاهرها .

ثم شرع يستدل لاختياره أنها فرض كفاية : بأنها من أكبر شعائر الدين ، وقول ابن مسعود « لو صليتم في بيوتكم ، كما يصلى هذا المتخلف في بيته ، لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم »

وينبغي أن يعرف : أن اشتراط الجماعة رواية عن الإمام أحمد ، حكاه ابن الزاغوني ، قال : بناء على أن الواجب هو الفرض ، وتغليبها على الجمعة .

وحاصل هذا : أن ابن الزاغوني خرج رواية بالاشتراط من مسألة الفرض والواجب ، وهذا فيه نظر . لأنه كيف يخرج من قاعدة عامة شيء بخلاف نص

وأفضل مسجد للجماعة : العتيق ، ثم الأبعد ، ثم الأكثر جمعا . وعنه الأقرب أفضل من الأبعد . ومن اختلَّ جمع المفضول بتخلفه عنه فجَمَعُهُ فيه

الإمام ؟ ولهذا لم أجد أحداً ساعد على هذا التخرج ، ووافق عليه . وقد قال الشريف أبو جعفر وغيره من الأصحاب : لا نصَّ عن صاحبنا في كونها شرطاً . وقال ابن عقيل : وعندى أنه إذا تعمد تركها مع القدرة لم تصح . بناء على أصلنا المعمول عليه في الصلاة في الثوب الغصب ، وهو نهى لا يختص الصلاة . فكيف ههنا ، وهو نهى يختص الصلاة ، وترك مأمور يختص الصلاة ؟

وقال أيضاً في «الفصول» : وهل تبطل الصلاة بتركها ؟ اختلف أصحابنا على وجهين ، أحدهما عندى : تبطل ، لأنه واجب . فبطلت الصلاة بتركه عمداً ، كسائر واجبات الصلاة ، ثم ذكر معنى كلامه المتقدم . وقد قال صالح في مسائله قال أبى : الصلاة جماعة أخشى أن تكون فریضة ، ولو ذهب الناس يجلسون عنها لتعطلت المساجد . روى عن على وابن مسعود وابن عباس « من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له » .

واختار الشيخ تقي الدين : الاشتراط ، واحتج الأصحاب بتفضيل الشارع - عليه أفضل الصلاة والسلام - صلاة الجماعة على صلاة المنفرد ، ولا يصح حمل ذلك على المذور ، لأنه يكتب له أجر ما كان يفعله لولا العذر ، كما دلت عليه نصوص صحيحة ، ولأنها لا يشترط لها بقاء الوقت ، فكذا الجماعة كالفائتة ، بعكس الجمعة ووجوب الجماعة لها : لا يوجب أن لا تصح عند عدمها ، كواجبات الحج ، وكترك وقتها عمداً . فإنها تصح بعده ، وإن كانت قضاء .

وأجاب الشيخ تقي الدين عن قولهم « لا يصح حمله على المذور » : بأن المذور ينقسم على قسمين ، معذور من عادته ، في حال صحته الصلاة جماعة ، ومعذور عكسه . فالأول : هو الذى لا ينقص أجره عن حال صحته ، وهو مراد الشارع .

أفضل . وجمع أهل التعر في مكان واحد أفضل .

ولهذا قال « إلا كتب له ما كان يعمل مقياً صحيحاً » وهذا من التفضيل والخير ، لأنه لما كمل الخدمة في حال الصحة ناسب أن يكمل له الأجر في حال العجز . وهذا بخلاف القسم الثاني من المذخور ، وهو الذي أراد الشارع بالتفضيل . وأما قياسها على الفائتة : فإن لم نقل بوجوب الجماعة لها فلا إشكال ، كالنافلة ، وإن قلنا به فلا أظن المخالف يسلمها . ولهذا لم أجد أحداً قاس عليها إلا من قطع بعدم وجوب الجماعة لها ، أو رجحه ، وهذا القانس أوهم بالفائتة . وإلا لو قاس على النافلة كان أوضح للحق ، ولهذا لما احتج ابن عقيل على عدم الاشتراط ، قال : لأنها صلاة لم يشترط لها الوقت . فلم يشترط لها العدد كالنوافل ، وعكسه : الجمعة ، ولما كان دليل الاشتراط عند ابن عقيل قائماً ، وفساد هذا القياس واضحاً : استغنى عن إفساده . وأما اعتبار واجبات الصلاة فيها بواجبات الحج : ففساده أوضح ، لأنه لا صحة للصلاة مع ترك الواجب فيها عمداً من غير نزاع لما ، غير محل النزاع . وعكسه واجبات الحج ، لقيام الدليل على جبرانها ، وأما إيقاعها بعد وقتها عمداً فلم يخل بترك واجب فيها . إنما أوقع العبادة بعد فعل محرم خارج عنها . فهو كغيره من المحرمات ، بخلاف مسألتنا ، على أنه لو ترك الجماعة مع القدرة ، ثم عجز عن إيقاعها جماعة . صحت منه منفرداً ، وإن كان قد فعل محرماً .

وقد اعترف الشيخ مجد الدين في « شرح الهداية » بأن هذه الأقيسة للقول بعدمه ليست مانعة من عمل الدليل المقتضى للقائل به أن يعمل عمله لضعفها ، قال : وكونها شرطاً أقيس ، وعدمه أشبه بدلالة الأحاديث الصحيحة ، وقد تقدم ذلك . قال : وهو منصوب الإمام أحمد ، وهذا صحيح . والله أعلم .

وقد يجاب عما تقدم من جواب الشيخ تقي الدين : بأن فيما ذكره قصر اللفظ العام على صورة قليلة نادرة في حال زمن المتكلم ، لأن المذخور المنفرد ، الذي

ومن أمّ في مسجد قبل إمامه لم يحز إلا أن يأذن له أو يتأخر عن وقته .
وتشقى مراسلته لبعده ، أو يُعلم له عذر أو يخشى فوات الوقت . ومن أمّ بعده لم

ليس من عادته في حال صحته إيقاع الصلاة جماعة : قليل ونادر في ذلك الزمان بلا إشكال ، ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه « لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق قد علم نفاقه ، أو مريض ، وإن كان المريض ليهادي بين الرجلين ، حتى يقام في الصف » فهذا هو المجهود المعروف بينهم في ذلك الزمان ، بل كلام ابن مسعود يدل على أنه لم يكن يتخلف عنها صحيح ، لكن معذور أو منافق ، وهذا إن كان واقعاً في ذلك الزمان فلا ريب في سنه وندرته ، ولا يخفى بُعد قصر العام على الأمور النادرة والوقائع البعيدة . وقد صرح الشيخ تقي الدين وغيره بعدم جوازها . وقد كتبت كلامه في شهادة الشرطي وغيره . ولا يمتنع مساواة هذا المعذور بعام العذر في أن صلاتهما مفضولة للصلاة جماعة بقدر معين ، واختلف في سقوط الإثم بالعذر .

قوله : « ومن أمّ في مسجد قبل إمامه لم يحز »

كذا عبر جماعة ، وبعضهم أطلق النهي . فعلى الأولى : لو صلى ينبغي أن لا تصح . وقال في « الرعاية » : فإن اتسع الوقت وصلى بلا إذنه ولا عذره في تأخير صحت مع الكراهة ، ويحتمل البطلان بالنهي . وعبارته كعبارة من أطلق النهي ، فقال : ولا يؤم ، فإن كان أراد بالنهي الكراهة أو التحريم ، فينبغي أن يفرع عليه ، وأما هذه العبارة ففيها نظر على كل حال . فلا بطلان مع الكراهة ، وكان في المسألة وجهان ، خرج عليهما الصحة وعدمها .

وقوله : « أو يخشى فوات الوقت »

يعنى : الوقت الشرعى ، الذي يحرم التأخير عنه .

يكره إلا في مَسْجِدَي مكة والمدينة ^(١) . فهل يكره فيهما ؟ على روايتين .
ومن صلى ثم حضر جماعة : سَنَّ له أن يعيد معهم إلا المغرب . وعنه يعاد
وتشفع برابعة .

ويجب أن ينوي الإمام والمؤتم حالهما . وإذا انتقل المأموم منفرداً لغير عذر ،
أو المنفرد مأموماً . لم يجوز . وعنه يجوز . وإن صار المنفرد إماماً . جاز في النفل
خاصة . نص عليه . وقيل هي كالتى قبلها .

ومن أدرك الإمام را كما كبر للاحرام ، وسقطت تكبيرة الركوع . نص عليه .
فإن نواهما بتكبيرته لم تنعقد صلاته .

وما يدركه المسبوق آخرُ صلاته ، وما يقضيه أولها ، يستفتح فيه ويتعوذ

قوله : « ومن أدرك الإمام را كما كبر للاحرام ، وسقطت تكبيرة
الركوع ، نص عليه »

قال القاضى : نص عليه فى رواية الجماعة ، لأن حال الركوع يضيق عن
الجمع بين تكبيرتين فى الغالب . فإن وجد إماماً يطيل الركوع لم يجب اعتباره ،
وحمل الأمر على الغالب ، وأنه متى تشاغل بتكبيرتين رفع الإمام فسقطت
الثانية ، كما قال من أوجب القراءة خلف الإمام فى الجهر والإخفات : أنها تسقط
إذا أدركه را كما ، لأن تلك حالة تضيق عن القراءة . فلو وجد إماماً يطيل
الركوع حتى تمكنه القراءة لم يجب اعتباره ، وسقطت ، وكذلك من قال : يقرأ
فى سكتاته ، قال : لما كانت السكتات لا تتسع للقراءة لم يوجبها فيها ، كذلك
هنا ، انتهى كلامه .

(١) بالهامش قال الشيخ موفق الدين : وبیت المقدس . اهـ

والنصوص الصحيحة إنما ميزت المساجد الثلاثة فى مضاعفة الثواب ، لا فى تعدد
الجماعة .

ويقرأ السورة . وإذا لم يدرك من الرباعية أو المغرب إلا ركعة تشهد عقيب قضاء ركعة في الأصح عنه . وعنه عقيب ركعتين .

وإذا بطلت صلاة المأمومين جميعاً أتمها الإمام منفرداً . وإن بطلت صلاة

وظاهر كلام من أوجب القراءة : أنه يقرأ ما لم يخش رفع الإمام ، وقد تقدم في قوله « فهذه واجبات » أنه إذا ترك تكبيرة الركوع عمداً : وجهاً - وبعضهم حكاه رواية - : أن صلاته لا تصح ، وهذا بخلاف ما لو خاف إن تشاغل بها فاته الركوع فإنها تسقط للعذر ، وقد تقدم هذا في قراءة الفاتحة .

قوله : « وإذا بطلت صلاة المأمومين جميعاً أتمها الإمام منفرداً » وكذا قطع به المصنف في « شرح الهداية » وجعله أصلاً للقول بأن من نوى الإمامة فلم يأت به مأموماً ، أو انصرف عنه المأموم الحاضر من غير إحرام : فإنه يتمها منفرداً ، وسيأتي في توجيه رواية البطلان في المسألة بعدها إشارة إلى وجه التفرقة بين المسألتين .

قال أبو الخطاب : قد بينا : أن صلاة الإمام غير متعلقة بصلاة المأموم ، ولا تابعة لها ، وصلاة المأموم تابعة لها صحة وفساداً ، واستدل المصنف في « شرح الهداية » لهذه المسألة - وأن صلاته لا تبطل ، خلافاً لأبي حنيفة ومالك ، كقولها في المأموم : بأنه صار منفرداً لعذر . فأشبهه المسبوق المتخلف إذا أكل من خلفه صلاتهم ، يعنى : فإنهم يفارقونه ، ويسلمون منفردين ، لم يزد على ذلك .

وهذا فيه نظر ، ودعوى : أنه صار منفرداً . ممنوعة ، بل بطلت صلاته ببطلان صلاة مأمومه ، وصيرورته منفرداً .

فرع

بقاء صحة صلاته - وهى محل النزاع - واستخلاف المسبوق : فيه منع ، وإن

الإمام لعذر أو غيره . بطلت صلاتهم .

سلم ، فسلامهم منفردين إذا أتموا صلاتهم : ممنوع ، وإن سلم : فهي مفارقة المأموم لإمامه لعذر . ففتويه : أن ينوي الإمام مفارقة مأمومه لعذر ، كما لو حدث خوف في أثناء الصلاة ، ونحن نقول به ، وكذا لو انفرد المأموم لعذر . فإن الإمام يتمها منفرداً . وذكر بعضهم تخريجا يبطلان صلاة الإمام يبطلان صلاة المأموم ، لأن كلاهما شرط في انعقاد الجماعة ، فإذا بطلت صلاة أحدهما . بطلت صلاة الآخر ، أو أتمها منفرداً ، تسوية بينهما . وهذا هو الذي قطع به في المغنى ، قال : قياس المذهب : أن حكمه حكم الإمام معه على ما فصلناه . لأن ارتباط صلاة الإمام بالمأموم كارتباط صلاة المأموم بالإمام . فما فسد ثم فسد ههنا . وما صح ثم صح ههنا وقال المصنف - في توجيه رواية عدم بطلان صلاة المأموم يبطلان صلاة الإمام - ولأن الجماعة تفتقر إلى إمام ومأموم . ثم لو بطلت صلاة كل المأمومين لم تبطل صلاة الإمام ، كذلك بالعكس .

وهذا اعتراف بالمساواة . وهي مانعة من التفرقة بين المسألتين في الحكم . وقد جعل ابن عبد القوي بطلان صلاة المأموم يبطلان صلاة الإمام . وهذا الجعل والاعتراف الذي قبله غير خاف حكمه .

قوله : « وإن بطلت صلاة الإمام لعذر أو غيره . بطلت صلاتهم .

قال المصنف في « شرح الهداية » : حكاهما جماعة من الأصحاب ، ووجه البطلان - وهو مذهب أبي حنيفة - : ما يروى عن أبي هريرة مرفوعاً « إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة من خلفه » قال المصنف : إسناد هذا الحديث لم أقف عليه ، رواه القاضي أبو يعلى ، ولأن حدث الإمام معنى يمنع انعقاد صلاة المأموم إذا تقدمها ، فأبطلها إذا طرأ عليها ، كحدث المأموم . وهذا لأن صلاة المأموم مندرجة في ضمن صلاة الامام وتابعة لها ، حتى نقصت بنقصانها ، بدليل حالة السهو ،

فكذلك تبطل ببطلانها ، تركنا هذا القياس إذا كان الإمام محدثاً فلم يعلمانه حتى فرغاً ، للأثر ، على أن فيه رواية بالبطلان أيضاً ، اختارها أبو الخطاب في « الانتصار » وهكذا نقول على المذهب فيمن سبقه الحدث فلم يعلم به ، ولا المأموم حتى فرغاً ، لا يعيد المأموم ، وأولى ، لأن الطارئ لم يمنع الانعقاد بخلاف المقارن .

ووجه عدم البطلان - وهو مذهب الشافعي - : عدم استخلاف معاوية لما طعن ، وصلى كل إنسان لنفسه . رواه الإمام أحمد في مسائل صالح عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، واستخلاف عمر لعبد الرحمن بن عوف لما طعن ، رواه البخاري . وقال القاضي : إن بطلت صلاته بترك فرض ، كاقراءة ، بطلت صلاتهم ، رواية واحدة ، وإن كان بفعل منهي عنه ، كالسكلام والحدث والعمل الكثير : فعلى روايتين . وهكذا ذكر الشيخ فخر الدين في « التلخيص » وذكر الشيخ موفق الدين : أنه إذا اختل من الإمام غير الحدث من الشروط كستر العورة واستقبال القبلة ، لم يعف عنه في حق المأموم ، لأن ذلك لا يخفى غالباً ، بخلاف الحدث والنجاسة ، وكذا إن فسدت صلاته بترك ركن فسدت صلاتهم ، وإن فسدت لفعل يبطل الصلاة ، فإن كان عمداً : فسدت صلاة الجميع ، وإن كان عن غير عمد : لم تفسد صلاة المأموم ، نص عليه في الضحك من الإمام .

وعن الإمام أحمد فيمن سبقه الحدث روايتان ، إحداها : أن صلاة المأمومين تفسد ، لترك الشرط فيه . وقد ثبت الحكم في الشرط : بأن عمر ترك القراءة في المغرب ، ثم قال : « لا صلاة إلا بقراءة » ثم أعاد وأعاد الناس ، قال : والصحيح : الأولى ، واحتج باستخلاف عمر لعبد الرحمن ، والشرط أكد ، لأنه لا يعفى عنه بالنسيان ، بخلاف المبطل . انتهى كلامه .

وقال الشيخ مجد الدين - بعد حكاية كلام القاضي السابق - الأول أصح لأنهما سواء في حق الإمام ، فكذلك في حق المأموم . وعند مالك : إن تعمد

وعنه لا تبطل . ويتمونها جماعة أو فرادى

المفسد فسدت صلاتهم ، وإن كان لعذر لم تفسد صلاتهم ، كما قلنا فيما إذا صلى بهم محدثاً .

وذكر أبو بكر عبد العزيز - في مسألة سبق الحدث للإمام - أن صلاة المأموم تبطل ، رواية واحدة .

وذكر المصنف في « شرح الهداية » : أن هذا اختيار أكثر الأصحاب .

قوله : « وعنه : لا تبطل ، ويتمونها جماعة »

وإن استخلف كل طائفة رجلاً وأقموها جماعات ، جاز

وهذا ينبغي أن يكون في غير الجمعة ، وأما في الجمعة فلا يجوز .

قوله : « أو فرادى » هذا في غير الجمعة ، أما في الجمعة ، فإن قلنا : يجوز

الاستخلاف ، فلم يفعل ، وأتموا فرادى : لم تجزئهم جمعهم .

قال في شرح الهداية : قولاً واحداً ، لأن ما اشترط لأول ركعة من صلاة

الجمعة واعتبر للثانية ، كسائر الشروط ، وإن قلنا : بمنع الاستخلاف فأتوا

فرادى ، ف قيل : لا تجزئهم جمعة ، لأن الجماعة شرط ، ولم يوجد في جميعها . فأشبه

اختلال العدد ، وعلى هذا : هل يتمونها ظهراً ، أو يستأنفونها ؟ ينبغي أن تكون

كمسألة اختلال العدد ، لأن المسألة معتبرة ، وقد صرح بعض الأصحاب : بأنهم

يتمونها ظهراً .

وقيل : تجزئهم جمعة ، إذا كانوا قد صلوا معه ركعة ، كالمسبوق .

وقيل : تجزئهم جمعة بكل حال ، لأنهم لما منعوا الاستخلاف دل على بقاء

حكم الجماعة .

قال الشيخ مجد الدين : والأول أشبه بمذهبنا . والمسبوق أدرك ركعة من

جمعة تمت شرائطها وصحت ، فجاز البناء عليها ، ومسألتنا بخلافه .

وفي قضاء المسبوقين ما فاتهم جماعة وجهان .
ومن ائتم في فرض بمتنفل ، أو مفترض بغيره . لم يصح ، وعنه يصح .
والمذهب : الصحة .

قوله : « وفي قضاء المسبوقين ما فاتهم جماعة وجهان »
وحكى بعضهم : روايتين ، وصرح في المنى بأن هذه المسألة تخرج على مسألة
الاستخلاف ، وعلى هذا يكون كلامه في المتن عقيب هذه المسألة « وإن كان
لغير عذر ، لم يصح » أى : في هذه المسألة ومسألة الاستخلاف . لأن المسألتين
في المعنى واحدة ، وذكره المصنف في شرح الهداية . وذكر بعضهم في الاستخلاف
لغير عذر روايتين ، وحكى الشيخ مجد الدين : أن الصحة في المسبوقين ظاهر رواية
مهني عن أحمد ، وعدمها منصوص الإمام أحمد في رواية صالح ، وهذه المسألة في
غير الجمعة ، أما في الجمعة فلا يجوز . قطع به المصنف ، تابعا فيه من تقدمه من
الأصحاب ، لأن الجمعة إذا أقيمت مرة في مسجد لم يحز أن تقام فيه مرة أخرى ،
لأنه لا يجوز أن تصلى الجمعة الواحدة جماعة بعد جماعة ، وسائر الصلوات بخلافه .
قوله في المحرر : « ومن ائتم في فرض بمتنفل ، أو مفترض بغيره . لم يصح ،
وعنه : يصح »

قوله : « أو مفترض بغيره » ظاهره : أى فرض كان ، ولو اختلفا في
الأفعال . وذكره في الرعاية ، وصرح به في شرح الهداية . فذكر مفرعا على
الجواز . فتى اختلف عدد ركعات الصلاتين ، وصلاة المأموم أكثرهما : كالظهر
والمغرب خلف مصلى الفجر ، وكالعشاء خلف مصلى التراويح ، فإنه يصح . نص
عليه . ويتم إذا سلم إمامه ، كالمسبوق وكالمقيم خاف القاصر . وإن كانت صلاة
المأموم أقلهما ، كالفجر خلف مصلى الظهر أو المغرب ، صح أيضا على منصوص
أحمد والشافعي . ومن أصحابهما من منع الصحة هنا ، بخلاف عكسه ، لتعذر دوام

وإن أتمم مقيم بمسافر جاز، ويتم إذا سلم إمامه .

ومن ركع أو سجد قبل إمامه سهواً ، ثم ذكر فلم يَعدْ إلى متابعتة حتى أحرکه ، أو تعدد سبقة ابتداء . لم تبطل صلاته عند القاضي ، وقيل : تبطل ، وإن سبقه بركن عمداً ولم يذكره فيه . فسدت صلاته . نص عليه ، وإن كان سهواً أو جهلا لفت تلك الركعة فقط ، كالسبق بركنين سهواً . وعنه يعتد بها .

وخرج منها الأصحاب صحة الصلاة مع العمد .

ومن زحم أو سها أو نام حتى فاتته مع الإمام ركن غير الركوع . أتى به ثم لحقه ، وإن فاتته ركنان فأكثر ، أو الركوع وحده تابعه ، وانفت ركنته ، وقامت

المتابعة ، كما منعنا من الاقتداء بمن يصلي الكسوف ، قال : وهذا ليس بشيء ، لأننا قد التزمنا مثله في استخلاف المسبوق ، وفيمن صلى ركعة منفرداً ، ثم صار مأموماً . فعلى هذا يفارق إمامه في الفجر إذا نهض الإمام إلى الثالثة ، وفي المغرب إذا نهض إلى الرابعة ، ثم يتم ويسلم ، لأنها مفارقة لعذر ، وإن شاء انتظره حتى يسلم معه ، كاستخلاف المسبوق . وحل كلام الرجل بعضه ببعض أولى .

وقال في « الرعاية » ثم إذا تم فرضه قبل فراغ إمامه هل ينتظره ، أو يسلم قبله ، أو يخير ؟ فيه أوجه ، لكن ينبغي أن يعرف أن جماعة من الأصحاب مقتضى كلامهم : أن الخلاف إنما هو عندهم فيما إذا اتفقت الأفعال خاصة ، وأن الائتمام مع اختلاف الأفعال مانع من الصحة قولاً واحداً ، بل صريح كلامهم .

والشيخ موفق الدين يختار أيضاً : أن الخلاف فيما إذا اختلفت وكانت صلاة المأموم أكثرهما عدداً ، كالعشاء خلف التراويح . وصاحب المحرر عنده الخلاف في ذلك ، وفيما إذا كانت صلاة المأموم أقلهما عدداً ومن أصحابنا من منع المغرب خلف العشاء ، لإفضائه إلى جلوس في غير محله ، وإن أجاز الفجر خلفها .

التي تليها مقامها ، وعنه إن خاف فوت الركعة الأخرى فكذلك ، وإن لم يخف أتى بما ترك وتبعه ، وصحت ركعته . ومتى أمكن المزمع أن يسجد على ظهر إنسان أو رجله لزمه ذلك وأجزأه ، وإذا ركع الإمام فأحسن بداخل استحب انتظاره قدرًا لا يشق ، إلا مع كثرة الجمع ، وقيل لا يستحب .

باب الإمامة

لا تصح إمامة الصبي في الفرض ، وفي النفل روايتان ، ويتخرج : أن تصح فيهما . ولا تصح إمامة المرأة ، ولا الخنثى ، إلا بالنساء ، ولا تصح إمامة كافر ،

قوله : « وإذا ركع الإمام فأحسن براكع استحب انتظاره » .
ظاهره : اختصاص الحكم بالراكع ، وكذا هو ظاهر كلام جماعة ، وصرح جماعة بأن حال القيام كالركوع في هذا . وصرح المصنف في « شرح الهداية » بأن التشهد كالركوع ، على الخلاف وأولى ، لثلايفوته أصل فضيلة الجماعة . وقال في « التلخيص » ومهما أحسن بداخل استحب انتظاره على أحد الوجهين ، وقال في « الرعاية » - بعد ذكر مسألة الركوع في حال تشهده - وقيل : وغيره وجهان .

قوله « لا تصح إمامة الصبي في الفرض ، وفي النفل روايتان ، ويتخرج : أن تصح فيهما »

هذا التخريج إنما هو في الفرض ، أما النفل فلا تخرج فيه ، لكن فيه روايتان منصوستان . ولو ذكر التخريج قبل مسألة النفل كان هو الصواب والتخريج ، ذكر جماعة : أنه من مسألة المفترض خلف المتنفل . وذكره ابن عقيل في ابن عشر . قال : بناء على وجوب الصلاة عليه . وذكر الشيخ موفق الدين في روضته في الصبي المميز : أنه يكلف ، يعني عن الإمام أحمد .

ولا أخرس . وإن ائتم بفاسق من يعلم فسقه فعلى روايتين ، ومن أمّ قوماً

وهذه العبارة إن حملت على ظاهرها ففيها نظر ، ولم أجد ما يعضدها .
وجماعة من الأصحاب يابون هذا التخريج وهو قول القاضي ، لأنه نقص يمنع قبول
شهادته وخبره . فهو غير مؤتمن شرعاً . فأشبهه الفاسق . ولأن به نقصاً يمنع قبول
الشهادة والولاية . فأشبهه المرأة ، وعكس ذلك مسألة الأصل .

وأطلق المحرر في الخلاف في صحة إمامته . وقطع غير واحد بصحة إمامته
بمثله . منهم الشيخ في الكافي .

قوله : « وإن ائتم بفاسق من يعلم فسقه . فعلى روايتين » .

قوله « من يعلم فسقه » يعنى إن جهل فسقه صحت ، وهو مرجوح في
المذهب ، بل المذهب المنصوص الاعداء ، علم أو لم يعلم . وأما الإمام أحد في
مواضع إلى أنه يعيدها خلف المتظاهر فقط . قال المصنف في شرح الهداية : وهذا
أحسن . واختار الشيخ موفق الدين : بأن الجمعة تصلى خلف الفاسق ، وهل
يعيدها ظهراً ؟ على روايتين قال : وتوجيهها بما وجهنا به غيرها صحة وبطلاناً .
وذكر الشيخ شمس الدين في شرحه : أنها تعاد في ظاهر المذهب . وعن أحمد :
لا تعاد . قال في الرعاية وهي أشهر . وهذا هو الصحيح ، لأن الدليل على فعلها
خلفه - وإن كان صحيحاً - اقتضى صحتها لمن تأمله ، وألحق الشيخ بالجمعة العيد
وهو متوجه .

وذكر في الكافي الروايتين في إمامة الفاسق ، ثم قال : ويحتمل أن تصح
الجمعة والعيد دون غيرها ، وأطلق هنا الروايتين ، كقول بعضهم . وقطع في شرح
الهداية بأن يحملها في القرض ، ليرد بذلك الحجة على من أمره عليه الصلاة
والسلام « بإعادة الصلاة خلف أئمة الجور » بناء منه : أنهم كانوا يؤخرونها حتى
ينخرج الوقت بالكلية . وتبع الشيخ موفق الدين وغيره على هذا .

محدثاً أعادوا ، إلا أن ينسى حدثه حتى يفرغ . فيعيد وحده .
ومن علم أن إمامه أخلَّ بما هو شرط أو ركن في مذهبه ، دون مذهب إمامه
لم يصح اثمame به . وعنه يصح .
وتكره إمامة الأقف وتصح . وفي إمامة أقطع اليد أو الرجل بالصحيح
وجهان . ومن عجز عن ركن أو شرط لم تصح إمامته بقادرٍ عليه ، إلا المتيمم
بالتوضيء ، والجالس بالقائم ، إذا كان إمام الحى وجلس لمرض يرجى برؤه .
ويأتعون به جلوساً . فإن قاموا جاز . وقيل لا يجوز . وإن ابتدأ بهم قائماً ثم
اعتل فجلس . ائتموا خلفه قياماً .
وأولى أهل الإمامة بها أقرؤهم . إذا عرف ما يعتبر للصلاة ، ثم أقمهم ، ثم

وقد قال صالح في مسائله : وسألته عن الصلاة يوم الجمعة إذا أخرها ؟ قال :
يصلها لوقتها ، ويصلها مع الإمام . وهذا فيه نظر ، ولا يعرف عن الأمراء في
ذلك الزمان . وهو ما ذكره غير واحد في شرح الحديث . وعلى هذا : لاجبة فيه
وقطع في شرح الهداية بأن الجمعة محلها هنا .

قوله : « وأولى أهل الإمامة بها أقرؤهم إذا عرف ما يعتبر للصلاة »
هذا يعطى أنه إذا تقدم غير المستحق يجوز مع ترك الأولى . وهذا معنى كلام
ابن عقيل وغيره فإنه قال : تصح الإمامة ، لكن يكون تاركاً للفضيلة ، وقد تقدم
كلامه في رواية صالح : هو أولى بالصلاة ، وكلامه مطلق في إذن المستحق وغيرها ،
وكلام المصنف في شرح الهداية يقتضى أن تقديم غير المستحق من غير إذن
المستحق له يكره ، لأنه قال في صورة الإذن له : جاز ، ولم يكره . نص عليه .
وهذا يقتضى : أنه يكره من غير إذن . وكلامه في المغنى يحتمل بين
كرهة الأولى وكرهة التنزيه ، وأنه قال : وهذا تقديم استحباب ، لا تقديم
اشتراط ولا إيجاب ، لا نعلم فيه خلافاً . فلو قدم المفضل كان ذلك جائزاً ، لأن

الأمر بهذا أمر شغب واستعجاب . وكلام الإمام أحمد في رواية مهني يدل على أنه تقديم إيجاب ، وأن الناس لو أرادوا تقديم غير المستحق . لم يحز لهم . فصار في المسألة ثلاثة أقوال . فأما مع إذن المستحق فيجوز من غير كراهة . نص عليه . وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ، لقوله في الخبر « إلا بإذنه »

قال المصنف في شرح الهداية - بعد أن قطع بهذا ، واحتج بهذا الخبر ، قال : ويعضده عموم ما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤمَّ قوماً إلا بإذنهم » . رواه أبو داود ، انتهى كلامه .

وقال بعض أصحابنا : يكره ، وهو قول إسحاق . وقال الإمام أحمد في رسالته في الصلاة ، رواية مهني ، وقد جاء في الحديث : « إذا أمَّ القوم رجل وخلفه من هو أفضل منه ، لم يزالوا في سفل » إلى أن قال : فالإمام بالناس المقدم بين أيديهم في الصلاة على الفضل ، ليس للناس أن يقدموا بين أيديهم إلا أعلمهم بالله ، وأخوفهم له ، ذلك واجب عليهم ولازم لهم ، فتركوا صلاتهم ، وإن تركوا ذلك لم يزالوا في سفل وإدبار وانتقاص في دينهم وبعد من الله ، ومن رضوانه وجنته ، هذا آخر كلامه .

قوله : « إذا عرف ما يعتبر للصلاة »

أى من فرض ومسنون ، وليس المراد بهذا معرفة أحكام سجود السهو ونحوه هذا معنى كلامه في شرح الهداية . فإنه قال : ولأننا إنما نقدم القارئ إذا كان عارفاً بما تحتاج إليه الصلاة ، من الفروض والواجبات . فحينئذ قد تساوى فيما تقتقر إليه الصلاة ، لكن امتاز بجودة القراءة وكثرتها ، والقراءة مما يؤتى بها في الصلاة لاحتالة ، فرضاً وسنة ، وامتاز الفقيه بما تنطوى عليه من السهو ، وهو متوهم الوجود والأصل عدمه .

قال الأصحاب في بحث هذه المسألة : ولأن فضيلة القراءة والإكثار منها متحقق ، وما ينوبه في الصلاة من الحوادث غير متحقق ، بل الأصل عدمه ، مع أنا قد اعتبرنا العلم بأحكامه .

وقال ابن عقيل : وإنما يكون القارئ أحق من الفقيه إذا كان يحفظ ما يحتاج إليه في الصلاة ، فأما إن كان لا يحسن ذلك قدمنا الفقيه ، لحفظ الأركان والواجبات وسجود السهو وجبرانات الصلاة ، انتهى كلامه .

وكلامه في المحرر يحتمله ، ولعل الجمع بين كلاميه أحسن ، وفي اعتبار هذا القيد وجهان . وهو أن يكون الأقرأ جاهلاً بما يحتاج إليه في الصلاة ، فإن كان لا يميز مفروضها من مسنونها ففي تقديمه على الفقيه وجهان ، أحدهما : يقدم . قال في شرح الهداية : وهو ظاهر كلام أحد المنصوص ، ولأن القراءة ركن الصلاة ، بخلاف الفقه ، وكان الممتاز بما جنسه ركن للصلاة أولى ، والثاني : الفقيه أولى ، وإن لم يحسن غير الفاتحة . اختاره ابن عقيل ، لأنه امتاز بما لا يستغنى عنه في الصلاة ، والجاهل قد يترك فرضاً ، ظناً منه أنه سنة ، قال : وهذا الوجه أحسن . ووجدت في كتاب ابن تيمم : أن هذا الوجه هو المنصوص .

قال أحمد في رواية صالح : ينبغي للذي يقرأ القرآن أن يتعلم من السنة ما يقيم به صلاته فهو حينئذ أولى بالصلاة .

وقد عرف مما تقدم : أنه مع علمه أفعالها ، هل يعتبر العلم بما يطرأ من السهو ونحوه ؟ ويؤيد ما تقدم : أن القاضي قال في الجامع : فإن كان المؤذن فاسقاً ، فهل يعتد بأذانه ؟ ظاهر كلام أحمد : أنه لا يعتد به ، قال في رواية أبي داود ، في المؤذن يسكر : يُنَحَّى . وقال في رواية جعفر بن محمد في الرجل يؤذن وهو سكران : لعزل المؤذن أهون من الإمام . وقال في رواية ابن بنت معاوية بن عمرو ، في المؤذن يصعد المنارة وهو سكران ؟ لا ، ولا كرامة ؛ ليس مثله من أذن ، قال

أقدمهم هجرة . ثم أسنهم . ثم أشرفهم على ظاهر كلامه .
وقال الخرقى : الأولى - بعد الأتفه - الأسن ، ثم الأشرف . ثم الأقدم
هجرة . قال ابن حامد : الأشرف ، ثم الأقدم هجرة ، ثم الأسن .
ولا يقدّم على إمام المسجد وصاحب البيت إلا ذو سلطان . وقيل : يقدمان
عليه . ويقدم الحر على العبد . والحضرى على البدوى . والمقيم على المسافر .

القاضى : وظاهر هذا : أنه ليس من أهله ، لأنه أمر بصرفه ، وعلل بأنه ليس
بعدل ، قال : ويجب أن يقال فيه ما فى إمامة الفاسق ، وفى صحتها روايتان ،
كذلك الأذان .

قال الشيخ تقي الدين بن تيمية فى تعليق الحرر : وفى أذان الفاسق روايتان ،
أى فى الإجزاء . فأما ترتيب الفاسق مؤذناً فلا ينبغى أن يجوز ، قولاً واحداً ، كما
قيل : فى نفوذ حكم الفاسق إذا حكم بالحق وجهان ، وإن لم تجز توليته قولاً واحداً
وقد تضمنت هذه المسألة : صحة إمامة الجاهل ، وعلى هذا تصح ولايته ،
وإن كان غيره أرجح ، لاسيما إن رجحناه على القارىء .

وقطع القاضى فى الأحكام السلطانية : أن من شرائط صحة ولاية إمامة
الصلاة : العدالة ، والعلم بأحكام الصلاة .

ورأيت فى كلام الشيخ تقي الدين : ما يدل على أن ولاية الفاسق مبنية على
صحة إمامته ، وقال : لم يفتازعوا فإنه لا ينبغى توليته . لكن لعل القاضى فرع
على مشهور المذهب ، وهو عدم صحة إمامة الفاسق ، وكذا ينبغى أن يكون
حكم ولاية الصبي ونحوه .

قوله : « ثم أقدمهم هجرة » معنى قدم الهجرة : السبق إلينا بنفسه من
دار الحرب فقط ، هذا معنى كلام جماعة ، منهم صاحب الفصول ، والمغنى
فلا يرجح بسبق إمامه إلى الاسلام ، على ظاهر كلام الأصحاب . ولم أجد فيه

والبصير على الأعمى . وقال القاضي : هما سواء . ويكره أن يؤم الرجل أجنبياتٍ
لا رجل معهن ، أو قوماً أكثرهم يكرهونه .

خلافًا . وقطع المصنف في شرح الهداية وغيره بتقديم من سبق آباؤه مهاجرين
إليها . وعند الآمدى يقدم بسبق آبائه فقط ، لانقطاع الهجرة بعد الفتح ،
فهذه ثلاثة أقوال في المسألة .

وقال الشيخ تقي الدين - بعد ذكره قول النبي صلى الله عليه وسلم : « والمهاجر
من هجر مانهى الله عنه » قال : فمن سبق إلى هجر السيئات بالتوبة منها . فهو
أقدم هجرة . فيقدم في الامامة .

ومعنى الأشرف : أن يكون قرشياً ، ذكره المصنف في شرح الهداية وغيره .
وذكر في المغنى : أن الشرف يكون بعلو النسب . وبكونه أفضلهم في نفسه
وأعلام قدرأ واحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم « قدموا قرشاً . ولا تقدّموها »
قوله : « ويكره أن يؤم قوماً أكثرهم له كارهون » .

أطلق بالعبارة ومراده : كراهة تكون لخلل بدنيه ، أو فضله .

قال المصنف في شرح الهداية وعموم كلام غيره يقتضيه ، أو لشحناء بينهم
في أمر دينوى ونحو ذلك . فأما إن كرهوه لأجل سنته . أو دينه ، فلا كراهة
في حقه .

قال المصنف : وإن كان ميلهم إلى مبتدع أو فاجر ، فالأولى : أن يصبر ،
ولا يلتفت إلى كراهتهم جهده .

قال صلح لأبيه : ما تقول في رجل يؤم قوماً ويرفع يديه في الصلاة ،
ويجهر بآمين ، ويفصل الوتر ، والمأمومون لا يرضون بذلك ، ومنهم من يرضى ،
حتى إن أحدهم يترك الوتر حال التفصيل ويخرج من المسجد ، فترى أن يرجع
إلى قول المأمومين ، أم يثبت على ما يأمره أهل الفقه ؟ فقال : بل يثبت على

باب موقف الإمام والمأموم

لا تصح الصلاة قدام الإمام بحال ، ولا عن يسرته ، إذا لم يكن عن يمينه

صلاته ، ولا يلتفت إليهم ، وأطلق اعتبار قول الأكثر ، وكذا غيره . ومنهم من قال : ديانة .

قال القاضي : والمستحب أن لا يؤمهم ، صيانة لنفسه ، فإن استووا فالأولى أن لا يؤمهم .

وذكر الشيخ شمس الدين في الشرح : قال ابن عقيل : فإن استووا استحب له إزالة الخلاف بترك الامامة . وذكر ابن الجوزي في المذهب فيما إذا استويا وجهين .

واحتج الأصحاب حيث قالوا « يكره » بما يدل على التحريم . ولهذا قال بعض الأصحاب : تفسد صلاته إذا تعمد ، وللشافعية أيضا وجهان في التحريم ، ونص الشافعي على تحريره ، فقال : لا يحل لرجل أن يصلي بجماعة وهم له كارهون . نقله الماوردي في كتاب الحاوي ، وفي الأم ما يقتضيه ، وكأن الأخبار لضعفها لا تنهض للتحريم ، وإن كانت تقتضيه . فيستدل بها على الكراهة ، كما يستدل بخبر ضعيف ظاهره يقتضي وجوب أمر على نذية ذلك الأمر ، ولا يقال : لعل هناك صارفا عن مقتضى الدليل ولم يذكر . لأنه خلاف الظاهر ، وأكثرهم يخص الكراهة بالإمام ، كعبارته في الحرر .

ومن كرهت إمامته : كره الائتمام به . قال ابن عقيل : تسكره له الامامة ويكره الائتمام به .

قوله : « لا تصح الصلاة قدام الإمام بحال »

الاعتبار بالقدمين في الوقوف بالأرض . فإن شخص المأموم قد يكون أطول فيتقدم رأسه وإن تأخر قدمه ، فإن كان قدم أحدهما أكبر من الآخر فالاعتبار

أحد . ولا يصح أن يقف الرجل صفا وحده إلا في صلاة الجنازة . على قول ابن عقيل ، وهو المذهب ، والمرأة مثله ، إلا إذا ائتمت برجل ولم تجد امرأة تقف

بمؤخر القدم ، وهى العقب ، وإن تقدم رأس القدم على رأس القدم ، كما لو كان القدم . كذا ذكره الشيخ وجيه الدين بن المنجى في شرح الهداية . وأطلق في المحرر عدم صحة الصلاة قدام الامام ، ومراده غير حول الكعبة ، فإنه إذا استدار الصف حول الكعبة والامام منها على ذراعين والمقابلون له على ذراع . صحت صلاتهم . نص عليه الامام أحمد .

قال المصنف في شرح الهداية : ولا أعلم فيه خلافا . وحكاة الشيخ وجيه الدين إجماعاً . لأن القدم إنما يعتبر حكمه إذا اتحدت جهة الامام والمأموم . فأما إذا تعددت فلا . ألا ترى أن الصنفين المقابلين بين جهة الامام ومقابلته تصح صلاتهم ؟ وإن كانا في الجهة التي بين يدي الإمام حيث لم يستقبلوها بوجوههم . ولعل السبب في تسويغ ذلك : كثرة الخلق في الموقف . فلو كفوا القيام في جهة واحدة لشق ذلك وتعذر . وظاهر هذا : أنه لا فرق لمن يكونوا عند المسجد أو خارجه . وذكر الشيخ وجيه الدين : أن هذا إذا كانوا عند المسجد . وإن كانوا خارج المسجد : فبين الامام وبين الكعبة مسافة في تلك الجهة . والذين في بقية الجهات بينهم وبين الكعبة دون تلك المسافة ، فقيه وجهان .

وظاهر ما قدم في الرعاية : أنه لا يضر قرب المأموم إلى الجدار أكثر من الامام من اتحاد الجهة ، وفيه نظر . فأما إذا تقابل الامام والمأموم داخل الكعبة في صلاة تصح فيها : فقيه وجهان ، أحدهما : تصح . قطع به الشيخ وجيه الدين ، وهو قول الحنفية والشافعية ، والثاني : لا تصح ، لأنه مع كونه قدام إمامه مستدبر لبعض جهة الامام . فأشبه ما لو كان قفا المأموم في وجه الامام ، وهذا بخلاف ما إذا صلوا حول الكعبة ؛ فإنه لم يستدبر شيئاً من جهة إمامه .

معها . فإن وقفت مع رجل فهو قَدْ عند ابن حامد ، وهو المذهب . وقال القاضي :
ليس بفد ، وإن وقفت مع رجل لم تبطل صلاة من يليها عندهما ، وقال أبو بكر :

ومراد صاحب المحرر أيضا : غير الصلاة جماعة في شدة الخوف . فإنها
تتقدم مع إمكان المتابعة . نص عليه . وهو قول الأصحاب ، وقطع به المصنف
في شرح الهداية : لعمومات النصوص في صلاة الجماعة . ويعني عن التقدم للمعذر
كما يعني عن الاستدبار والمشى في صلاة الخوف غير الشديد ، وإن كان يمكنهم
أن يصلوا جماعتين أو فرادى بدون ذلك ، محافظة على تكثير الأجر بإيقاع جماعة
واحدة . والوهن الحاصل في قلوب العدو بذلك .

وقال ابن حامد : لا تتقدم الصلاة جماعة في شدة الخوف . وحكاها في المغنى
احتمالا ورجحه . فهذا قال الشيخ مجد الدين : على عدم صحة الصلاة قدام الإمام ،
لقول سمرة بن جندب : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا جماعة أن
يتقدم أحدنا » حسنه الترمذى فأمره بتقدم الإمام ينهى عن تقدمهم عليه ومصافتهم
له . ترك ظاهره في المصافة لنصوص ، يبقى الباقي على الظاهر ، ولأن وقوفه عن
يساره أو خلف الصف قَدْ أحسن حالا ، وأقرب إلى معنى الاقتداء والمتابعة من
وقوفه قدامه . ثم صلاته تبطل هناك على أصلنا ، فهنا أولى . ولأن الأصل إن كان
إنسان يصلى بنفسه ويستقل بتأدية فرضه ولا يحمل غيره عنه شيئا فحث الشرع
بالجماعة أوجب فعلها على ما جاءت به النصوص ، ولم يرد في شيء منها الوقوف بين
يدى الإمام . ثم ذكر قياساً ضعيفاً وفي المسألة أدلة ضعيفة . وقيل : تصح الصلاة
قدام الامام ضرورة ، في عيد أو جمعة وجنزة فقط . وقيل : مطلقا .

وقال الشيخ تقي الدين : في مذهب أحمد وغيره قول : أن صلاة المأموم
تصح قدام الامام مع المعذر دون غيره ، قال : وهذا أعدل الأقوال وأرجحها ،
وهو قول طائفة من العلماء . وذلك لأن ترك التقدم على الامام غايته : أن يكون

بطل ، ومن لم يقف معه إلا كافر ، أو يحدث يعلم حدثه ، فهو فذ . وإن وقف معه صبي . فقليل : هو فذ ، وقيل : ليس بفذ ، والنصوص : أنه فذ في الفرض

واجباً من واجبات الصلاة في الجماعة ، والواجبات كلها تسقط بالعدو ، وإن كانت واجبة في أصل الصلاة ، والواجب في الجماعة أولى بالسقوط . انتهى كلامه .

وقد يقال : انعقاد الصلاة جماعة في شدة الخوف مع العفو عن التقدم للعدو يقوى هذا القول . وقد تقدم ما يدل على الفرق بينهما .

وإذا بطلت صلاة المأموم قدام الإمام ، فهل تبطل صلاة الإمام ؟ فيه وجهان . ذكره ابن تيميم وغيره . والأولى أن يقال : إن نوى الإمامة بمن يصلي قدامه مع علمه لم تنعقد صلاته ، كما لو نوى المرأة الإمامة بالرجال . لأنه يشترط أن ينوى الإمامة بمن يصح اقتداؤه به . وإن نوى الإمامة ظناً واعتقاداً أنهم يصلون خلفه فصلوا قدامه : انعقدت صلاته ، عملاً بظاهر الحال ، كما لو نوى الإمامة من عادته حضور جماعة عنده ، ثم هل تبطل صلاته ؟ ذكر المصنف في مسألة الأصل : إذا لم يأت أحد وأحرم إمام بمحاضرين فأنصرفوا عنه قبل أن يحرموا - احتملين . وهذا مثله ، أحدهما : تبطل ، لأننا تبيننا أنه نوى الإمامة بغير مأموم . والثاني : يتمها منفرداً ، لأن إحرامه إماماً انعقد ، لكن تعذرت الإمامة في الدوام . فأشبه ما لو أخذوا وأنصرفوا كلهم بعد دخولهم معه . قال : والوجه الأول : أشبه بكلام أحد ، لأنه قال في رجلين نوى كل واحد منهما أنه إمام صاحبه : صلاتهما فاسدة . وكان يجب على قياس الثاني : أن تصح صلاة الذي أحرم ابتداء . لأن الثاني أعرض عنه بعد ما انعقدت تحريمته إماماً . انتهى كلامه .

والاستدلال بالنصوص لهذه المسألة فيه نظر . لأن مسألة النص لا ظاهر فيها يعمل به . فنظيره : ما لو نوى الإمامة وليس بمحضرتة أحد ، لكن يحتمل الحضور وعدمه ، فإنها لا تصح ، بخلاف مسألة البطلان ، وعلى صلاة المأموم

دون النفل .

ومن خاف فوات الركعة فركع فذا ، ثم دخل في الصف والإمام في الركوع

بتقدمه على الامام : فهو كما لو حدث البطلان بغيره ، على ما تقدم عند ذكر صاحب المحرر المسألة .

وكلامهم يتناول صلاة الجنازة أيضاً . وصرح الشيخ تقي الدين فيها بروايتين واختار الجواز .

فصل

قد اشتهر أن تسوية الصفوف أمر مطلوب للشارع . وعندنا وعند عامة العلماء : أن ذلك مستحب . وفيه إشكال . فإن في الصحيحين من حديث أنس أنه عليه الصلاة والسلام قال «سوا صفوفكم» . فإن تسوية الصف من تمام الصلاة « وفيهما من حديث النعمان بن بشير : أنه عليه الصلاة والسلام قال : « لتسوّن صفوفكم ، أو ليخالفن الله بين وجوهكم » وفي لفظ « أقيموا صفوفكم ثلاثا . والله لتقيمن صفوفكم ، أو ليخالفن الله بين قلوبكم » قال « فرأيت الرجل يلزق منكبه بمنكب صاحبه ، وركبته بركبته ، وكعبه بكعبه » إسناده صحيح . رواه الامام أحمد وأبو داود . قيل في قوله « ليخالفن الله بين وجوهكم » معناه : يمسحها ويحولها عن صورتها . كقوله في الذي يرفع قبل الإمام : « يجعل صورته صورة حمار » وقيل : يغير صفتها . وقيل معناه : يوقع بينكم العداوة واختلاف القلوب ، لأن اختلاف الظاهر سبب لاختلاف الباطن ، ومخالفة الصفوف مخالفة في الظاهر . وهذا ظاهر في الوجوب . وعلى هذا : بطلان الصلاة به محل نظر . وقد قال في شرح الأحكام الصغرى : قوله « من تمام الصلاة » قد يؤخذ منه : أنه مستحب غير واجب ، لأنه لم يذكر أنه من أركانها ، ولا من واجباتها ،

أو الاعتدال عنه : صحت صلاته . وعنه إن علم بالنهي عن ذلك لم يصح ، وعنه

وتمام الشيء : زائد على وجود حقيقته التي لا يسمى إلا بها في مشهور بالاصطلاح . وقد يطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به . انتهى كلامه .. وهذا اللفظ دلالة محتملة . فلا ينهض أن يؤخذ منه خلاف ما تقدم . وروى البخاري عن أنس مرفوعا « أقيموا صفوفكم وتراصوا ، فإني أراكم من وراء ظهري » وأخذ عدم الوجوب من هذا متوقف على القول بدلالة الاقتران ، وليس مذهبا لنا ، ومتوقف أيضا : على أن التراص لا يجب بالاجماع .

فصل

والتسوية في الصف : بمحاذاة المناكب والأكعب فيه ، دون أطراف الأصابع ذكره المصنف وغيره ، لما روى أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « رُصُّوا صفوفكم ، وقاربوا بينها ، وحاذوا بين الأعناق » إسناده صحيح . رواه أحمد وأبو داود والنسائي . ورووا أيضا ، والاسناد جيد ، عن أنس مرفوعا « أتموا الصف الأول ، ثم الذي يليه . فإن كان نقصان فليكن في الصف المؤخر » والمشهور : القول بموجبه ، وأن ترك الصف الأول ناقصا مكروه ، خلافا لابن عقيل ، فإنه اختار أن لا يكره تطوع الامام في موضع المكتوبة . وقاسه على ترك الصف الأول للمأمومين ، والأول : أولى . واختاره الشيخ تقي الدين . ويدخل في إطلاق كلامهم : لو علم أنه لو مشى إلى الصف الأول فاتته ركعة ، وإن صلى في الصف المؤخر لم تنفقه ، لكن في صورة نادرة ، ولا يبعد القول بالمحافظة على الركعة الأخيرة ، وإن كان غيرها مشى إلى الصف الأول . وقد يقال : يحافظ على الركعة الأولى والأخيرة . وهذا كما قلنا : لا يسعى إذا أتى الصلاة ، للخبر المشهور . وقال الامام أحمد : فإن أدرك التكبيرة الأولى فلا بأس أن يسرع ، ما لم يكن

إن دخل الصف قبل رفع إمامه صحت ، وإلا فلا تصح ، ومن فعل ذلك لغير

أعجل بفتح . . . (١) جاء الحديث عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم « كانوا يعجلون شتاء إذا تحوفوا فوات التكبيرة الأولى » وقد ظهر مما تقدم أنه يعجل لإدراك الركعة الأخيرة ، لكن هل تقييد المسألتان بتعذر الجماعة ؟ فيه تردد .

فصل

فإن لم يجد فرجة في الصف ، ولا وجد أحداً يقوم معه ، فله أن ينه من يقوم معه بنحنة أو إشارة أو كلام من غير كراهة ، لا يختلف المذهب فيه . وهل يجذب من يقوم معه ؟ نص أحمد على أنه يكره . ذكره المصنف وغيره . وذكر الشيخ وغيره : أنه استقبحه أحمد وإسحاق ، وهو قول مالك ، وذكر المصنف : أنه أصح ، ونصره الشيخ وجيه الدين بن المنجي ، لأنه تصرف بلا إذن ، ولا ولاية ، وفيه تأخير عن فضيلة السبق إلى الصف الأول . وذكر المصنف : أن هذا اختيار ابن عقيل ، قال في التلخيص : في جواز ذلك وجهان ، والذي اختاره ابن عقيل : أنه لا يجوز ، وهذا ظاهر قول الشيخ تقي الدين ، فإنه قال : صلى وحده ، خلف الصف ، ولم يدع الجماعة ، ولم يجذب أحداً يصلي معه .

وقوله : « صلى وحده » هذا وجه في المذهب ، وهو قوى ، بناء على أن الأمر بالمصافة إنما هو مع الإمكان ، واعترف ابن عقيل أن قول الأصحاب : الجواز ، واختاره في المغني ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لينوا في أيدي إخوانكم » حديث حسن رواه أحمد من حديث أبي أمامة ، ورواه أحمد وأبو داود من حديث ابن عمر ، وقامه الشيخ على السجود على ظهر إنسان أو على قدمه

(١) كذا بالأصل . وياض موضع كلمة

غرض : لم تصح صلاته ، وقيل : تصح

عند الزحام في الجمعة ، والتسوية بين المسألتين ضرح بها جماعة ، منهم ابن عقيل وصاحب التلخيص ، وهو قول مالك ، والمنقول عن أحمد : السجود عند الزحام ، بخلاف مسألة الجذب ، لكن هل السجود وجوبا ، كما صرح به جماعة ، كما هو ظاهر قول عمر « فليسجد على ظهر أخيه » رواه أبو داود الطيالسي وسعيد بن منصور ، أو السجود أولى فقط ، كما روى عن أحمد ؟ وهذه التفرقة اختيار جماعة ، منهم الشيخ وجيه الدين ، لأنه لا ضرر في مسألة الزحام ومسألة الجذب . فلا يؤثر الانتقال من الصف الأول . فيفوته فضيلته ، وإن كان له أجر في وقوفه مع القذ ، وعلى قول ابن عقيل : يومى غاية الإمكان في مسألة الزحام ، فإن احتاج إلى وضع يديه أو ركبتيه - وقلنا : يجوز في الجهة - فوجهان .

فصل

فإن خرج معه وإلا تركه . قال مالك : لا يتبعه ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « من قطع صفا قطعه الله » رواه أحمد وأبو داود والنسائي . ويصلى فذا ، ولنا أنه لمصلحة ، كتأخيرته عن يمين الإمام إذا جاء آخر ، ويجبر ما يفوته بسبقه إلى تصحيح صلاة أخيه المسلم ، وروى أبو داود في المراسيل عن الحسن بن علي عن يزيد بن هارون عن الحجاج بن حسان عن مقاتل بن حيان رفعه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن جاء رجل فلم يجد أحداً فليختلج إليه رجلا من الصف ، فليقيم معه . فما أعظم أجر المختلج » كلهم ثقات ، وذكره البيهقي وغيره .

فصل

إذا وقف الصبي في الصف الأول أو قرب الإمام . فهل يؤخر ؟ قال الشيخ

وإذا أمت امرأة نساء ، قامت بينهما وسطا ، وكذلك إمام العراة .

مجد الدين : فإن وضعت جنازة المفضل بين يدي الإمام ، ثم جرى بالأفضل ، تأخر الإمام إن أمكنه ليلى الأفضل ، وإن لم يمكن أخرت السابقة ، في أحد الوجهين ، والثاني : لا يؤخر ، وهو قول الشافعي ، إن كان السابق صبيا والمسبوق رجلا ، مراعاة للسبق ، كما لا يؤخر السابق إلى الصف الأول وإلى قرب الإمام ، وإن كان مفضولا ، قال ابن عبد القوي : وقد تقدم في صفة الصلاة أن بعض الصحابة أخر صبيا من الصف الأول .

قال الشيخ مجد الدين : وتؤخر هنا المرأة لحيء الرجل ، على المذهبين معا ، لمكان الذكورية ، وكون المرأة لا تقف في صف الرجال ، بخلاف الصبي ، انتهى كلامه .

والوجه الثاني : اختيار القاضي ، والأول : اختيار الشيخ موفق الدين وغيره ، وقال الشيخ وجيه الدين في شرح الهداية : لو حضرت جنازة امرأة ، ثم جنازة رجل : قدم الرجل إلى الأمام وأخرت المرأة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « آخروهن من حيث آخرن الله » ولو حضرت جنازة صبي ، ثم حضرت جنازة رجل : قدم الرجل لقوله « ليليني منكم ذوو الأحلام والفهي » وقال الشافعي : لا يؤخر الصبي ، لأنه يجوز أن يقف في صف الرجال ، بخلاف المرأة .

قال الشيخ وجيه الدين : فإن كانت من جنس واحد وتفاوتوا في الفضائل وتعاقبوا في الحضور . فمن سبق إلى قرب الإمام فهو أحق به ، كما في الصف الأول . فإنه لا يؤخر عنه بحضور من هو أفضل منه انتهى كلامه .

وظاهر كلام جماعة من الأصحاب : أنه لا فرق بين الجنس والأجناس خلاف ما ذكره الشيخ وجيه الدين ، كما أن ظاهر كلامهم : أنه لا فرق بين مسألة الجنائز ومسألة الصلاة ، خلاف ما ذكره الشيخ مجد الدين .

ومن سمع التكبير، ولم ير الإمام ولا من وراءه : لم يصح أن يأتي به ، إلا

فظهر من ذلك : أنه هل يؤخر المفضول بحضور الفاضل أولاً يؤخر ، أو يفرق بين الجنس والأجناس ، أو يفرق بين مسألة الجنائز ومسألة الصلاة ؟ أقوال . والخبر الذي أشار إليه ابن عبد القوي : رواه الإمام أحمد عن قيس بن عباد ، قال « أتيت المدينة للقاء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فأقيمت الصلاة ، وخرج أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقامت في الصف الأول . فجاء رجل ، فنظر في وجوه القوم . ففرغهم غيري ، فنتحاني . وقام في مكاني . فعاقلت صلاتي . فلما صلى قال : يا بني ، لا يسؤك الله ، فإني لم آت الذي أتيت بجهالة . ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا : كونوا في الصف الأول الذي يليني وإني نظرت في وجوه القوم ففرغتهم غيرك . وكان الرجل أئبى بن كعب » وهذا الخبر - إن صح - فهو رأي صحابي ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من سبق إلى ما سبق إليه مسلم فهو أحق به » وفي الصحيحين عن جابر وابن عمر رضي الله عنهم « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقام الرجل من مجلسه . ويجلس فيه . ولكن تفسحوا ، أو توسعوا » .

قوله : « ومن سمع التكبير ولم ير الإمام . ولا من وراءه . لم يصح أن يأتي به إلا في المسجد . وعنه لا يصح بحال . وعنه تصح بكل حال » . أطلق عدم الرواية . ونقض غير واحد بالأعمى . ونقض المصنف في شرح الهداية ، فقال : لو كان الحائل ظلمة ، أو اقتدى ضرير بضرير . صح مع سماع التكبير ، والرواية متمنعة . ونقض الشيخ وجيه الدين في شرح الهداية بسواري المسجد ، وفيه نظر .

وظاهر كلامه في الحرر : أن الخلاف الذي ذكره سواء اتصلت الصفوف أم لا ، وأنه لا يشترط اتصال الصفوف مطلقاً ، أما في غير المسجد : فسيأتي

في المسجد ، وعنه لا يصح بحال ، وعنه يصح بكل حال .

الكلام فيه في المسألة بعدها . وأما في المسجد : فلا يعتبر ، حكاة في شرح الهداية إجماعا . وكذا قطع به الأصحاب .

وظاهر هذا : أنه سواء كان بينهما حائل أم لا . قطع في شرح الهداية أبو المعالي ابن المنجي بأنه إذا حال بينهما في المسجد نهر يمكن فيه السباحة ، والغوص متعذر غير متيسر ، ولا جسر يمكن العبور عليه : أنه يجوز ، ولا يمنع الاقتداء ، لأن المسجد منع للاجتماع ، كالموصل في سطح المسجد ولا درجة هناك وأنه على روايتي الاكتفاء بسماع التكبير في المسجد : يشترط الاتصال العرفي الذي يعد أن يجتمعن عرفا^(١) كالاتصال في الصحراء . انتهى كلامه .

وقال الآمدي : لا خلاف في المذهب أنه إذا كان في أقصى المسجد ، وليس بينه وبين الإمام ما يمنع الاستطراق والمشاركة : أنه يصح اقتداؤه به . فإن لم تتصل الصفوف . فظاهر هذا : أن ما يمنع المشاركة يمنع صحة الاقتداء ، وهو ظاهر إطلاق ما رواه أبو بكر عبد العزيز عن عمر في أن النهر مانع من صحة الاقتداء . فقد ظهر من هذا : أنه لا يشترط اتصال الصفوف في المسجد . وعلى قول الشيخ أبي المعالي : يشترط ، إن كان يمنع الرؤية ، وأنه لا يضر حائل غير مانع من الرؤية في المسجد ، خلافا للآمدي . وأطلق في المحرر الحائل المانع من الرؤية في المسجد وغيره ، وكذا ذكر غير واحد . وقد نص الإمام أحمد في رواية المروزي وأبي طالب في المنبر إذا قطع الصف لا يضر .

قال المصنف في شرح الهداية : فن أصحابنا من قال : هذا على عدم اعتبار المشاركة في المسجد . فأما على رواية اعتبارها : فيقطع ، قال : ومنهم من قال : هذا يجوز على كلتا الروايتين في الجمعة ونحوها للحاجة . انتهى كلامه .

(١) كذا في الأصل . ولعل الصواب « الذي يعد أنه اجتماع عرفي » أو نحوها

فإن ائتم به خارج المسجد وهو يراه ، أو يرى من خلفه جاز ، إلا إذا كان

والرواية الخاصة بالجمعة عامة سواء كان الإمام والمأموم في المسجد أولا .
وعنه رواية رابعة : أن ذلك يمنع منهما في الفرض دون النفل ، قال بعض
أصحابنا : فيما إذا كانا في المسجد ، وقيل : إن كان المانع لمصلحة المسجد . صح ،
وإلا لم يصح . وقال : فيما إذا كان المأموم في غير المسجد . وعنه إن كان الحائل
حائط المسجد لم يمنع ، وغيره يمنع .

قوله : « فإذا ائتم به خارج المسجد وهو يراه أو يرى من خلفه . جاز »
وظاهره : أنه سواء رآه في كل الصلاة أو في بعضها . وهو صحيح . وقد
صرح به غير واحد . وقال في المغنى : وإن كانت المشاهدة تحصل في بعض
أحوال الصلاة : فالظاهر صحة الصلاة ، لحديث عائشة « كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي من الليل . وجدار المسجد قصير - الحديث »

وظاهره أيضا : أنه لا يشترط اتصال الصفوف . وقد قطع به غير واحد ،
منهم القاضي أبو الحسين . وذكر المصنف في شرح الهداية : أنه الصحيح من
المذهب ، وأنه قول جمهور العلماء ، كما لو كانا في المسجد ، وأن ظاهر قول الخرقى : أنه
يشترط ، لظاهر أمره عليه الصلاة والسلام بالدنو من الإمام . وقطع به الشيخ في
الكافي . وقطع به الشيخ وجيه الدين أيضا في شرح الهداية .

فعلی هذا : يرجع في اتصال الصفوف إلى العرف . قطع به الشيخ وجيه
الدين ، فقال : مضبوط بالعرف عندنا . وقطع به أيضا في الكافي ، فقال : لا
يكون بينهما بُعد كثير لم تجز العادة بمثله . وهو قول الخرقى . على ما ذكره
المصنف . وذكر في التلخيص والرعاية : أنه يرجع فيه إلى العرف أو ثلاثة
أذرع . وقيل : متى كان بين الصنفين ما يقوم صف آخر : فلا اتصال . اختاره
المصنف في شرح الهداية . حيث اعتبر اتصال الصفوف ، وهو في الطريق على

بينهما نهر تجرى فيه السفن . أو طريق لم تتصل به الصفوف . فهل يجوز؟ على روايتين .

ما سيأتي . قال في المغنى : معنى اتصال الصفوف : أن لا يكون بينهما بُعد لم تجر العادة بمثله . فلو اقتصر في المغنى على هذا كان مثل قوله في الكافي ، وكان واضحاً ، لكن زاد « يمنع إمكان الاقتداء » وهذه الزيادة فيها إشكال . وفهم الشيخ شمس الدين من هذه الزيادة أنها تفسير ، وقيد الكلام قبلها ، فقال في شرحه : معنى اتصال الصفوف : أن لا يكون بينهما بعد لم تجر العادة به ، بحيث يمنع إمكان الاقتداء . وتفسير اتصال الصفوف بهذا التفسير غريب ، وإمكان الاقتداء لا خلاف فيه .

وقال الشافعى : متى بعدت بينه وبين من وراء الامام لم تصح قدوته به ، وقدرها بما زاد على ثلاثمائة ذراع ، وجعل ما دون ذلك قريباً ، أخذاً من مدى الغرضين في المناضلة .

وقال الشيخ وجيه الدين : وضبطه الشافعى بضابط حسن ، بمائتى ذراع ، أو ثلاثمائة ذراع .

وظاهر كلامه في المحرر : أنه إن كان بينهما حائل غير مانع من الرؤية لا يضر ، إلا ما استثناه على ماسيأتى . وقيل : إن كان بينهما شبك ونحوه لم يمنع في أصح الوجهين . وقيل : بل في أصح الروايتين . والقول بأنه يمنع حكاة المصنف في شرح الهداية عن بعض الشافعية ، لانتقطاع بعد المسكين عن الآخر . قوله : « إلا إذا كان بينهما نهر تجرى فيه السفن ، أو طريق لم تتصل فيه الصفوف ، فهل يجوز؟ على روايتين »

اتصال الصفوف في الطريق فيه الخلاف السابق . إذ لا أثر للطريق فيه . هذا فيما إذا كان حاجة ، لعموم البلوى بذلك في الجمعة والأعياد ونحوها ، أو قلنا بصحة الصلاة في الطريق مطلقاً . فإن قلنا بعدم الصحة - وهى الرواية المشهورة

ومن كان موقف إمامه أعلى منه : صح ائتمامه به وكره ، وقال ابن حامد :
لا يصح ، ولا بأس باليسير من ذلك ، ويكره الامام خاصة أن يتطوع موضع

على ما ذكره المصنف في شرح الهداية - فحكم من وراء الواقف في الطريق حكم
من اقتدى بالامام وبينهما طريق خال .

وقوله « فهل يجوز ؟ على روايتين » رواية الجواز اختارها الشيخ موفق الدين
وذكر المصنف في شرح الهداية : أنه القياس ، لكنه ترك للأثر . ورواية المنع :
اختيار الأصحاب ، لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال « من صلى وبينه وبين
الامام نهر أو جدار أو طريق فلم يصل مع الامام » وعن علي « أنه رأى قوما في
الرحبة ، فقال : من هؤلاء ؟ فقالوا ضعفاء الناس . فقال : لا صلاة إلا في المسجد »
وعن أبي هريرة - وحكاها عنه ابن المنذر « لا جمعة لمن صلى في رحبة المسجد » وعن
أبي بكرة « أنه رأى قوما يصلون في رحبة المسجد ، فقال : لا جمعة لهم » روى
هذه الآثار أبو بكر عبد العزيز بإسناده .

وهذه الآثار في صحتها نظري . والأصل عدمها . وبتقدير صحتها : لا دلالة
لأكثرها على محل النزاع ، بل في أصح^(١) وعن الإمام أحمد : يمنع في الفرض خاصة .
« وألحق الآمدى بالنهر : النار والبئر ، وألحق صاحب المبهج الشيخ أبو الفرج
بذلك السمع ، وقطع الشيخ وجيه الدين في شرح الهداية برواية المنع ، كما اختاره
الأصحاب . قال : لعدم الاتصال العرفي . وهذا بناء على اختياره في اعتبار اتصال
الصفوف عرفاً ، والأصحاب من اعتبر منهم ، ولا يلزم اختلاله^(٢) ، ومن لم يعتبره
فلا إشكال عليه عنده ، قال : وأما الطريق المختصة بعبور الرجل ، والساقية التي
يمكن خوضها . فليس بمانع ، ولا قاطع عرفاً .

قوله : « ولا بأس باليسير من ذلك »

(١) كذا في الأصل : وكتب فوقها « كذا » (٢) كذا في الأصل

المكتوبة ، أو يقف في المحراب ، إلا من حاجة . ولا يكره الوقوف بين السواري إلا لصف تقطعه .

باب صلاة المريض

وإذا عجز المريض عن القيام . صلى جالساً كالمتطوع . فإن لم يستطع فعلى

كذا ذكر جماعة ، وأطلق في المستوعب والمذهب وغيرهما : كراهة العدو اليسير ، قطع المصنف في شرح الهداية والشيخ موفق الدين بأنه كدرجة المنبر ونحوها ، وذكر القاضي : أنه يكره بذراع أو أزيد ، وقطع به في الرعاية ، ولعله يقارب معنى القول الذي قبله . وقطع الشيخ وجيه الدين في شرح الهداية بأن قدر الارتفاع المكروه : قدر قامة المأموم ، لأنه حينئذ يحتاج إلى رفع رأسه ، ليعلم انتقالات إمامه ، ورفع رأسه مكروه ، وما دون ذلك فلا يكره ، لعدم الحاجة إلى رفع رأسه الموجب للكره .

قوله : « ولا يكره الوقوف بين السواري ، إلا لصف تقطعه »

ولم يتعرض لمقدار ما يقطع الصف ، وكأنه يرجع فيه إلى العرف ، وشرط بعض أصحابنا : أن يكون عرض السارية التي تقطع الصف ثلاثة أذرع ، وإلا فلا يثبت لها حكم القطع ، ولا حكم الخلل ، ذكره الشيخ وجيه الدين . وهذا القول هو معنى قول من قال من الأصحاب : إن من وقف عن يسار الإمام ، وكان بينه وبينه ما يقوم فيه ثلاثة رجال : لا تصح صلاته . لأن الرجل يقوم في مقاربة ذراع ، والتحديد : بأبه التوقيف ، ولا توقيف هنا . ومتى دعت الحاجة إلى الوقوف بين السواري فلا كراهة . قطع به جماعة ، منهم المصنف في شرح الهداية ، كالصلاة في طاق القبلة . واستثنى في الحرر الحاجة فيه دون هذه .

والظاهر : أنه غير مراد ، وكأنه تبع غيره على العبارة .

قوله : « وإذا عجز المريض عن القيام صلى جالساً »

جنبه الأيمن ، ووجهه إلى القبلة . فإن صلى على الأيسر أو على ظهره مستلقيا

ليس الحكم مختصا بالعجز . فلو قدر على القيام ، لكن خشي زيادة مرض أو ضعف أو تباطؤ برء ونحو ذلك : صلى جالسا ، كما قلنا في الصيام وطهارة الماء على الصحيح . قال الامام أحمد : إذا كان قيامه مما يوهنه ويضعفه صلى قاعداً . وقال أيضاً : إذا كانت صلاته قائماً توهنه وتضعفه : فأحبُّ إلى أن يصلي قاعداً . وعن الامام أحمد : لا يجلس إلا إن عجز أن يقوم لندياه .

وإطلاق كلامه في الحرر يقتضى : أنه لو قدر على القيام باعتماده على شيء . أنه يلزمه ، وصرح به جماعة . وقال ابن عقيل : لا يلزمه أن يكثر من يقيمه ويعتمد عليه . وإطلاق كلامه أيضاً يقتضى أنه إن أمكنه الصلاة قائماً منفرداً ، وفي الجماعة جالسا : أنه يصلي قائماً منفرداً . وقدمه الشيخ وجيه الدين ، لأنه ركن متفق عليه ، والجماعة تختلف في وجوبها . وقيل : بل يصلي قاعداً جماعة ، لأن الصحيح يصلي قاعداً خلف إمام الحى المريض ، لأجل المتابعة ، والجماعة والمريض أولى . وقيل : بل يخير بين الأمرين . قطع به في السكافي . وقدمه غير واحد ، لأنه يفعل في كل واحد منهما واجباً ويترك واجباً ، ولأن القيام إنما يجب حالة الأداء ، فإذا أداها في الجماعة فقد عجز عنه حالة الأداء . وقطع المصنف بهذا في شرح الهداية ، وذكره عن الشافعي وظاهر قول الحنفية . واحتج بأن مصلحة الجماعة أكثر أجراً ومصلحة من القيام ، لأن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، وتفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد بخمس وعشرين ضعفاً .

وإطلاق كلامه أيضاً يقتضى أنه إذا أمكنه القيام في صورة الراكع : أنه لا يلزمه ، وليس كذلك ، بل يلزمه ، لأنه قيام مثله ، بخلاف ما لو كان لغير آفة به ، كمن في بيت قصير سقفه ، أو خائف من عدو يعلم به إذا انتصب ويمكنه أن يستوى جالسا ، فإنه يصلي جالسا على منصوص الامام أحمد ، لعدم

ورجلاه إلى القبلة جاز . وينوى بالسجود أخفض من إيمانه بالركوع . فإن عجز
أوماً بطرفه ، واستحضر الأفعال بقلبه .

الاستطاعة المذكورة في حديث عمران بن حصين . ويفارق الذي قبله . لأنه إن
جلس ، جلس منحنيًا فإذا لم يكن بد من الانحناء فقيامه أولى . لأنه الأصل .
وإطلاق كلامه أيضاً يقتضى أنه لو صام في رمضان صلى قاعداً ، وإن أفطر
صلى قائماً : أنه يصلى قائماً . وقطع الشيخ وجيه الدين بأنه يصوم ويصلى قاعداً ،
لما فيه من الجمع بينهما .

وإطلاق كلامه أيضاً يقتضى أنه لو صلى قائماً امتنعت عليه القراءة ، أو لحقه
سلس البول ولو صلى قاعداً امتنع السلس : أنه يصلى قائماً . وقطع الشيخ وجيه الدين
بأنه يصلى قاعداً لسقوط القيام في النفل . ولا صحة مع ترك القراءة والحدث .
والنادر وإن دخل في كلام المكلف فالظاهر عدم إرادته له . وهذه الصورة
أو بعضها من النوادر .

قوله : « فإن عجز أوماً بطرفه واستحضر الأفعال بقلبه »

وبهذا قال مالك والشافعي ، وعن أحمد تسقط ، وضعفها الخلال ، وهو قول
أبي حنيفة ، واختاره الشيخ تقي الدين . وللقول الأول أدلة ضعيفة يطول ذكرها ،
وبيان ضعفها ، ولا يخفى ضعفها عند التأمل . وقد اعتبر المصنف في شرح الهداية
هذه المسألة بالأسير إذا خافهم على نفسه ، فصار بحيث لا يمكنه التحريم ، خوفاً
منهم . وجعلها أصلاً لها في عدم سقوط الصلاة ، لعجزه عن الأفعال في الموضعين
وكذلك عندنا ، وعند مالك والشافعي : إن عجز أن ينوي بطرفه ، وأمكنه أن
ينوي ويستحضر أفعال الصلاة بقلبه لزمه ذلك . ذكره المصنف في شرح الهداية .
ومراده بأفعال الصلاة القولية والفعلية إن عجز عن القولية بلسانه . وكذا
قطع به الشيخ وجيه الدين . قال ابن عقيل : إذا كان الرجل أحذب يحدد من قلبه
عند قصد الركوع ، إنما يقصد به الركوع . لأنه لا يقدر على فعله كما يفعل المريض الذي

ولا يؤخر صلاته ، مالم يُنمَ عليه . ومن أمكنه القيام دون الركوع
والسجود : صلى قائماً ، وأوماً بالركوع قائماً ، أو بالجلوس جالساً .

لا يطبق الحركة يحدد لكل فعل وركن قصدا بقلبه . انتهى كلامه .
وقطع بعضهم بأنه إذا عجز عن الصلاة مستلقياً أنه يومئ بطرفه وينوى
بقلبه .

فعل مراده : أن ينوى الصلاة بقلبه ويستحضرها في ذهنه إلى آخرها .
كما ذكره غيره . واقتصره على هذا يوم أنه إذا عجز عن الإيماء بطرفه تسقط
الصلاة مع ثبات عقله . وليس كذلك ، لأنه قال وينوى بقلبه . ومن عجز عن
بعض المطلوب أتى ببعض الآخر .

وذكر في المستوعب : أنه يومئ بطرفه أو بقلبه ، وظاهره : الاكتفاء بعمل
القلب ، ولا يجب الإيماء بالطرف ، وليس ببعيد ، ولعل مراده : أو بقلبه إن
عجز عن الإيماء بطرفه .

وقال في المنع : فإن عجز أوماً بطرفه ، ولا تسقط الصلاة . وكذا في السكافي
وزاد : مادام عقله ثابتاً . فيحتمل أنه أراد : إذا عجز عن الإيماء بطرفه سقطت
الصلاة ، ويكون قوله « ولا تسقط الصلاة مادام عقله ثابتاً » يعني على الوجه
المذكور ، وهو قدرته على الإيماء بطرفه ، وهذا قول الحسن بن زياد الحنفى ،
ويدل على هذا : أن الظاهر أنه ينوى بقلبه ، مع الإيماء بطرفه ، ولم يذكرها ،
وقد يدل على هذا الاحتمال الثاني ، وهو أنه إذا عجز عن الإيماء بطرفه نوى
بقلبه ، كما ذكره غيره ، واستحضر أفعال الصلاة بقلبه .

قوله : « ولا يؤخر الصلاة مالم يُنمَ عليه » .
يعنى : ويقضى ، على أصلنا ، وقال جماعة : ولا تسقط الصلاة مادام عقله ثابتاً ،
ومرادهم بالسقوط : التأخير .

ويجوز لمن به رمد : أن يصلي مستلقيا ، إذا قال ثقات الطب : إنه ينفعه .
ومن أمكنه في أثناء صلاته القعود أو القيام : انتقل إليه وبنى .

قوله : « ويجوز لمن به رمد أن يصلي مستلقيا ، إذا قال ثقات الطب : إنه ينفعه » .

ليس حكم المسألة مختصا بمن به رمد ، بل من في معناه حكمه حكمه ، فإذا قيل له : إن صليت مستلقيا زال مرضك ، أو أمكن مداوانك . فله ذلك . واحتج على هذا بأنه فرض للصلاة ، فإذا خاف الضرر منه ، أوجب الأبرء بتركه . سقط ، كالطهارة بالماء في حق المريض ، ولأنه يبسط له الفطر في رمضان لأجل ذلك إذا خشي الضرر بالصوم ، ففي ركن الصلاة أولى ، ولأنه يجوز ترك الجمعة والصلاة على الراحة لخوف تأذيه بالمطر والطين في بدنه أو ثيابه . فترك القيام لدفع ضرر ينفعه البصر ^(١) أو غيره أولى .

ويعرف من أصول هذه الأقيسة : أن المسألة يخرج فيها خلاف في المذهب ، وفاقا للمالك والشافعي في عدم الجواز ، لأن أصولها ، أو أكثرها ، فيه خلاف مرجوح في المذهب . فوقع الكلام فيها على الراجح المقطوع به ، عند غير واحد . وذكر في السكافي للمسألة في الرمد ، كما ذكرها هنا ، واحتج بما ذكره غيره ، من أنه روى « أن أم سلمة تركت السجود لرمد بها » ولأنه يخاف منه الضرر . أشبه المرض ، كذا قال .

وقوله « إذا قال ثقات الطب » لا يعتبر قول ثقات الطب كلهم ، ولم أجد تصريحاً باعتبار قول ثلاثة ، بل هو ظاهر كلام جماعة . قال الشيخ زين الدين بن منجا : وليس بمراد . لأن قول الاثنين كاف . صرح به المصنف وغيره . يعني بالمصنف الشيخ موفق الدين . وقدم في الرعاية أنه يقبل قول واحد . وقد قال أبو الخطاب

(١) كذا بالأصل . ولعله « يخشاه على البصر » .

باب صلاة المسافر

ومن نوى سفراً مباحاً - مسافته : ستة عشر فرسخاً . كل فرسخ : ثلاثة أميال بالهاشمي . والميل : اثنا عشر ألف قدم - خير بين قصر الرباعية . وإتمامها .

في الانتصار - في بحث مسألة التيمم بخوف زيادة المرض - قال : المعتبر بالظاهر وغلبة الظن ، إذا اتفق جماعة من الأطباء على أنه بترك الماء يأمن زيادة المرض والشين المقبح : صار ذلك عذراً في الترك كالمتيقن . انتهى كلامه .

وثقات الطب يعطى اعتبار إسلامهم ، وهو مصرح به . ويعطى العلم به ، ويعطى أيضاً العدالة . لأن الفاسق ليس بثقة ولا مؤتمن . وينبغي أن يكتفي بمستور الحال . وقد احتج من قال بالمنع في المسألة بما ذكره ابن المنذر وغيره عن ابن عباس « أنه لما كف بصره أتاه رجل فقال : لو صبرت على سبعة أيام لم تصل إلا مستلقياً . رجوت أن تبرأ . فأرسل إلى عائشة وأبي هريرة وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكلهم قال : أرايت إن مت في هذه السبعة ، ما الذي تصنع بالصلاة ؟ فترك معالجة عينيه »

وأجاب في المنع بأنه إن صح فيحتمل أن الخبر لم يخبر بخبر عن يقين ، وإنما قال « أرجو » وأنه لم يقبل خبره لكونه واحداً أو مجهول الحال ، بخلاف مسألتنا . وهذا يدل على أنه لا يكفي قول واحد ولا مجهول الحال . وظاهره سواء جهلت عدالته أو علم ، وأنه لا بد من جزم الطبيب بذلك .

وقال المصنف : الظاهر أنهم يئسوا من عود بصره بعد ذهابه ولم يتقوا بقول الخبر لقصوره أو للجهل بحاله أو لغير ذلك .

وقال الشيخ وجيه الدين : وأما ابن عباس فكان الخبر واحداً والبصر مكفوف ، فطلب عودته . لم يخف زيادة مرض ولا تباطؤ برء .

قوله : « خير بين قصر الرباعية »

إذا جاوز بيوت قريته . والقصر أفضل . ويشترط أن ينويه عند الإحرام .
ومن سافر أو أقام في أثناء صلاته ، أو ذكر صلاة سفر في حضر ، أو صلاة
حضر في سفر ، أو أجزأه المسافر صلاته عمداً ، حتى خرج وقتها ، أو ضاق عنها ، أو
اتم بمقيم فيما يعتد به ، أو بمن يشك : هل هو مسافر أم لا ؟ أو فسدت صلاته
خلف مقيم . فأعادها . لزمه أن يتم ذلك كله .

لو قال إلى ركعتين - كما قال بعضهم - كان أولى . لأنه ممنوع من صلاة
الرباعية ثلاثاً قال ابن عقيل وغيره : وإذا صلى المسافر الرباعية ثلاثاً ، ثم سلم
متمعداً . بطلب صلاته ، كما لومسح على أحد خفيه ثم غسل الرجل الأخرى .
قوله : « أو أجزأه المسافر صلاته عمداً حتى خرج وقتها ، أو ضاق عنها : لزمه
أن يتم »

كذا ذكر هذه المسألة . ولم أجد أحداً ذكرها قبله . وكلامه في شرح الهداية
يدل على أنه لم يجد أحداً من الأصحاب ذكرها ، فإنه قال : هو كالناسي لذلك
في مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي . وظاهر تقييد أصحابنا بذكر الناسي في
ذلك يعني : وإن نسي صلاة سفر فذكرها فيه ، أو في سفر آخر ، المسألة ، قال :
وفي مسألة تغلب الإتمام فيمن نسي صلاة في سفر فذكرها في الحضر : يدلان على
أن القصر لا يجوز ههنا . وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى . فإنه قال : إذا دخل
وقت صلاة على مقيم يريد السفر ، فارتحل قبل أدائها ، ثم أداها في السفر ووقتها
باق فله القصر . وإن لم يصلها حتى خرج وقتها أتمها لا يجوز غير ذلك .

ووجه ذلك : أن القصر رخصة يختص بصلوات السفر معونة عليها وعلى مشاقه
فوجب أن تختص بمن فعلها الفعل المأذون فيه ، ولم يؤخرها تأخيراً محرماً ، كما اختصت
بالسفر غير المحرم . وعلى هذه المسألة : يحمل قول القاضى في الخصال . فإن كان
قاضياً لها أو لبعضها لم يحزله القصر توفيقاً بينه وبين الجواز للناسي في سائر صفاته

وإن سافر في وقت صلاة ، أو أدرك مقيا في التشهد الأخير ، فعلى روايتين .
وإن نسي صلاة سفر فذكرها فيه قصر ، وإن ذكرها في سفر آخر ، فعلى وجهين .

ويمحتمل أن يحمل كلام القاضى فى الحصول على ظاهره . فلا يجوز قصر فاتئة بحال ، كأحد قولى الشافعى . فقد نقل المروزى ما يدل عليه . فقال : سألت أبا عبد الله عن نسي صلاة فى السفر فذكرها فى الحضر ؟ قال : يصلى أربعا فى السفر ذكرها أو فى الحضر انتهى كلامه .

وعوم كلام الأصحاب يدل على جواز القصر فى هذه المسألة . وصرح به بعضهم . ذكره فى الرعاية وجها . وهو ظاهر اختياره فى المغنى . فإنه ذكر عن بعض الأصحاب أن من شرط القصر كون الصلاة مؤداة ، لأنها صلاة مقصورة . فاشتراط لها الوقت كالجمعة . وهذا فاسد ، لأنه اشتراط بالرأى والتحكم ، والجمعة اشتراط لها شروط . فجاز أن يشترط لها الوقت بخلاف هذه . وإطلاق كلامه يقتضى أنه لا فرق بين التعمد والنسيان . ولو فرق الحكم لينه هو وغيره من الأصحاب واستدلوا عليه . وأما التقييد بالناسى فإنه وقع على الغالب . لأن الغالب فى المسلم المصلى عدم تأخير الصلاة عن وقتها ، لا لأن حالة العمد تخالف حالة النسيان فى ذلك ولهذا وقع التقييد بالنسيان فى كتب عن الأصحاب من أهل المذاهب ولما صرحوا بحالة العمد صرحوا بأنها كحالة النسيان فى هذا الحكم وإن اختلفا فى الإنم وعدمه ، وأما كلام ابن أبى موسى . فإنه هو فيمن سافر بعد دخول وقت صلاة . فسافر قبل فعلها فإن فعلها مع بقاء وقتها قصرها وإلا فلا وهذا هو الرواية الثالثة عن إمامنا فى هذه المسألة . ولم يذكرها المصنف فى شرح الهداية ، بل حكاه عن بعض الحنفية والشافعية والرواية الأخرى فى هذه المسألة ، لا يقصرها مطلقا وهو المشهور والرواية الأخرى : يقصرها مطلقا حكاه ابن عقيل وهى قول الأئمة الثلاثة . ولهذا قال فى المستوعب : ومن سافر بعد دخول الوقت لم يحزله قصرها سواء سافر فى أول وقتها أو فى

ومن نوى الإقامة في بلدٍ مدة عشرين صلاة . قصر ، إلا أن يتزوج فيه ، أو يكون له فيه زوجة ، أو يكون بلد إقامته . وإن نوى مدة إحدى وعشرين

آخره ، وسواء صلاها في وقتها أو بعد خروجها . وعنه إن صلاها في السفر في وقتها جاز له قصرها . وإن لم يصلها حتى خرج وقتها لزمه إتمامها . واختارها ابن أبي موسى . فتي لم يبق من الوقت ما يتسع لفعل جميعها أربع ركعات لم يجز له القصر قولاً واحداً . وهو معنى قول القاضى فى الخصال : لا يكون قاضياً لها ولا لبعضها . وكذا إذا سافر بعد ما بقى من وقتها ما يتسع لفعل جميعها لم يجز له القصر . انتهى كلامه .

وأما اعتبار هذه المسألة بالسفر المحرم : ففيه نظر ظاهر ، لأن السفر المحرم سبب للترخص ، ولا تباح الرخص بالأسباب المحرمة ؛ لما فيه من الإعانة على فعل المحرم ، وأما هنا فليس تأخير المحرم سبباً لرخصة القصر ، حتى يقال : يلزم من القول به ثبوت الرخصة مع تحريم سببها ، وأكثر ما فيه : أنه أتى بها على وجه محرم . وهذا لا يمنع رخصة القصر التي وجد سببها ، كما لو أتى بها بغير أذان ولا إقامة أو منفرداً ، مع قدرته على الجماعة ، أو غير ذلك من الأمور المحرمة .
قوله : « ومن نوى الإقامة في بلد »

يعنى : يشترط فى الإقامة التى تقطع السفر ، إذا نواها : الامكان ، بأن يكون موضع لبث وقرار فى العادة ، فعلى هذا لو نوى الإقامة بموضع لا يمكن . لم يقصر ، لأن المانع نية الإقامة فى بلده ، ولم توجد ، وقال الشيخ وجيه الدين ، من أصحابنا فى شرح الهداية : فإن كان لا يتصور الإقامة فيها أصلاً ، كالمفازة ، ففيه وجهان . أحدهما : لا يقصر ، لأنه نوى الإقامة ، وتعرض للهلاك بقطع السفر ، والثانى : يقصر ، لأنه لا يمكنه الوفاء بهذه النية للتعذر . فلفت وبقي حكم السفر الأول مستداماً .

صلاة فعلی روایتین ، ومن حبسه عدو أو حاجة ، ولم ينو إقامة قصر أبداً ،
وللملاح والمكارى ، والفيج المسافرون بأهلهم دهرهم إذا لم ينووا إقامة ببلد
لا يقصرون .

قوله : « والفيج »

قال الشيخ وجيه الدين : هو الساعى ، وقال ابن الأثير فى نهايته « الفيج »
هو المسرع فى مشيه ، الذى يحمل الأخبار من بلد إلى بلد ، والجمع : فيوج ،
وهو فارسى معرب ، وقال ابن عبد القوى : هو الراعى المتنقل ، وقيل : البريد .
قوله : « المسافرون بأهلهم دهرهم » .

قال أبو المعالى بن منجا : شرط أبو الخطاب أن يكون معهم أهلهم ،
ولا نية لهم فى المقام فى مقام يقصدونه ، وقال القاضى : ليس ذلك بشرط ، بل
المعتبر أن لا يكون له وطن يأوى إليه ويقصده ، وهذامنه يوم أن المسألة على
وجوهين ، وقد يقال : ليس كذلك ، لأن مراد من ذكر الأهل : إذا كان له أهل ،
لأنه لا فرق بين السائحين المجردين الذين يتسمون بالفقراء العزاب الذين دأبهم
السير فى الأرض غير ناوين إقامة ببلد وبين الملاح ونحوه الذين معهم أهلهم ،
وقال ابن عبد القوى : أطلق القاضى الحكم ، ولا بد من تقييده بكونهم
يستصحبون أهلهم ومصالحهم ، وفى كلام الامام أحمد الإشارة إليه . قال : ذكر
ذلك ابن عقيل فى عمد الأدلة .

وقوله « إذا لم ينووا إقامة ببلد لا يقصرون » هذا هو مذهب الإمام أحمد
النصوص عنه ، وهو الذى عليه أصحابه ، لأنه غير ظاعن عن وطنه وأهله ، أشبه
المقيم ، ولأنه فى حكم المقيم ، بدليل أن امرأته تمتد عدة الطلاق معه ، ولأن السفر
لا يسقط الصوم ، وإنما يجوز تأخيره عنه ، وقضاؤه فى غيره لمشقة أدائه ، فإذا كان
الأداء والقضاء فى ذلك سواء كان جواز التأخير عن الوقت المعين عبثاً ، فلا يجوز ،

باب الجمع بين الصلاتين

يجوز جمع الظهر والعصر ، وجمع المغرب والعشاء للمسافر المستبريح القصر ، والمرضع والمستحاضة ، ولمن به سلس البول ، وللمريض إذا وجد مشقة بتركه ، والجمع في وقت الأولى جائز ، وهو في وقت الثانية أفضل .
ويشترط له في وقت الأولى : أن ينويه عند افتتاحها ، ويقدمها على الثانية ،

وعند أبي حنيفة ومالك والشافعي : يجوز لهؤلاء القصر والفطر للعمومات ، وهي إجماعات تناول من له إقامة وسفر . فإنه المتبادر إلى الأفهام . هذا جواب بعضهم ، كالمصنف وجواب بعضهم : المراد بها الظاعن عن منزله ، وهذا كأنه يسلم تناولها ، ويخصصها بما تقدم . واختار الشيخ طوفيق الدين ، والشيخ وجيه الدين منع الملاح والجواز لغيره . لأنه لا يمكنهم استصحاب الأهل ومصالح المنزل في السفر . وإن أمكن فقيه زيادة مشقة . فهم في هذه الحال أبلغ في استحقاق الترخص بخلاف الملاح ، وأما إن كان للملاح ونحوه وطن أو منزل يأوون إليه في وقت ترخصوا بلا إشكال .
قوله : « وهو في وقت الثانية أفضل » .

ظاهره العموم في حق كل من جازله الجمع ، ولا يخلو من نظر ، وفي مسألته خلاف وتفصيل ذكره .

قوله « ويشترط له في وقت الأولى : أن ينويه عند افتتاحها ، ويقدمها على الثانية » .

لم أجد في هذه المسألة خلافاً ، مع أن بعض الأصحاب لم يذكر هذا الشرط مع ذكره شروط الجمع ، وكأنه اكتفى بعموم اشتراطه في باب الأوقات ، يؤيد هذا أن بعضهم لم يذكره هنا ، مع أنه جعله أصلاً في وجوب ترتيب الفوائد ، ولا يسقط بالنسيان . وهذا مذهب الأئمة الثلاثة ، قال المصنف في شرح الهداية : ولا نعلم فيه مخالفاً ، لأن الثانية لم يدخل وقت وجوبها . وإنما جوز فعلها تبعاً للأولى .

وأن لا يفرق بينهما إلا بقدر الإقامة والوضوء . فإن صلى بينهما سنة الصلاة بطل الجمع ، وعنه : لا يبطل .
ويشترط للجمع في وقت الثانية : أن ينويه قبل أن يبقى من وقت الأولى بقدرها ، والترتيب .

فاذا لم توجد الأولى لم يمكن وجود تابعها . وهذا بخلاف ترتيب الفوائت حيث نسقطه بالنسيان ، لأن الصلاتين هناك قد وجبتا واستقرتا ، وليست إحداها تبعاً للأخرى .

قوله : « وأن لا يفرق بينهما إلا بقدر الإقامة والوضوء » .
تعتبر الموالاة بينهما ، لأن حقيقته : ضم الشيء إلى الشيء ، ولا يحصل مع التفريق الكثير ، واليسير لا يمكن التعرّض منه ، أو يعسر جداً ، فلم يمنع . وحكى القاضى : أنه يمنع ، وقد نقل أبو الخطاب في « الانتصار » على جواز التفريق في الموالاة في الوضوء ، قال : كافي الجمع بين الصلاتين ، والمرجع في اليسير والكثير إلى العرف ، اختاره جماعة ، منهم الشيخ موفق الدين ، لأن هذا شأن ما لم يرد الشرع بتقديره . وقدره بعضهم بقدر الإقامة والوضوء .

قال المصنف في شرح الهداية : مرّد كثرة التفريق العرف والعادة ، وإنما قرب تحديده بالإقامة والوضوء ، لأن الإقامة هذا محلها ، والوضوء قد يحتاج إليه فيه ، وهما من مصالح الصلاة ، ولاندعو الحاجة غالباً إلى غير ذلك ، ولا إلى تفريق أكثر منه . وهذا إذا كان الوضوء خفيفاً . فأما من طال وضوءه بأن يكون الماء منه على بعد ، بحيث يطول الزمان ، فإنه يبطل جمعه .

قوله : « والترتيب » ظاهره : أن الترتيب هنا كالترتيب إذا جمع في وقت الأولى . وجعل في الكافي الترتيب بين المجموعتين أصلاً لمن قال بعدم سقوط الترتيب في قضاء الفوائت . وكذلك في المغنى ، وكذلك أبو المعالي في شرح الهداية .

ولا تشتط الموالاة على الأصح ، وقال أبو بكر : لا يشترط للجمع ولا للقصر نية ، ويجوز الجمع للمطر الذي يبل الثياب ليلا ، ولا يجوز نهاراً ، وعنه : يجوز ،

وهذا ظاهر كلام جماعة من الأصحاب . وهذا يدل على أن المذهب : أنه لا يسقط بالنسيان ، وفي « الرعاية » قال : لا يسقط بالنسيان في الأصح ، لأن النسيان هنا لا يتحقق . لأنه لا بد من نية الجمع بينهما . فلا يمكن ذلك مع نسيان أحدهما ، ولأن اجتماع الجماعة يمنع النسيان ، إذ لا يكاد الجماعة ينسون الأولى . وقال المصنف في شرح الهداية : والترتيب معتبر هنا ، لكن بشرط الذكر ، كترتيب الفوائد . لأن الصلاتين قد استقرتافي الذمة واجبتين ، فلذلك سقط بينهما بالنسيان كالفائتين ، بخلاف الجمع بينهما في وقت الأولى . ووافقنا على ذلك أبو حنيفة وإسحاق . ومذهب الشافعي : أن الترتيب هنا لا يجب . كذهبه في الفوائد . ولأصحابه وأصحابنا وجه باعتبار هذا مطلقا . وفائدته : أنه متى أخل به بطل حكم الجمع ، ووقعت الظهر قضاء عندهم ، وكذلك عندنا إذا كان ناسيا ، حتى لو كان ناسيا خرج في صحتها الخلاف في قصر الفائتة . وكذا ذكر غيره هذا التفريع عن الشافعي وينشأ عليه اشتراط نية القضاء والأداء . قال ابن عبد القوي . قال المصنف : وهل يشترط الترتيب هنا بضيق وقت الثانية ، بأن يبقى من وقت الثانية ما لا يتسع إلا لواحدة منهما ؟ قال القاضي في « الجرد » يسقط كسقوطه في الفائتة مع المؤداة . وذكر في تعليقه : أنه لا يسقط .

قال المصنف في الصحيح عندي لأنه لا يستفيد بتركه فائدة . لأن وقت الثانية وقت للمجموعتين أداء لا قضاء . فأيتهما بدأ بها وقعت أداء . والأخرى قضاء . وعكسه الحاضرة مع الفائتة . فإنه لو رتب لصارتا قضاء . ويمكن الاعتذار عنه بأنهما - وإن كانتا فيه أداء - إلا أن الثانية أخص بوقتها من الأولى .

قوله : « ولا تشتط الموالاة على الأصح »

فإن جمع في وقت الأولى : اعتبر وجود المطر في طرفيها ومع افتتاح الثانية ، وإن جمع له في وقت الثانية جاز . وإن كان قد انقطع .
وهل يجوز الجمع للوحد ، أو الريح الشديدة الباردة ، أو لمن يصلي حيث لا يناله المطر ولا الوحد ؟ على وجهين .

باب صلاة الخوف

وهي جائزة بحضرة كل عدوٍ حل قتاله وخيف هجومه . فإن كان في قبل المسلمين بمركب ، ولم يخش له كمين ، صفهم الإمام صفين فصاعداً ، وصلى بهم كصلاة الأمن ، إلا أن الصف الأول في أول ركعة لا يسجدون مع الإمام ، بل يقفون حرساً ، فإذا قام إلى الثانية سجدوا ثم لحقوه ، وفي ثاني ركعة يحرس

وكذا صححه غيره كالقائتين ، فعلى هذا إذا فرق صلاهما بأذنين وإقامتين ، كالقائتين إذا فرقهما . قطع به جماعة من الأصحاب ، وجماعة لم يفرقوا كما هو معروف في موضعه . وقال أبو حنيفة وصاحباؤه ، في صلاتي مزدلفة : بأذان وإقامتين ، لأن الأذان للوقت ، والاقامة للاعلام بالفعل ، وهو وقت واحد وفعلان . وينتقض هذا عندهم بصلاتي عرفة إذا فرقهما .

ووجه اشتراط الموالاة : مقصود الجمع بالتفريق الفاحش ولم يحصل إلا بعزيمة فوجب المنع منه ، كما يتمتع المسافر أن يصوم في رمضان عن غيره . فعلى هذا : إن فرق عمداً أتم ، وكانت الأولى قضاء ، وإن لم يعتمد لم يؤثر ذلك في فسادها ولا في فساد الثانية ، كما لو صلى الأولى في وقتها مع نية الجمع ، ثم تركه فإنها تصح ، لكن لو كانت مقصورة خرج فيها الخلاف في قصر القائنة .

باب صلاة الخوف

قوله : « إلا أن الصف الأول في أول ركعة ، لا يسجدون مع الإمام ، بل يقفون حرساً » .

الساجدون معه أولاً ، ثم يلحقونه في التشهد ، فيسلم بالجميع . وإن كان العدو في غير جهة القبلة : جعلت طائفة بإزائه ، وأخرى يصلي بها الإمام ركعة . ثم تفارقه في الثانية ، فتتم لأنفسها بركة ، ثم تذهب فتقف تجاه العدو ، ويطيل قراءته حتى تأتي الطائفة الأخرى ، فيصلي بها الثانية ، فإذا جلس قامت فصلت ركعة ، ويطيل التشهد ، حتى تدركه فيسلم بها ، ولو صلى بطائفة ركعة وانصرفت ، ثم بالأخرى ركعة ثم سلم هو ، وانصرفت هي ، ثم أتت الأولى . فأتمت صلاتها ، ثم الثانية مثلها : أجزأه ، وكان تاركاً للاختيار .

فإن كانت الصلاة مغرباً أو رباعية . صلى بطائفة ركعتين وبالأخرى ما بقى . وتفارقه الأولى إذا انتهى تشهده ، وينتظر الثانية جالساً . وفيه وجه آخر : أن المفارقة والانتظار في الثالثة .

ويسن حمل الخفيف من السلاح في صلاة الخوف ، كالسيف والسكين . ويكره حمل ما ينقل كالجوشن والمغفر . وأما الصلاة حال المسابقة أو الهرب من سبع ، أو سيل ، أو عدو يباح الهرب منه . فراجلاً وراكباً إيماء إلى القبلة وغيرها . ولا يلزمه الإحرام متوجهاً . وعنه : يلزمه مع القدرة . وإذا صلوا صلاة شدة الخوف لسواد ظنوه عدواً فلم يكن . أو كان دونه ما يمنع العبور أعادوا .

ومن أمن في صلاة خوف ، أو خاف في صلاة أمن : انتقل وبني . وإذا خشى طالب العدو فوته . فصلى صلاة شدة الخوف جاز . وعنه : لا يجوز .

كذا ذكر جماعة ، كالقاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم ، لأن حراسته في الأولى أحوط ، والصواب ما اختاره جماعة ، كالشيخ موفق الدين والمصنف في شرح الهداية وغيرهما : أن الصف الأول يسجد في الأولى ، ويحرس في الثانية ، فقتداء بما صح عنه عليه الصلاة والسلام .

باب اللباس والتحلّي

يحرم على الرجل في الحرب وغيره : لبس الحرير . وما نسج بالذهب أو موه به ، وافتراشه والاستناد إليه إلا لضرورة . وعنه يباح الحرير في الحرب . فإن نسج مع الإبريسم غيره فالحكم للأكثر . فإن استويا فعلى وجهين . ويمنع الصبي من لبس الحرير . وعنه لا يمنع . ويباح لمن به مرض أو حكة . وعنه لا يباح ولا بأس بحشو الجباب والفرش بالإبريسم .
وبباح العلم والرقاع . ولبة الجيب وسجف القراء من الحرير دون الذهب إذا لم يجاوز قدر السكف . وقال أبو بكر : يباح منهما .

وبباح للرجل من حلّي الفضة الخاتم وقبيعة السيف ، وفي حلية المنطقة روايتان وعلى قياسها : الجوشن . والخوذة والخف والران والحائل . ولا تباح له من الذهب .

باب اللباس والتحلّي

قوله : « ويباح للرجل حلّي من الفضة الخاتم » .

ظاهره : تحريم لباس الفضة ، والتحلّي بها . إلا ما استثناه . وعلى هذا كلام غيره صريحاً وظاهراً . ولم أجد أحداً احتج لتحريم لباس الفضة على الرجال في الجملة ، ودليل ذلك فيه إشكال ، وحكى عن الشيخ تقي الدين أنه كان يستشكل هذه المسألة ، وربما توقف فيها ، وكلامه في موضع يدل على إباحة لبس الفضة للرجال ، إلا ما دل دليل شرعى على تحريمه .

وقال في موضع آخر : لباس الذهب والفضة يباح للنساء بالاتفاق - إلى أن قال : فلما كانت ألقاظه صلوات الله وسلامه عليه عامة في آنية الذهب والفضة ، وفي لباس الذهب والحرير ، استثنى من ذلك ما خصصته الأدلة الشرعية ، كسير الحرير ويسير الفضة في الآنية للحاجة ، ونحو ذلك . فأما لبس الفضة إذا لم يكن

إلا قبعة السيف وما اضطر إليه كاتخاذ أنفًا . وشدا الأسنان به . ويحتمل أن تحرم القبعة . وقال أبو بكر : يباح سير الذهب إلا مفرداً كالخاتم ونحوه .
ويباح للمرأة من الذهب والفضة ما العادة أن تتحلّى به ، كالخلخال والسوار والتاج ونحوه وإن كبر . وقال ابن حامد : إذا بلغ حليها ألف مثقال حرّم .

فيه لفظ عام بالتحريم . لم يكن لأحد أن يحرم منه إلا ما قام الدليل الشرعى على تحريمه . فإذا جاءت السنة بإباحة خاتم الفضة : كان هذا دليلاً على إباحة ذلك . وما هو فى معناه وما هو أولى منه بالإباحة . وما لم يكن كذلك فيحتاج إلى نظر فى تحليله وتحريمه . انتهى كلامه .

وذلك لأن النص ورد فى الذهب والحرير وآنية الذهب والفضة . فليقتصر على مورد النص . وقد قال الله تعالى : (٢٩:٣ خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) . ووجه تحريم ذلك : أن الفضة أحد النقدين اللذين تقوم بهما الجفائات والمتلفات وغير ذلك . وفيها السرف والمباهاة والخيلاء . ولا تختص معرفتها بخواص الناس . فكانت محرمة على الرجال كالذهب . ولأنها جنس يحرم فيها استعمال الإناث . فحرم منها غيره كالذهب . وهذا صحيح . فإن التسوية بينهما فى غيره . ولأن كل جنس حرم استعمال إناث منه حرم استعماله مطلقاً ، وإلا فلا . وهذا استقرار صحيح . وهو أحد الأدلة . ولأنه عليه الصلاة والسلام رخص للنساء فى الفضة . وحضن عليها ورغبهن فيها . ولو كانت إباحتها عامة للرجال والنساء . لما خصهن بالذكر . ولأن ثبت عليه الصلاة والسلام الإباحة عامة لعموم الفائدة . بل يصرح بذكر الرجال لما فيه من كشف اللبس وإيضاح الحق . وذلك فيها . قال الامام أحمد : حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن منصور عن ربيع عن امرأته عن أخت حذيفة قالت : « خطبنا النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا معشر النساء ، ما منكن امرأة تتحلّى ذهباً تظهره إلا عذبت به » رواه أبو داود عن مسدد عن

ويحرم على الرجل والمرأة لبس ما فيه صورة حيوان . وقيل : لا يحرم .
ومن لبس دابته جلداً نجساً مدبوغاً جاز . إلا جلد الكلب والخنزير .
ويكره للانسان لبسه ولا يحرم .

أبي عوانة عن منصور ، حديث حسن ، وَرَبِعِي : هو ابن حِرَاش الامام . وقال
أحمد أيضا : حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار حدثني
أسيد بن أبي أسيد ، عن ابن أبي موسى عن أبيه ، أو عن ابن أبي قتادة عن أبيه :
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ مَرَّهٗ أَنْ يُحَلِّقَ حَبِيبَتَهُ حَلْقَةً مِنْ نَارٍ
فَلْيُحَلِّقْهَا حَلْقَةً مِنْ ذَهَبٍ ، وَلَسْكَنَ الْفِضَّةُ فَالْعَبُوبُ بِهَا لَعِبًا » وقوله « فَالْعَبُوبُ بِهَا
لَعِبًا » يعني النساء ، لأن السياق فيهم ، فقوله : « حَلُّوا مَعَاشِرَ الرِّجَالِ نِسَاءَكُمْ
بِالْفِضَّةِ » مطلقاً من غير حاجة ، ولا يحوج من كره ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه
قال « قَالَتْ امْرَأَةٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، طَوَّقْتُ مِنْ ذَهَبٍ ؟ قَالَ : طَوَّقِي مِنْ نَارٍ - إِلَى
أَنْ قَالَ : مَا يَمْنَعُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ تَصْنَعَ قُرْطَيْنِ مِنْ فِضَّةٍ ، ثُمَّ تَصْفِرَ بِمَا بِالزَّعْفَرَانِ ؟ »
رواه أحمد ، لأنه عليه الصلاة والسلام « سَثَلَ عَنِ الْخَاتَمِ : مِنْ أَيْ شَيْءٍ أَخَذَهُ ؟ »
قال : مِنْ وَرَقٍ ، وَلَا تَمْتَمُ مَثْقَلًا » رواه جماعة : منهم النسائي ، والترمذي ، وقال :
حديث غريب .

وهذا يدل على أنهم كانوا ممنوعين من استعمال الِوَرَقِ ، وإلا لما توجهت
الإباحة إليه ، وأباح السير . لأنه نهى عن تيممه مثقالا ، ولأن الصحابة رضي الله
عنهم نقلوا عنه عليه الصلاة والسلام « استعمال يسير الفضة » لئلا يكون ذلك حجة
في اختصاصه بالإباحة ، ولو كانت الفضة مباحة مطلقاً لم يكن في نقلهم استعمال
اليسير من ذلك كبير فائدة ، فقال أنس رضي الله عنه : « كَانَتْ قُبَيْمَةً سَيْفِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَّةٌ » رواه أبو داود والنسائي والترمذي ، وقال :

باب صلاة الجمعة

وهي فرض على الرجال الأحرار المكلفين المستوطنين بيناء متصلاً أو متفرقاً
تفرقاً يسيراً . بحيث يشمل اسم واحد ، إذا بلغوا أربعين . فأما المقيم في مصر لعلم
أو شغل والمسافر سقراً لا قصر معه ، ومن كان خارج المصر على فرسخ ، أو بحيث
يسمع النداء مقيماً في غير بناء ، أو في قرية فيها دون الأربعين الموصوفين : فتلزمهم
الجمعة بغيرهم لا بأنفسهم ولا تنعقد بهم . وهل تصح إمامتهم فيها ؟ يحتمل وجهين .
ولا تجب على مسافر له القصر ، ولا عبد ولا امرأة . ولا تنعقد بهم .
ولا تصح إمامتهم فيها . ويمزجهم حضورها تبعاً . وعنه تجب على العبد .
ومن لزمته الجمعة لم يميز أن يسافر في يومها حتى يصلها . وعنه يجوز قبل
الزوال [وهو المذهب] وعنه يجوز قبله للجهد خاصة .
ويجوز إقامتها في الصحراء لعدم البنين .

وهل تجوز في موضعين للحاجة ؟ على روايتين . فإن قلنا لا تجوز . أو لم

حسن غريب ، وقال مزينة العصري^(١) « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
الفتح ، وعلى سيفه ذهب وفضة » رواه الترمذي وقال : غريب ، وهذا كقول أنس
« إن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر ، فاتخذ مكان الشعب سلسلة من
فضة » لتكون حجة إباحة السير في الآنية ، وقد ثبت في الصحاح والسنن من
حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من الفضة »
وفي هذا الباب مسائل حسنة . وفوائد مهمة . وماتيسر منها مذكور فيما علقته .
في الآداب الشرعية فيطلب هناك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

صلاة الجمعة

قوله : « وهل تجوز في موضعين للحاجة ؟ على روايتين »

(١) هو مزينة - بوزن كبيرة - بن جابر العصري - بفتح المهملتين -
العبدى . صحابي .

تسكن حاجة . بطلت المسبوقه بالإحرام ، إلا أن تختص بإذن الإمام . فتصح دون الأولى . وقيل : السابقة الصحيحة بكل حال . فإن جهلت السابقة ، أعادوا ظهراً . وإن أحرما بهما معاً بطلتا ، وصلوا جمعة ، وإن لم يعلم : هل أحرما بهما معاً ، أو في وقتين ؟ فهل يصلون ظهراً أو جمعة ؟ على وجهين .
وتجب الجمعة بالزوال ، ويجوز فعلها في وقت صلاة العيد . وقال الخرق : في الساعة السادسة .

ولا يشترط إذن الإمام لجمعة ولا عيد ولا استسقاء ، وعنه يشترط ، ويجب السعى إلى الجمعة بالنداء الثاني ، وعنه بالأول ، إلا من منزل بعيد ، فعليه أن يسعى في وقت يدر كها به

أطلق الروايتين ، والمذهب عند الأصحاب : الجواز ، وهو المنصور في كتب الخلاف ، ونصره أيضاً المصنف .

وقوله : « في موضعين » ليس الحكم مختصاً بموضعين . بل تجوز إقامتها في مواضع للحاجة ، وصرح به المصنف في شرح الهداية . وقد عرف من هذا : أن المصنف لو قال : وتجوز في موضعين فأكثر للحاجة . وعنه لأولى ، وقد قال القاضي في الخلاف : إن من قال : لا تجوز في موضعين للحاجة : احتج بأنه لا تجوز في موضعين قياساً على الثلاثة . قال : والجواب أن الخرق أجاز ذلك من غير أن يختص ذلك بموضعين ، ولم يمتنع أن يجوز في موضعين ، ولا تجوز في ثلاثة مواضع ، كصلاة العيد . وقد قيل : إن القياس يقتضي أن لا تجوز إلا في موضع واحد . لأنها لو جازت في موضعين لجازت في سائر المساجد . كسائر الصلوات . ولجازت في سائر المواطن من السفر والحضر ، كسائر الصلوات ، إلا أنا تركنا القياس في موضعين لما ذكرنا من حديث علي رضي الله عنه ، وأنه أقام العيد في موضعين . وحكمه حكم الجمعة من الوجه الذي بينا . انتهى كلامه .

والسنة : أن يغتسل لها عند الرواح ، ويلبس ثوبين أبيضين نظيفين ، ويتطيب ، ويبكر إليها ماشياً ، ويدنو من الإمام ، ويشغل بالذكر والقراءة

وما حكاه عن الخرقى : هو الذى عليه كلام الأصحاب . ولا فرق بين العيد والجمعة فى ذلك . فكيف يجعل العيد أصلاً فى المنع . وما حكاه القاضى من إجازتها فى موضعين للحاجة ، والمنع عن ثلاث : بروى عن أبى حنيفة ومحمد ابن الحسن . وظاهر كلام المصنف : القطع بمنعها فى موضعين لغير حاجة . وهو المعروف فى المذهب ، وعن عطاء : أنه يجوز ، وهو قول الظاهرية . وعن أحمد ما يدل عليه ، قال فى رواية المروزى - وقد سئل عن صلاة الجمعة فى مسجدين ؟ فقال « صل » فقيل له : إلى أى شىء تذهب ؟ فقال « إلى قول على رضى الله عنه فى العيد : إنه أمر رجلاً يصلى بضعفة الناس » وكذلك نقل أبو داود وعنه « أنه سئل عن المسجدين اللذين جُمعَ فيهما ببغداد ، هل فيه شىء متقدم ؟ فقال : أكثر ما فيه أمر على رضى الله عنه : أن يصلى بالضعفة » .

قال القاضى بعد أن ذكر هذين النصين : فقد أجاز الإمام أحمد رحمه الله تعالى ذلك على الإطلاق وقال : وهو محمول على الحاجة ، قال : وهو ظاهر كلام الخرقى ، لأنه قال : إذا كان البلد يحتاج إلى جوامع فصلاة الجمعة فى جميعها جائزة . فاعتبر الحاجة ، قال : وكذلك ذكره شيخنا ، يعنى : أبا عبد الله بن حامد . قوله : « ويبكر إليها ماشياً » للخبر فى ذلك .

وذكر المصنف فى شرح الهداية فى بحث هذه المسألة : أن فيه انتظار فريضة بعد أخرى ، يعنى : أن هذا مستحب ، قال : وفى ذلك ترغيب مشهور فى الأخبار . وقطع الشيخ موفق الدين فى مسألة : وإن جلس فى مسجد أو طريق واسع ، فثربه حيوان : أن انتظار الصلاة قربة فى جميع الأوقات . وذكر ابن الجوزى فى منهاج القاصدين : أن من أفضل الأعمال انتظار الصلاة بعد الصلاة ، للخبر .

والدعاء . ولا يتخطى أحدا إلا لفرجة يجلس فيها ، وعنه يكره ذلك أيضاً .
ومن فرش شيئاً في مكان فهو أحق به . وقيل : لغيره رفعه والجلوس مكانه .

وقطع في المستوعب وغيره : أنه يستحب الجلوس بعد صلاة الجمعة إلى العصر ،
وفيه خبر فيه ضعف رواه البيهقي . وفي الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً
« ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة » وهو عام في الصلوات كلها . وروى ابن
ماجه - وإسناده ثقات - عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : « صلينا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ، فرجع من رجع ، وعَقَّبَ من عقب .
فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم مسرعاً ، قد حفره النفس ، قد حسر عن
ركبتيه ، فقال : أبشروا ، هذا ربكم قد فتح باباً من أبواب السماء ، يباهى بكم
الملائكة ، يقول : انظروا إلى عبادي ، قد أدوا فريضة ، وهم ينتظرون أخرى »
وقد ذكر ابن تيميم وصاحب الرعاية : أنه يسن الجلوس بعد العصر إلى غروب
الشمس ، وبعد الفجر إلى طلوعها ، ولا يستحب ذلك بعد بقية الصلوات . نص
عليه . وقد ورد في هذين الوقتين خبر خاص ، يدل على استحباب الجلوس بعدها
ولكن لا ينفي استحباب الجلوس بعد غيرها .

قوله : « ولا يتخطى أحداً ، إلا لفرجة » .

يعنى : يكره ، لقوله : « وعنه يكره ذلك أيضاً » وهذا هو المعروف
في كلام الأصحاب ، مع أن دليلهم على الكراهة يقتضى التحريم . وقد رأيت
الشيخ وجيه الدين بن المنجا في شرح الهداية صرح : بأنه لا يجوز . وفي كلام
الشيخ موفق الدين في مسألة التبكير إلى الجمعة : أن التخطى مذموم . والظاهر :
أن الذم إنما يتوجه على فعل يحرم . وقال الشيخ تقي الدين : ليس لأحد أن يتخطى
الناس ليدخل في الصف ، إذا لم تكن بين يديه فرجة ، لا يوم الجمعة ولا غير يوم
الجمعة ، بل هذا من الظلم والتعدي لحدود الله . ثم استدلل بالحديث في ذلك .
١٠ - المحرر في الفقه

ويشترط للجمعة خطبتان ، تحتوى كل خطبة على حمد الله ، والصلاة على

والشافعية فى تحريره وكرهته وجهان ، وفى تعليق أبى حامد : التصريح بتحريمه عن نص الشافعى . وذكر فى موضع آخر من الباب عن الشافعى : أنه مكروه . قوله : « فى الخطبتين ، يحتوى كل منهما على حمد الله »

ظاهره : أنه لا يعتبر لفظ مخصوص ، وقطع المصنف فى شرح الهداية : أنه يعتبر قول « الحمد لله » لأنه لم ينقل عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه أدخل به فى خطبة ما بحال ، وكذا قطع به الشيخ مجد الدين وابن تيمم وابن حمدان وغيرهم ، ولم أجد فيه خلافاً .

ثم ذكر فى المحرر ما تحتوى كل واحدة عليه . قال المصنف فى شرح الهداية - بعد ذكر اشتراط العدد - يرفع صوته بقدر ما يسمعون ، فإن منع السماع نوم ، أو ضجة أو غفلة أو وقع مطر ونحوه : لم يؤثر ذلك ، لأن اعتبار حقيقة السماع تشق . فتضبط بمظنته . وإن لم يسمعه لبعدهم منه ، أو لكونه خفض صوته جداً ، فهو كما لو خطب وحده . وإن لم يسمعه لصم بهم ، ووراءه من لا يسمعه لبعده ولا صم به ، فوجهان . أحدهما : يجزئه اعتبار المظنة ، كما لو كان من بقربه أعجمياً ، أو كان الجميع صماً . والثانى : لا يجزىء ، لأن السماع لم يحصل ، وإنما أسقطنا حقيقة السماع ، حيث يسقط اعتبارها . وقطع بعضهم بأنهم إن كانوا صماً لم تصح ، وإن كانوا طرشاً أو عجماً لا يفهمون صحت . وقال ابن تيمم : وإن كان طرش ، وليس من يسمع صحت ، وإن كان من يسمع بعيداً فوجهان .

ولم يذكر فى المحرر الوقت للخطبة ، ولم أجد فى اشتراطه خلافاً . وقطع به المصنف فى شرح الهداية ، قال : لأنها كعبض الصلاة . وهذا قول الجماعة . وتشترط أيضاً الموالاة إلى آخر الخطبة ، وبين الخطبتين ، وبينهما وبين الصلاة

رسوله ، والوصية بالتقوى وقراءة آية .

في الأصح . وقطع به المصنف في شرح الهداية ، لأنهما مع الصلاة كجموعتين ، ولأنهما ذكر يشترط لصحة الجمعة . فأشبه أركان صلاتها .

فعلى هذا : لو طال الفصل استأنف ، إلا أن يقرأ سجدة . فينزل لسجودها . ويطول الفصل . فوجهان : الاستئناف ، لأنه من غير جنس الخطبة كالسكوت ، والبناء لأنه من مسنونات القراءة المشروعة في الخطبة . فأشبه سائر سننها إذا طولت .

وظاهر كلامه في التلخيص والرعاية : أنه لا يضر كثير بدعاء لسلطان ونحوه . وينبغي أن يخرج على هذا وجه استحبابه . والمرجع في طول الفصل إلى العرف . ويشترط أيضاً تقديم الخطبة على الصلاة ، ولم أجد فيه خلافاً ، لفعله عليه الصلاة والسلام . وهو بيان مجمل ، فيجب الرجوع إليه .

وظاهر كلامه : أنه لا تشترط الطهارة ، بل قد صرح به بعد ذلك . فقال : فالأفضل أن يخطب طاهراً ، وفي اشتراط الطهارة لصحة الخطبة روايتان : الاشتراط ، كتسكير الإحرام ، وعدمه ، كالأذان . والأصلان فيهما إشكال ، لكن الأصل عدم اشتراط شيء ، والنقل عنه يفتقر إلى دليل . ووجه ابن عقيل عدم الاشتراط بعدم اشتراط طهارة البقعة ، وفيه نظر . وقد تبعه طائفة ، كابن المالكي بن المنجا على هذا ، ولم يتبعه آخرون ، نظراً إلى التسوية بينهما ، وهو أولى . ثم قال أبو المالكي : ومتى قلنا باشتراط الطهارة اشترط طهارة الستارة والبقعة ، لأنهما أقيما مقام الركعتين . انتهى كلامه .

وقال القاضي : يشترط لهما ستر العورة ، ولعله على الخلاف .

وقد ذكر الحرق : والثناء عليه تعالى ، وتبعه بعضهم على هذه العبارة ، كابن عقيل . وظاهره : اعتبار الثناء مع اعتبار الحمد ، بل صريحه .

ويستترط العدد لأركان الخطبتين وللصلاة كلها . وتصح خطبة الجنب . نص عليه . وهو عاص بقراءة الآية .

وقد ذكر الشيخ وجيه الدين بن المنجا كلام الخرقى وقال : فيكون الثناء قسما خامسا . انتهى كلامه .

وأكثر الأصحاب لم يذكروا الثناء مع الحمد ، وبعض من شرح الخرقى لم يتكلم على هذا ، ولعله حمل الثناء على الحمد .

قوله في الحرر : « وتصح خطبة الجنب ، نص عليه . وهو عاص بقراءة الآية ، إلا أن يغتسل قبل قراءتها ثم يقيم ، ويتخرج أن لا تصح » ذكر هذا ، مع أنه ذكر أن قراءة الآية شرط في صحة الخطبة ، كما هو معروف أنه الراجح في المذهب ، وأن الجنب يحرم عليه قراءتها ، مع أنه قدم ما هو الراجح في المذهب ، من أن الصلاة في الدار المغصوبة لا تصح ، وتصحيح خطبة الجنب مع ذلك مشكل ، وفيه نظر ظاهر . ولم أجد أحداً ذكره غير صاحب الحرر . والإمام أحمد إنما نص على صحة خطبة الجنب نصاً مطلقاً ، لم يتعرض فيه لشيء مما تقدم ، فمن الأصحاب - كابن عقيل - من قال : هذا من الإمام أحمد يعطى أحد أمرين : إما أن تكون الآية ليست شرطا ، أو جواز قراءة الآية للجنب . فأما أن تكون الآية شرطا ، أو لا يجوز قراءتها للجنب ، ثم يجمع بينهما : فلا وجه لذلك . والأشبه : أن يخرج أنه لا يشترط الآية . هذا كلامه .

وذكر ابن عقيل أيضا في عمد الأدلة : أن صحة خطبة الجنب تلحق بصحة الصلاة في الدار المغصوبة . قال : ويحتمل أن نقول : يجوز للجنب قراءة آية ، أخذاً من تصحيحه خطبة الجنب .

وذكر الشيخ أبو المعالي وجيه الدين بن المنجا في شرح الهداية : نص الإمام على إجزاء خطبة الجنب ، ثم قال : وهذا إنما يكون إذا خطب في غير المسجد ، أو خطب في المسجد غير عالم بحال نفسه ثم علم بعد ذلك ، ثم قال :

والأشبه بالمذهب : اشتراط الطهارة من الجنابة ، فإن أصحابنا قالوا : تشترط قراءة آية فصاعدا . وليس ذلك للجنب . ولأن الخرقى اشترط للأذان الطهارة من الجنابة ، فالخطبة أولى . وصحح في التلخيص ما صححه في المغنى ، من اشتراط الطهارة الكبرى ، وقال : وهو أليق بالمذهب .

وذكر في المغنى أيضا : أن ظاهر كلام الإمام أحمد : أنه لا تشترط لصحة الخطبة القراءة ، واحتج بنص أحمد على إجزاء خطبة الجنب . وقال غير واحد من الأصحاب : فإن جاز للجنب قراءة آية ، أو لم تجب القراءة في الخطبة . خرج في خطبته وجهان ، قياسا على أذانه .

وقال الشيخ مجد الدين في شرح الهداية : خطبة الجنب تصح . نص عليه في رواية صالح . فقال : إذا خطب بهم جنبا ثم اغتسل وصلى بهم : أرجو أن تجزئه . قال : ومن أصحابنا من شرط أن يكون خارج المسجد . لأن لبثه فيه مفسية تنافي العبادة . ومنهم من قال : يجزئه ، بناء على الصحيح في اعتبار الآية للخطبة . ومنع الجنب منها . والصحيح : أن ذلك لا يشترط . لأنه قد يكون متوضئا فيباح له اللبث . وقد يغتسل في أثناءها قبل القراءة ثم يتيمم ، وقد ينسى جنابته ولا يكون عاصيا بلبث ولا قراءة . ثم على تقدير عدم ذلك نقول : تحريم اللبث لا أثر له في الفساد ، لانه لا تعلق له بشيء من واجبات الصلاة . فأشبهه من أذن في المسجد جنبا ، أو صلى وفي كفه ثوب غصب . وأما تحريم القراءة : فإنه أيضا لا يختص هذه العبادة ، لكنه متعلق بفرض لها . فالتحقيق فيه : أن يلحق حكم الخطبة معه بالصلاة في الدار المغصوبة . انتهى كلامه .

وقياس هذه المسألة على مسألة الأذان للجنب في المسجد في الحالة المحرمة : فيه نظر ، لأن الأذان في هذه الحالة كالأذان والزكاة^(١) في أرض مغصوبة ، وفي

(١) كذا في الأصل ، ولعلها « والصلاة » .

إلا أن يغتسل قبل قراءتها ثم يتيمم . ويتخرج أن لا نصح .
والأفضل أن يخطب طاهراً على منبر أو موضع عالٍ .

الصحة مع التحريم قولان . وذكر بعض الأصحاب روايتين . فإن قلنا بعدم
الصحة ، فلا كلام . وإن قلنا بالصحة - وهو الصحيح من المذهب - فالفرق
ما ذكره بعض الأصحاب : أن البقعة ليست من شرائط ذلك . فلم يؤثر تحريمها
في صحته ، بخلاف الخاتم وحمل شيء مفصوب ، لأنها لم يتعلق بشرط العبادة
للأمور بها . وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

وقال الشيخ وجيه الدين : ويمضى الجنب بدخول المسجد بلا أذان ،
ويجزى أذانه ، وكذا لو كان مكشوفاً عن عورته ، لأنه ليس من شرائط الصلاة
بخلاف الخطبة . فإنها من شرائط الصلاة ، وفيها للشافعية وجهان ، مع صحة
الأذان عندم .

قوله في المحرر : « إلا أن يغتسل قبل قراءتها ثم يتيمم »
عبارته تقتضي : ولو طال الفضل ، وليس الأمر كذلك ، لأن الموالاة شرط هنا
عنده ، وهو المذهب ، وهنا استثناء آخر في المسألة ، وهو استثناء من يقرأ ، ذكره
جماعة ، منهم ابن عقيل وابن الجوزي . لأن مقصود الخطبة حاصل مع ذلك .
فهو كخطبة الواحد ، أو كأذان شخص وإقامة آخر . وهذا بخلاف الأذان الواحد ،
فإنه لا يصح من اثنين ، لقوله عليه الصلاة والسلام « فليؤذن لسكم أحدكم » ولأن
مقصوده - وهو الإعلام - يحصل بذلك غالباً ، لاختلاف الأصوات ، وقاسه في
الغنى على الصلاة . والأول هو معنى كلام القاضي وجماعة .

قال القاضي في الجامع الكبير : ويفارق هذا الصلاة . لأنه يجوز أن
يستخلف فيها إذا أحدث ، على إحدى الروايتين ، فتكون صلاة واحدة بإمامين .
وأما الخطبة - إذا أحدث فيها - فهل يجوز أن يستخلف فيها ؟ فحكمها حكم

ويسلم إذا استقبل الناس . ويجلس وقت التأذين وبين الخطبتين ، ويخطب قائماً ، ويعتمد على سيف أو قوس أو عصا ، ويقصد تلقاءه ، ويقصر الخطبة ،

الصلاة . يخرج على الرويتين ، وقد نص على الرويتين في موضع ، وهل تصح أن تكون الخطبة من رجل والصلاة من آخر ؟ على روايتين . وإنما كانت الخطبة كالصلاة : لأنها شرط في صحتها ، انتهى كلامه .

وظاهره : القطع بأن الخطبة لا تصح من اثنين في غير حال الحدث كالصلاة . وقد قال القاضي والأصحاب : بأن الأذان والإقامة يتولاهما واحد ، فإنهما فصلان من الذكر من جنس واحد ، كصلاة واحدة ، فالأفضل أن يتولاهما واحد . أصله الخطبتان .

قال القاضي : وفيه احتراز من الأذان ، والخطبة الأولى كالإقامة والخطبة الثانية ، أنه يتولاهما اثنان ، لأيهما من جلسين .

وقال ابن عقيل : وهل يجوز أن يتولى الخطبتين اثنان ، يخطب كل واحد خطبة ؟ فيه احتمالان . أحدهما : يجوز ، كالأذان والإقامة . والثاني : لا يجوز ، وقال : لما بينا من الوجوه المانعة أن يتولاهما غير من يتولى الصلاة . وكذا ذكر هذه المسألة الشيخ وجيه الدين في شرح الهداية .

وظاهره : أن الخطبة الواحدة لا تصح من اثنين . قال الشيخ وجيه الدين أيضاً في باب الأذان : وإن قيل : هل يجوز الاستخلاف في الخطبة ؟ قلنا : فيه وجهان ، أحدهما : يجوز كالصلاة . والثاني : لا يجوز كالأذان ، انتهى كلامه .

وقطع ابن عقيل في باب الأذان بالوجه الأول ، وقطع به الشيخ مجد الدين في شرح الهداية ، فلا يقال : إنه لم يذكر الاستثناء ، لأنه لعله لم يره .

وهذه المسألة يُعَايَنُ بها ، فيقال : عبادة واحدة بدنية محضة ، تصح من اثنين .

ويدعو للمسلمين ، وإن دعا لمعين جاز . ومن دخل والإمام يخطب لم يزد على ركعتين خفيفتين .

ويحرم الكلام وقت الخطبة إلا على الخاطب وله لمصلحة ، وعنه يكره من غير تحریم . ولا بأس به قبل الخطبة وبعدها .

قوله: ومن دخل والإمام يخطب لم يزد على ركعتين خفيفتين «
لو كان في آخر الخطبة بحيث إذا اشتغل بها فاته معه تكبيرة الإحرام .
فقال المصنف في شرح الهداية : لا نستحبها في مثل ذلك ، وكذا قال الشيخ
في المغنى : إذا تشاغل بالركوع فاته أول الصلاة ، لم يستحب له التشاغل بالركوع .
حكى القاضى عياض عن داود وأصحابه : وجوب تحية المسجد . ومذهب
الشافعية : لا يشترط أن ينوي التحية . بل تكفيه ركعتان من فرض أو سنة راتبة
أو غيرها . ولو نوى بصلاته المكتوبة والتحية انمقدت صلاته وحصلت له .
قوله : « ويحرم الكلام ، والإمام يخطب إلا على الخاطب ، وله لمصلحة ،
وعنه يكره من غير تحریم »

يباح من الكلام ما يجوز قطع الصلاة له ، كتحذير ضرير أو غافل عن
بئر ، أو حفيرة . لأنه إذا لم تمنع منه الصلاة مع فسادها به فالخطبة أولى .
ويجوز للمستمع إذا عطس أن يحمده الله خفية . لأنه ذكر وجد سببه ولا يختل
به مقصود ، وله أن يؤمن على دعاء الخاطب ، كما يؤمن على دعاء القنوت وله أن
يصل على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذكر في الخطبة . نص عليه . لأنه سنة
في الخطبة . فأشبهه التأمين ، بل أولى ، لأن الصلاة عليه أكد من التأمين
على الدعاء .

وليس للأخرس الإشارة بما يمنع منه الكلام ، لأن الشارع جعل إشارته
كنطق القادر ، قطع بهذا كله المصنف في شرح الهداية وغيره ، ولم أجد ما يخالف
ذلك صريحا بل إطلاقا وظاهرا ، وقال إسحاق بن إبراهيم : وسمعت يقول - في

وإذا خطب رجل وأمّ غيره جاز، وعنه لا يجوز. وعنه يجوز للعذر لا غير.
وصلاة الجمعة ركعتان. ويسن: أن يقرأ في الأولى بسورة الجمعة، وفي الثانية
بالمناقين، ويحجر بالقراءة. وعنه يقرأ في الثانية بسبح اسم ربك الأعلى.

رجل يأتي والإمام في الخطبة وهو يتكلم - قال: لا بأس بالكلام ما لم يجلس.
وكلامه في المحرر ظاهر في تحريم ابتداء نافلة بعد الشروع في الخطبة، وأنه
علي الروایتين في تحريم الكلام. وكذا ظاهر كلام غيره.

وقطع الشيخ وجيه الدين المنجا بأنه يحرم ابتداء نافلة من حين خروج الإمام
وأنه يخفف ما كان فيه، لأن الكلام لا ضرر في قطعه بالخال، بخلاف الصلاة،
ومراده: على ظاهر المذهب في تحريم الكلام، وتحريم إباحة الاشتغال عن
استماع الخطبة بكلام لا فائدة فيه، مع تحريم الاشتغال عنها بالصلاة. وهذا معنى
كلام الشيخ موفق الدين والمصنف في شرح الهداية، فليتأمل، في عدة مسائل.
وقد جعل المصنف ابتداء نافلة في حال الخطبة أصلاً كسألة تحريم الكلام.
ومراده على الشافعي من تأمل كلامه في مسائل، لأن أكثر الشافعية يقولون
بذلك، وإن لم يجب الانصات. وقد نقل صاحب الحاوي من الشافعية الإجماع
على تحريم ابتداء النافلة.

وقد عرف من مسألة إكمال النفل: أن كلامه صادق عليها، وأنه غير مراد.
وقد حكى الشيخ موفق الدين عن أبي حنيفة ومالك: كراهة فعل تحية المسجد
والإمام يخطب. وقال: لأن الركوع يشغله عن استماع الخطبة، فكره ركوع
غير الداخل. ولم يجب عن ذلك. وكذا ذكر الشيخ مجد الدين. وبجانبهما مع
ابن عقيل في أن من لا يستمع الخطبة له أن يتدبّر نافلة: يدل على التحريم. وذكر
أن التنفل ينقطع بجُلوس الإمام على المنبر، ومرادهما: بخروجه، بدليل ما استدلوا به
وقد صرح به الشيخ مجد الدين. ولم يتعرض الشيخ موفق الدين لتحريم ولا كراهة

ولاسنة للجمعة إلا بعدها . وأقلها ركعتان ، وأكثرها ست .
ومن أدرك مع الإمام ركعة بسجديتها أتمها جمعة . وإن زحم عن سجديتها

صريحة ، إلا أنه قال بعد كلامه المذكور : فلا يصلى أحد غير الداخل ، يصلى تحية المسجد ، ويتجاوز فيها ، ولعل ظاهره : التحريم ، لأنه ظاهر النهى فى لسان الشرع وحكمه . وهذا معنى عبارته فى المستوعب ، مع أنه قطع بأنه لا يكره الكلام فى هذه الحال .

وقال الشيخ مجد الدين فى بحث المسألة : ولأن النفل فى هذه الحال قد يفضى إلى المنع من سماع الخطبة . فإن قطعه مكروه أو محرم ، بخلاف الكلام ، فإن قطعه عند الأخذ فى الخطبة لا محذور فيه . فلذلك لم يكره قبلها . وهذا الكلام يقتضى ابتداء النفل بعد خروج الامام . وقد سبق أن الشيخ وجبه الدين ذكر التحريم .

وقال المصنف فى بحث مسألة تحية المسجد : لأنها صلاة لها سبب ، فلم تمنع الخطبة منها ، كالتأنيته وإكمال النفل المبتدأ إذا خرج الامام وهو فيه . وذكر أيضاً فيها أن القياس على النفل المطلق لا يصح ، لأنها أوكد منه ، ولهذا لو شرع فى تطوع مطلق بأربع ، ثم جلس الإمام على المنبر وهو فى أولها تعين عليه أن يقتصر على ركعتين . ولو كانت الأربع الراتبة قبل الجمعة فإنه يتمها عند أبى حنيفة . لأنها سنة مؤكدة عنده ، فكذلك هنا . ولعل ظاهر هذا : موافقة كلام الشيخ وجيه الدين . وفيه نظر . لأنه تحية من قال بكراهة التحية وغيرها . ولم يحل التحريم وقال فى المستوعب : ولا يصلى بعد صعود الإمام المنبر إلا من دخل المسجد ، يوجز فيها .

والذى يظهر مما تقدم : أن النفل المبتدأ يحرم بعد الشروع فى الخطبة ، وهل يحرم بعد خروج الإمام ؟ على وجهين .

حتى سلم ، أو عن ركوعها وسجودها . فإنه يستأنف ظهراً . وعنه يتمها ظهراً ، وعنه يتمها جمعة . ومن أدركهم بعد الركوع في الثانية فقد فاتته الجمعة ، ويصح ظهره

وقال في المحيط للحنفية : ويكره التطوع من حين يخرج الامام للخطبة إلى أن يفرغ من الصلاة ، قال : وكذلك الكلام عند أبي حنيفة ، وعندها لا بأس به قبل الخطبة وبعدها ؛ ما لم يدخل الامام في الصلاة . واحتج صاحب المحيط بقوله عليه الصلاة والسلام « إذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ » وهذا لا تعرف صحته فيعتمد عليه .

ورواية عدم تحريم الكلام : على ظاهرها عند أكثر الأصحاب . وقال الشيخ وجيه الدين بن المنجا : وهذا محمول على الكلمة والكلمتين ، لأنه لا يخل بسماع الخطبة . ولأنه لا يمكنه التحرز من ذلك غالباً . لاسيما إذا لم يفته سماع أركانها .

وذكر أيضاً ما ذكر غير واحد : أنه هل يجب الانصات لخطبة العيد إذا وجب الانصات لخطبة الجمعة ؟ على روايتين : وقال عن رواية عدم الوجوب : وهذا محمول على كمال الانصات ، وإلا فتركه بالسكينة والتشاغل باللغو غير جائز وفاقاً . قوله : « ومن أدركهم بعد الركوع في الثانية ، فقد فاتته الجمعة » .

قطع به أكثر الأصحاب ، وهو مذهب مالك والشافعي ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من أدرك من الجمعة ركعة أضاف إليها أخرى . ومن أدركهم جلوساً صلى الظهر أربعاً » رواه جماعة ، منهم ابن ماجه والدارقطني والبيهقي .

قال المصنف في شرح الهداية : وقُلَّ أن تسلم طريق لهذا الحديث عن القدح ، إلا أن أحمد قل في رواية حنبل وعبد الله : لولا الحديث الذي يروى في الجمعة لكان ينبغي أن يصلى ركعتين إذا أدركهم جلوساً . وهذا يدل على

معه ، بشرط أن ينويها بإحرامه . وقال ابن شاقلا : ينوي جمعة ، ثم ينيى ظهراً ،
وقيل : لا يصح ظهره معهم بحال . ولا يصح أن يصلى ظهراً قبل تجميع الإمام ،

أنه قد صح له طريق عنده . وهو كما قال المصنف ، لأن كلام الإمام يعطى أنه
ترك قياساً وأصلاً لهذا الحديث . فلا بد وأن يكون الناقل له عن الأصل صالحاً
للحجة . وقد روى الحاكم في المستدرك هذا الحديث من طرق ثلاثة . وقال :
أسانيدھا صحيحة ، وروى غير واحد من الأئمة هذا المعنى عن ابن مسعود وابن
عمر ، ورواه بعضهم عن أنس ، ولم يعرف لهم مخالف . وقد ذكر أبو بكر في
التنبية : أن ذلك إجماع الصحابة . وقال مهني : قلت لأحمد : إذا أدركت
التشهد مع الإمام يوم الجمعة : كم أصلى ؟ قال : أربعا . كذلك قال ابن مسعود ،
وكذلك فعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعن أحمد : يصلى جمعة
ركعتين . وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وداود . لقوله صلى الله عليه وسلم :
« ما أدركتم فصلوا . وما فاتكم فأتموا ، أو فاقضوا » .

وأجيب بأن هذا لا يتناول إلا من أدرك شيئاً يعتد به . بدليل قوله :
« فأتموا » ولا يقال : أدرك تكبيرة الإحرام ، وهي معتد بها . لأننا نقول : لم
يدركها معه . وإنما يأتي بها ليدخل بها معه . على أنه عام ، فيختص بما تقدم .
فإن أدرك دون الركعة إدراكاً يعتد به ، كمثل المرجوم ونحوها . فقد ذكر المصنف
قبل هذه ، وفيها روايات . إحداها : يتمها جمعة . كقول أبي حنيفة وأبي يوسف .
والثانية : ظهراً ، كقول الشافعي . والثالثة : يستأنف ظهراً ، كقول مالك .
فأما باقي الصلوات الخمس : فمن أدرك الإمام فيها قبل سلامه فقد أدرك الجماعة .
نص عليه أحمد . وقطع به أكثر الأصحاب . وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي
قال المصنف في شرح الهداية : وهذا إجماع من أهل العلم ، لا نعلم فيه خلافاً
لعموم الأدلة في دخوله معه على أي حال كان . وعن كثير بن شنظير عن عطاء

إلا من لا حضور عليه ، كالسافر والمريض والعبد . وقال أبو بكر : لا تصح منهم أيضاً . وإذا خرج وقت الجمعة وهم فيها أتموا الجمعة ، وعلى قول الخرقى : إن خرج

ابن أبي رباح عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك فضل الجماعة ، ومن أدرك الامام قبل أن يسلم فقد أدرك فضل الجماعة » رواه أبو أحمد بن عدى فى الكامل قال : حدثنا حاجب بن مالك أخبرنا عباد بن الوليد أخبرنا صالح بن رزين المعلم أخبرنا محمد بن جابر عن أبيان بن طارق عن كثير - فذكره -

وكثير بن شنظير من رجال الصحيحين ، وتكلم فيه بعضهم ، واختلف قول ابن معين فيه ، وقال أحمد : صالح الحديث . وذكر ابن عدى هذا الخبر فى ترجمة كثير ، وقال : ولكثير بن شنظير من الحديث غير ما ذكرت . وليس فى حديثه شئ منكر ، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة . انتهى كلامه .

وهذا يدل على أن الحديث قد صح إلى كثير ، وأن الحديث حديثه ، وأنه يعرف به ، وأنه ليس بمنكر عند ابن عدى ، مع أن فى الاسناد إلى كثير ضعفاً ، ولأنه أدرك جزءاً من صلاة الإمام . أشبه ما لو أدرك ركعة ، لأنه أدرك جزءاً من الصلاة . فأشبه ما لو أدركه فى تشهد صلاة العيد ، وسيأتى الكلام فى الأصل . قال الشيخ تقي الدين فى شرح المقنع^(١) ، ولأنه إذ أدرك جزءاً من صلاة الإمام فأحرم معه لزمه أن ينوى الصفة التى هو عليها ، وهو كونه مأموماً . فينبغى أن يدرك فضل الجماعة .

وظاهر كلام ابن أبي موسى : أن الجماعة لا تدرك إلا بركعة ، قاله بعضهم وحكام فى الرعاية قولاً . وهذا اختيار الشيخ تقي الدين . قال : وهو مذهب مالك

(١) بهامش الأصل : لعله الشيخ مجد الدين ، أو لعل الشرح شرح العمدة .

قبل كال ركعة بطلت الجمعة . وهل يتمون ظهراً ، أو يستأنفون ؟ على وجهين .

وأحد في إحدى الروایتين عنه ، اختارها جماعة من أصحابه . قال : وهو وجه في مذهب الشافعي . واختاره أبو الحسن الروياني وغيره .

وجه هذا : ما رواه البخاري ومسلم من حديث مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » ورواه مسلم من حديث يونس عن الزهري . وزاد « مع الإمام » ورواه أيضاً من حديث سفيان بن عيينة ومعمر والأوزاعي ومالك ويونس وعبيد الله عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة . وليس في حديث أحد منهم « مع الإمام » وفي حديث عبيد الله قال « فقد أدرك الصلاة كلها » .

ولمن اختار الأول أن يقول : هذا الحديث يدل بالمفهوم ، وليس بحجة ، ولو كان فهذا المفهوم ليس بحجة لوجهين :

أحدهما - وهو الذي قطع به في مسلم - أنه خرج على الغالب . فإن غالب ما يمكن معرفة إدراكه ركعة ونحوها ، وأما التكمية فلا يكاد يحس بها .

الثاني : أن التقييد بركعة إنما كان لسكمال ثواب الصلاة بإدراكها ، عملاً برواية عبيد الله المذكورة . إذ هو أولى من إلغائها ، ولا يمكن حملها على أن من أدرك من الصلاة ما يعتد به لا يجب عليه قضاء شيء .

وما ذكره المصنف في شرح الهداية في بحث مسألة « ومن أدرك مع الإمام منها ركعة . أتمها الجمعة ، لأنه يفوت الثواب السكامل بفوات الخطبة » فلا يتنافى ذلك . فإنه قد يكون ثواباً كاملاً ، وأكمل منه .

وقد ذكر في المغني في بحث « مسألة صحة الصوم بنية من النهار » : أنه يحكم له بالصوم الشرعي المثاب عليه وقت النية في المنصوص ، وهو قول بعض الشافعية .

وإذا اجتمع عيد وجمعة : سقطت الجمعة عن حضر العيد إلا الإمام ، وعنه

وقال أبو الخطاب : يحكم له بذلك من أول النهار . وهو قول بعض الشافعية ، لأنه لو أدرك بعض الركعة أو بعض الجماعة كان مدركا لجميعها .

وقال الشيخ - مجيبا عن هذا - : وأما إدراك الركعة والجماعة : فإنما معناه أنه لا يحتاج إلى قضاء ركعة ، وينوى أنه مأموم . وليس هذا مستحيلا . أما أن يكون ماصلي الإمام قبله من الركعات محسوبا له ، بحيث يجزئه عن فعله : فكلًا ، ولأن مدرك الركوع مدرك لجميع أركان الركعة ، لأن القيام وجد حين كبر وفعل سائر الأركان مع الإمام ، وأما الصوم : فلأن النية شرط له أو ركن فيه ، فلا يتصور وجوده بدون شرطه أو ركنه . انتهى كلامه .

ولو سلم أن هذا المفهوم حجة : فهل يخص عموم الأمر بالدخول مع الإمام على أى حال كان ؟ لنا وللعلماء فيه خلاف مشهور .

ومن جملة الأدلة : حديث أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام : « إذا جئتم ونحن سجدوا فاسجدوا ، ولا تعدوها شيئا ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » رواه جماعة ، منهم أبو داود والدارقطني ، وإسناده حسن . وفيه يحيى بن أبي سليمان المدني روى له النسائي ولم يتكلم فيه ، مع أنه شرطه في الرجال ، وكذا أبو داود . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ليس بالقوى . وقال البخاري : منكر الحديث .

ولو سلم أنه يخص العموم فلا نسلم أن المفهوم عموما ، وفيه لنا خلاف . واختار الشيخ موفق الدين في بحث مسألة الماء الجاري : هل ينجس بمجرد الملاقاة ؟ أنه لا عموم له ، وأنه تكفي الخالفة في صورة . واختاره الشيخ تقي الدين . ومفهوم قوله : « ومن أدرك الركعة . فقد أدرك الصلاة » أن من لم يدرك الركعة لم يدرك الصلاة . ونحن نقول به في بعض الصور .

تسقط عنه أيضاً ، وحضورها أولى ، وكذلك يسقط العيد بالجمعة إذا قدمت عليه .

قال المصنف في شرح الهداية : فإن كبر والامام في التسليمة الأولى ، أو لم يفرغ منها حتى أخذ فيها : فقيه وجهان .
أحدهما : يكون مدركا ، لأنه كبر والإمام في الصلاة لم يتمها ، لأن السلام عندنا منها .

والثاني : - وهو الأصح - : لا يكون مدركا له ، وبه قالت الحنفية ، لأنه لم يدرك معه ما يجوز متابعتها فيه ، بل صادفه في نفس الخروج والتحليل ، ولأنه أحد طرفي الصلاة ، فلم ينقصد إحرام المؤتم والإمام فيه ، كالتحريم .
وكذا الوجهان عندنا إذا كبر بعد التسليمة الأولى وقبل الثانية ، وقلنا بوجوبها ، فأما إن قلنا : إنها سنة ، لم يدرك الجماعة وجهاً واحداً ، انتهى كلامه .
وإن أدركه في سجود سهو بعد السلام : فهل يدخل معه وتنصح صلاته ؟
فيه روايتان ، ولو سلم عموم المفهوم خص بما تقدم من الأثر والقياس ، والفرق بين الجمعة وغيرها من أوجه .

أحدها : ما ذكره المصنف في شرح الهداية ، وهو أن الجماعة لو زالت في أول ركعة لسبب كان مدركا لفضلها ، ولو نقص العدد في أول ركعة من الجمعة لم يدرك الجمعة .

الثاني : أن الجمعة عند أبي حنيفة وصاحبيه والشافعي ، ورواية لنا : يشترط وقوع جميعها في الوقت ، فبعضها خارج الوقت ، لما نقلنا حكمها توقف مدركها على ركعة ، بخلاف غيرها ، فإنه يجوز وقوع بعضها في الوقت ، وبعضها خارجه وفاقا ، فكان حكمها أخف .

الثالث : أن الإدراك نوعان : إدراك إلزام . يحصل بتكبيرة الاحرام ، كإحرام المسافر خلف المقيم ، يلزمه الاتمام . وإدراك إسقاط : لا يحصل

باب صلاة العيدين

وهي فرض كفاية ، وعنه سنة ، وهل من شرطها الاستيطان والعدد ؟
على روايتين .

ووقتها : من ارتفاع الشمس إلى زوالها .

ويسن الإمساك قبل الأضحى وتعجيله ، والأكل قبل الفطر وتأخيرها ، وفعلها
في الصحراء ، وأن يبكر المأموم إليها ماشياً ، مظهراً للتكبير ، ويلبس أجمل

إلا بركعة كمن أدرك الإمام ساجداً ، لم تسقط عنه الركعة إلا بإدراك جميعها .
وإدراك الجمعة كذلك . فإن الأصل إقامة الصلاة أربع ركعات ، والجمعة
أقيمت مقامها بشرائط ، ففي إدراكها إسقاط لأربع . بخلاف إدراك الإلزام .
الرابع : أن صلاة الجمعة مدركة بالفعل ، وهذا يسقط بفوات الفعل . فلم
يصر مدركا إلا بما يعتد به من أفعالها ، وسائر الصلوات تدرك بالزمان . فلذلك
تسقط بفوات الزمان . فصار مدركا لها بقليل الزمان وكثيره .

الخامس : أن الجمعة آكد في نظر الشرع . ولذلك اختصت بأشياء ، وأجمع
الناس على تعيين الجماعة لها ، بخلاف غيرها . فجاز أن تختص بخلاف غيرها .
السادس : أن الجماعة فيها لا تتكرر كثيراً . ففي القول بأنها لا تدرك إلا
بركعة خرج .

صلاة العيدين

قوله : « وأن يبكر المأموم إليها ماشياً »

احتج له جماعة بفعله عليه الصلاة والسلام ، وقياساً على الجمعة وغيرها . وقال
ابن عقيل : والمشى إلى صلاة العيد أفضل من الركوب لأن المشقة أكثر ، ونواب
العبادة على قدر المشقة ^(١) .

(١) بل على قدر صدق الإخلاص والإتباع

ثيابه ، إلا المعتكف . فإنه يخرج في ثياب اعتكافه ، ويتأخر الإمام حتى تمحل الصلاة ، ثم يصلي بهم ركعتين يكبر للاحرام ، ثم يستفتح ، ثم يكبر سناً ، ثم يتعوذ ، وعنه يستفتح بعد التكييرات . ويكبر في ثاني ركعة خمساً قبل القراءة ، وعنه بعدها ، ويرفع يديه مع كل تكبيرة ، ويقول بين كل تكبيرتين : «الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، وصلى الله على محمد

وظاهر كلامهم : أنه إن ركب لم يكبره ، لكن ترك المستحب ، ومتى كان عذر : من بُعد أو غيره ، فلا بأس . قال بعضهم : نص عليه .

وظاهر كلامهم : أنه إن شاء ركب في الرجوع وإن شاء لم يركب . وصرح به ابن عقيل ، فقال : فإذا رجع فالمشي والركوب سواء لأن رجوعه إلى بيته ليس بعبادة . وقال المصنف في شرح الهداية : فأما العود منها : فيستحب المشي فيه . لكن إن ركب لم يكبره . نص عليه . لأن السعي إلى العبادة قد انقضى . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ركب في عوده من الجنازة «وما نحن فيه بمعناه انتهى كلامه . وظاهره : كراهة المشي في ذهابه . فظهر أن في كراهة المشي في ذهابه وجهين . وأن في استحباب المشي من عودته منه وجهين .

وأطلق هنا استحباب التبكير كما أطلقه في الجمعة . وظاهره استحبابه من أول اليوم وهو ظاهر كلام غيره . وذكره جماعة في التبكير إلى الجمعة ، منهم المصنف والشيخ موفق الدين والشيخ وجيه الدين . وذكروا في التبكير إلى العيد بعد صلاة الصبح . وظاهره : أنه لا يستحب التبكير من طلوع الفجر ، وفيه نظر . ولم يستدلوا له ، ولعل مرادهم : أن صلاة العيد تفعل في الصحراء . وليست محلاً لاجتماع الجماعة كصلاة الغرض غالباً ، وإلا فلا إجماع لذلك . وكلامهم في دليل المسألتين يقتضي استحباب التبكير إلى الصلاتين من طلوع الفجر . وقال ابن عقيل : ويستحب للمأموم أن يدخل المصلي بعد صلاة الفجر . فإن صلى فيه صلاة الفجر فلا بأس .

النبي ، وعلى آله وسلم تسليما » وإن أتى بذكر غيره جاز ، ولا يأتي بذلك بعد التكبيرة الأخيرة في الركعتين ، ويقرأ في أول ركعة بسم الله الرحمن الرحيم ، وفي الثانية بالعاشية ، ويحجر بالقراءة . ثم يخطب خطبتين كخطبتي الجمعة ، وهما سنة ، ويفتح الأولى بتسع تكبيرات نَسَقًا والثانية بسبع ، ويذكر في خطبة الفطر حكم الفطرة ، وفي النحر حكم الأضحية . وإذا غدا في طريق رجع في أخرى ، ولا سنة لصلاة العيد قبلها ، ولا بعدها .

قوله : « ولا سنة لصلاة العيد قبلها ولا بعدها » . لا يدل كلامه على كراهة الصلاة قبلها وبعدها ، بل قد يقال : ظاهر كلامه عدم الكراهة لمذهب جماعة من أهل العلم ، وهو مذهب الشافعي ، إلا أنه كرهه للإمام خاصة . والمذهب : كراهة الصلاة قبلها وبعدها في موضعها حتى تحية المسجد . نص عليه . وهذا معنى كلام أكثر الأصحاب . وهذا الكلام يعطى أنه لا سنة قبلها ولا بعدها ، لكن مرادهم بكراهة التطوع بعدها : إذا لم يفارق موضع صلاته ، لأنه لو فارقه ثم عاد إليه لم يكره التنفل . نص عليه . وهو واضح . وظاهر كلامهم هذا : أنه لا يكره غير التطوع في موضع صلاة العيد . وقد قال الإمام أحمد : يكره قضاء الفوائت في المصلي إن خاف أن يقتدى به بعض من يراه .

ووجه كراهة التطوع قبلها وبعدها : ما هو صحيح مشهور : أنه عليه الصلاة والسلام « صلى ركعتين . لم يصل قبلهما ولا بعدهما » وفيه نظر ، لأن عدم الفعل لا يدل على الكراهة ، وترك المستحب لمستحب أولى منه لا يدل على أن المتروك ليس بمستحب ، إنما غايته : أن يدل على أن يفعل هذا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، لكن يدل على أنه ليس لها سنة راتبة قبلها ولا بعدها ، كما ذكره في المحرر . وقد اختار ابن عقيل : أنه يستحب للإمام أن يتطوع في غير موضع المكتوبة ،

وأنه لا يكره ، بناءً منه على أنه ليس في المسألة إلا أنه عليه الصلاة والسلام كان يتطوع في غير موضعها ، فنهض هذا للاستحباب ، ولم ينهض للكرهية ، فقال بذلك .

وصرح القاضي وأبو الخطاب وابن عقيل وجماعة بكرهية فعل صلاة العيد في الجامع لغير عذر ، وعدل في الكافي والمحرم عن هذه العبارة . فذكر أنه يسن فعلها في الصحراء ، نظراً منها إلى أنه ليس في المسألة إلا الاقتداء به عليه الصلاة والسلام ، وبالخلفاء الراشدين رضي الله عنهم في فعلها في الصحراء . وهذا ينهض للاستحباب وكرهية الأولى ، فقالا به . فصارت المسألة على وجهين . والأكثر على كراهية التنزيه ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول « لا صلاة قبلها ولا بعدها » وعن جرير قال : « حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صلاة في العيدين قبل الإمام » رواها أبو عبد الله ابن بطة من أصحابنا ، ولم أقف على كلام لأحد في سندهما ، ويبعد صحتهما . وقال النسائي في سننه : أخبرنا إسحاق بن منصور أخبرنا عبد الرحمن عن الأشعث عن الأسود بن هلال عن ثعلبة بن زهدهم « أن علياً استخلف أبا مسعود على الناس . فخرج يوم عيد . فقال : يا أيها الناس ، إنه ليس من السنة أن يصلي قبل الإمام » الأشعث : هو ابن أبي الشعثاء من رجال الصحيحين وغيرهما ، وكذا الأسود وهو قديم أدرك الجاهلية ، وروى عن عمرو ومعاذ وغيرهما . وثعلبة مختلف في صحبته ، ولم أجد أحداً تكلم فيه . والمخالف أن يمنع ثبوت صحبته ويقول : لم يرو عنه غير الأسود ، وقد عرف أن الجهالة لا تزول به أو بواحد ، هذا المشهور . وهذا ينبغي أن يكون في التأخرين . فأما المتقدمون فكلام الحديثين فيهم على قولين ، ويعرف ذلك بكلام الأئمة في حديث أبي ذرٍّ « إذا وجدت الماء فأمسسه بשרتك » فإنه رواه عنه عمرو بن بُجْدان . واشترط عنه أبو قلابة في حديث عبادة « خمس صلوات

كتبه الله على العبد في اليوم والليلة » فإنه رواه عنه المذحجي . وانفرد ابن محيريز . وغير ذلك من الأحاديث .

و بتقدير صحة هذا الخبر ، وأن قول الصحابي إذا قال « من السنة » ينصرف إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه الظاهر : فالصحابي لم ينقل لفظاً عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا . إنما قال « إنه من السنة » فيحتمل أن يكون أخذه من كونه عليه الصلاة والسلام لم يصل قبلها ولا بعدها ، بل هذا هو الظاهر . لأن هذا هو الشائع المشهور الصحيح . أما صيغة نهى : فليس مشهور . ولا تعرف صحته . وإذا احتمل وتردد : توقف الحكم . والمتحقق : أنه رأى صحابي واجتهاد . وليس في هذه المسألة إجماع الصحابة رضي الله عنهم . والخلاف عنهم فيها معروف في كتب الحديث . وقد نقل الإمامان : الشافعي وأحمد الخلاف عنهم فيها ، وأكثر ما يقدر : أن يكون فيها قول بعضهم ، ولم ينقل عن غيره خلافه . ولا سبيل إلى إثبات دعوى انتشاره .

و بتقدير الثبوت : فهل هو حجة أو إجماع ، أو لا واحد منهما ، أو غير ذلك من الأقوال ؟ فيها المسألة المشهورة في الأصول ، والأصل : استحباب الصلاة ، والكراهة تفتقر إلى دليل ، والأصل عدمه ، وعلى تقدير ثبوت الكراهة : فقد ذكر الشيخ أبو الفرج الشيرازي المقدسي احتمالاً : أن تحية المسجد تصلي . وذكره بعض المتأخرين قولاً . وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي قتادة أنه عليه الصلاة والسلام قال : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » . وهذا الدليل بفعل تحية المسجد بينه وبين دليل كراهة الصلاة قبل العيد وبعدها عموم وخصوص ^(١) ، لكن هذا أصح ، وهي صيغة نهى ، فرجح ، لو تساقط .

(١) هذا إذا كانت صلاة العيد في المسجد ، لكنها تصلي في الصحراء التي ليس لها حكم المسجد .

ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام صلاها على صفتها . كما لو أدركه في التشهد .
وعنه يصلها أربعا بلا تكبير بسلام أو بسلامين ، وعنه يخير بين ركعتين وأربع .
وإذا لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال من يومه صلاه من الغد .

فالأدلة المطلقة على استحباب الصلاة مطلقا تتناول هذا الفرد الخاص لا معارض لها فيه ، فيعمل بها .

قوله : « ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام صلاها على صفتها . كما لو أدركه في التشهد » .

ظاهره : أنه لو أدركه في التشهد لا خلاف فيه . ولعل مراده عن أحمد . فقد خرج القاضى وجها أنه يصلى أربعا ، إذا قلنا يقضيها المفرد أربعا ، قياسا على الجمعة . وقد صرح أحمد بالفرقة في رواية حنبل . قال في المصنف في شرح الهداية : ومع تصريح الامام بالفرقة : يمنع التخريج . والفرق بينهما من وجوه . أحدها : أن الجمعة تسقط بخروج وقتها بخلاف العيد . الثانى : أن مدرك التشهد في الجمعة قد انضم إلى فوات ما فاتته من الخطبتين القائمتين مقام ركعتين . وههنا بخلافه . الثالث : أن القياس أن يقضى كل صلاة على حسب ما فاتت . لكن تركناه في الجمعة للنص الوارد فيها ، ولم يرد في العيد مثله . فبقينا فيه على القياس . وقد أومأ أحمد إلى هذا التعليل . فقال في رواية حنبل وعبد الله : لولا الحديث الذى يروى في الجمعة لكان ينبغى أن يصلى ركعتين إذا أدركهم جلوسا . انتهى كلامه .

قوله « وإن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال من يومه صلاه من الغد »
وكذا الحكم إن لم يصلوا العيد حتى زالت الشمس عالمين به ، لعذر أو لغير عذر ، ولو تركوها من الغد أيضا صلوا بعده قبل الزوال ، وكذا لو مضى عليه أيام قطع به جماعة من الأصحاب . قال ابن حمدان : وفيه نظر . وذكر القاضى أن

ويسن التكبير للفطر من أول ليلته إلى فراغ الإمام من الخطبتين . وعنه إلى خروجه للصلاة . وفي الأضحى للمحل : من صلاة الفجر يوم عرفة . والمحرم من صلاة الظهر يوم النحر . فيكبران إلى آخر أيام التشريق العصر .

الخلاف إذا علموا بالعيد قبل الزوال ، ولم يصلوا في اليوم الثاني : لم يصلوا بعد ذلك . ووجه الأول : أنها صلاة لم يسقط وجوبها ، بل تقضى بعد فواتها بيوم بالنص الصحيح . فكذلك بأيام . كسائر الصلوات المقضيات . وفارق من فاتته مع الإمام ، فإنه يقضيها متى شاء : بأنها نافذة ، ولا يشرع لها الاجتماع . وقد سقط شعار اليوم بدونها . وعند ابن عقيل لا يقضيها إلا من الغد ، كالمسألة قبلها . قال الشيخ وجيه الدين : إذا فعلت من الغد ، هل تكون قضاء تفتقر إلى نية القضاء ، أم تكون أداء ؟ فإن كان مع عدم العلم ، أو العذر في تركها باشتغالهم بأمر عظيم ، من فتنة أو جهاد ونحوه : كانت أداء ، لأن هذا الوقت يصلح أن تكون فيه أداء عند إكمال العدة ، وعند تجويز الغلط في حق المشهور ، وإن كان مع العلم وعدم العذر كانت قضاء لقوات وقتها كسائر الصلوات . انتهى كلامه . وظاهر كلام غيره : أنها قضاء مطلقا .

قوله « وفي الأضحى للمحل من الفجر يوم عرفة - إلى آخره » .

لو أتى بعبارة صريحة في أن ابتداء تكبير الحلال عقب صلاة الفجر يوم عرفة ، وتكبير المحرم عقب صلاة الظهر ، ويمتد حتى يكبران عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق وينتهي : كان أجود . وكلامه يصدق على الصلوات الخمس ، سواء وقعت فرضاً أو نفلاً ، كالصلاة المعتادة وصلاة الصبي . وهذا كما نقول : تكبير المرأة إذا صلت مع رجال ، تبعاً في المشهور . وإن قلنا : لا تكبير إذا صلت بنفساء أو وحدها على إحدى الروايتين .

وقد يقال : كلامه ينصرف إلى الصلاة المعهودة المعروفة . فتخرج الصلاة

وصفته « الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله . والله أكبر الله أكبر والله الحمد » . ويكبر عقب المكتوبة في الجماعة . وإن صلاها وحده فلي روايتين . ولا يكبر عقب النافلة . وفي صلاة العيد وجهان . وإذا نسي التكبير قضاء وإن تكلم ، ما لم يحدث أو يخرج من المسجد أو يطل الفصل .

المادة . وتدخل صلاة الصبي . وقد قطع ابن عقيل وغيره : بأن الصبي يكبر عقب صلاته ، لأنها في صورة القرض . ويدخلها بنية الظهر ، ويضرب عليها ، بخلاف نفل البالغ . ولأنه إذا شرع له الإتيان فيها على صورة الفريضة في سننها وفرائضها ، كذلك يشرع التكبير بعدها على الصورة ، وإن لم تكن واجبة . وإطلاق كلامه في المحرر يقتضي أن كل أحد يكبر عقب كل صلاة هذه المدة . وذكر الشيخ وجيه الدين بن المنجا : أن الإمام إذا كان لا يرى التكبير في تلك الصلاة والمأموم يراه ، أو بالعكس . فوجهان : أحدهما : أن المأموم يتبع إمامه فعلا وتركاً ، لأن التكبير من توابع الصلاة . فأشبه ما هو جار في نفس الصلاة ، إلا أن يتيقن خطأ الإمام ، فانه لا يتابعه ، كما قلنا فيما زاد على سبع تكبيرات في صلاة الجنازة والعيد ، وبه قال أبو حنيفة . والثاني : يجري على موجب اعتقاده ، لأن الاقتداء لا أثر له في هذا . فإن الإمام إذا تحلل من صلاته فقد انقطع أثر القدوة . قوله « وفي صلاة العيد وجهان » .

سياق كلامه في عيد الأضحى ، وهو صحيح . لأن عيد الفطر ليس فيه تكبير مقيد . وكذا قطع به المصنف في شرح الهداية .

ولنا وجهان : هل في عيد الفطر تكبير مقيد ؟ وعلى القول به يخرج في التكبير عقب عيد الفطر وجهان ، كما نقول في عيد الأضحى . وذكر في الكافي في التكبير عقب عيد الفطر روايتين . وحكى جماعة - كابن عقيل ، وصاحب التلخيص - في التكبير عقب صلاة العيد روايتين . وذكر ابن عقيل : أن

ويسن مطلق التكبير في عشر ذي الحجة . وهي الأيام المعلومات .

التكبير أشبه بالذهب قال : لأنها صلاة مكتوبة أو مفروضة ، فسن التكبير عقيبتها ، كصلاة الوقت . وهذا يوافق ما تقدم .

فصل

اختلف قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى في الحديث الصحيح المشهور . وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم « شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَان : رمضان وذو الحجة » فروى عبد الله والأثرم وغيرهما أنه قال : « لَا يَجْتَمِعُ نَقْصَانُهُمَا إِنْ نَقَصَ رَمَضَانُ ، تَمَّ الْحُجَّةُ ، وَإِنْ نَقَصَ ذُو الْحُجَّةِ تَمَّ رَمَضَانُ ، لَا يَجْتَمِعُ نَقْصَانُهُمَا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ » وأنكر تأويل من تأوله على السنة التي قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيها ، ونقل أبو داود أنه ذكر لأحمد هذا الحديث . فقال : لَا أَدْرِي مَا هَذَا ؟ قَدْ رَأَيْنَاهُمَا يَنْقُصَان . وظاهر هذا من أحمد : التوقف عما قاله من أنه لَا يَجْتَمِعُ نَقْصَانُهُمَا ، وقال إبراهيم الحربي : معناه : أن ثواب العامل فيهما على عهد أبي بكر الصديق واليوم واحد ، قال الحربي : وقد رأيتهما نقصا في عام واحد غير مرة . وذكر الترمذي عن إسحاق أن معناه : لَا يَنْقُصُ ثَوَابُهُمَا إِنْ نَقَصَ الْعَدَدُ .

قال القاضي أبو الحسين : قال الوالد السعيد : والأشبه ما قاله أحمد في الرواية الأولى ، لأن فيه دلالة على معجزة النبوة ، لأنه أخبر بما يكون في الثاني ، وما ذهبوا إليه فإنما هو إثبات حكم .

قوله « ويسن مطلق التكبير في عشر ذي الحجة »

وكذلك الإكثار فيه من الطاعات ، وإنما خص التكبير : لأنه في بيان المقيد منه والمطلق ، وهذا العشر أفضل من غيره ، إلا العشر الأخير من رمضان ، فإن فيه تردداً .

قال الشيخ تقي الدين : يقال : أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام

العشر الأخير من رمضان . وليالى ذاك أفضل من لىالى هذا . وقد يقال : مجموع عشر ذى الحجة أفضل من مجموع العشر الأخير من رمضان . قال : وهو الأظهر .
ويوم النحر من جملة عشر ذى الحجة . صرح به جماعة ، منهم الشيخ وجيه الدين بن المنجا والمصنف فى شرح الهداية . وقال : وهو الأفضل ، وكذا ذكر حفيده الشيخ تقى الدين فى أقسام القرآن : أن أفضل الأيام يوم النحر . وقد روى الإمام أحمد وأبو داود من حديث عبد الله بن قرط مرفوعاً « أعظم الأيام عند الله : يوم النحر ، ثم يوم القر » ، وهو الذى يلى يوم النحر « رواه ابن حبان فى صحيحه ، ولفظه « أفضل الأيام عند الله : يوم النحر ويوم القر »

وذكر المصنف فى شرح الهداية أن ابن عميل علق أن ليلة الجمعة أفضل اللىالى ، لأنها تابعة لما هو أفضل الأيام ، وهو يوم الجمعة . وظاهر هذا : أن أفضلية يوم الجمعة محل وفاق .

وعن أبي هريرة مرفوعاً « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة » رواه مسلم وغيره . وعن أبي أمامة البدرى قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سيد الأيام يوم الجمعة ، وأعظمها عند الله . وأعظم عند الله من يوم الفطر ، ويوم الأضحي » إسناده جيد ، وفيه عبد الله بن محمد بن عميل ، وحديثه حسن . رواه أحمد وابن ماجه .

ويتوجه فى المسألة قول ثالث : أن أفضل الأيام يوم عرفة ، لأنه لم ير يوماً أكثر عتقاً من النار من يوم عرفة .

روى ابن حبان فى صحيحه ، وإسناده حسن ، عن جابر مرفوعاً « ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر ذى الحجة ، وما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفة ، ينزل الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا ، فيباهى بأهل الأرض أهل السماء فيقول : انظروا إلى عبادى شُعْثاً غُبْراً ضاحين ، جاءوا من كل فج عميق ،

باب صلاة الكسوف

وهي مسنونة حضرا وسفراً . بلا خطبة . ولا يصلى بعد تجلى الكسوف ولا غروبه . فإن كان ذلك وهو فيها أتمها فأوجز . وتصح من المنفرد . وفعلها جماعة في الجامع أفضل . وهي ركعتان ، يحجر فيهما بالقراءة . فيقرأ في الأولى بالحمد ثم بنحو البقرة . ثم يركع فيسبح بحمده مائة آية ، ثم يرفع فيقرأ مع القامحة دون قراءته

يرجون رحمتي ، ولم يرو عذابي ، فلم يرو ما أكثر عتقاء من النار من يوم عرفة » وعن أوس بن أوس مرفوعاً « أفضل أيامكم يوم الجمعة » رواه جماعة ، منهم أبو داود والنسائي ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان . وظاهره أنه ليس هو أفضل الأيام لإتيانه بلفظة « من » .

وقد ثبت بالحديث المتقدم : أنه أفضل من يوم النحر . فلم يبق أفضل منه إلا أن يكون يوم عرفة . وأفضل الشهور شهر رمضان على ظاهر كلام الأصحاب وغيرهم . لأن أفضل الصدقة عندهم صدقة رمضان . للخبر فيه ، ولأن الحسنات فيه تضاعف . وهذا يدل على أفضليته على غيره من الشهور . وينبغي على ذلك فوائد من الطلاق والعنق والنذر وغير ذلك .

صلاة الكسوف

قوله : « ولا يصلى بعد تجلى الكسوف ولا غروبه » . وظاهره : سواء كان الغائب شمساً أو قرراً ، لأنه قد ذهب الانتفاع بنورها ، وكما نقول : لا تشرع صلاة الاستسقاء عن الجبال والبراري ، التي لا تسكن ولا تزرع ، فكذا هنا ، وحكي المصنف هذا في شرح الهداية في خسوف القمر احتمالاً ، وحكاه غيره وجهاً ، والمشهور في القمر إذا غاب خاسفاً ليلاً صلى له . وقطع به جماعة ، كالقاضي وأبي المعالي . وهو ظاهر كلام آخرين ، لأن سلطان

الأولى . ثم يركع دون الركوع الأول ، ثم يرفع فيسجد سجدتين نحو الركوعين . ثم يصلي الثانية كذلك . ويقصرها عن الأولى في القراءة والتسبيح . ثم يتشهد ويسلم . ولو أتى في كل ركعة بثلاث ركوعات أو أربع جاز . والختار هو الأول

القمر الليل ، وهو باق ، فهو كما لو حجب الشمس غيم . فعلى هذا : إن غاب خاسفاً بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس ، فهل يصلى ؟ لأن سلطان القمر باق ما بقيت الظلمة ، ولا ينقطع حتى تطلع الشمس أولاً يصلى ، لأنه ابتداء نهار ؟ فيه وجهان . ذكرهما أبو المعالي بن المنجا .

قوله في صلاة الكسوف : « ثم يرفع ، ثم يسجد سجدتين » .

ظاهر كلامه : أنه لا يطيل هذا القيام ، وهو القيام الذي يليه السجود ، وهو صحيح ، لظاهر أكثر الأحاديث . ويحمل ما يخالف هذا من الأحاديث على الجواز ، أو على مدة قليلة قدر ما يقول « أهل الثناء والحمد » إلى آخر الدعاء المشهور ، ونحوه ، ولو قال « ثم يرفع فيسجد » كان أولى . ولم أجد في هذا خلافاً في المذهب صريحاً . وذكره في الرعاية قولاً ، ولم يذكر فيه ما يخالف .

وظاهر كلامه أيضاً : أنه لا يطيل الجلوس بين السجدتين ، لأنه لم يذكر الإطالة فيها ، كما ذكره في غيرها . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب ، كظاهر أكثر الأحاديث .

ولنا في هذه المسألة وجهان : أحدهما يطيل ، وهو قول الآمدي ، وقطع به في التلخيص وزاد : كالركوع . وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام إطالة الجلسة بين السجدتين في حديث - إن صح - فهو محمول على الجواز .

وظاهر كلامه في قوله « ثم يصلي الثانية كذلك ، ويقصرها عن الأولى في القراءة والتسبيح » : أنه إن شاء جعل القيام الأول منها كالقيام الثاني من الركعة الأولى ، أو أطول أو أقصر . وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية وغيرها .

وإذا اجتمع كسوف وجمعة . قدم الكسوف إن أمن فوتها .
وإن اجتمع خسوف ووتر قريب الفجر قدم الخسوف . وقيل : الوتر . وإذا

وذكر القاضى وابن عقيل والمصنف فى شرح الهداية وغيرهم : أن تكون أقصر ، وأن القراءة فى كل قيام أقصر من التى قبلها . وكذا التسبيح . وذكر أبو الخطاب وغيره أنه يقرأ فى القيام الأول من الركعة الأولى بالبقرة أو نحوها ، وفى القيام الثانى منها بآل عمران أو نحوها . وفى الثالث من الركعة الثانية^(١) بالنساء أو نحوها . وفى الرابع منها بالمائدة أو نحوها . وذكر القاضى : إن قرأ هكذا فحسن ، قال : وليس هذا التقدير عن الإمام أحمد ، لكنه أوماً إلى تطويل الأولى على الثانية ، والثانية على الثالثة ، والثالثة على الرابعة . فهذه ثلاثة أقوال . ودعوى ظهور شىء من الأحاديث لهذا القول ، أو الذى قبله فيه نظر ، يبقى القول الأول بالتخير .

وظاهر كلامه : أن صلاة الكسوف تصلى فى أى وقت حدث فيه الكسوف ، وأن ذلك لا يتقيد بوقت ، وأنه لا يلتفت إلى قول المنجمين فى ذلك ، وهو صحيح . قال المصنف فى شرح الهداية : لا يلتفت إلى قول المنجمين : أن الكسوف لا يقع فى يوم العيد ، وأنه لا يكون إلا فى الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين من الشهر . ذكره القاضى وغيره .

وقد قدمنا عن الشافعى اختلاف قوله فى تقديم العيد على الكسوف ، إذ قد ثبت بالنقل المخرج فى الصحيحين وغيرهما « أن الشمس انكسفت يوم توفى إبراهيم بن النبى صلى الله عليه وسلم » وقد اتفق أهل السير أنه توفى فى اليوم العاشر من الشهر ، كذا حكاه القاضى ، وقال : نقل الواقدى أنه مات يوم العاشر من ربيع الأول ، وكذلك نقل الزبير بن بكار ، انتهى كلامه .

وقال ابن عقيل : فإن انكسفت الشمس قبل النصف من الشهر : صلينا

(١) كذا فى الأصل . ولعل الصواب « وفى الثالث منها »

كان الكسوف في وقت نهى ، ومنعنا من صلاته فيه . سَبَّحَ ودعا مكانها .
ولا تصلى صلاة الكسوف لغيره إلا للزلزلة ، وللزلزلة الدائمة .

صلاة الكسوف ، ولا نقول على قول المنجمين : أن ذلك يختص بالنصف الأخير
من الشهر ، ولا نقول : ذلك عارض ، وليس بخسوف ، فإن الفقهاء فرعوا ،
وقالوا : إذا اتفق عيد وكسوف ، وبنوا ذلك على ما روى « أن الشمس كسفت
عقب موت إبراهيم في اليوم العاشر من الشهر » ولا يختلف النقل في ذلك ، وأنه
مات يوم العاشر من ربيع ، نقله الواقدي والزييري .

وقال الشيخ وجيه الدين بن المنجاف في شرح الهداية : فإن قيل : ما فرضموه
من اجتماع الصلوات لا يتصور ، لأن العيد في أول شوال ، أو عشر ذي الحجة ،
والخسوف في مطرد العادة : في الرابع عشر عند إبدار القمر ، وكسوف
الشمس عند الاجتماع بالقمر ، في التاسع والعشرين أو الثامن والعشرين ؟
قلنا : قد أجاب العلماء عن هذا من وجوه .

أحدها : أن الغرض بيان معنى الأحكام وتصويرها ، كما قالوا « مائة جدة »
فقد يقدر الفقيه أمراً لا يتوقع وقوع مثله لتشحيذ الخاطر ، وتنبيه القريحة ،
والتدرب في مجال الأقيسة والمعاني .

الثاني : أن النقل صح في كسوف الشمس يوم مات إبراهيم بن النبي صلى الله
عليه وسلم في العاشر من شهر ربيع الأول ، وقيل : في العاشر من شهر رمضان .
فهذا رواه علقمة عن ابن مسعود . وذكره الزبير في كتاب الأنساب في
الكسوف ، وأن الشمس كسفت في العاشر من شهر ربيع الأول . وقيل :
في الثالث عشر . ورواه الواقدي أيضاً . وقيل : كسفت الشمس في يوم عاشوراء ،
يوم مات الحسين . وإنما نقل العلماء ذلك ورووه لأنهم رأوا شيئاً يدعى على
خلاف المعتاد .

باب صلاة الاستسقاء

وإذا أجذبت الأرض ، واحتبس القطر : وعظ الإمام الناس ، ووعدهم يوماً لخروجهم ، ثم يخرج فيه إلى مصلى العيد متنظفاً غير متطيب ، متواضعاً

الوجه الثالث : أن العادات تنتقض إذا قربت الساعة . فتطلع الشمس من مغربها ، وكذلك كسوفها وخسوفها . انتهى كلامه .

قال الشيخ أبو شامة المقدسي الشافعي في مذهبه : في سنة أربع وخمسين وستمائة قال : فيها في ليلة السادس عشر من جمادى الآخرة : خسف القمر أول الليل وكان شديد الحمرة ، ثم انجلى ، وكسفت الشمس في غده ، احمرت وقت طلوعها وقريب غروبها . وبقيت كذلك أياماً مغبرة اللون ، ضعيفة النور . والله تعالى على كل شيء قدير .

واتضح بذلك ماصوره الشافعي رضي الله عنه من اجتماع الكسوف والعيد . واستبعده أهل النجامة . انتهى كلامه .

وما يحكى عن المنجمين في هذا : هو اختيار الشيخ تقي الدين . وبجته في غير موضع من كلامه .

صلاة الاستسقاء

قوله : « وإذا أجذبت الأرض واحتبس القطر »
ظاهره : أنها لا تسن لخوف الجذب ، ودليله ظاهر . وقيل : تسن .
وقوله : « وعظ الإمام الناس - إلى آخره »

اطلاق كلامه يدل على أنها لا تخص بأهل الجذب ، وقطع به جماعة . كابن عقيل وابن تميم .

وقال في الرعاية : وإن استسقى مُخَصَّبٌ لمحبب جاز . وقيل : يستحب ، ولعل الظاهر : استحبابه بالدعاء لا بالصلاة .

متذللًا متضرعًا، ومعه الشيوخ والمجائز وأهل الصلاح.

قال المصنف في شرح الهداية : ولا يختص بأهل الجذب ، بل يستحب أن يستسقى لهم أهل الخصب أيضاً . فإن دعاء المؤمن أقرب إجابة . ويعرف من كلامه إن نذر الإمام أو آحاد الناس الاستسقاء لزمه . لأنه قرينة وطاعة ، ذكره جماعة . ولا يلزم عن الناذر ، ولا يتمين زمان ولا مكان . فإن عين صلاة أو خطبة لزمه . وإن عين بغير صلاة ولا خطبة لم يلزمه . وإن أطلق فوجهان . ويعرف من كلام صاحب المحرر أيضاً : أنه لو نذر في زمان الخصب أن يصلى للاستسقاء ، لم ينعقد نذره .

وقال الشيخ وجيه الدين : فيه وجهان . أحدهما : لا ينعقد . والثاني : ينعقد ، لأنه قرينة في الجملة . فيصلى ويسأل الله دوام النعمة والخصب عليهم . وشمول بقية الخلق بهذه النعمة انتهى كلامه .
والأول أولى .

وظاهر كلامه : أنه لا يستحب الاستسقاء لغور ماء عين أو نهر ، لقوله « احتبس القطر » ولو قال « واحتبس الماء » دخلت المسألة تحت كلامه .
وذكر في شرح الهداية وجهين في الاستحباب . وذكر في التلخيص وغيره روايتين . واختار ابن عقيل الاستحباب ، وقال : إن الأصحاب اختاروا عدمه . وذكر في الرعاية : أن الاستحباب أقيس ، وقطع به في المستوعب . وقيد جماعة المسألة بلحوق الضرر بذلك ، وهو صحيح .
وقال في الشرح : قال القاضي وابن عقيل : إذا نقصت مياه العيون أو غارت وتضرر الناس : استحب الاستسقاء ، كما يستحب لا نقطاع المطر . وقال أصحابنا : لا يستحب ، لأنه لم ينقل . انتهى كلامه .

قوله : « ومعه الشيوخ والمجائز وأهل الصلاح »

يحتمل أن يكون مراده : أنه يستحب خروج هؤلاء خاصة . وعلى هذا يكون

قوله « وعظ الإمام الناس ووعدهم يوما لخروجهم » يعنى : من يستحب خروجه منهم ، ويكون الوعد المعطوف خاصا ، والوعد المعطوف عليه عاما . وهذا ظاهر كلامه فى شرح الهداية . فإنه قال : أما المستحب : فخرج الشيوخ ومن كان من أهل الصلاح ، لأن دعاءهم أرجى للإجابة ، ويحتمل أن يكون مراده : أن يكون خروج هؤلاء أشد استحبابا ، وهذا أقوى . لكن يرد عليه الشباب من النساء فإنه لم يستثنى ، وخروجهن غير مستحب ، لم أجد فيه خلافا صريحا . وفى استحباب خروج العجائز ومن لاهيته لها ، وجهان : الاستحباب مذهب أبى حنيفة والشافعى كالشيوخ . وعدمه : ذكر القاضى : أنه ظاهر كلام الامام أحمد ، وهو قول مالك . لأن المرأة فى الجملة عورة . وكذا حكى بعضهم عن ابن عقيل : أنه ذكر هذا ظاهر كلام أحمد .

والذى رأيت فى فصول ابن عقيل : ولا يجوز إخراج العجائز ، على ظاهر كلام أحمد ، وعلى قول ابن حامد يستحب ذلك ، على ما قدمنا فى صلاة العيد . ووجه المنع أن النص ورد فى المساجد . فأما فى الصحراء فلا ، ووجه الجواز : أن الفتنة امتنعت فى حقهن ، والدعاء منهن مرجو إجابته . انتهى كلامه . وكأنه يقول فى توجيه المنع : إن الأصل عدم خروج المرأة . لأنها إذا خرجت استشرفها الشيطان . وخيف منها الافتتان . والنص الوارد فى المساجد يختص بها . هذا وجهه . إن كان محفوظا . وفيه نظر لا يخفى .

واعتباره المسألة على قول ابن حامد بصلاة العيد يدل على أن حكمها حكمها . وخروج النساء فى صلاة العيد فيه أقوال : الإباحة ، والاستحباب . اختاره ابن حامد والمصنف فى شرح الهداية . وقال فى رواية اسحق بن إبراهيم - وقيل له : هل على النساء صلاة العيد ؟ - قال : ما سمعنا فيه شيئا . وأرى أن يفعلنه يصلين . وقال مرة أخرى : ما سمعنا أن على المرأة صلاة العيدين ، وإن صلت فحسن ، وهو

ويجوز خروج الصبيان ، وقال ابن حامد : يستحب .

أحب إلى . والكراهة ، فانه روى عن الامام أحمد أنه قال : لا يعجبني خروج النساء في وقتنا هذا لأنه فتنة ، قاله في رواية صالح في خروجهن إلى العيد . واختار القاضي أنه لا يستحب ، لأنهن فتنة . ويخرج من هذا قول رابع بالتحريم ، بناء على اختلاف الأصحاب في قول الامام « لا يعجبني » هل هو للتحريم أو للكراهة ؟ على وجهين .

وفي المسألة قول آخر روى عن الامام أحمد يكره للشابة ، ولا بأس به للعجوز . وقال المصنف في شرح الهداية : وأما شواوب النساء وذوات الهيئات : فلا يسن حضورهن . بل يكره عند الجميع ، بخلاف العيد لورود الأثر به هناك . وليس هذا مثله . لأنه لا يخشى بحضورهن مفسدة هكذا في مجمع البحرين ^(١) . العكس مقصود الحضور ، وهو إجابة الدعاء . ومقصود العيد لا يحتل بذلك . ولأنه بحضور العيد : يعرفن كثيراً من شعائر الدين وأحكامه بما يسمعه في الخطبة . وهنا جل المقصود الدعاء ، وهو ممكن منهن في بيوتهن . انتهى كلامه ولا يخلو من مناقشة ونظر .

قوله : « ويجوز خروج الصبيان . وقال ابن حامد : يستحب »

ظاهره : سواء كانوا مميزين أم لا ، وهو ظاهر كلام غيره ، وقد احتج الشيخ وجيه الدين بن المنجا بالاستحباب بما روى من قوله عليه الصلاة والسلام : « لولا شيوخ رُكِّعَ ، وأطفال رُضع ، وبهائم رُتِعَ . لَصَبَّ عليكم العذاب صَبًّا »

(١) بهامش الأصل : الذي في مجمع البحرين لابن عبد القوي - والظاهر أنه كلام للشيخ مجد الدين في شرح الهداية - ويكره حضور شواوب النساء وذوات الهيئات عند الجميع ، بخلاف العيد ، لورود الأثر فيه . فربما عكس حضورهن مقصود الاستسقاء من إجابة الدعوى ، بخلاف العيد .

وإن خرج أهل الذمة لم يمتنعوا . وأفردوا عن المسلمين ، ويصلى بهم

ولم يزد على ذلك . وهذا يؤيد عدم الفرق .

وقال المصنف فى شرح الهداية : إنما يخرج منهم المميزون . قال وإن قلنا : لا استعجاب ، فلعدم التكليف ، كما فى الطفل والمجنون . وإن قلنا : يستحب - وهو أصح - فلائهم من أهل العبادة ، ويمتازون عن البُلَّغ برفع الآثام عنهم وكونهم أقرب لأن يُرْحَمُوا وَيُجَابُوا . ولعل هذا أقوى . فإن من ليس أهلا للعبادة لا فرق بينه فى هذا وبين البهيمة ، ولا يستحب إخراجها عندنا ، لكن يجوز . قطع به جماعة . وحكى غير واحد وجها بكراهته .

قوله : « وإن خرج أهل الذمة لم يمتنعوا ، وأفردوا عن المسلمين »
ظاهر هذا : أنه يكره إخراجهم ، وإن كنا لا نمنعهم إن خرجوا ، وكذا ذكر غير واحد أنه يكره إخراجهم ، وهو قول مالك والشافعى ، لبعد إجابتهم ، لأنهم أعداء لله . وإن أغيث المسلمون فرجما قالوا : هذا حصل بدعائنا .
وذكر المصنف فى شرح الهداية : أن ظاهر كلام أبى بكر : أنه لا بأس بإخراجهم . وأما كونهم لا يمتنعون إذا خرجوا . فلائهم يطلبون أرزاقهم . والله قد تكفل برزق المسلم والكافر .

وقوله : « وأفردوا عن المسلمين » يعنى : إذا خرجوا يوم خروج المسلمين . يفردون عنهم لثلا يحصل عذاب فيهم الجميع . ولهذا أفردوا عن مقابر المسلمين . والأولى أن لا يفردوا بيوم على ظاهر ما قطع به فى المفتى وغيره . واختاره المصنف . لعدم نقله فى الأعصار السابقة ، ولما فيه من استقلالهم به ، وربما نزل غيث فيكون أعظم لفتنتهم ، وربما اغترَّ بهم غيرهم ، وقال ابن أبى موسى : الأولى إفرادهم بيوم . وقطع به جماعة ، منهم صاحب المستوعب والتلخيص ، لثلا يظنون أن ما حصل من الغيث بدعائهم .

ركعتين كصلاة العيد ، وعنه يصلى بلا تكبير . ثم يخطب خطبة واحدة ، مفتوحة بتسع تكبيرات ، وقيل بالحمد ، ويكثر فيها الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويدعو ويدعون ، ويكثرون الاستغفار ، وعنه أنه يخطب قبل الصلاة ، وعنه يخير ، وعنه لا يخطب ، وإنما يدعو ويستقبل القبلة في أثناء دعائه فيدعو سراً . ويحوّل رداءه ، فيجعل اليمين يساراً واليسار يميناً ، ويفعل الناس كذلك ، لا ينزعوه إلا مع ثيابهم . ويسن أن يقف المستسقى في أول المطر ، ويخرج رجله وثيابه لينالها ، ويغتسل منه ويتوضأ . فإن لم يسقوا عادوا ثانياً وثالثاً ، وإن سقوا قبل الخروج صلوا شكراً ، وسألوا الله المزيد .

قوله : « وإن سقوا قبل الخروج . صلوا شكراً »

يعنى : فيما إذا عزموا على الخروج وتأهبوا له ، وإلا فلو سقوا قبل العزم على الخروج والتأهل له لم يصلوا على ظاهر كلام المصنف في شرح الهداية والأصحاب . وذلك لأنهم قد شرعوا في أمر الاستسقاء . فهو كما لو خرجوا فسقوا قبل أن يصلوا فإنهم يصلون . وقد علل بعضهم : بأن الصلاة شرعت لإزالة العارض من الجذب ، وذلك لا يحصل بمجرد النزول . ومقتضى هذا : أنهم يصلون مطلقاً . فعلى هذا : هل يخرجون ؟ فيه وجهان ، والقول باستحباب الخروج : قول القاضي وابن عقيل . وقطع به جماعة منهم صاحب المستوعب والتلخيص ، وقيل : لا يخرجون ولا يصلون . اختاره الشيخ موفق الدين وغيره . لأن الصلاة تراد لإزالة المطر ، وقد وجد ، ولأنه لم يرد فيه أثر ، وفيه كلفة .

قال المصنف : ويفارق ما لو خرجوا فسقوا قبل الصلاة . لأنه ليس في التكميل كبير مشقة ، بل قد شرعوا وأتوا بأكثر المقصود من الاجتماع والدعاء . ولذلك كان تكميله بالصلاة أولى . انتهى كلامه .

وظاهر كلام الآمدى : أنهم يخرجون فيدعون ولا يصلون ، وهو قول بعض الشافعية

كتاب الجنائز

يُوجَّه المحتَضَر على جنبه الأيمن ، أو مستلقياً على ظهره ، ويبلُّ حلقة بماء أو شراب ، ويلقن قول « لا إله إلا الله » مرة ، ولا يزداد على ثلاث . فإن تكلم

كتاب الجنائز

قوله : « يوجه المحتضر - إلى آخره »

هذا المذهب ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم . وخالف فيه سعيد بن المسيب . وروى ابن القاسم عن مالك كراهته . وقال الخرقى : إذا تيقن الموت وَجَّه إلى القبلة . قال فى المغنى : ويحتمل أنه أراد حضور الموت . ويحتمل أنه أراد تيقن وجود الموت ، لأن سائر ما ذكر إنما يفعل بعد الموت ، وهو تغميض العين وغيره وكلام ابن عقيل وغيره مثل كلام الخرقى .

وهذا التوجيه قبل الدفن مستحب . صرح به جماعة من الأصحاب ، ولم أجد خلافه صريحاً . وهو المحكى عن مذاهب الأئمة الثلاثة .

وقوله « على جنبه الأيمن ، أو مستلقياً على ظهره » يعنى : يجوز هذا ويجوز هذا ، فيكون تعرض لجواز الأمرين . ولم يتعرض للأفضلية . ويحتمل أن يكون مراده التخيير ، وأنه الأولى . ومنصوص الإمام : أن توجيهه على جنبه الأيمن أفضل . وذكر المصنف فى شرح الهداية : أنه المشهور عنه ، وأنه قول الأئمة الثلاثة ، قال : وهو أصح . وهذا اختيار ابن عقيل وغيره . وعن الإمام أحمد مستلقياً على ظهره أفضل ، وهو الذى فعله عند موته ، واختاره أكثر الأصحاب وحكاه الشيخ وجيه الدين عن اختيار الأصحاب . وعنه التسوية بينهما . ولم أجد أحداً اختارها .

قوله « ويبل حلقة - إلى قوله - : وسورع فى تجهيزه » كل ذلك مستحب .

بشيء بعدها أعيدت ، ويقرأ عنده يس . فإذا مات غمضت عيناه ، وشد لحياه ،
ولُيئت مفاصله ، وزعت عنه ثيابه . وسُجى بثوب ، وجعلت على بطنه حديدة ،
وسورع في تجهيزه ، ويُتيقن موته إن شك فيه بانخساف صدغيه ، وميل أنفه ،
وانفصال كفيه ، وارتخاء رجله .
وغُسِّلَهُ : فرض كفاية ، وأولى الناس به وصيته ، ثم أبوه وإن علا ، ثم

قوله : « وصيه » - إلى آخره »

أطلق ، ولا بد من إسلامه في المشهور ، بناء على اعتبار النية ، لأنها عبادة
مفترضة . وليس الكافر من أهلها ، كالتييم .

وذكر المصنف في شرح الهداية : أنه يحتمل عنده أن المسلم إذا حضر وأمر
الكافر بمباشرته وفعله في الحال : لن يصح كالحى إذا نوى رفع الحدث ، وأمر
كافراً بفعل أعضائه ، وكالأضحية إذا باشر ذبحها ذمى على المشهور ، اعتماداً على
نية المسلم .

وظاهر كلامه : أنه يجوز أن يكون مميزاً ، وهو أصح القولين ، لصحة
طهارته وكأذانه ، وظاهر كلامه : أنه يجوز أن يكون فاسقاً .

قال المصنف في شرح الهداية : والأفضل أن يكون ثقة أميناً ، عارفاً بأحكام
الفعل ، وكذا قال غيره . وقال في المستوعب : لا يفضل الميت إلا عالم بالفعل .
ويستحب أن يكون من أهل الدين والفضل .

وقال الشيخ وجيه الدين : يجب أن يكون مأموناً موثقاً بدينه ، ومعرفة
الفعل ونظامته .

فصار في اعتبار عدالته ومعرفة بأحكام الفعل ثلاثة أوجه ، الثالث :
يعتبر علمه بأحكام الفعل فقط ، وقطع في الرعاية بأنه لا بد أن يكون غير
فاسق . وهذا فيه نظر ، بخلاف شرطية عدالته في الصلاة على أصلنا .

ابنه وإن سفل ، ثم أقرب عصبتة ، ثم ذو أرحامه ، ثم الأجانب ، ولا يُغسلُ المرأةَ محرماً وأولى الناس بغسلها من أوصت إليها به ، ثم أمها ثم جدتها ثم بنتها ثم أختها ثم عمتها أو خالتها ، ثم القربى فالقربى ، ثم الأجنبية . ويجوز أن يغسل الرجل زوجته وأم ولده ، وأن يغسله .

وظاهر كلامه : أنه يجوز أن يكون جنباً . أو حائضاً ، أو نفساء ، أو محدثاً . ونص عليه الإمام أحمد ، مع أن الأفضل تركه ، وعنه يكره . وكرهته التغميض منهم لكرهه السلف لذلك .

قال المصنف : ولعل ذلك لأجل حضور ملائكة القبض . والملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب . ولم يثبت حضورها وقت الغسل . وقطع غير واحد بأن الحر البعيد أولى من العبد القريب . لأن العبد لا ولاية له في المال والنكاح . وقطع المصنف وغيره بأن سيد الرقيق أولى بغسله ودفنه والصلاة عليه . لأن علاقة الملك أقوى من علاقة النسب .

قوله : « ويجوز أن يغسل الرجل زوجته وأم ولده ، وأن يغسله . »
ظاهره : جواز نظر كل واحد منهما إلى جميع بدن الآخر ، حتى الفرجين . وذكره الشيخ وجيه الدين في شرح الهداية والشافعية . وقال ابن تيم : ولكل واحد منهم النظر إلى الآخر بعد الموت ، ما عدا الفرج . قاله أصحابنا . وسئل الإمام عن ذلك ؟ فقال : اختلف في نظر الرجل إلى امرأته . انتهى كلامه : أى وقطع بهذا في الرعاية . أن أى الزوجين مات فلا آخر نظر غير فرجيه ، إن جاز أن يغسله .

وقطع الشيخ وجيه الدين في شرح الهداية : أن القاتل لا حق له في غسل المقتول عمداً أو خطأ ولا في الصلاة والدفن . لأنه بالغ في قطيعة الرحم . فلا يراعى حقه بعد الموت ، كما في الميراث فأما القاتل قصاصاً بحق فقيه وجهان . بناء على الميراث . انتهى كلامه . وظاهر كلام الأصحاب خلافه .

وعنه لا يجوز له غسل زوجته ، وللرجل والمرأة غسل من لم يبلغ سبع سنين من ذكر أو أنثى ، ولا يغسل المسلم قريبه الكافر ، وله دفنه إن لم يجد من يدفنه ، وعنه له غسله ، حكاه أبو حفص واختاره . ويؤجّه الميت على مغتسله منحدرًا نحو رجله ، ويجعل تحت ستر أو سقف . والأفضل بجريدة ، وستر عورته ، وعنه الأفضل غسله في قميص رقيق واسع السكين ، ولا يحضره إلا الغاسل ومن يعينه ويرفع رأسه قريباً من الجلوس فيعصر بطنه برفق . ويلف على يده خرقة فينجيه . ولا يحل له مس عورته ولا نظرها . ويسن أن لا يمس بقية بدنه إلا بخرقة . ثم ينوى غسله ويسمى . ويمسح بالماء باطن شفتيه ومنخريه . ثم يُتمّم وضوءه كوضوء الصلاة . ثم يغسل برغوة السدّير

قوله « وله دفنه إن لم يجد من يدفنه » .

ظاهره : أنه لا يجب دفنه في هذه الحال ، وعلى هذا لا تجب مواراته مطلقاً . وقطع به الشيخ وجيه الدين . وهو ظاهر كلام غير واحد . وقطع المصنف في شرح الهداية بأنه يجب ، ذمياً كان أو حريباً أو مرتداً . وقال : هذا ظاهر كلام أصحابنا ، اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام في حق كفار أهل بدر . حيث وارههم في القليب . ولأن في تركه سبباً للمثلة به . وهي ممنوع منها في حقه ، بدليل عمومات النهي عنها . وفي هذا نظر . لأن فعله هذا لا يدل على الوجوب واحتمال وقوع المحذور لا ينهض سبباً لتحريم شيء ولا وجوبه .

قوله : « ويمسح بالماء باطن شفتيه ومنخريه »

الأولى أن يكون بخرقة ، نص عليه وهي خرقة سائر البدن ، وهي غير خرقة الاستنجاء ، ذكره المصنف وغيره . ويستحب قبل ذلك غسل كفّي الميت كالحي ، نص عليه . ومسح باطن شفتيه ومنخريه مستحب عند الإمام ، وأكثر الأصحاب ، وأوجه أبو خطاب في الانتصار في بحث مسألة المضمضة والاستنشاق ،

رأسه ولحيته . ولا يسرح شعره . وقال ابن حامد : يسرح تسريحا خفيفا .
ثم يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر . ويقبله على جنبيه . يفعل ذلك كله
ثلاثا . إلا الوضوء . فإنه يحصل بأول مرة . ويمر في كل مرة يده على بطنه .

وعند أبي حنيفة لا يستحب ذلك . وحكى في المغنى عن الشافعى : أنه يمضمضه
وينشققه ، كما يفعل بالحى . وحكى المصنف سقوط المضمضة والاستنشاق بالإجماع .
قوله : « يفعل ذلك كله ثلاثا ، إلا الوضوء فإنه يحصل بأول مرة »

كذا ذكر هو وغيره أنه يكتفى بوضوئه أول مرة ، ونص عليه الإمام أحمد ،
لأنه وضوء شرعى ، حصل فيه التكرار الشرعى في المرة الواحدة ، فلا وجه لإعادته
من غير خارج ، وظاهر كلامه أنه لا يحصل غسله بأول مرة ، ومراده الغسل
المستحب ، لأنه يستحب غسله ثلاثا مع إجزاء مرة ، كغسل الجنابة ، وحكى
هذا عن مذاهب الأئمة الثلاثة ، وقد نص الإمام أحمد على كراهة غسله مرة
واحدة ، قال : لا يمجبنى ، وللأصحاب في قوله : لا يمجبنى كذا ، هل هو
للتحريم أو للكره ؟ وفي الصحيحين عن أم عطية قالت : « دخل علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلنها ثلاثا ، أو خمسا ،
أو سبعا ، أو أكثر من ذلك إن رأيتن » . وقد قال الشيخ وجيه الدين : في
ذكر ابن أبى موسى أنه إذا شرع في غسله التبعدى وإفاضة الماء ، لأنه يعود
لإنجائه ثلاثا ، ولو وضوئه ، والذي حكاه القاضى عن أحمد الوضوء في المرة الأولى ،
ولا يعيده ثانيا ، انتهى كلامه ، وهو معنى ما ذكره في المستوعب .

وقوله : « يفعل ذلك ثلاثا » يعنى : لا يزيد عليها من غير حاجة ، وعلى
هذا الأصحاب ، قال الشيخ وجيه الدين : الثلاث أدنى الكمال ، والمتوسط
خمس ، والأعلى سبع ، وهو حد أغلظ النجاسات من الولوج ، والزيادة
حينئذ سرف .

فإن لم ينق بالثلاث زاد حتى ينقى . ويقطع على وتر . ويجعل في كل غسلة سِدْرًا مسحوقًا . وفي الأخيرة كافورا . ولا بأس بالماء الحار والأشنان والخلال إن احتاجه . ويقلم أظفاره ويحز شاربه . ويزيل شعر عاتته وإبطه ويجعل معه . وكذلك العضو الساقط . ولا يخلق رأسه . ولا يحنن بحال . ثم ينشف بثوب . والغرض من ذلك غسله بالماء ، وفي النية والتسمية وجهان . فإن غُسِّلَ . ثم خرج منه شيء . غُسل المحل ووضي عند أبي الخطاب . والمنصوص عنه : أنه يعاد غسله . وإن

قوله : « فإن لم ينق بالثلاث زاد حتى ينقى ، ويقطع على وتر »

ظاهره : ولوزاد على سبع ، لما تقدم من حديث أم عطية ، وقطع به المصنف في شرح الهداية قال : وإنما لم يذكر أصحابنا ذلك ، لأن الغالب أنه لا يحتاج إليه ، ولذلك لم يسم النبي صلى الله عليه وسلم فوقها عددًا بعينه ، وقول الإمام أحمد : لا يزاد على سبع محمول على ذلك ، أو على ما غسل غسلًا منقيا إلى سبع ، ثم خرجت منه نجاسة انتهى كلامه ، وقال في المغني بعد أن ذكر كلام أحمد : هذا وإن لم ينق بسبع فالأولى غسله حتى ينقى ، ولا يقطع إلا على وتر ، قال ولم يذكر أصحابنا أنه يزيد على سبع ، وقدم ابن تيميم ما هو ظاهر كلامه في المحرر ، ثم قال : وحكى عن أحمد لا يزاد على سبع ، وقال في المستوعب : فإن لم ينق بالثلاث زاد إلى سبع ولا يزيد عليها ولا يقطع إلا على وتر ، وقال ابن الجوزي في المذهب : فإن لم ينق بالثلاث زاد إلى سبع والأفضل أن لا يقطع إلا على وتر ، ولا يجب إلا مرة واحدة ، انتهى كلامه ، وهو معنى كلام كثير من الأصحاب أو أكثرهم ، وقد قال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا من العلماء قال : يجوز سبع غسلات في غسل الميت . ذكره في التمهيد .

قوله : « والمنصوص عنه أنه يعاد غسله »

تكرر ذلك . إلا إن تجاوز سبعا فيوضاً . فإن لم يستمسك المحل حشى بالقطن أو الطين الحر . وإن خرج منه يسير وهو في أكفانه . لم يعد إلى الغسل وحمل .

يعنى : يجب وظاهره أنه يكتفى بذلك . وهو ظاهر كلام غيره : وذكر ابن الجوزى أنه يغسل موضع النجاسة . ويوضأ في^(١) إعادة غسله إلى سبع مرات . وجهان .

فعلى هذا الاختلاف في غسل موضع النجاسة والوضوء . لكن الخلاف في الاكتفاء به دون الغسل . ولعل هذا ظاهر كلامه في الحرر . لقوله : إلا أن يتجاوز سبعا . فيوضاً . وعنه لا يجب الوضوء بعد السبع . لأن فيه مشقة وخوفاً على الميت . ولا يؤمن من عود مثله . ولذلك غسل^(٢) الغسل . والأول أشهر . قال المصنف : لأنه حدث يوجب تنحية السبيل . فأوجب الوضوء انتهى كلامه . وقال ابن عقيل : لا يختلف المذهب أنه إذا غسل الميت فخرج منه شيء قبل تكفينه أنه يعاد عليه الغسل . ولم يحدده بسبع وحده بها في موضع آخر . وإبطال غسل الميت . وإعادة غسله بخروج النجاسة مسألة معاية . فيقال : حدث أصغر يوجب غسلاً . ويبطل غسلاً .

قوله : « حشى بالقطن أو الطين الحر »

يعنى : لا بأس بذلك . وظاهر كلام جماعة . وصرح به طائفة . وهو إحدى الروايتين . واختاره الخرق وغيره . وهو المشهور وعنه يكره حشوه . حكاه ابن أبي موسى . ويجب التلجم بذلك في ظاهر كلام جماعة . وصرح به طائفة كابن عقيل . قالوا : لأنه يراد للصلاة . فوجب أن يحتاط له بسد محل الحدث كما قلنا في طهارة المستحاضة . فإنها تلجم وتحتاط لذلك .

(١) كذا بالأصل . . .

(٢) كذا بالأصل . . .

وفي الكثير روايتان . ومن تعذر غسله فإنه ييمم . وإن مات رجل بين نسوة . أو امرأة بين رجال ، أو مات خنثى مشكلاً ييمم أيضاً . وعنه يغسل في قميص يصب الماء من فوقه ولا يمس . والسقط لا يغسل ولا يصلى عليه حتى يستكمل

فأما قوله : « لم يعد إلى الغسل وحمل » يعني : لا غسله ولا غسل النجاسة ولا الوضوء . لقوله : « وحمل » وذكر ابن عقيل رواية مطلقة أنه يعاد غسله . وذكر أن القاضي حملها على الكثير قوله : « وفي الكثير روايتان »

يعنى : قبل السبع ، وقطع به المصنف وغيره . فأما بعدها فلا يعاد ، وذكر بعضهم رواية أنه يعاد . وذكر بعضهم رواية أنه يعاد غسله ويظهر كفايته ، لأنه لا يؤمن مثله في الثاني . وعمله ابن عقيل وغيره : بأن ذلك فاحش ولا يعنى عن مثله في حق الحى فلا يعنى عنه في حق الميت كبعض الأعضاء إذا نسي غسله ، وعنه يفعل ذلك إن خرج قبل السبع إلى سبع فقط ، وهذا فيه نظر وإطلاق الروايين ليس بمتوجه . لأن المذهب أنه لا يعاد غسله . وذكر المصنف في شرح الهداية أنه المشهور عن الإمام أحمد . وأنه أصح ، قال هو وغيره : لأن في إعادته مشقة تطهيره ، وتطهير أ كفانه ، وانتظار جفافها أو إبدالها ، ولا يؤمن ذلك ثانية وبالثالثة ^(١) ، وهذا المعنى موجود فيما إذا وضع على أ كفانه ، ولم يلف فيها ، وظاهر كلامه في المحرر أن حكم هذه المسألة حكم ما لم يوضع على أ كفانه ، على الخلاف المذكور ، لقوله : « وهو في أ كفانه » وهو أيضاً ظاهر كلام غيره وصرح به بعضهم . قال ابن تيمم : وإن وضع على الكفن ولم يلف فيه ثم خرج منه شيء أعيد غسله يعنى : على المنصوص .

(١) الذى فى مجمع البحرين . وذلك لأن فى إعادة تطهيره مع أ كفانه وانتظار جفافها أو إبدالها مشقة زائدة ، ولعله كلام المجد .

أربعة أشهر . ولا يغسل شهيد المعركة . إلا الجنابة أو طهر من حيض أو نفاس ، إن كان امرأة . فإن استشهدت قبل الطهر فعلى وجهين . فإن حمل المجروح وبه رمق أو مشى أو أكل أو نام أو بال ثم مات غسل . وقيل إن لم يطل به ذلك لم يغسل . ومن عاد عليه سهمه أو رفته دابته فمات أو وجد ميتاً ولا أثر به غُسل . والمقتول ظلماً شهيد لا يغسل . وعنه يغسل . وكل شهيد لا يغسل

قوله : « ولا يغسل شهيد المعركة - إلى آخره »

لم يصرح المصنف في شرح الهداية الغسل . لكنه احتج بأمره عليه الصلاة والسلام بدفنهم بدمائهم وظاهره يدل على تحريم غسله . وكذا الشيخ موفق الدين في أثناء كلامه وكلام غيره عدم وجوب الغسل والنفوس عنه ، وظاهره أنه لا يحرم وأن قولهم : لا يغسل أى : لا يجب غسله كما يجب غسل غيره . وقطع الشيخ وجيه الدين بأنه لا يجوز غسله بل يجب تركه ، لأنه أثر الشهادة والعبادة . وأما الصلاة عليه : فبعض الأصحاب يذكر في وجوب الصلاة عليه روايتين ومنهم من لم يذكر الروايتين في استحباب الصلاة ، وذكر المصنف في شرح الهداية روايتين إحداهما : يصلى عليه ، والثانية : لا قال : ورواية يخير والفعل أفضل ورواية والترك أفضل وهذا معنى كلام الشيخ وجيه الدين ، إلا أنه لم يذكر الرواية الثالثة وقال : وروى عنه أنه إن صلى فلا بأس واحتج غير واحد بأنه حتى والحي لا يغسل ولا يصلى عليه ، وحكى الشيخ محيى الدين النووي الشافى في شرح المذهب : أن مذهب الشافعية تحريم غسله والصلاة عليه وحكاها عن جماعة منهم الإمام أحمد وأن أبا حنيفة وافقهم على تحريم غسله وما تقدم من كلام أصحابنا يعطى ثلاثة أوجه الثالث : يحرم غسله فقط وقال ابن عبد القوى : لم أقع بتصریح لأصحابنا . هل غسل الشهيد حرام أو مكروه ؟ فيحتمل الحرمة لمخالفته الأمر ؟ انتهى كلامه .

ففي الصلاة عليه روايتان . وتنزع عنه لامة الحرب . ويجب دفنه في بقية ثيابه .
نص عليه . وقيل : لوليه إبدالها بغيرها . وعلى الفاسل إن رأي سوء أستره ، إلا
على مشهور ببدعة أو فجور .

قوله : « وعلى الفاسل إن رأى سوء أستره »
ظاهره : الوجوب ، وقد أضاف المصنف في شرح الهداية إلى أبي الخطاب
اختيار الوجوب ، لقوله « وعلى الفاسل » وظاهر كلام الشيخ موفق الدين وغيره ،
وقطع به ابن الجوزي وغيره ، وقدمه في الرعاية ، قال المصنف : وعن الشافعية
كالوجهين ، وكلام الإمام أحمد يحتملها . فانه قال : ينبغى للفاسل أن يستر ما يراه
من الميت ، ولا يحدث به أحد ، قال : والصحيح أنه واجب ، وأن التحدث به
حرام ، لأنه نوع من الغيبة ، وإشاعة الفاحشة ، وقد روى أبو هريرة رضى الله
عنه قال : « قيل : ما الغيبة ؟ قال : ذكرك أخاك بما يكره » الحديث .
قال : وهذا يشمل الحي والميت . قال جماعة - كابن عقيل والمصنف وأبي المعالي - :
ولأن الطبيب والجراح والجار يحرم عليهم التحدث بما اطلعوا عليه مما يكره
الإنسان تحدثهم به ، فلذلك قال هنا : قال ابن عقيل : ولهذا يمنع من جميع
ما يؤذى الحى أن ينال به الميت ، كتمريق الأجزاء ، وتقرب النجاسة منه ، وسواء
في ذلك عيب جسمه ، وما يحدث فيه من تغير أو علامة سوء ، صرح به جماعة ،
ويستحب إظهار الخير ، ولا يجب ، وإن وجب كتم الشر في أشهر الوجهين .
والثاني : يجب ، وقد روى أبو داود عن ابن عمر مرفوعا « اذكروا محاسن موتاكم
وكفوا عن مساوئهم » .

قوله : « إلا على مشهور ببدعة أو فجور »
أكثر الأصحاب لم يذكر هذا الاستثناء ، وذكره ابن عقيل ، والشيخ
في الكافي ، والشيخ وجيه الدين . والمصنف في شرح الهداية ، وابن تيم

باب الكفن

السنة : تكفين الرجل في ثلاث لقائف بيض . يخر ثم ييسط بعضها فوق بعض . ويذُرُ الخنوط بينها . ثم يوضع عليها مستلقيا ، ويذر الخنوط في قطن يحمل بين إيتيه . ويلجَمُ مخرقة تأخذ إيتيه ومغابنه . ويحمل الباقي في منافذ وجهه وأذنيه . وتطيب مغابنه ومفاصله ومواضع سجوده . فإن طيب كله فحسن . ولا تدخل عيناه كافورا . ثم يدرج في أكفانه . فيرث الطرف الأيمن من كل لقافة على الأيسر ، ويرد ما فضل عن وجهه ورجليه عليهما . فإن خيف

قاطعين به كما قطع به في المحرر ، ثم هل هو مستحب أو مباح ؟ فيه خلاف . قال ابن عقيل : « لا بأس عندى بإظهار الشر عليه ليحذر الناس طريقه » . وكلام ابن عقيل هذا يدل على أنه لم يجد أحداً من الأصحاب سبقه إلى هذا وتبعه على هذه العبارة في السكافي . وكذلك المصنف ، ثم قال : ونظيره الفاسق المعلن ، فإنه لا غيبة له فيما أعلن به ، بل ذكره لقصد التحذير منه مستحب . فكذلك هذا ، وذكر الشيخ وجيه الدين أنه مستحب . وقال ذكره ابن عقيل ، ثم على هذا الاستثناء . هل يستحب كتم ما يراه عليه من الخير أم لا ؟ ظاهر كلام ابن عقيل ومن اتبعه أن الحكم يختص بإظهار الشر عليه ، وأن الخير يستحب إظهاره مطلقا ، وقطع ابن تيميم بأنه يستحب كتمه .

باب الكفن

قوله : « ويجب تكفين الميت - إلى آخره »

ظاهر كلامه وكلام غيره : أنه يقدم على دين الرهن وأرش الجناية . وهو متوجه . وقيل : يقدم دين الرهن وأرش الجناية سواء قلنا الواجب ثوب يستره أو أكثر ، وكذلك مؤنة دفنه وما لا بد منه .

انتشار الكفن عُقَدَ وحُلَّ في القبر . ويمحوز أن يكفن في مئزر وقيص ولفافة .
ويحمل القميص فوق المئزر ، ولا يُزَرَّ ، واللفافة فوقهما . وتكفن المرأة في خمسة
أثواب : مئزر وقيص وخمار ولفافة وخامسة تشد بها فخذها تحت المئزر . نص
عليه . ويضفر شعرها بثلاثة قرون . ويسدل من خلفها . ويجب تكفين الميت
من صلب تركته . كفن مثله . فإن لم يكن له تركة فعلى من تلزمه مؤنته . وهو
المذهب . ولا يلزم الزوج كفن زوجته ، ويجزئ التكفين بثوب واحد ، وقيل :
يجب الثلاثة ، وقيل : إن كان عليه دين مستغرق للتركة اكتفى بثوب وإلا وجبت
الثلاثة ، وإذا مات الحرم جُنِبَ ما كان يحنَّب من الطيب والحيط والتفطية .

قوله : « وإن لم يكن له تركة فعلى من تلزمه مؤنته . فإن لم يكن في بيت المال »
فإن تعذر فعلى المسلمين العالمين بحاله ، إلا أن المرتد والحرابي لا يجب تكفينه
بالإجماع وكذلك الذمى عندنا لا تجب نفقته في حياته من بيت المال عندنا ،
لكن يجوز للإمام أن يعطيه ما ينفق عليه . وزاد في الرعاية لمصلحة المسلمين ، لأن
الزمة تمصهم ولا تؤذيهم . هذا معنى كلام المصنف في شرح الهداية وغيره .
وذكر في الرعاية في زوجة الذمى أنها في بيت المال عند العجز ، وعليه نفقتها
حال الحياة عند العجز ، وقال الشيخ وجيه الدين في شرح الهداية : إذا مات
الذمى ولا مال له ولا قرابة تلزمه نفقته . فهل يكفن من بيت المال ؟ فيه وجهان .
أحدهما : يكفن . كما يطعم إذا جاع للمخمصة . والثاني : يدفن من غير كفن ،
لأن حرمة بالعقد ، وقد ارتفع بالموت . قال : والمالك في الكفن باق على ملك
الميت لحاجته . وقيل : الملك للورثة لعدم أهلية الميت للملك ابتداء فكذلك
دواما ، لكنه يقدم عليهم لحاجته إليه . وقيل : لما لم يكن الميت أهلا للملك ،
والوارث لا ينفذ تصرفه فيه والإبدال له تعين أن يكون حقا لله تعالى . انتهى كلامه .
قال المصنف في شرح الهداية : فلو جمعت له دراهم ليكفنه ففضلت منها

باب الصلاة على الميت

وهي فرض كفاية ، ولا تنكره في المسجد ، ولا في القبرة ، ولا تجوز عند طلوع الشمس أو زوالها ، أو غروبها ، وعنه تجوز ، والأولى بها من وصّى إليه الميت بها ، ثم السلطان ، ثم أقرب العصبة ، وفي تقديم الزوج على العصبة روايتان وصفتها : أن يكبر للاحرام ، ثم يتعوذ ، ويقرأ الفاتحة ، ثم يكبر ثانيا ، ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم صلاته عليه في التشهد ، ثم يكبر ثالثا .

فضلة ردت على أصحابها إن عرفوا ، وإن اختلطت أولم يعرف معطيها بحال صرفت في كفن آخر . نص عليه . فإن تعذر ذلك تصدق بها . انتهى كلامه . ولم يزد عليه . وذكر ابن تيمم مثله ، إلا أنه لم يذكر اختلاطها . وقال في الرعاية : ومن جيء له بكفن ففضل عنه بعضه ، أو كفنه أهله بغيره يصرف ذلك ، أو ما فضل منه في كفن ميت آخر . نص عليه . فإن تعذر تصدق به . وقيل : إن علم ربه أخذه ، وإن دفعه له جماعة أخذه بقدر ما دفعوه ، وإن جهلوا صرف في بمن كفن آخر . نص عليه ، ولا تأخذه ورثته . وقيل : بلى . وهو بعيد ، بل يتصدق به . انتهى كلامه .

وذكر ابن عبد القوي ما ذكره في شرح الهداية ، ثم قال : أما إذا لم يعرف ممطوها : فظاهر ، لأنهم خرجوا عنها لله . والظاهر أنهم لا يعودون فيها . ولا ضمان على من تصدق بها ، بخلاف الدائع والغصوبات المجهولة الأرباب ، لأنهم لم يخرجوا عنها هناك . والقياس دفع الجميع إلى ولي الأمر ، لأنه وكيل الغيب ، وموضع أمانات المسلمين . وأما إذا اختلطت هنا مع معرفة قوم لا تعدوهم : فهو كما لو انهارت أموالهم بعضها على بعض ، أو اختلطت ثمرة المشتري ورب الأصل يصطلحون عليها ، أو تقسم هنا بالخصص ، إن عرف مقدار ما بذل كل واحد ، لا سيما إذا قلنا : إن النقيدين لا يتعينان بالتعيين . هذا كلامه .

فيقول « اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا ، إنك تعلم منقلبنا ومثوانا ، إنك على كل شيء قدير ، اللهم من أحييته منا

قال في الرعاية : وإن أكله سبع ، أو أخذه سيل فكفنه تركه . وقيل : إن تبرع بكفنه أجنبي فأكل الميت سبع أو نحوه ، وبقي كفنه . فهي إباحة لا تملك ، بخلاف ما لو وهبه أو ثمنه لورثته أو لا ، وكفنه به ثم وجدوه . فإنه يكون لهم .

وقال أبو المعالي في شرح الهداية : إذا افتقر سبع بعد التكفين ، فإن كان الكفن من ماله : فهو للورثة . وإن كان من بيت المال فوجهان . أظهرهما : أنه لورثته ، لأن الميت صار أحق به . فإذا عدمت الحاجة فهو لورثته . كما لو كان من ماله . انتهى كلامه .

والأولى أن يقال : هل يزول ملك الدافع عن المدفوع ، نظرا إلى ظاهر الحال ، أم لا يزول ، لتردد الدفع بين الإباحة والخروج عنه ، والأصل أن لا يخرج من ملكه إلا ما اعترف بخروجه ؟ فيه روايتان ، فإن قلنا : يزول ملكه عنه صرف ذلك أو الفاضل منه في كفن ميت آخر ، قال ابن عقيل وغيره : لأنهم عينوه للأكفان . والمعروف في المذهب : أنه يجوز دفع فاضل مغل وقف مسجد وغيره إلى ذلك النوع وغيره ، وإن كان ينبغي أن يقال : الأولى ذلك النوع ، وهذا في معناه . وكذلك إن أكل الميت السبع ونحوه . لأن الميت لم يملكه وإنما صار أحق به مع حاجته ، فإذا زالت فهو كما لو كفن غيره . وإن قلنا : لا يزول ملكه عنه ، رد إلى صاحبه . فإن لم يكن فلورثته ، كإباحة غيره . فإن جهل حكمه حكم اللقطة والوديعة المجهول ربها ، لكن هذا إذا تصرف فيه دفع في كفن آخر ، على المنصوص ، واختلاطه ونحوهما على هذا لا أثر له ، فيفرد بحكم . هذا ظاهر كلام ابن تميم وابن حمدان ، واختاره ابن عبد القوي .

فأحبه على الإسلام ، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان ، اللهم إنه عبدك ابن أمك . نزل بك وأنت خير منزل به ، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ، اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتننا بعده » وإن كان صغيراً قال « اللهم اجعله لوالديه فرطاً وذخراً ، وسلفاً وأجراً ، وأعظم به أجورهما ، وثقل به موازينهما ، وألحقه بصالح سلف المؤمنين ، وقه برحمتك عذاب الجحيم » ثم يكبر رابعاً ، ويقف قليلاً يدعو ، وعنه لا يدعو . ثم يسلم تسليمه عن يمينه ، ويأتى بذلك كله قائماً . ويرفع يديه مع كل تكبيرة .
والغرض من ذلك : القيام والتكبيرات .

الصلوة على الميت

قوله : « وإن كان صغيراً قال : اللهم اجعله لوالديه فرطاً - إلى آخر الدعاء »
يحتمل أن يكون مراده : أن يأتى بهذا الدعاء فقط . ويحتمل أن مراده : أن الدعاء لحال الصغير ، وأن الدعاء المشترك السابق يأتى به ، وكلام الأصحاب : ظاهره مختلف ، والثاني ذكره السامري . قال إلاقوله « إن كان محسناً أو مسيئاً » لعدم ذلك فيه ، وقال في المغنى وإن كان الميت طفلاً جعل مكان الاستغفار له ، وذكر الدعاء .

قال الشيخ وجيه الدين : فإن كان الصغير مملوكاً : دعا لمواليه إذا لم يعرف إسلام أبويه ، لأنهم أولياؤه . وقال هو وابن عقيل وغيرهما : وإن كان خنثى سماه بالاسم العام . فيقول : هذا الميت ، أو الشخص .

قوله : « والغرض من ذلك القيام والتكبيرات »

تبع أكثر الأصحاب . وذكر ابن الجوزي في المذهب ، وصاحب التلخيص فيه : الأركان ، ولم يذكرها فيها القيام . وقال الحنفية : والقياس جوازها بدونها ،

والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأدنى دعاء الميت والسلام .

كسجود التلاوة ، وإنما يمنع منه استحساناً .

ولأصحابنا على وجوبه : قوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صل قائماً . فإن لم تستطع فقاعداً » وقوله صلى الله عليه وسلم « إن أخاكم النجاشي قد مات ، فقوموا فصلوا عليه » والقياس على المكتوبة والمنذورة . وفي ذلك نظر . وذكر صاحب التلخيص وجماعة : أنه يشترط حضور الميت بين يدي المصلي . وذكره أيضاً الشيخ وجيه الدين ، فقال : لو صلى على الجنائزة وهي محمولة على أعناق الرجال ، أو على دابة ، أو صغير على رجل لم يجز ، لأن الجنائزة بمنزلة الإمام ولهذا لا تجوز الصلاة بدون الميت ، ويجب تقديمه إلى المصلين عليه ، ومتى كان الإمام على الدابة والقوم على الأرض لم يجز . فكذلك هنا ولم يذكر في الحرر هذا الشرط ، وكذا لم يذكره جماعة ، منهم ابن الجوزي والشيخ موفق الدين .

قوله : « والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم »

كذا ذكره الأصحاب ، مع اختلافهم : هل هي واجبة في الصلاة ، أو ركن أو سنة ؟ وهذا يدل على توقف صلاة الجنائزة عليها ، وإن لم تتوقف سائر الصلاة عليها . وقد جعل في المغني رواية الوجوب وسقوطها بالسهو في سائر الصلاة اختيار الحرق في ظاهر المذهب . ولم يحك في صلاة الجنائزة خلافاً في توقف صحتها عليها ، كالنية والتكبير .

وقال المصنف في شرح الهداية بافتراض الصلاة عليه . قال الشافعي : وأصل ذلك : وجوبها في سائر الصلوات ، وإذا قلنا : لا تجب هناك لم تجب هنا . وقال أيضاً : أجمعوا أنه إذا خاف رفع الجنائزة سقط الدعاء والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وجاز قضاء التكبير متتابعاً . كذا قال ، وفيه نظر يأتي في المسألة بعدها

وإذا كبر الإمام سبعا كبروا بتكبيره . وعنه لا يتابع فوق خمس . وعنه لا يتابع

قال ابن عبد القوي : جعلها الشيخ هنا ركناً ، وقياس ما ذكر في صفة الصلاة أن تكون واجبة أو سنة . قال : ولقائل أن يقول : لا يلزم من قولنا : هي هناك سنة أو واجبة على المختار أن تكون هنا كذلك . لأن تلك الصلاة فيها من غيرها لمتلوها ما هو ركن ، وهو التشهد بخلاف هذه . فما المانع أن تجعل الصلاة عليه ركناً ، لأنها سبب الإجابة ؟ انتهى كلامه ، وفيه نظر .

قوله : « لأن تلك الصلاة فيها من غيرها لمتلوها ما هو ركن . وهو التشهد » قلنا : وإذا كان ، فأى شيء يلزمه ، وماذا يكون ؟ .

وقوله : « بخلاف هذه » قلنا : وهذه الصلاة كذلك وهو أدنى دعاء للميت وقوله : « فما المانع أن تجعل الصلاة عليه هنا ركناً ؟ » قلنا : وما المقتضى ؟ والشيء لا يثبت بعدم المانع ، بل لوجود المقتضى .

قوله : « لأنها سبب للإجابة » قلنا : وفي سائر الصلوات كذلك .

ولو كبر على جنازة فجاء بثانية . فكبر الثانية ونواها لها جاز . نص عليه . وعلاه الإمام أحمد بجواز التكبير إلى سبع . وكذلك الثالثة والرابعة . فإن جاء بجنازة بعد التكبير الرابعة . لم يجز إدخالها في الصلاة . وهل يعيد القراءة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم التي حضرت بعدها ؟ يحتمل وجهين . ذكرهما ابن عقيل .

أحدهما : يعيد . اختارها الشيخ موفق الدين . ليكمل أنواع الأذكار لكل جنازة ، والثاني : لا يعيد ، بل يدعو عقب كل تكبيرة .

قال المصنف : وهو أصح . واختاره القاضي في الخلاف . لأن هذا محل للدعاء للسابقة . ومحل غيره للمسبوبة ، فغلب حكم من امتاز بالسبق . ويمكن أن يسقط عند الاجتماع تبعاً مالا يسقط منفرداً ، كما تسقط أفعال العمرة أو بعضها في

فوق أربع . ومن فاته بعض التكبير قضاء متتابعاً . وقيل : يقضيه على صفته ما لم ترفع الجنابة . ولو سلم ولم يقض جاز .

القران تبعاً للحج ، وكما يسقط ترك الإحرام بالحج من الميقات إذا أدخله على العمرة فكذلك هنا . والذي وجدت ابن عقيل ذكره : الوجه الثاني : أنه يأتي بالتكبير متتابعاً نسقاً . كما يفعل المسبوق إذا رفع الميت . وكذا نقله الشيخ موفق الدين . والشيخ وجيه الدين ، وقال : اختاره ابن عقيل .

قوله : « ومن فاته التكبير قضاء متتابعاً . وقيل : يقضيه على صفته ، ما لم ترفع الجنابة »

ظاهرة : أنه يقضيه متتابعاً مطلقاً ، وهو ظاهر كلام غيره . وحكاة غير واحد عن الخرقى ، وقال بعضهم : إنه روى عن أحمد . لأن ابن عمر قال « لا يقضى . فإن كبر متتابعاً فلا بأس » احتج به ولم يعرف له مخالف من الصحابة . وقدم غير واحد أنه يقضيه على صفته من غير تفصيل ، لأن القضاء على صفة الإدراك ، كسائر الصلوات ، ولأن الصلاة على الميت تجوز مع غيبته للعذر ، وهو الصلاة على الغائب ، فيقضيهما للعذر أولى .

وقال القاضي وأبو الخطاب - وقطع به في المذهب والتخليص - : إن رفعت الجنابة قبل إتمام التكبير قضاء متتابعاً . لأنها إذا رفعت زال شرط الصلاة فيقضى ذلك قطعاً ، لكن التكبير في نفسه يسير . فأتى به مقتصر عليه ، وما لم ترفع فالشرط مستمر . وحكاة ابن عبد البر عن جمهور العلماء .

وقال المصنف في شرح الهداية : إذا خشي رفع الجنابة قضاء متتابعاً ، رفعت الجنابة أو لم ترفع ، على منصوص الإمام أحمد . وحكاة عن مالك وأحمد قولي الشافعي ، لثلاث ترفع الجنابة من بين يديه . وهو شرط للصلاة . فكان التتابع أحوط .

ويصلى على القبر وعلى الغائب بالنية إلى شهر . فإن صلى بالنية في أحد

وقال أصحاب الرأي - فيما حكاه الحسن بن زياد عنهم - يقضيه متتابعاً ما لم ترفع ، فإن رفعت قطع التكبير . وهو قول ابن المنذر . وظاهر كلام الإمام أحمد في رواية أبي طالب . لأن ما كان شرطاً في الابتداء فهو شرط في الدوام ، كسائر الشروط .

ثم حكى المصنف القول الثاني عن الشافعي : أنه يقضيه على صفته ، وحكاه ابن عبد البر عن أبي حنيفة ، ووجهه ثم كما تقدم . ثم حكى قول القاضي وأبي الخطاب ، وقال في آخر توجيهه : فالشرط مستمر ، فكان بذكرها أولى . قال : فأما إذا علم عبادة أو قرينة : أنها تترك حتى يقضى ، فلا تردد أنه يقضى التكبيرات بذكرها . هذا مقتضى تعليل أصحابنا وغيرهم من القائلين بالتتابع ، وقد صرح به المالكية . انتهى كلامه .

قوله « ويصلى على الغائب بالنية إلى شهر » .

هذا هو المذهب ، كقول الشافعية : عملاً بصلاته عليه الصلاة والسلام بأصحابه على النجاشي ، وعن الإمام أحمد : لا يجوز ، كقول أبي حنيفة ومالك ، لأن من شرط جواز الصلاة : حضور الميت ، بدليل ما لو كان موجوداً . وظاهر هذا : عدم جواز الصلاة . ولو لم يكن عنده من يصلى عليه . وقاله المالكية والحنفية .

واختار الشيخ تقي الدين والشيخ شمس الدين بن عبد القوي : أنه إن لم يحضر الغائب من يصلى عليه وجبت الصلاة عليه ، وأطلق الغيبة . وظاهره : أنه من كان خارج البلد سواء كان مسافة قصر أو دونها ، نص عليه وصرح به جماعة . وقال الشيخ تقي الدين : مقتضى اللفظ أن من كان خارج السور أو خارج ما يقدر سوراً : يصلى عليه ، بخلاف من كان داخله . لكن هذا لا أصل له في

جانبى البلد على ميت بالآخر لم يجز ، وقال ابن حامد : يجوز .

الشرعة فى المذهبين ، إذ الحدود الشرعية فى مثل هذا إما أن تكون العبادات التى تجوز فى السفر الطويل والقصير ، كالنطوع على الراحة والتيمم والجمع بين الصلاتين على قول . فلا بد أن يكون منفصلا عن البلد بما يعد الذهاب إليه نوع سفر . وقد قال طائفة - كالقاضى أبى يعلى : - إنه يكفى خمسون خطوة ، وإما أن يكون الحد ما تجب فيه الجمعة - وهو مسافة فرسخ ، وما سمع منه النداء ، وهذا أقرب الحدود - فإنه إذا كان دون فرسخ حيث يسمع النداء ويجب عليه حضور الجمعة : كان من أهل الصلاة فى البلد . فلا يعد غائبا عنها ، بخلاف ما إذا كان فوق ذلك ، فإنه بالغائب أشبه ، وإما أن يكون الحد ما لا يمكن الذهاب إليه العود فى يومه . وهذا يناسب قول من جعل الغائب عن البلد كالغائب عن مجلس الحكم . وإلحاق الصلاة بالصلاة أولى من إلحاق الصلاة بالحكم .

فهذه هى المآخذ التى تبنى عليها هذه المسألة .

وإطلاق كلامه فى المحرر وكلام غيره يقتضى الصلاة على كل غائب مسلم . وفيه نظر . ويوافقه قول صاحب البحر من الشافعية : لو صلى على الأموات الذين ماتوا فى يومه وغسلوا فى البلد القلانى ، ولا يعرف عددهم . جاز .

قال الشيخ محى الدين النووى : لا حاجة إلى التخصيص ببلد يعرف ، بل لو صلى على أموات المسلمين فى أقطار الأرض الذين ماتوا فى يومه ممن يجوز الصلاة عليهم جاز . وكان حسنا مستحسنا . لأن الصلاة على الغائب صحيحة عندنا ، ومعرفة بلاد الموتى ، وأعدادهم : ليست شرطا .

وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية : ما يفعله بعض الناس - أنه كل ليلة يصلى على جميع من مات من المسلمين - فلا ريب أنه بدعة ، لم يفعله أحد من السلف . قوله : « جانبى البلد » قال الشيخ تقي الدين : القائلون بالجواز من الشافعية والحنابلة ، قيد محققوم البلد بالكبير . ومنهم من أطلق ولم يقيد .

ولا يصلى الإمام على من قتل نفسه . أو غلّ من غنيمة . وإذا وُجد بعض الميت غسل وصلى عليه . وعنه لا يصلى على الجوارح . وإذا اشتبه من يصلى عليه بغيره استقبلهما . ونوى من يصلى عليه .

ويقف الإمام حذاء صدر الرجل ووسط المرأة . ومتى اجتمعا سوّى بين رأسيهما . ووقف تلقاء صدريهما . وقيل : يجعل صدره حذاء وسطها . وإذا تنوعت الجنازات قرب إلى الإمام الرجل الآخر . ثم العبد . ثم الصبي . ثم المرأة . وعنه تقديم الصبي على العبد . وقال الخرقى : يؤخر الصبي عن المرأة . ومن مات ولم يحضره غير نسوة . صلين عليه جماعة . وإن اجتمعت جنازة ومكتوبة قدمت المكتوبة . إلا أن تكون فجرأ وعصرأ .

باب حمل الجنازة والدفن

من السنة : الإسراع بالجنازة ، وأن يكون الماشى أمامها ، والراكب

قوله : « ولا يصلى الإمام على من قتل نفسه ، أو غلّ من غنيمة » كذا أطلق أبو الخطاب قاتل نفسه .

قال المصنف : يعنى متعمدا ، وهل ذلك واجب أو مستحب ؟ كلام الإمام أحمد محتمل ، وظاهر نهيهِ التحريم . وهو ظاهر كلام ابن عقيل . وصرح المصنف فى شرح الهداية بالاستحباب . وصرح أيضاً أنه يجب التأسى بالنبي صلى الله عليه وسلم فى تركه الصلاة عليهما .

وظاهر كلام الشيخ وجيه الدين الاستحباب .

وقال ابن تيم : امتناع الإمام من الصلاة على من تقدم مستحب . فلو صلى

جاز . وفيه وجه يجب ذلك . وحكى فى الرعاية روايتين .

قوله : « من السنة : الإسراع بالجنازة »

خلفها ، وأن يحمل الإنسان بقوائمها الأربع ، يبدأ مما يلي يمين الميت على كتفه اليمنى بالقائمة المقدمة ، ثم المؤخرة ، ثم من الجانب الآخر ، على روايتين ، وهذا هو الترتيب ، ولو حمل على كاهله بين العمودين جاز . ومن تبع الجنائزة لم يجلس حتى توضع . فإن سبقها فجلس لم يقيم لها .
والسنة : أن يتولى دفن الميت غاسله .

قال المصنف : وصفة الإسراع بالجنائزة : الخبب ، بأن يمشى بها أعلى درجات المشى المعتاد . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يخب ويرمل . وكذا قال القاضي : يستحب إسراع لا يخرج عن المشى المعتاد . وقال ابن الجوزي في المذهب : يسرع فوق السعى ودون الخبب . فإن خيف على الميت من ذلك تأني . وإن خيف عليه التغير أسرع .

وقال في الكافي : ولا يفرط في الإسراع فيمخضها ويؤذي متبعيها . وقال في الرعاية : يسن الإسراع بها يسيرا . وذكر الشيخ وجيه الدين قول القاضي المذكور ، وقال : فإن خيف انفجارها أو كان في التابعين ضعف رفق به وبهم .
قوله : « والسنة : أن يتولى دفن الميت غاسله »

كذا قال غير واحد . قال المصنف في شرح الهداية : إنه متى كان الأحق بالفصل كان هو الأحق بالدفن . فالأولى أن يتولاهما جميعاً بنفسه . أو يستنيب فيهما واحدا . لأنه أقرب إلى ستر أحواله وقلة الاطلاع عليه . فأما الأحق بالدفن : فهو من أوصى إليه الميت بذلك . كما قلنا لو أوصى إليه بغسله . ثم الأقارب : الأقرب فالأقرب ، كما في غسله . فأما المرأة : فمحارمها الرجال أحق بدفنها من النساء ، وهل يقدم الزوج على سائر المحارم ، كقول مالك والشافعي ، أو العكس كقول أبي حنيفة ؟ فيه روايتان فإن لم يكن محرم فهل النساء أولى بدفنها ، أم الرجال ؟ فيه روايتان . إحداها : الرجال أحق . فعلى هذا : لا مدخل للنساء في الدفن

ويعمق قبره قامة وبَسْطَة . ولا يُسَجَّى إلا قبر المرأة ، ويدخله الميت من عند رجله إن سهل ، وإلا فمعتزاً من قبله ، ويقول من يضعه « بسم الله ، وعلى ملة رسول الله » ويضعه في اللحد على جنبه الأيمن متوجهاً ، تحت رأسه لبنة ،

إلا عند الضرورة . وبه قال أبو حنيفة والشافعي .

والثانية : النساء أولى ، اختارها الخرقى .

قال المصنف : وهذه الرواية محمولة عندى على ما إذا لم يكن فى دفنهن محذور من اتباع الجنائزة ، أو الكشف بحضرة الأجانب أو غيره ، لأنه المنصوص عن الإمام أحمد فى مثل ذلك . وهذا معنى كلام الشيخ موفق الدين وغيره ، لكنهم لم يذكروا حمل الرواية على هذا ، واختيار ابن عقيل وغيره كاختيار الخرقى ، وكذلك الشيخ وحيه الدين . وزاد « وإن كان لها زوج فهو أولى بدفنها ، كما هو أولى بغسلها . فإن لم يكن فأمهاتهم يلينها ، على الترتيب المذكور فى الفصل » .

ولعل مراده : أن الزوج يقدم بعد محارمها من الرجال ، ثم بعده محارمها من النساء .

قوله : « ويعمق قبره قامة وبسطة »

يعنى : أن هذا هو المستحب ، وفى المسألة خلاف مشهور . قال فى التلخيص وغيره « وأدناه حفرة تستر راحته ، وتمنع جثته من السباع ونحوها » زاد فى الرعاية : نص عليه .

قوله : « ويضعه فى اللحد على جنبه الأيمن متوجهاً »

كذا ذكر جماعة ، ولم يبينوا حكم ذلك . وقال ابن عقيل - فيما إذا دفن إلى غير القبلة - قال أصحابنا : أينبش . لأن استقبال القبلة مشروع يمكن فعله فلا يترك ؟ كما ذكر المسألة ، ومثله الدفن من قبل الفصل : أنه ينبش ، ويفسل ويوجه إلا أن يخاف عليه أن يتفسخ فيترك . ونصب الخلاف مع أبى حنيفة . واستدل بأنه

ثم يشرح عليه لبن أو قصب ، ولا يدخل القبر آجراً ولا خشباً ، ولا ما مسته النار ،
ثم يُحْتَمَى عليه التراب باليد ثلاثاً ، ثم يهال عليه . ويسم القبر فوق الأرض شبراً
ويرش بالماء ، ويحلب بالحصا . ويكره البناء والكتابة عليه ، وتخصيصه دون

واجب ، فلا يسقطه بذلك كإخراج ماله قيمة .

وقولهم « إن النش مثله » قلنا : إنما هو في حق من تغير ، وهو لا ينبش .
ونصب المصنف في شرح الهداية الخلاف مع أبي حنيفة في المسألتين .
وقال في مسألة الدفن قبل الفصل : لأنه واجب مقدور عليه من غير مانع .
وقال في مسألة الدفن إلى غير القبلة عن قول أبي حنيفة : قوله : ههنا أوجه
لأن توجيهه سنة وليس بفرض ، فلا يلزم اتحصيله منهى عنه . ولنا : أن النبي
صلى الله عليه وسلم وأصحابه قد نبشوا لما هو دون هذا . فهذا أولى . والنش المنهى
عنه : هو الذي ليس لفرض صحيح . ثم يبطل تعليلهم بالختان عندهم . فإنه سنة
يلزم له كشف العورة المحرم في الأصل . انتهى كلامه .

وعلل الشيخ وجيه الدين مسألة الدفن إلى غير القبلة بأن استقبال القبلة سنة
مشروعة . وشعار من شعار المسلمين أمكن فعله ، فلا يترك ، كما لو ذكر قبل
نسوية اللبن . قال : وذكر الماوردي صاحب الحاوي في كتابه : أن أول من
وُجِّه إلى القبلة البراء . فإنه أوصى بذلك ، فصارت سنة . انتهى كلامه .

وقطع الآمدي والشریف أبو جعفر وغيرها بوجوب التوجيه إلى القبلة .
وقال القاضي أبو الحسين في مجموعه : إذا دفن من غير غسل نبش وغسل ،
سواء أهيل عليه التراب أو لم يهل عليه ، هذا ظاهر المذهب . وبه قال الشافعي .
وهكذا الحكم إذا دفن غير موجه ، هذا كله إذا لم يتغير الميت . وقال أبو حنيفة :
إذا أهيل عليه التراب لم ينبش .

دليلنا : أنه فريضة مقدور عليه ، فوجب فعله . كما لو لم يهل عليه التراب .

تطيينه ، ولا يدفن فيه اثنان إلا لضرورة ، ويقدم أفضلهما إلى القبلة ، ويججز فظهر من هذا : أن في وجوب التوجيه إلى القبلة وجهين ، فإن قلنا بوجوبه وجب نبشه لأجله في الأظهر ، وإلا فالأظهر أنه لا يجب لأنه لا يجب التوصل إلى فعل مستحب .

ولو دفن موجهها على يساره أو مستلقياً على ظهره : هل ينبش ؟ على وجهين . وقال الشيخ وجيه الدين : وإن حفر القبر امتدا من القبلة إلى الشمال ، فإن دعت الحاجة إلى ذلك لضيق المسكان لم يكره ، وإن كان مع السعة والقدرة كره ولم ينبش بعد دفنه ليدفن على الصفة المستحبة ، وكان دفنه على الحالة التي يوضع عليها على المغتسل وعند الموت . وقال : فإن خالف وأضجعه على جنبه الأيسر ، واستقبل القبلة بوجهه جاز . وكان تاركاً للأفضل ، وإن علموا بذلك بعد الدفن ، وإن كان قبل أن يهال عليه التراب وجه ووضع على جنبه الأيمن . ليحصل شعار السنة . انتهى كلامه .

وفي وجوب نبشه فيما إذا دفن قبل الغسل وجه : أنه لا يجب ، وقدم ابن تميم أنه يستحب نبشه فيما إذا دفن لغير القبلة .
فهذه ثلاثة أوجه في المسألتين .

وقطع المصنف في مسألة الغسل لا ينبش إذا خيف تفسخه ولم يتبعض^(١) هذه المسألة في مسألة التوجيه ويصلى عليه ، كسألة من لم يجد ماء ولا تراباً .
وظاهر كلامه في المحرر : أنه ينبش فيهما ، ولو خيف تفسخه ، بخلاف نبشه للصلاة عليه . وقال غير واحد : لا ينبش إذا خيف تفسخه في المسائل الثلاث ، وظاهر كلام غير واحد عكسه .

قوله : « ولا يدفن فيه اثنان إلا لضرورة »

قد يقال : استثناء حالة الضرورة تدل على التحريم عند انتفاؤها ، لأنه

(١) هكذا بالأصل ، وكتب فوقها « كذا » .

بينهما بتراب ، وإذا ماتت ذمية حامل بمسلم أفردت عن مقابر المسلمين والكفار
لا يحسن استثناء الضرورة مع الكراهة . وظاهر كلام جماعة من الأصحاب :
يحتمل التحريم والكراهة . وقال أحمد في رواية أبي داود : أما في المصرف فلا ،
ولا دليل على التحريم ، وفي الكراهة نظر ، لأنه أكثر ما قيل : إن أفراد كل
ميت بقبر : هو الدفن المعتاد حانة الاعتبار ، وهذا يدل على أن هذا هو المستحب
والأولى .

وقال المصنف - في أثناء بحث المسألة ، من غير تصريح بتحريم ولا كراهة -
قال : ونقل أبو طالب عن أحمد : إذا ماتت المرأة وقد ولدت ولدا ميتا فدفن معها
جعل بينهما حاجز من تراب ، أو يخفر له في ناحية منها . وإن دفن معها فلا
بأس . وظاهر هذا : أن دفن الاثنين في القبر من غير ضرورة جائز لا يكره .
ويحتمل ذلك أن يختص ذلك بما إذا كانا أو أحدهما من لا حكم لعورته لصغره .
وقال - في أثناء بحث مسألة : ينبش الميت إذا دفن قبل الفصل - ونبشت
الصحابة موتاهم للأفراد في القبر ، وإحسان الكفن والتحويل إلى خير من البقعة
الأولى ، ونحو ذلك من المقاصد الصحيحة التي ليس فيها فعل فرض ولا سنة
مؤكدة . فلأن يجوز ذلك للفصل الواجب أولى . انتهى كلامه .

وقال الشيخ وجيه الدين : الجمع بين الاثنين في القبر والثلاثة لغير ضرورة وحاجة
غير جائز . لأن السنة أن يفرد كل واحد بقبر . وبه قال أبو حنيفة والشافعي . فأما
مع الضرورة أو الحاجة : فإنه جائز في المصرو وغيره . وبه قال أبو حنيفة والشافعي
وروى عن إمامنا : أنه لا بأس أن يدفن الإثنين والثلاثة في القبر الواحد .

قال ابن عقيل : أفراد كل ميت بقبر مستحب . انتهى كلامه .
وهو الذي قطع به ابن عقيل في الفصول .

والذي وجدت في كلام الشيخ تقي الدين القطع بالكراهة . وحكى بعضهم
احتمالا : أنه يختص الجواز بالمحارم . وقطع في الرعاية بالخلاف في الجواز وعدمه .

واستدبرت بها القبلة ، ومن ماتت وفي بطنها ولد يتحرك أخرجه . فإن عجزن تركنه . ومن دفن غير موجه أو غير مفسل نبش فغسل ووجه . وإن دفن ولم يصل عليه نبش ما لم يخش تسخه نص عليه . وقال القاضي يصل على القبر .
وتسن التعزية قبل الدفن وبعده ، ولا يجلس لها . والبكاء على الميت

قوله « من ماتت وفي بطنها ولد يتحرك أخرجه القوابل فإن عجزن تركنه » قال الإمام أحمد في رواية صالح - في المرأة تموت وفي بطنها صبي حي - يشق عنها ؟ قال : لا يشق عنها . إذا أراد أن يخرجها أخرجه . وقيل : يشق بطنها إذا ظن خروجه حياً . وبه قال أبو حنيفة والشافعي . وعن مالك روايتان .
فعلى الأول : يدخل النساء أيديهن فيخرجنه إذا طمعن في حياته . فإن عجزن أو عدمن : فاختر ابن هيرة أنه يشق بطنها ويخرج الولد . وقال صالح في مسأله : وسأله عن المرأة تموت ، وفي بطنها ولد ؟ قال : إذا لم يقدر النساء فليسنوا عليها رجلاً يخرجها . وقال بعضهم : هل يفعل الرجال ذلك ؟ على روايتين . قال ابن تيميم : وينبغي . وظاهر كلام غيره : أنه يجب أن يكون من ذوى أرحامها فإن لم يخرج لم يدفن مادام حياً . ولو خرج بعض الولد ومات أخرج : إن أمكن وغسل ، وإلا غبل على حاله . ولا يحتاج إلى تيميم لما بقي . لأنه في حكم الباطن . قطع به بعضهم . وفيه احتمال .

قوله : « وتسن التعزية قبل الدفن وبعده »

أطلق الاستحباب بعده . وليس هو على ظاهره ، وإنما أراد الإشارة إلى مذهب أبي حنيفة . فإن عنده لايسن بعد الدفن لأنه خاتمة أمره .

قال المصنف في شرح الهداية : وإلى متى يمتد وقت التعزية ؟ لم أجد فيه كلاماً لأصحابنا . وذكر أصحاب الشافعي أن وقتها يمتد إلى ثلاثة أيام ، فلا تعزية بعدها ، لأنها في حد القلة . وقد أذن الشارع في الإحداد فيها . ثم ذكر

جائز ، والندب والنوح وخش الوجه وشق الجيب : منهى عنه .
ويسن أن يُصَنَّ لأهل الميت طعام يبعث إليهم ، ويكره لهم صنع طعام للناس .

أحاديث ذلك ؛ ثم قال : وهذا يدل على أن ما يهجره المصاب من حسن الثياب والزينة لا بأس به . مدة الثلاث : وقال فى مسألة كراهة الجلوس للتعزية :
وعندى أن جلوس أهل المصيبة من الرجال والنساء بالنهار فى مكان معلوم ليأتيهم من يعزيهم مدة الثلاث ، لا بأس به . انتهى كلامه .

وقد ذكر هذه المسألة جماعة ، منهم صاحب المستوعب : أنه تستحب التعزية إلى ثلاثة أيام ، وقال أبو الفرج الشيرازى المقدسى : ويكره فيما زاد عليها ، لأنه تجديد للمصيبة . وقطع به الآمدى وابن شهاب العكبرى وابن تيم وغيرهم .
وقول المصنف « أهل المصيبة » أعم من أهل الميت ، فيعزى الإنسان فى رفيقه وصديقه ونحوها . كما يعزى فى قريبه . وهذا متوجه . وقطع به ابن عبد القوى فى كتابه مجمع البحرين مذهبا لأحمد ، لا تفقها من عنده .

وقول الأصحاب « أهل الميت » خرج مخرج الغالب . ولعل مرادهم : أهل المصيبة . ولم يحد جماعة من الأصحاب منهم - الشيخ موفق الدين - استحباب التعزية بثلاث . وإطلاق كلامهم يقتضى الاستحباب بعد الثلاث . وهو ظاهر الأخبار . ولأن القصد تسلية أهل المصيبة والدعاء لهم ولميتهم وهذا المعنى تستوى فيه الثلاث وغيرها . والتعليل بتحديد المصيبة مناسبة مرسله ، ليس لها أصل ، فلا تقبل .
على أن هذا المعنى موجود فى الثلاث . وقد حده بعض الأصحاب بيوم الدفن . وفيه أيضا ضعف . وقال ابن عبد القوى : فإن كان المعزى غائبا فلا بأس بها ولو بعد الثلاث ، ما لم تنس المصيبة . لأن فيه جبر قلب الأخ المسلم وتسليته عما لم ينس منه معذور فى تأخره . ولا بأس بالتعزية بالمسكاتبة للبعيد لذلك . انتهى كلامه

ومن تطوع بقربة وأهدى ثوابها لميت مسلم نفعه ذلك .

قوله : « ومن تطوع بقربة وأهدى ثوابها للميت المسلم : نفعه ذلك »
 ظاهره : أنه لو أهدى ثواب فرض ، أو أهدى إلى حي : لا ينفعه ذلك .
 وذكر القاضى وغيره فى المسألتين خلافا . وتبعه المصنف فى شرح الهداية وغيره .
 ولو نوى بالقربة الميت ابتداء : فهل يكفى ذلك فى حصول ثوابها ، أم لا بد
 من إهدائه ؟ فى كلام المصنف فى شرح الهداية إشعار بالأمرين . ويؤخذ ذلك من
 كلام غيره أيضاً . والأحاديث فى هذا الباب ظاهرها مختلف أيضاً . وقد قال
 ابن عقيل ، فيما يفعله النائب عن المستنيب - فى الحج ، واجباً كان أو تطوعاً - مما لم
 يؤمر به ، مثل أن يؤمر بحج فيعتمر أو بعمره فيحج : يقع عن الميت . لأنه يصح
 عنه من غير إذن . قال : وذلك أن الميت عزى إليه العبادة عند ما وقعت عنه ،
 ولا يحتاج إلى إذن . والحق بخلافه . وذلك لأن الحى قادر على الاكتساب ، والميت
 بخلافه . ويصير كأنه مهدى إلى الميت ثوابها . انتهى كلامه .

وفى كلام القاضى : إذا جاز أن تقع أفعاله التى فعلها بنفسه عن غيره - وهو
 الحج والصدقة - جاز أن يقع الثواب لغيره . لأن الثواب تبع للفعل ^(١) . فإذا
 جاز أن يقع المتبوع لغيره جاز أن يقع التبع . قال : واحتج بعضهم بأن الصلاة
 والصيام وقراءة القرآن مما لا مدخل للمال فيه . فلا يصح أن يفعله عن غيره ، كصلاة
 الفرض ، وضوم الفرض . قال : والجواب : أنا نقول بموجبه ، وأنه لا يفعله عن
 غيره ، وإنما يقع ثوابه عن غيره . وهذا ظاهر كلام الإمام أحمد فى رواية المروزي
 « إذا دخلتم المقابر فاقرءوا آية الكرسي ، وقل هو الله أحد ، ثم قولوا : اللهم إن
 فضله لأهل المقابر ^(٢) » يعنى ثوابه .

(١) ليس مطلقاً . بل هو تبع لرضوان الله ، وهو تبع لصدق النية ، وحسن
 تحرى الاتباع لما شرع الله .

(٢) لم يصح هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لا قولاً ولا فعلاً .
 م ١٤ - المحرر فى الفقه

وإذا ثبت هذا لم يكن فرق بين الأصل والفرع ، بل نقول : لو صلى صلاة مفروضة وأهدى ثوابها لأبويه صحت الهدية .

فإن قيل : هذا خلاف الأصول ، لأنه يفضى إلى أن يعرى عمله عن ثواب وأنه يحصل لمن لم يعمل ثواب عمل لم يعمل .

قيل : قولك : إنه يفضى إلى أن يعرى عمله عن ثواب : غير ممتنع ، كما قلتم : إذا صلى في دار غضب ، أو امتنع من أداء الزكاة وأخذها الإمام قهراً . وقولك : إنه يحصل للغير ثواب ما لم يعمل : فقير ممتنع ، كشواب الاستغفار . فإنه يحصل للمستغفر له ، وإن لم يوجد منه عمل ، وإنما وجد العمل من المستغفر . ومعلوم أن المستغفر يستحق الثواب على ذلك ، لأنه مندوب إليه بقوله تعالى (٥٩ : ١٠) والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولاخواننا ^(١) .

وقد قيل فيه جواب آخر : وهو أن الثواب يحصل لهما : للعامل والمهدي إليه ، فيضاعف الله للعامل الثواب عند وجود الهدية ، كما يضاعف ثواب من يصلى في جماعة على من يصلى فرادى ، فينقسم بينهما . ويؤكد قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من فطر صائماً فله مثل أجره » فجعل الأجر لهما . انتهى كلامه . والأولى أن يقال : المهدي ينقل ثواب عمله إلى المهدي إليه . والمهدي الأجر على هذا الإحسان والصدقة والهدية . ولا يلزم أن يكون مثل ثواب عمله ، إلا أن يصح ما رواه حرب في مسائله بإسناده عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب

(١) لكن يقال : إن قياس هذا على الاستغفار بعيد لأن الاستغفار دعاء . وفرق بين الدعاء والعمل . هذا مع أن العبادة توقيفية ، لا قياسية . ونقل الثواب إلى الله لا إلى العامل . والله تعالى يقول (٢١ : ٤٧) ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً . وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) ويقول (٢١ : ٥٢) كل امرئ بما كسب رهين) (٣٩ : ٤١) وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى) وغير ذلك كثير .

عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما على أحدكم إذا أراد أن يتصدق بصدقة تطوعاً : أن يجعلها عن والديه إذا كانا مسلمين ، فيكون لوالديه أجرها ، وله مثل أجورهما ، من غير أن ينقص من أجورهما شيئاً »
وقوله في المحرر : « وأهدى ثوابها »

وكذا لو أهدى بعضه ، كنصفه وثلثه ونحو ذلك . وهذه المسألة قد يعاين بها ، فيقال : أين لنا موضع تصح فيه الهدية مع جهالة المهدي ؟ .

قال القاضي : أما دعوى جهالته فلا تتم إذا كانت معلومة عند الله تعالى ، كمن وكل رجلاً في أن يهدي شيئاً من ماله ، لا يعرفه المهدي ، ويعرفه الوكيل صح . وهل يستحب إهداء القرب أم لا ؟ قال القاضي : فإن قيل : فإذا كان الثواب يصل ، والإحسان مندوب إليه ، فلم كره أحد أن يخرج من الصف الأول ، ليؤثر أباه به ، وهي فضيلة آثر أباه بها ؟ وقد نقل أبو الفرج بن الصباح البرزاطي قال : قلت لأحمد : يخرج الرجل من الصف الأول ، ويقدم أباه في موضعه ؟ فقال : ما يعجبني ، هو يقدر أن يبرَّ أباه بغير هذا .

قيل : وقد نقل عن أحمد ما يدل على نفي الكراهة . فقال أبو بكر بن حماد المقرئ : إن الرجل يأمره والده بأن يؤخر الصلاة ليصلي به ؟ قال : يؤخرها . فقد أمره بطاعة أبيه بتأخير الصلاة . وترك فضيلة أول الوقت .

الوجه فيه : أنه قد ندب إلى طاعة أبيه في ترك صوم النفل وصلاته ، وإن كان ذلك قرينة وطاعة . وقد قال في رواية هارون بن عبد الله في غلام يصوم إذا نهياه . وقال الشيخ وجيه الدين أبو المعالي بن المنجي في بحث المسألة : فإن قيل : الإيثار بالفضائل والدين غير جائز عندكم ، كالأيثار بالقيام في الصف الأول ، ثم ذكر نحو كلام القاضي .

وهذا منها تسوية بين نقل الثواب بعد ثبوته واستحقاقه ، وبين نقل سبب الثواب قبل فعله . ولا يخلو من نظر .

ويكره المشي في المقبرة بتعلين إلا من عذر ، ولا يكره بالخف . ويكره الجلوس والاتكاء على القبور . ولا تكره عنده القراءة .

والمشهور : كراهة إثارة الإنسان بالسكان الفاضل إذا لم ينتقل إلى مثل ثوابه مكانه بالسواء . لأنه يؤثر على نفسه في الدين .

وذكر ابن عقيل في الفصول : أنه لا يجوز . وقيل : لا يكره . وإلا كره .
وذكر الشيخ تقي الدين في فتاويه : أنه لم يكن من عادات السلف : إهداء ثواب ذلك إلى موتى المسلمين . بل كان عاداتهم : أنهم كانوا يعبدون الله . بأنواع العبادات المشروعة فرضها ونفلها . وكانوا يدعون للمؤمنين والمؤمنات . كما أمر الله بذلك ، يدعون لأحيائهم وأمواتهم . فلا ينبغي للناس أن يعدلوا عن طريق السلف . فإنه أفضل وأكمل . انتهى .

قوله : « ويكره المشي في المقبرة بتعلين إلا من عذر » .
نص على ذلك . وعنه : لا يكره ولا يستحب الخلع ، كقول الأئمة الثلاثة .
وظاهر كلامه بالتمشك ونحوه . وفيه وجهان . أحدهما : يكره كالنفل ، لأنه في معناه ، ولا يشق خلعه ، بخلاف الخف . والثاني : لا يكره . اختاره القاضي ، وقطع به في المستوعب ، قصرا للحكم على مورد النص ، وهو حديث بشير بن الخصاصة . ورد في النعال السبتية . وهو عمدة المسألة . وعليه اعتمد الأصحاب والإمام وقطع ابن تيم و ابن حذان بأنه لا يكره بالنعال . وهذا غريب ضعيف ، وهو مخالف للخبر والمذهب .

قوله : « ويكره الجلوس والاتكاء على القبور » .
قطع المصنف في شرح الهداية بالتحريم ، إن كان لقضاء حاجة .
وظاهر كلامه هنا : أنه لا فرق . وترجم القاضي في الخلاف المسألة

ويستحب زيارة القبور للرجال ، وتكره للنساء ، وعنه لا يكره .

بالكراهة ، كما ذكر غيره . وقال : نص عليه في رواية حنبل ، فقال : القعود على القبور والحديث عندها والتغوط بين القبور : كل ذلك مكروه . قال : وكذلك نقل أبو طالب . وقال في بحث المسألة : ولأن في الجلوس عليه استخفافا بحقه واستهانة به . وهذا لا يجوز .

وقد عرف أن لأصحابنا وجهين في الكراهة ، في كلام الإمام أحمد التحريم وكراهة التنزيه . وقال الشريف في بحث المسألة - بعد أن ذكر الكراهة - لأن في ذلك استخفافا بصاحبه ، واستهانة به أشبه ما إذا قعد عليه للبول قوله : « وتستحب زيارة القبور للرجال »

ذكره بعضهم إجماعا . وهو أبو زكريا النووي . وحكى بعضهم عن طائفة كراهته .

قال المصنف : وظاهر كلام الخرقى : أنها جائزة لا استحباب فيها . لأنه قال : ولا بأس أن يزور الرجال المقابر ، وكذا حكى أبو المعالي عن الخرقى أنه مباح لا بأس به . وكذا عبارة الحلواني . وفي العمدة : لأن الأمر بها أمر بعد حظر ، والمشهور عندنا : أنه للإباحة . ومن حمله على الندب فلقرينة « تذكر الموت » أو الأمر فيه ^(١) .

وحكى أبو المعالي عن مالك أنه يكره . وظاهر كلام الأصحاب : أنه لا يكره الإكثار من زيارة الموتى .

وقال في الرعاية : ويكره الإكثار من زيارة قبور الموتى والاجتماع عندها والسفر إليها ، وحضور القاص لها .

(١) يعنى قوله عليه الصلاة والسلام « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، ألا فزوروها » .

كتاب الزكاة

باب صدقة المواشى

تجب الزكاة في الإبل والبقر ، والغنم السائمة أكثر السنة ، إلا العوامل .
ولا زكاة في الإبل ، حتى تبلغ خمساً . فيجب فيها شاة . فإن أخرج بغيراً لم يجزئه ،
وفي العشر شاتان ، وفي خمس عشرة : ثلاث شياه ، وفي العشرين : أربع شياه .
وفي خمس وعشرين : بنت مخاض ، وهى ما مكملت سنة ، فإن لم يكن عنده
فإن لبون . وهو ما كل سنتين . فإن عدمهما لزمه شراء بنت مخاض . وفي ست
وثلاثين : بنت لبون . وفي ست وأربعين : حقة . وهى ما مكملت ثلاث سنين .
وفي إحدى وستين : جذعة . وهى ما مكملت أربع سنين . وفي ست وسبعين :
بنتا لبون . وفي إحدى وتسعين : حقتان . وفي مائة وإحدى وعشرين : ثلاث
بنات لبون . وعنه الحقتان . فإن بلغت مائة وثلاثين فصاعداً . ففي كل أربعين
بنت لبون . وفي كل خمسين حقة . ويجزىء عن المائتين : أربع حقا . أو
خمس بنات لبون عند أبى بكر وابن حامد . والمنصوص عنه : تعيين الحقا .

ومن عدم السن الواجب أخرج سنّاً دونه يليه ومعه شاتين . أو عشرين
درهما . وإن شاء سنّاً فوقه يليه حقة . واسترد من الساعى شاتين أو عشرين
درهما . فإن جبر بشاة وعشرة دراهم فعلى وجهين . فإن أخرج عن بنت مخاض حقة
لعدمها وعدم بنت لبون ، واسترد حيوانين ، أو أخرج بالعكس وأعطى حيوانين
جاز . وقال أبو الخطاب : لا يجوز ذلك . وهذا الحيوان مختص بالإبل .

ولا زكاة في البقر حتى تبلغ ثلاثين . ففيها تببيع أو تبيعة . وهو ما كمل
سنة . وفي أربعين : مسنة . وهى ما مكملت سنتين . وفي الستين تبيعان ، وكذلك
كلما زادت . ففي كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة .

والجواميس : نوع من البقر .

وأما الغنم فنصاها : أقله أربعون ، وفيها شاة ، وفي مائة وإحدى وعشرين : شاتان ، وفي مائتين : ثلاث شياه . ولا شيء فيها إلى أربع مائة . فيجب أربع شياه ، وعنه في ثلاثمائة وواحدة : أربع شياه . ثم في كل مائة شاة . ويؤخذ من المعز الثنئى ، ومن الضأن الجذع .

ولا زكاة في الظباء . وفي بقر الوحش روايتان ، ويجب في المتولد بين الوحش والأهلى ، ومن كان في ماشيته إناث . لم يجزئه إخراج الذكر ، إلا ابن ابون عن بنت مخاض والتبيع في البقر ، فإن كانت كلها ذكوراً أجزأه الذكر ، وقيل : لا يجزئ إلا في الغنم .

ولا تؤخذ الرثئى ، وهى التى لها ولد ، ولا الحامل ، ولا طروقة الفحل ، ولا فحل الضراب ، ولا سن من جنس الواجب أعلى منه ، ولا خيار المال إلا برضى المالك . ولا يجزئ تيس ، ولا معيبة لا تجزئ في الأضحية ولا صغيرة ، إلا أن يكون الجميع معيبات أو صفاراً فيجوز . وقال أبو بكر : لا تجزئ إلا سليمة كبيرة على قدر قيمة المالين . فإن اجتمع سليم ومعيب ، أو صفار وكبار : أخذت سليمة كبيرة على قدر قيمة المالين .

وإن اجتمعت كرام ولثام أخرج وسطاً على قدر قيمتهما ، فإن كانا نوعين ، كالضأن والمعز أخرج من أيهما شاء على قدر قيمتهما . وقال أبو بكر : لا تعتبر القيمة .

وينعقد الحول على صفار الماشية مفردة . وعنه لا ينعقد حتى تبلغ سن الإجزاء ، وإذا لم تكن الماشية نصاباً فتمت نتاجها . فحولها من حين كملت . وعنه : من حين ملك الأمهات .

باب حكم الخلطة

إذا خلط جماعة من أهل الزكاة ماشية لهم في جميع الحول في المرعى ،
والمرح ، والمبيت ، والمحل ، والفحل ، أو كانت ملكاً مشاعاً بينهم . زكوها
زكاة المال الواحد ، إذا كانت نصيباً فأكثر ، وهل تشترط نية الخلطة ؟ على
وجهين [المذهب إسقاطها]

ولو خلط اثنان في أثناء حولهما ، ثم باع أحدهما حصته مختلطة . فعلى
المشتري كلاً تم حوله زكاة خلطة ، وعلى الآخر لحوله الأول زكاة انفراد ،
ولما بعده زكاة خلطة ، ولا أثر للخلطة في غير الماشية ، وعنه يؤثر في كل مال ،
ويأخذ الساعي من أي مال الخليطين شاء زكاتها ، ويرجع على خليطه بقيمة
حصته . فإن اختلفا فيهما ولا يثبت فالحول قول المرجوع عليه مع يمينه . ومن ظلمه
الساعي بأخذ زيادة . لم يلزم خليطه شيء منها ، وإن أخذ منه قيمة الفرض
أو زيادة مختلفاً فيها . رجع على خليطه بقسطه . ومن ملك أربعين شاة نصف
حول ، ثم باع نصفها مشاعاً أو معيناً مختلطاً ، فقال أبو بكر : يستأنفان الحول ،
وقال ابن حامد : لا ينقطع حول البائع . فيلزمه إذا تم حوله نصف شاة ، فإن
أخرج من النصاب بطل حول المشتري ، وإن أخرج من غيره لزم المشتري - إذا
تم حوله - نصف شاة ، وإن لم يخرج شيئاً حتى حال حول المشتري ، فهل يلزم
المشتري نصف الشاة ؟ على وجهين . فإن باع بعض النصاب مفرداً ، ثم خلطاً بعد
زمن يسير انقطع الحول ، وقيل : لا ينقطع . ومن كان له أربعين شاة في بلد
وأربعون في آخر ، وبينهما مسافة القصر . لزمه شاتان [وهو المذهب المتفق به]
وإن كان في كل بلد عشرون فلا زكاة في الأظهر عنه . وهذا في الماشية
خاصة ، وعنه : لا أثر لتفرقة البلدان بحال ، ومن ملك أربعين شاة ، ثم إحدى
وثمانين بعدها . لزمه للثانية - إذا تم حولها - شاة ، كالأولى ، وقيل : يلزمها

شاة واحدة ، وأربعون جزءاً من أصل مائة وإحدى وعشرين جزءاً من شاة .
 فإن كانت الثانية أربعين فلا شيء فيها . وقيل : فيها شاة ، وقيل : نصف شاة
 فإن كانت الثانية عشرين فوجهان ، أحدهما : لا شيء فيها ، والثاني : فيها ثلث
 شاة ، فإن نقصت الزيادة عن نصاب ، وغيرت القرض ، كمن ملك ثلاثين من
 البقر ، ثم عشرين بعدها . فإنه يجب للعشر - إذا تم حولها - ربع مسنة وجهها
 واحداً ، ومن كان له بيلد ستون شاة ، كل عشرين منها خلطة مع عشرين
 لآخر . لزمهم شاة عند أمهاتنا ، على رب الستين نصفها ، وعلى كل خليط
 سدسها ، وعندى يلزمهم شاتان وربع ، على رب الستين ثلاثة أرباع ، وعلى كل
 خليط نصف شاة

باب زكاة الذهب والفضة

نصاب الذهب : عشرون مثقالاً ، ونصاب الفضة : مائتا درهم ، وفيها ربع
 العشر ، وفيما زاد بحسابه . فإن نقص النصاب نقصاً لا يضبط غالباً كحبة وحبتين .
 وجبت الزكاة ، وإن نقص ثلث مثقال . فعلى روايتين .
 ولا زكاة في المنشوش حتى يبلغ النقد الخالص فيه نصاباً .
 ومن أخرج عن الصحاح الجياد مكسرة ، أو بهرجة عن خالصة . أخرج
 الفضل بينهما وأجزأه . نص عليه . وقيل : لا يجزئه إلا جيدة مثلها .
 ويضم أحد النقيدين إلى الآخر في إكمال النصاب بالأجزاء دون القيمة ،
 وقيل : بالأحظ للمساكين منهما ، وعنه لاضم بينهما بحال .
 وتجب الزكاة في المصوغ المحظور ، ولا تجب في المباح إلا حلى الكراء
 والتجارة ، والمرصد للنفقة عند الحاجة ، وعنه تجب فيه بكل حال ، والاعتبار
 في الإخراج بوزنه ، إن كان اتخاذه محظوراً ، وإلا فبقيته . وقيل : يعتبر وزنه
 بكل حال .

باب زكاة التجارة

ومن ملك بفعله عرضاً بنية التجارة وقيمتها نصاب ، فالزكاة في قيمته .
ويجب الإخراج منها ، فأما ما يملكه للقنية ، أو ملكه قهراً كالإيراث : فهل
يصير للتجارة إذا نواه على روايتين [المذهب : لا يصير للتجارة ، لأن
الأصل القنية] .

وَتَقَوُّمُ عروض التجارة إذا حال الحول بما شاء من ذهب أو وَرِقٍ ،
إلا أن يكون أحدهما أحظ للفقراء ، فيتمين . ولا يعتبر ما اشترت به .

وينقطع حول التجارة بمجرد نية القنية . ومن اشترى للتجارة أربعين شاة
سائمة . ففيها زكاة القيمة . فإن لم تكن قيمتها نصاباً . ففيها زكاة السوم .

ومن ملك للتجارة أرضاً فزرعت ، أو نخلاً فأثمرت . زَكَّى الجميع زكاة
القيمة إذا تم حولها . وقيل : يزكى الأصل زكاة القيمة ، والثمر والزرع
زكاة العشر .

وإذا ربح مالُ المضاربة زَكَّى رَبُّ المال حصته كما قبل القسمة ، إن قلنا
يملكها بالظهور ، على وجهين [المذهب : أنها يملكها بالظهور] فإن قلنا :
يلزمه ، لم يلزمه أن يخرج قبل القسمة .

وهل يلزم العامل زكاة حصته ؟ وهل له الإخراج من مال المضاربة ؟
على وجهين .

باب ما يعتبر له الحَوْلُ وحكم الدين وغيره

الحول شرط في زكاة الماشية والنقدين ، وعروض التجارة ، ولا يؤثر نقصه
دون اليوم . ونتائج النصاب وأكسابه تتبعه في حوله ، والمستفاد بإرث أو عقد
ونحوه يفرد بالحول . وإذا نقص النصاب في أثناء الحول انقطع ، وكذلك إن
باعه بغير جنسه ، إلا يبيع الذهب بالفضة .

وإن باع عروضاً للتجارة بنقد ، أو اشتراها به ، أو باع ماشية بجنسها . بنى على حول الأول .

ومن فعل ما يقطع الحول فراراً من الزكاة . لم تسقط عنه ، واشتراط بعض أصحابنا أن يفعل ذلك عند قرب وجوبها .

• ومن كان دينه على ملىء لم يلزمه إخراج زكاته حتى يقضيه ، أو يبرئه منه . فيزكيه لما مضى . فأما الدين على معسرٍ أو جاحدٍ أو ماملٍ ، إذا أقبضه أو أسقطه ، أو المال المصوب ، أو الضال إذا عاد إليه ، فهل يزكيه لما مضى ؟ على روايتين . وإذا عُرِفَت اللقطة فليكت . استقبل بها الملتقط حولاً وزكاه . نص عليه . وفي زكاة حول التعريف على المالك إذا وجدها الروايتان

ولا زكاة في دين الكتابة . ويمنع دينُ الأدعي وجوبَ الزكاة في قدره في سؤال الباطنة ، كالنقد وما قوم به . فأما الظاهرة كالماشية والزرع : فعنه يمنع فيها أيضاً ، وعنه لا يمنع ، وعنه ما استدانه لزرعه منع ، ولمؤنة أهله لا يمنع

فأما دين الله تعالى ، كال كفارة والنذر والزكاة والخراج : فهل يمنع ؟ على روايتين .

ومن نذر الصدقة بمال بعينه . فلا زكاة فيه بحال . وتجب الزكاة في الذمة ، وقال القاضي : تتعلق بالنصاب . فعلى قوله : من لم يملك سوى نصاب فلم يزكّه أحوالاً . فليس عليه إلا زكاة حول ، إلا في الإبل المزكاة بالغنم . فإنها تزكّى لكل حول . وقد نص أحمد على ذلك . وإن قلنا يجب في الذمة زكّى لكل حول . إلا إذا قلنا : دين الله يمنع . فيزكى عن حول واحد في الإبل وغيرها . ولا تسقط الزكاة بتلف المال : إلا المعشرات إذا تلفت بأفة سماوية قبل قطعها . وعنه : تسقط الزكاة بتلف المال قبل إمكان الأداء .

ولا تسقط الزكاة بالموت . فإن اجتمع زكاة ودين وضاعت التركة تحاصاً .

نص عليه . ويتخرج : أن تقدم الزكاة ، إن قلنا : تتعلق بالعين . إلا أن يكون النصاب معدوماً فيتحاصن .

وللراهن إخراج زكاة المرهون منه . إذا لم يكن له ما يؤدي عنه .
وينعقد الحول على الأجرة والمهر وعوض الخلع قبل القبض . وعلى الغنيمة إن كانت صنفاً واحداً قبل القسمة . وقيل : لا ينعقد حتى تقسم . كما لو كانت أصنافاً .

ولا زكاة في مال مكاتب . ولا في مال مَلَكَهُ السيدُ عبده . وقلنا : يملكه .
وإن قلنا لا يملكه زكاه السيد . وإذا عتق المكاتب وفي يده نصابٌ استقبل به حولا .

باب زكاة الزروع والثمار

كل نبات مكيل مُدَّخِرٍ كالحبوب ، واللوز والفستق والتمر والزبيب ،
والبدور والصعتر والأشنان ونحوها - إذا بلغ صافياً يابساً خمسة أوسق - ففيه
العشر مُصَفًى يابساً ، إذا سقى بالغيوث والسيوح ، وإن سقى بكلفة كالدواليب
والنواضح . فنصف العشر ، وما زاد فبحسابه . فإن سقى نصفه سيحاً ونصفه نضحاً
وجب ثلاثة أرباع عشره ، وإن كان أحدهما أكثر فالحكم له . نص عليه .
وقال ابن حامد : يجب بالقسط ، وإن جهل المقدار وجب العشر على المنصوص ،
وعلى قول ابن حامد : يجعل منه نضحاً للتيقن ، والباقي سيجاً ، ويؤخذ بالقسط ،
ونصاب الأرز والفلس - وهو نوع حنطة يُدَّخِرُ في قشره - إذا صفا
كغيرها ، وفي قشريهما عشرة أوسق . والوسق : ستون صاعاً ، والصاع : خمسة
أرطال وثلاث بالعراقي ، ويزكي الزيتون إذا بلغ خمسة أوسق كيلاً ، نص عليه ،
ويخرج منه : وإن صفاه فأخرج عشر زيته . فهو أفضل ، وعنه لا زكاة فيه ،
ولا زكاة في غير مكيل مُدَّخِرٍ ، كالجوز والتين والخضر ونحوها ، إلا القطن

والزعفران . فإنهما على روايتين ، وفي العصفور والورس وجهان . فإن قلنا : يجب فنصابهما : ما قيمته كقيمة نصاب من أدنى نبات يزكى ، وقال القاضى : العصفور تبع للقرطم ، ولا يزكى حتى يبلغ القرطم نصاباً .

وتنضم الحبوب بعضها إلى بعض فى تكميل النصاب ، وعنه لا يضم جنس إلى غيره . وعنه تضم الحنطة إلى الشعير والقطنيات بعضها إلى بعض ، وتنضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض كزرعه .

ومن كان فى ثمرة جيد وردي ، ووسط أخذ من كل نوع حصته ، إلا أن يعسر التمييز . فيؤخذ الوسط .

وإذا بدأ صلاح الثمرة واشتد الحب . وجبت الزكاة . فإن قطعها قبل ذلك لم يجب ، إلا أن يقصد الفرار منها ، وإن أراد قطع ثمرة بدا صلاحه ولم يكمل لحوف العطش أو ضعف الجمار ، أو كان رطباً لا يثمر ، أو عنباً لا يصير زيباً . جاز . وله إخراج عشره رطباً قبل الجداد وبعده . اختاره القاضى والمنصوص : أنه لا يخرج إلا يابساً ولا يتصرف المالك فى الثمر قبل الجداد ، حتى يخرص ، فيضمن زكاتها ثم يتصرف ، ويوضع ثلث الثمرة أو ربعها ، ولا يحتسب له زكاة ، ويزكى الباقي إن بلغ نصاباً . ولا وضيمة فى الزرع إلا ما العادة أكله فريكا ونحوه .

ويجب فى العسل العشر ، وإن كان من أرض مباحة أو خراجية إذا بلغ عشرة أفراس ، والفراق : قيل : إنه ستون رطلا . وقيل : ستة وثلاثون . وقيل : ستة عشر . وهو ظاهر كلامه .

والعشر والخراج مجتمعان . ومن استأجر أرضاً خراجية فزرعها . فالعشر عليه . والخراج على المؤجر . وعنه : كلاهما على المستأجر . ولا زكاة فى المعشرات بعد أداء العشر ، ولو بقيت أحوالا ، ما لم تكن للتجارة .

باب زكاة المعدن

ومن أخرج من معدن مملوك له أو مباح نصاب ذهب أو فضة ، أو ما تبلغ قيمته أحدهما من سائر المعادن : كالياقوت والزبرجد والصفير والقار والنفط . والنورة . ونحوها . ففيه ربع العشر من وقته لأهل الزكاة ، إذا أخرجته في دفعة أو دفعات لم يترك العمل بينها ترك إهمال ، ويخرجه بعد السبك والتصفية . وما أخذ من البحر كالمرجان . واللؤلؤ . والمسك والسمك ونحوه : فهو كالمعدن . وعنه لا شيء فيه . .

باب حكم الركاز

كل مال مدفون في أرض الإسلام وجدت عليه علامة الكفار . فهو ركاز وفيه : الخمس وإن قل . لأهل الزكاة . وعنه : لأهل الفداء . والباقي : لواجده . سواء كان المالك له أو لغيره أو مباحاً : وعنه إن كان للمالك فهو له . وكذلك على هذه الرواية ، إن وجدته في موضع انتقل إليه . فهو للمالك قبله . فإن لم يعترف به . فلن قبله إلى أول مالك . وإن وجدته بأرض الحرب ، وقدر عليه بنفسه . فهو ركاز . وإن لم يقدر عليه إلا بجمع له منعه . فهو غنيمة . وإذا خلا المدفون عن علامة . أو كان على شيء منه علامة الإسلام : فهو لقطة . إلا أن يحده في ملك انتقل إليه فيدعيه المالك قبله بلا بينة ولا صفة . فهل يدفع إليه ؟ على روايتين .

باب مصارف الزكاة

وهي ثمانية : الفقراء . والمساكين . والعاملون عليها . والمؤلفة قلوبهم . وفي الرقاب . والغارمين . وفي سبيل الله . وابن السبيل . والفقير : من لا شيء له . أو له يسير من كفايته . والمساكين : من له أكثر

الكفاية . فمن ملك من النقد أو غيره مالا يقوم بكفايته . أعطى تمام الكفاية لسنة . وإن وجبت عليه الزكاة . ويجوز أن يرد عليه الساعى زكاته بعينها . وعنه لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهما ، أو قيمتها ذهباً . وإن لم تكفه .

ومن أيسح له أخذ شيء فله سؤاله . وعنه لا تحل المسألة لمن له غداء أو عشاء . ومن ذكر أنه ذو عيال فطلب الزيادة أعطى . وقال ابن عقيل : لا يعطى إلا بينة . ومن كان جلدأ . وادعى عدم الكسب وجهل حاله . أخبر أنها لا تحل لغنى ، ولا لقوى مكتسب وأعطى بلا يمين . وإن ادعى الفقر من عرف غناه . لم يقبل إلا بثلاثة شهود . نص عليه للخبر . وقيل : يكفي شاهدان .

وأما العامل فيعطى لجبايته وحفظه أجره مثله . وإن تلفت الزكاة في يده أعطى أجرته من بيت المال . واشترط كونه مكلفاً أميناً مسلماً . وإن كان عبداً . وعنه يجوز جعله كافراً .

وأما المؤلفة : فالسادة المطاعون في قومهم كالسكافر المَرْجُوَّ بعطيته إسلامه . أو كف شره ، وكالمسلم المرجو بعطيته الذب عن المسلمين أو إسلام نظيره ، أو جباية الزكاة ممن يمنعها ، إلا أن يخاف . وعنه أن حكمهم انقطع .

وأما في الرقاب : فافتداء الأسير وإعطاء المكاتب ما عليه إن لم يجد وفاءه . وهل له أن يبتاع منها رقيقاً لا يعتق عليه بالملك فيعتقه ؟ على روايتين . والسيد دفع زكاته إلى مكاتبه . نص عليه . وقيل : لا يجوز .

وأما الغارم : فهو المدين . ويعطى بقدر دينه . إن لم يجد وفاءه ، إلا الغارم لإصلاح ذات البين فيعطى ، وإن كان غنياً . ومن غرم في محرم لم يعط حتى يتوب . ومن ادعى الغرم فصدقه الغريم والكتابة فصدقه السيد : أعطى . وقيل : لا يعطى إلا بينة .

وأما في سبيل الله : فأعطاء من لا ديوان له من الغزاة كفاية غزوهم . فإن لم يغزوا استردت منهم . وإن غزوا وفضلت فضلة ففي استردادها وجهان . والحج

من السبيل . فيعطى الفقير فيه . وعنه لا يجوز ذلك له .
وأما ابن السبيل : فالسافر المنقطع به وله اليسار في بلده دون منشيء السفر من
بلده . فيعطى ما يبلغه ، إلا العاصي بسفره فلا يعطى حتى يتوب . وإذا وصل
ابن السبيل ، أو برىء الغريم ، أو عتق المكاتب . أو عجز الزكاة باقية :
استردت منهم . وعنه : لا تسترد . وتبقى لهم إلا في عجز المكاتب فإنها تكون
للسيد .

ومن أعطى زكاته لمستحق واحد . أجزأته . وعنه : يلزمه أن يستوعب
الأصناف وأن يعطى من كل صنف ثلاثة فأكثر . إلا العامل فإنه يجوز جعله
واحدًا . وتسقط إن أخرجها ربها بنفسه .

ولا تحل صدقة الفرض للوالدين وإن علوا . ولا للولد وإن سفل . وفي بقية
الأقارب الواجبة نفقتهم روايتان . الصحيح لهم الأخذ ، ولا للزوجة . وفي الزوج
روايتان . الصحيح يدفع للزوج . ولا لبني هائم ولا لمواليهم . وفي بنى المطلب
روايتان . الصحيح : لا يأخذون . ولا لفقير ولا لمكاتب . ولا لفقيرة زوجها
غنى إلا أن يكونوا غزاة أو مؤلفة أو عاملين أو غارمين لإصلاح ذات البين .
فيجوز ، وقيل : يجوز دفعها إلى الزوجين وعمودى النسب وسائر الأقارب للعدم
وأهناية ^(١) .

باب إخراج الزكاة

يجب إخراجها على الفور مع القدرة إلا لغرض صحيح ، كخشية رجوع
الساعي عليه ، وتأخيرها لقوم لا يحضره مثلهم في الحاجة وما أشبهه . نص عليه .
ولا يجوز إخراجها إلا بنية تقارنه ، أو تسبقه بزمن يسير . ويخرج عن الصبي
والجنون وليهما .

ومن رفع زكاته إلى وكيله فتَوَّاهَا ، ولم يَنْوِ الوكيل جاز . وقيل : إن

(١) كذا في الأصل . ولعله « والقراءة » أو نحوها

بعد إخراج الوكيل عن نية الموكل : لم يجز . وإذا أذن كل واحد من الشريكين للآخر في دفع الزكاة فأخرجاً معاً : ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه . وإن سبق أحدهما ضمن نصيبه الباقي . ويتخرج أن لا يضمن إذا لم يعلم بإخراجه . والأفضل : أن يفرق المزكي زكاته بنفسه وقال أبو الخطاب : دفعها إلى الإمام العادل أفضل .

ولا يجوز نقل صدقة المال عن بلده إلى بلد تقصر الصلاة بينهما . وعنه يجوز إلى الثغور خاصة . فإن خلا بلد المال عن مستحق : نقلت إلى أقرب البلاد إليه . وتخرج صدقة الفطر في بلد البدن دون المال . ويجوز تقديم الزكاة قبل الحول إذا كمل النصاب لعام . ولا تجوز لثلاثة . وفي العامين روايتان .

وإن عجل زكاة ما يستفيدة من النصاب ، فهل يجزئه ؟ على وجهين ، ومن عجل عن مائتي شاة شاتين ، ثم نتجت سخلة قبل الحول : لزمته شاة ثالثة . ومن عجل زكاته إلى غنى ، ثم وجبت وقد افتقر لم تجزئه . وإن كان بالعكس أجزأته . وإن تلف المال قبل الحول - والزكاة في يد الساعي - استردت وإن وصلت إلى الفقير لم تسترد . وقيل : إن دفعها إليه الساعي أو ربها ، وأعلمه بالتعجيل : استردت ، وإلا فلا تسترد . وقيل : تسترد بكل حال .

وهل يجوز تعجيل زكاة العشر إذا خرج الزرع ، أو الطلع ؟ على وجهين . وإذا تلفت الزكاة المعجلة في يد الساعي : فهي من ضمان الفقراء .

ومن أعطى زكاته أو كفارته مستحقاً في الظاهر ، فإن كافراً أو عبداً أو هاشمياً : لم تجزئه ، وإن بان غنيا : فعلى روايتين .

ولا يجزى إخراج القيمة في الزكاة . وعنه : يجزى ، وعنه لا يجزى . إلا إخراج أحد النقيدين عن الآخر .

ومن طوبى بالزكاة، فادعى نقص النصاب في الحول، أو هلاك الثمرة بمجانحة ونحوه، مما لا زكاة معه : صدق ولم يحلف .

ومن كتم ماله لثلاث تؤخذ زكاته ، أو منعها بخلا : أخذت منه قهراً . وهل تسقط عنه في الباطن ؟ على وجهين . وقال أبو بكر : تؤخذ وشطر ماله . فإن تعذر أخذها منه ، بأن غيب ماله ، أو قاتل دونه : استتيب ثلاثاً . فإن أصر قبل حداً ، وعنه كفرًا ، وأخذ من تركته .

باب زكاة الفطر

ومن أدرك آخر جزء من رمضان مسلماً حراً أو مكاتباً ، وله فضل عن قوته وقوت عياله يوماً وليلة : فعليه فطرته وفطرة كل مسلم تلزمه مؤنته . فإن لم يمكنه إلا فطرة بعضهم : بدأ بنفسه ، ثم بزوجته ، ثم بعبده ، ثم بالأولى فالأولى نفقةً من أقاربه . وسنذكره . فإن لم يجد إلا بعض صاع أخرجه عن نفسه . وعنه لاشيء . عليه .

ومن أسلم أو تجدد له زوجة أو عبد أو ولد بعد غروب الشمس : لم تلزمه فطرة لذلك . وعنه تلزمه إذا كان ذلك قبل طلوع فجر العيد . ومن تبرع بمؤنة شخص شهر الصوم : لزمته فطرته . نص عليه . وقيل : لا تلزمه .

ومن تزوجت بعبدٍ أو معسر ففطرتها على نفسها ، إلا أن تكون أمة ، فتلزم سيدها .

وتستحب الفطرة على الجنين . وعنه تجب .

وتجب فطرة العبد الآبق . وفي الزوجة الناشز وجهان . ولا يجب أداء الفطرة عن غائب منقطع خبره . فإن بان حياً فيما بعدُ أخرجت لما مضى .

والواجب في الفطرة : صاع من أحد خمسة أشياء : أفضلها التمر . ثم الزبيب ، ثم البر ، ثم الشعير ، ثم الأقط ، وعنه : لا يجزئ الأقط إلا لمن هو قوته ، ودقيق

البر والشعير وسويقهما كحبهما . نص عليه أحمد . وقال ابن أبي موسى : لا يجزىء السويق ، ولا يجزىء حب معيب ولا خبز . فإن عدم الخمسة فصاع من كل حب وتمزقتا . وقال ابن حامد : صاع من قوته . ويجزىء دفع الصاع من أجناس . ويجوز دفع الأصع إلى واحد ، والصاع إلى جماعة . ويجزىء عن العبد المشترك صاع ، وعنه على كل شريك صاع .

ومن أدى فطرة نفسه ، وهى على غيره ، ولم يستأذنه : أجزأته . وقيل : لا تجزئته .

وتخرج الفطرة يوم العيد . والأفضل قبل الصلاة . وله تمجيلها قبله بيومين . فإن أخرها عنه أثم . ولزمه القضاء . ولا يمتنع الدين وجوب الفطرة ، إلا أن يكون مطالباً به .

كتاب الصيام

لا يجب صوم رمضان إلا على مسلم عاقل بالغ ، وعنه يجب على المميز إذا أطاقه . فإن أسلم الكافر ، أو أفاق المجنون ، أو بلغ الصبي مفطراً فى أثناء يوم ، فهل يجب إمساكه وقضاؤه ؟ على روايتين .

وإن بلغ الصبي صائماً لزمه الإتمام وفى القضاء وجهان ، وإن طهرت حائض ، أو قدم مسافر مفطراً : لزمهما الإمساك . وعنه لا يلزم .

وإذا لم يروا الهلال ليلة الثلاثين من شعبان لم يصوموا ، إلا أن يحول دون طلوعه غيم أو قتر ، فيجب صومه بنية رمضان . وهل تصلى التراويح ليلة غيم ؟ على وجهين . وعنه : لا يجب صومه ، وعنه : الناس تبع للإمام فى الصوم والفطر . والهلال المرتضى نهائياً بعد الزوال ليلة المقبلة . فأما ما قبله فللماضية . وعنه للمقبلة ، وعنه فى أول الشهر الماضية ، وفى آخره للمقبلة .

وثبت هلال الصوم بقول عدل . وعنه يفتقر إلى عدلين كبقية الشهور .
ورؤية بعض البلاد رؤية لجميعها .

وإذا صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوماً ، فلم يروا الهلال لم يفطروا ، كالصوم
بالغيم ، وقيل : يفطرون [وهو المذهب] كالصوم بقول عدلين .

ومن رأى هلال الصوم وحده فردت شهادته ، لزمه الصوم والكفارة
بالوطء فيه [وهو المذهب] وعنه : لا صوم عليه . وإن رأى هلال الفطر وحده
لم يفطر . وقيل : يفطر سراً .

وإذا جهل الأسير الأشهر : تحرّى وصام ، وقد أجزأه ، إلا أن يتبين
صومه قبل الشهر .

ويشترط لكل صوم واجب : أن ينويه من الليل معينا ، وفي نية الفرضية
وجهان ، المذهب : لا يشترط . وعنه لا يجب تعيين النية لرمضان . وهل يجزىء
في أوله نية لجميعه ؟ على روايتين . ويصح النفل بنية قبل الزوال . فإن نوى بعده
فعلى روايتين ، ومن نوى الإفطار فقد أفطر ، فإن عاد ونوى الصوم أجزأه في النفل
خاصة . ومن نوى الصوم ثم أغنى عليه جميع يومه : لم يجزئه . وإن أفاق فيه
أجزأه في النفل خاصة .

ومن أفطر لكبر أو مرض لا يرجى برؤه : أطم لكل يوم فقيراً . ولا يسقط
الإطعام لمعجزه عنه . وإطعام المسكين مقدّر بمُدِّ بَرٍّ ، أو نصف صاع تمر ، أو شعير
هنا ، وفي كل موضع من الكفارات ، وجزاء محظورات الحج وغيرها .

وإذا خافت الموضع والحامل غلى ولديهما : أفطرتا وقصتا ، وأطعمتا فقيراً
لكل يوم ، فإن عدمتا الإطعام فإنه يسقط ، وإن أفطرتا خوفاً على أنفسهما
كفاهما القضاء .

والسنة لمن سافر سفر القصر ، ولمن مرض فخاف ضرراً بالصوم : أن

يفطرا، فإن صاماً أجزأهما . ولا يجوز أن يصوما في رمضان عن غيره ، ومن سافر في أثناء يوم : فهل له إفطاره ؟ على روايتين .

باب ما يفسد الصوم

إذا أكل الصائم أو شرب ، أو استعط ، أو احتقن ، أو اكتحل بما يصل إلى جوفه ، أو قطر في أذنه فدخل في دماغه ، أو داوى جائفة أو مأمومة بما يصل إليها ، أو حجم أو احتجم ، أو استقاء ، أو استمنى ، أو لمس فأمذى : لزمه القضاء بلا كفارة ، إلا الناسى والمكروه ، فلا شيء عليهما .

وقال أبو الخطاب : الجاهل مثلهما .

وله أن يفتصد ويغتسل ، ويقطر في إحليله الدواء ، ويؤخر الغسل الواجب ليلاً لجنابة أو حيض — إن كان امرأة — إلى ما بعد الفجر .

ويكره له ذوق الطعام . فإن فعل فوجد طعمه في حلقه أفطر . وإن جمع ريقه وبلعه كره ولم يفطر . وقيل : يفطر . وإن بلع نخامة حصلت في فمه أفطر ، وعنه لا يفطر . وإن تغمض أو استنشق فوق الثلاث ، أو بالغ فيهما فدخل الماء إلى حلقه : فعلى وجهين .

ويسن له : أن يعجل فطره ، ويؤخر سحوره ، فإن أكل معتقداً بقاء الليل أو دخوله فبان بخلافه ، أو أكل شاكا في دخوله : أفطر . وإن أكل شاكا في خروجه : لم يفطر . ولا تكره القبلة ، إذا لم تحرك شهوته ، وعنه تكره . وإذا وطئ في دبر أو قبل من آدمى أو بهيمة عمداً أو سهواً : فعليه مع القضاء الكفارة [نص عليه أحمد] إذا كان ذلك في شهر رمضان ، وعنه لا كفارة عليه مع العذر ، كالناسى والمكروه . والواطئ يظنه ليلاً ، فيقبين نهراً . فأما المرأة الموطوءة : فيلزمها القضاء ، ولا تلزمها الكفارة مع العذر . فإن لم يكن لها عذر فعلى روايتين .

والكفارة : عتق رقبة . فإن لم يجد صام شهرين متتابعين . فإن لم يستطع
أطعم ستين مسكيناً . وعنه يخير بين الثلاثة . فإن عجز عنها : فهل تسقط عنه ؟
على روايتين . فإن قلنا : لا تسقط ، وكفر الغير عنه بإذنه : جاز أن يصرفها إليه .
وهل يجوز ذلك في بقية الكفارات ؟ على روايتين .
ومن أمني نهاراً من وطء بالليل لم يفطر .

وإن أدركه الفجر مجامعاً فاستدام : لزمه أن يقضى ويكفر . وإن نزع
فكذلك عند القاضي . وقيل : لا شيء عليه . ويتخرج إن قضى لا يكفر .
ومن مرض أو جنّ أو سافر في يوم قد وطئ فيه : لم تسقط الكفارة عنه .
ومن أكل ثم جامع : لزمته الكفارة . وكذلك كل مفطر وطئ . والإمساك يلزمه .
وإذا شرع المسافر في الصوم : فله إبطاله بما شاء . وعنه لا يجوز الجماع . فإن
خالف ووطئ : ففي الكفارة روايتين .

ومن وطئ في يوم مرتين : فكفارة واحدة ، إلا أن يكفر بينهما . فيلزمه
ثانية . وإن وطئ في يومين ولم يكفر : فكفارتان . وقال أبو بكر : كفارة .
ومن باشر دون الفرج ، أو قبل ، أو كرّر النظر فأمني : لزمه القضاء . وفي الكفارة
روايتان . ورواية ثالثة : لا كفارة بذلك ، إلا بالوطء دون الفرج . واختارها الخرق .
وإن أمدى بالنظر لم يفطر في ظاهر قوله . وقال أبو بكر : يفطر . ويتخرج
أن يفطر إن كرره ، وإلا فلا . وإن أمني أو أمدى بفكر غلبه لم يفطر . وإن
استدعاه ، فعلى وجهين .

باب صوم القضاء والتطوع

يستحب قضاء رمضان متتابعاً . ويجزى متفرقاً . ومن فاتته الشهر كله تاماً
أو ناقصاً ، فصام عنه تسعة وعشرين يوماً أجزأته ، إن كان شهراً هلالياً .
وإلا لزمه تمتة الثلاثين . وقيل : المعتبر عدد الأيام فيهما .

ومن أمكنه القضاء فمات قبله : أَطْعِمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ فَقِيرٌ ، ولم يصم عنه ، وكذلك يطعم من أمكنه القضاء فأدركه قبله رمضان آخر ، أو رمضانان . فإن مات بعد ذلك ولم يقض أطعم عنه لِكُلِّ يَوْمٍ فَقِيرَاتٍ ، ومتى كان ذلك لعذر فلا إطعام بحال .

ومن نذر صوم يوم ، أو حجاً ، أو اعتكافاً ومات : ففعله عنه وليه . وإن نذر صلاةً ، فعلى روايتين .

ومن تلبس بفرض من صوم أو صلاة : كقضاء رمضان ، والصلاة في أول الوقت : لم يجوز أن يخرج منه إلا لعذر .

وإن تلبس بفعلهما ، لم يلزمه إتمامه ولا قضاؤه إن أفسده .

ومن السنة : إتياع رمضان بست من شوال ، وإن أفردت ، وصوم عشر ذى الحجة ، وآكده : يوم التروية ، وعرفة ، وصوم عشر المحرم ، وآكده : تاسوعاء وعاشوراء ، وصوم أيام البيض ، وهى الثالث عشر والرابع والخامس عشر من كل شهر ، وصوم الاثنين والخميس من كل أسبوع ، وصوم يوم وفطر يوم في سائر الأوقات . ولا يحل صوم يومى العيدين نقلاً ولا فرضاً ولا يصح ، وعنه يصح فرضاً مع التبجير .

ويجوز صوم أيام التشريق عن الفرض . وعنه لا يجوز كالنفل .

ويكره أفراد رجب وإفراد يوم الجمعة والسبت والنيروز والمهرجان ويوم الشك بالصوم ، إلا ما وافق عادةً .

ولا يجوز نقل الصوم ممن عليه فرضه . وعنه يجوز .

وليلة القدر في عشر رمضان الآخر ، وأرجى ما تطلب : فيه سابعته ، وَلَيْسَ كُنْ

من دعائه فيها « اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ مُجِيبُ الْعَفْوِ فَاعْفُ عَنِّي » .

باب الاعتكاف

وهو سنة ، ولا يصح إلا بنية ، في مسجد تقام فيه الجماعة ، إلا اعتكاف المرأة . فإنه يصح في جميع المساجد ، ويصح بلا صوم ، إلا أن يشترطه بنذره ، وعنه : لا يصح بدونه . فعلى هذه : لا يصح ليلة مفردة ، ولكن يصح بعض يوم من الصائم على الروایتين .

وللعتكف لا يتجر ، ولا يتكسب بصنعة . وله أن يتزوج في المسجد ، ويشهد النكاح ، وينبغي له : أن يشتغل بالمندوب ، ويترك ما لا يعنيه ، ولا يستحب له إقراء القرآن والعلم . نص عليه ، وقيل : يستحب ، وله أن يخرج . لما لا بد منه كالطهارة والجمعة ، والأكل ونحوه . وإذا سأل عن المريض في طريقه ودخل مسجداً فتم فيه اعتكافه جاز ، ولا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، إلا أن يشترط .

وإن خرج عن المسجد للأذان في منارة له : ففى فساد اعتكافه وجهان . ومن نذر اعتكاف شهر دخل المسجد قبل ليلته الأولى . فإن قطعه لعذر يمتد ، كحيض ومرض ونفیر عام ، وعدة وفاة [وعدة المطلقة كذلك . ذكره في كتاب العدد] وخوف من فتنة ونحوه : بنى إذا زال عذره على ما مضى ، وهل عليه كفارة يمين ؟ على وجهين .

وإن نذر اعتكاف شهر مطلق لزمه متتابعاً ، وإن قطعه لعذر فله أن يستأنف ، وله أن يبنى ويكفر . وإن وطئ في الفرج ، أو أنزل بمباشرة ، أو شرب ما أسكره ، أو خرج لما له منه بُد بطل اعتكافه . ولزمته كفارة ، إن كان نذراً معيناً . وهل يبنى أو يستأنف ؟ على وجهين ، وإن لم يكن معيناً : لزمه الاستئناف بلا كفارة .

ومن نذر أن يعتكف يومين متتابعين : لزمته الليلة التي بينهما . ويتخرج أن لا تلزمه كالأولى . وإن لم يقل «متتابعين» لم يلزمه التتابع . وقال القاضي : يلزمه .

ومن اعتكف له عبد أو زوجة : فله تحليلهما ، إلا من مندور شرعاً فيه بإذنه .
ولمكاتبه أن يعتكف ويحج بغير إذنه ، ما لم يحل عليه نجم في غيبته . نص عليه .
ولا يعتكف مَنْ بعضه حُرٌّ بغير إذن السيد ، إلا مع المهايأة في نوبته .
ويسن للمعتكفة إذا حاضت : أن تمكث مدة الحيض في خباء تضربه في
رحبة المسجد ، إلا أن تخشى ضرراً . فتمكث في بيتها .

كتاب المناسك

يجب الحج والعمرة على الفور، مرة في العمر، ولا يجبان إلا على مسلم حر عاقل
بالغ مستطيع . والمستطيع : من ملك زاداً وراحلة بآلة تصلح لمثله ، لسفره وعوده
أو ملك ثمنهما ، بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ووفاء دين ، وكفاية دائمة له
ولأهله ، إذا وجد طريقاً آمناً خالياً عن خفارة ، فيه المساء والعلف ، ووقتاً يتسع
للسير والأداء . وقال ابن حامد : يجب بدل الخفارة اليسيرة . وتزيد المرأة باعتبار
محرم مكلف مسلم باذل للخروج ، ونفقته عليها . والمحرم : زوجها ، ومن تحرم
عليه أبداً ، لا من تحريمها بوطء شبهة أو زنا ، نص عليه ، وقيل : هو محرم لها
أيضاً . وفي عبد المرأة روايتان . إحداها : لا يكون محرماً لها ، وعنه : أن المَحْرَمَ
وسعة الوقت وأمن الطريق : شروط للزوم الأداء ، دون الوجوب .
وما دون مسافة القصر ، لا يشترط له الراحلة . وفي المحرم روايتان ، أحدهما :
يشترط .

ولا تثبت الاستطاعة ببذل مالٍ ولا بدنٍ . ومن عجز عن السير لكبير ، أو
مرض لا يُرَجَى بُرْؤُهُ : أقام من يحج عنه ويعتمر ، ويجزئه ، وإن عوفي .
ومن مات وعليه الحج : أخرج عنه من يحج من حيث وجب . فإن زاحمه دين
تمحاصاً وأخرج الحج من حيث يبلغ . ومن له وصى بحج نفل : جاز إخراجه من
الميقات إلا أن يمنع منه قريبه .

ومن أمكنه نفل الحج بنفسه ، فاستتاب فيه : جاز . وعنه المنع .
 ويصح حج العبد والصبي ، دون الكافر والمجنون . ويُحرم الصبي المميز
 بإذن الولي . وغير المميز يحرم عنه وليه ، ويفعل عنه ما لا يطيقه . ونفقة الحج
 وكفاراته : تلزم الولي . وعنه : أنهما في مال الصبي . وهل ينعقد إحرام المميز
 بدون إذن وليه ؟ على وجهين . أحدهما : لا يصح .
 وليس للرجل منع زوجته من حج الفرض .
 ومن أحرم عبده أو زوجته بنفل أو واجب : لم يملك تحليلهما . وعنه يملكه
 من النفل إذا لم يأذن فيه . ويكونان كالحصر .
 وإذا بلغ الصبي وعق العبد في أثناء النسك : لم يجزئهما عن فرض الإسلام ،
 إلا أن يكون ذلك في الحج : بعرفة ، وفي العمرة : قبل الطواف . فإنه يجزئ
 عنه . وقيل : إن سعيًا قبل الوقوف - وقلنا : هو ركن - لم يجزئهما الحج بحال .

باب المواقيت

وهي : خمسة ، فذو الحليفة : لأهل المدينة . والجحفة : لأهل الشام والمغرب .
 ويلم : لأهل اليمن . وقرن : لأهل نجد . وذات عرق : لأهل العراق والمشرق .
 فهذه المواقيت مهلٌ من مرَّ بها من أهلها وغيرهم . ومن عرَّج عنها أحرم إذا
 حاذى أقربها إليه . ومن كان منزله دونها : فميقاته منه .
 والإحرام قبل الميقات جائز . ومنه أفضل .
 وإذا جاوز المسلم الحر المـكلف الميقات محلاً ، والنسك فرضه أو مراده :
 لزمه أن يعود فيحرم منه ، إلا اعتذر ، كخشية فوات الحج ونحوه . فإن أحرم دونه .
 لزمه دم مع العذر وعدمه . ولم يسقط بعوده إليه .
 إن كان قصده مكة لخوف ، أو قتل مباح ، أو حاجة تتكرر كالحنش ونحوه :
 فلا إحرام عليه . وإن قصدها لغير ذلك من تجارة ونحوها : لزمه أن يدخلها محرماً

من الميقات . فإن تجاوزها قاصداً لغيرها ، ثم بدا له في أن يقصدها : أحرم من موضعه ولا شيء عليه .

ومن كان عمكة فيقاته للحج : من الحرم ، وللعمرة : من الحل . فإن أحرم بالعمرة من الحرم لزمه دم . وإن أحرم بالحج من الحل : فعلى روايتين .

باب أقسام النسك

وهي ثلاثة ، مخير بينها ، أفضلها : التمتع ، ثم الإفراد ، ثم القران .
فالتمتع : أن يعتمر قبل الحج في أشهره . والإفراد : أن لا يأتي في أشهر الحج بغيره . والقران : أن يحرم بهما معاً أو بالعمرة ، ثم بالحج قبل طوافها ، ويفعل ما يفعله المفرد . وعنه يلزمه طوافان وسعيان .

ولا يصح إدخال العمرة على الحج . وتجزئ عمرة القران عن عمرة الاسلام وعنه لا تجزئ .

ويلزم التمتع والقارن دم ، بشرط أن لا يكونا من حاضري المسجد الحرام ، وهم أهل الحرم ومن كان دون مسافة القصر منه .

ويختص دم التمتع بأربعة شروط : أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج . وأن يحج من سنته ، ولا يخرج بينهما إلى مسافة القصر ، ولا يحرم بالحج من الميقات . واشترط أبو الخطاب أيضاً : نية التمتع في ابتداء العمرة أو في أنائها .
ولا يسقط دم التمتع والقران بفساد الحج . وعنه يسقط .

فإن عدم الدم في موضعه لزمه ، وصام عشرة أيام : ثلاثة منها قبل يوم النحر . وله تقديمها إذا أحرم بالعمرة ، وسبعة إذا فرغ من الحج . ولا يجب التتابع فيها .
فإن شرع في الصوم ثم وجد الهدى : لم يجب الانتقال إليه . وإن وجد قبل الشروع : فعلى روايتين .

ومن أخر الهدى عن أيام النحر ، أو صوم الثلاثة عن أيام الحج : لزمه مع القضاء . وعنه لا يلزمه . وعنه يلزمه ، إلا أن يؤخر لعذر .

ويجوز للفرد والقارن فسخ الحج إلى العمرة ، إذا لم يقف بعرفة ، ولا ساقا لهديا .
 وإذا حاضت المتمتعة ، فخشيت فوات الحج : أحرمت به ، وصارت قارنة .
 ولم تقض طواف القدوم إذا طهرت .
 ومن أحرم بنسك فأَنسيه ، أو أحرم به مطلقا ، ثم عينه بتمتع ، أو إفراد أو قران : جاز . وسقط عنه فرضه ، إلا الناسى لنفسه إذا عينه بقران أو بتمتع ، وقد ساق الهدى فإنه يجزئه عن الحج ، دون العمرة .
 ومن أحرم بمجتين أو عمرتين : انعقد لواحدة .
 ومن استنابه اثنان وأحرم عنهما : وقع عن نفسه . وإن أحرم عن أحدهما .
 ولم يعينه : فهل يقع عن نفسه ، أو له صرفه إلى أيهما شاء ؟ على وجهين .
 ومن أحرم بحج ثقل ، أو نذر ، أو عن الغير ، وعليه حجة الإسلام : انصرف إليها . وعنه : يقع عما نواه . وعنه : يقع باطلا .
 ومن أحرم بالحج قبل أشهره - وهي شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة - كره وانعقد . وعنه : لا ينعقد حجاً بل عمرة ، ولا تكره العمرة في شيء من السنة .

باب صفة الإحرام

السنة لمن أراد الإحرام : أن يغتسل ، ويلبس ثوبين أبيضين نظيفين . ويتطيب ، ثم يحرم عقيب مكتوبة أو نافلة . فينوي بقلبه ، قائلا بلسانه « اللهم إني أريد النسك القلاني ، فيَسِّرْه لي وتقبله مني » ويشترط فيقول « وإن حبسني حابس : فحلى حيث حبستني » فتمى حبس بمرض أو فقد نفقة أو غيره : حل ولا شيء عليه .

فإذا أحرم لَبَّى ، وقال الخرقى : إذا ركب ، فيقول : « لبيك اللهم لبيك ، لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك ، والمآل لا شريك لك » .
 ويلبى كلما علا نَشْراً ، أو هبط وادياً ، أو سمع مليكاً ، أو ركب راحلة ، أو

لتي رقة ، أو أتى محذوراً ناسياً ، وإذا أقبل الليل والنهار ، وفي دبر المكتوبة . ولا يسن تكرار التلبية في حال واحدة ، ولا إظهارها في مساجد الحل وأمصاره . ولا تكره الزيادة فيها . ويسن الدعاء بعدها والجهر بها ، إلا أن المرأة لا تجهر إلا بحيث تسمع رفيقتها . ويقطعها الحاج إذا أخذ في الرمي . والمعتمد إذا شرع في الطواف . وقال الخرقى : إذا وصل إلى البيت .

باب محظورات الإحرام وجزأها

وهي تسعة :

أحدها : الوطء في قبل أو دبر من آدمي أو بهيمة . ويفسد النسك بعده وسهوه . وتجب به شاة في العمرة ، وبدنة في الحج ، إلا بعد تحلله الأول . فانه لا يفسد منه إلا بقية إحرامه ، فيحرم من التمتع ليطوف للزيارة في إحرام صحيح . وهل تلزمه بدنة ، أو شاة ؟ على روايتين . وأما المرأة الموطوءة : فتلزمها الفدية ، إلا مع الإكراه . وعنه تجب معه مع الإكراه ، ويتحملها الزوج بنفقة القضاء . وعليها المضى في النسك الفاسد ، وقضاؤه على الفور ، نفلا كان أو فرضاً ، والإحرام به من أبعد الميقاتين ، وهما الميقات الشرعى وحيث أحرمأ أولاً . ويسن أن يفترقا من موضع الوطء . وقيل : يجب .

ولا يجب بوطء القارن فوق البدنة شيء . وقيل : يجب بدنة وشاة . وإذا وطئ المعتمر بعد السعى ، وقبل الحلق : لزمه دم ، ولم تفسد عمرته . الثانى : دواعى الشهوة من لمس أو نظر ، فإن لمس فأنزله : لزمته بدنة في الحج . وفى فساد نسكه روايتان [الصحيح يفسد] . وإن استمنى ، أو كرر النظر فأمنى : لم يفسد نسكه ، ولزمته بدنة ، وعنه شاة . وإن أمنى بنظرة ، أو كررها فأمدى ، أو لمس فلم ينزل : لزمته شاة . وإن أمنى بفكر غالب : لم يلزمه دم . وإن استدعاه فعلى وجهين .

الثالث : النكاح . فلا يصح أن يتزوج ولا يزوج ، وفي ارتجاع زوجته روايتان [المذهب الارتجاع] . وعنه يصح أن يزوج غيره .
وتكره له الخطبة ، وأن يشهد النكاح .

الرابع : قطع الشعر . فيجب في الشعرة مُدْبِرٌ ، وفي الشعرتين مدان ، وفي الثلاث فصاعداً : دم ، أو طعام ستة مساكين ، أو صيام ثلاثة أيام . وعنه إن قطعه لغير عذر تعين الدم ، فإن عدمه أطعم ، فإن لم يجد صام . ويجزئ عن شعر الرأس والبدن فدية . وعنه : تجب فديتان .

ومن حلق رأسه بإذنه : فعليه فديته ، وإن كان مكرهاً فعلى الخالق ، وإن سكت ولم يمتنع : فعلى وجهين [الصحيح يجب . لأنه باختياره] .

وإن خرج في عينيه شعر ، أو نزل عليهما من حاجبيه فأزاله ، أو قطع جلدة عليها شعر ، أو حلق رأس حلال ، فلا شيء عليه لأنه صال عليه .

وله أن يحتجم ما لم يقطع شعرا . ويحك رأسه وجسده برفق ، ولا يتفلى ، ولا يقتل القمل . فإن قتله فليصدق بشيء ، وعنه : له قتله ، ولا شيء فيه .

الخامس : تقليم الأظفار ، إلا ما انكسر منها ، وهي كالشعر فيما ذكرنا .

السادس : تغطية الرأس بملبوس وغيره . وفي الوجه روايتان ، والأذنان من الرأس . وإذا استظل بنخمة أو سقف ، أو حمل على رأسه شيئاً جاز ، وإن استظل في الحمل فعلى روايتين .

السابع : لبس الخيط في سائر بدنه فإن أحرم وعليه قيص : خلعه ولم يشقه . ومن عدم الإزار والنعلين لبس السراويل والخفين بحالهما . ولا فدية عليه . وعنه إن لم يقطع الخفين دون الكعبين أفندي .

وإن لبس واحد النعلين جُحِجَا ، أو خفا مقطوعاً تحت الكعب : لزمته الفدية .

وليس له وضع القباء على كتفيه . وقال الخرقى : إن لم يدخل يديه فى كفيه جاز . وله أن يتشح ويأثرز بالقميص ، ويعقد الإزار دون الرداء ، ولا يعقد الهميان إلا أن يخشى سقوطه . ولا يلبس المنطقة ، ولا يتقلد بالسيف إلا لضرورة . وإحرام المرأة فى وجهها ، فلا تستره بنقاب ولا غيره . فإن سدلت عليه ما لم يباشره جاز . ويباح لها اللباس ، وتظليل الحمل . وتشارك الرجل فى تحريم القفازين . ويباح لها لبس الحلى . نص عليه . وظاهر كلام الخرقى : تحريمه .

الثامن : الطيب . فإذا طيب المحرم بدنه أو ثوبه بمسك أو زعفران أو ورس أو ندى ، أو ماء ورد ونحوه ، أو تبخر بعود ، أو أكل ما فيه طيب يظهر ريحه ، أو ادهن به ، أو تعمد شم الطيب ، أو نزع ثوبه المطيب قبل الإحرام ثم لبسه : لم يفسد الإحرام .

وله شم العود والشيح والقيصوم والإذخر . وفى شم الورد والبنفسج والريحان الفارسى ونحوه : روايتان [أحدهما له شمه] .

وله أن يدهن بدهن لا طيب فيه . وعنه المنع . وفدية التغطية واللباس والطيب : كفدية الحلق .

التاسع : الجناية على الصيد . ولها باب مفرد .

وينبغى للمحرم تجنب الشتم وقلة الكلام ، إلا فيما ينفع .

وله أن يلبس المعصفر والكحل ، ويختضب ويكتحل ، وينظر فى المرأة ، إلا لزينة فيكره . وإن غسل رأسه بسدر أو خطمى جاز . وعنه تلزمه الفدية . ومن كرر محظوراً من جنس ولم يكفره : فكفارة واحدة ، إلا الصيد ، فإن كفارته تتعدد بتعدد . وعنه تتداخل أيضاً .

فأما المحظورات من أجناس تتحد فديتها : فهل تتداخل ؟ على روايتين ، وسواء فعلها رافضاً لإحرامه أو لم يرفضه .

ومن تطيب أو لبس ناسيا : لم تلزمه فدية . وعنه تلزمه .
وإن حلق أو قلم ، أو قتل صيداً ناسيا : لزمته الفدية . وعنه في الصيد :
لا يلزمه ويخرج في الحلق والتقليم مثله .

باب الجناية على الصيد^(١) وجزائها

يحرم على المحرم صيد البر المأكول وما تولد منه ومن غيره . فإن أتلفه أو أزمه
أو تلف في يده ، أو نقره بشيء فتلف : لزمه جزاؤه ، فإن جرحه ولم يوجبه^(٢)
فغاب وجهل خبره : ضمن أرش الجرح . وإن وجده ميتاً لم يتيقن موته بجرحه :
فهل يضمن أرش الجرح ، أو كمال الجزاء ؟ على وجهين [الصحيح : أرش الجرح
فقط] فإن قتله لصياله ، أو خلصه من سبع فتلف قبل إرساله : لم يضمنه ، وقيل
يضمنه ، كما لو قتله في مخصة . فإن أعان على قتله حالاً بدلالة أو إشارة أو إغارة
آلة ونحوها : ضمن جميعه .

وإن أعان محرماً ، أو اشترك في قتله : لزمها جزاء واحد ، وعنه جزاءان .
وعنه إن كفر بالصوم فجزاءان ، وإن كفر بغيره فواحد .

وإذا أمسك حمامة حتى هلكت فراخها : ضمن الفراخ .

وإذا أحرم وله في منزله صيد : لم يلزمه شيء ، فإن كان معه أرسله ، ولم
يزل ملكه عنه . فإن امتنع فلقيره أن يرسله منه قهراً .

ولا يملك المحرم صيداً باصطياد ولا بيع ولا هبة ، وفي الإرث وجهان
[الصحيح في الإرث يملكه ، لأنه يدخل في ملكه قهراً]

ويحرم عليه أكل لحم الصيد ، إلا صيد الحلال ، إذا لم يصد لأجله . وإذا
ذبح صيداً كان ميتة .

(١) الصيد : ما كان وحشياً مأكولاً ، أو متولداً منه ، أو من غيره

(٢) أي لم يقتله .

فإن أمسكه حتى تحلل ثم ذبحه ضمنه ، وهل يباح ؟ على وجهين .
ويضمن الصيد بمثله من النعم ، كالتعامة فيها بدنة ، وفي حمار الوحش
وبقرته ، وفي الأيل والتيتل والوعل : بقرة ، وفي الضيع والطبي والثعلب : شاة ،
وفي الأرنب واليربوع : جفرة نص عليه . وهي عناق لها أربعة أشهر . وفي
الضب والوبر : جدى ، وفي طير الحمام - وهو كل ماعبٍ - وهدر - شاة . ويضمن
الصحيح والمعيب والصغير والكبير والذكر والأنثى ، والمأخض والحائل من
ذلك بمثله ، أو بقيمة المثل في الحرم : طعاماً يتصدق به ، أو يصوم عن كل مُدٍّ
برٍّ ، أو نصف صاع تمر أو شعير من القيمة يوماً .
ويضمن ما لا مثل له - كالطير غير الحمام - بقيمته في موضعه طعاماً ، أو
يصوم عن القيمة .

وعنه الجزاء مرتب . إن تعذر المثل أطعم ، فإن لم يجد صام .
والمثل معتبر بحكم الصحابة . فإن عدم فقول عدلين خيرين ، وإن كانا قتلاه .
ويضمن الجراد بقيمته . وعنه كل جرادة بتمرة . وعنه لاجزاء فيه .
ويضمن الطير بما نقص . فإن عاد : فهل يسقط الضمان ؟ على وجهين .
[الصحيح يسقط] .

ولا يضمن بالإجرام ما لا يؤكل لحمه . لكن يكره له قتله إذا لم يكن مؤذياً

باب صيد الحرم وجزائه

صيد الحرم حرام على المحل والحرم ، ويضمن بما يُضمن به في الإحرام .
فإن رمى المحل في الحل صيدا في الحرم فقتله ، أو بالعكس : فهل يجب الجزاء ؟ على
روایتين [الصحيح : الضمان ، وبالعكس : لا ضمان] .

وإن أرسل كلبه على صيد بالحل فطارده السكب إلى الحرم . فقتله فيه :
لم يضمنه . وعنه إن أرسله بقرب الحرم ضمنه . وقال أبو بكر : يضمنه بكل حال .

وبياح صيد السمك من الحرم . وعنه يحرم
 وشجر الحرم ونباته : محرمٌ ، إلا اليابس والإذخر وما زرعه الإنسان
 وما غرسه . وفي رعى حشيشه وجهان .
 ويضمن الشجرة الكبرى ببذنه . والصغرى بشاة ، والغصن بما نقص ،
 والنبات بالقيمة . فإن استخلف سقط الضمان . وقيل : لا يسقط .
 ومن أتلف غصنا في الحل أصله في الحرم : ضمنه . وإن أتلف غصنا في
 الحرم أصله في الحل : فعلى وجهين .
 ولا يحل صيد المدينة ، ولا حشيشها ، إلا الحاجة العلف ، ولا شجرها إلا آلة
 الرّخل ، ومن آلة الرّخل : القائمة والعارضة والوسادة والمسند ، وهو عود البكرة :
 فإنه مباح . وجزاء ما حرم من ذلك : سلب الجاني لآخذه . وعنه لا جزاء فيه
 [وهو لله] ومن دخله بصيد فله إبقاؤه معه وذبحه فيها .
 وحرماها : ما بين جبليلها : بريد في بريد . ومكة أفضل منها . وعنه المدينة أفضل

باب أركان النسكين وواجباتهما

أركان الحج التي لا يتم بدونها أربعة :

أحدها : الاحرام . وينعقد بمجرد النية . ولا يزول برفضها . فإن حصره عدو
 عن البيت في عمرة أو حج قبل الوقوف أو بعده : نحر هديا في موضعه وحل . ولم
 يلزمه حلق . وعنه يلزمه . فإن لم يجد هديا صام عشرة أيام ثم حل . وهل يلزمه
 القضاء إن كان نفلا ؟ على روايتين .

وإن حصر في الحج عن عرفة وحدها تحلل بعمره ، ولا شيء عليه .
 ومن حصر بمرض ، أو ذهاب نفقة : بقى على إحرامه حتى يقدر على البيت
 فيتحلل إن فاتته الحج بعمره القوات . وعنه أنه كالحصر بمذوق .
 الركن الثاني : الوقوف بعرفة في جزء من يوم عرفة أو ليلة النحر . وقال

ابن بطة : لا يجرى الوقوف قبل الزوال ، ولا وقوف السكران ولا المغمى عليه .
وفي التأثم والجاهل بكونها عرفة : وجهان .

ومن لم يقف حتى مضت ليلة النحر : تحلل بعمرة . ولزمه من قابل القضاء
والهدى . وعنه يجب القضاء دون الهدى . وعنه يجب الهدى ولا يجب القضاء
في النفل ، فيخرج الهدى في عامه . وإذا لم يجد هديا صام عشرة أيام . وقال
الخرقي : يصوم عن كل مدة من قيمته يوما .
وإذا وقف الناس في غير يوم عرفة خطأ : أجزأهم . وإن أخطأه نفر منهم :
لم يجزئهم .

الركن الثالث : طواف الزيارة ، ووقته : إذا انتصفت ليلة النحر ، ويجوز تأخيرها
عن أيام منى . ويجب تعيينه بالنية ، فلو طاف للقدوم أو للدواع : لم يجرئه عنه .
ولا يصح طواف الزيارة ولا غيره إلا بعشرة أشياء : النية ، وستر العورة ،
وطهارتا الحدث والخبث ، وتكميل السبع ، وجعل البيت عن يساره ، وأن
لا يمشى في شيء منه كالْحَجَرِ والشاذران ، ولا يخرج عن المسجد . ولا يطيل
قطع الطواف ، إلا للجنائز أو مكتوبة أقيمت . وأن يبتدىء بالحجر الأسود فيحاذيه
بيذنه كله . فإن حاذاه ببعضه فعلى وجهين . وعنه أن السترة والطهارتين واجبات
يجبرها الدم ، وأن الموالاة سنة .

ومن أحدث في طوافه : تطهر واستأنفه . وعنه يبنى .
ومن شك في عدد ما طاف : أخذ باليقين . وقال أبو بكر : بغالب ظنه .
فإن أخبره اثنان بما طاف : رجع إليهما . نص عليه . وقيل : لا يرجع .
الركن الرابع : السعي بين الصفا والمروة . وعنه أنه سنة . وقيل : هو واجب
يجبره الدم .

ومن شرطه ستة أشياء : النية ، وكال السبع ، والموالاة كما في الطواف ،
والبدء بالصفا ، وأن يتقدمه طواف واجب أو مسنون ، وأن لا يقدمه على أشهر

الحج . وعنه إن سعى قبل الطواف سهواً أجزأه . وتسنى له الطهارة . وعنه تجب له كالطواف . ومن طاف أو سعى راكباً أو محملاً : أجزأه . وعنه لا يجزئه إلا لعذر . وأما واجبات الحج : فكل نسك وجب بتركه دم . وهى سبعة : أحدها : الإحرام من الميقات ، كما ذكرناه فى بابها .

الثانى : الوقوف بعرفة حتى تغرب الشمس ، فإن غربت فدفع قبل الإمام جاز . وعنه ما يدل على وجوب الدم ، ومن لم يواف عرفة إلا ليلاً : فلا شيء عليه الثالث : المبيت بمزدلفة ليلة النحر إلى نصف الليل . فتى فارقها قبله أو طلع الفجر ولم يأتها : لزمه دم . وإن وافاها فى النصف الثانى : لم يلزمه شيء . وخذها ما بين المأزمين ووادى مُحَسَّر

الرابع : رمى الجمار ، كل جمرة بسبع حصيات ، وعنه تجزئ بحمى ، وعنه لا تجزئ دون الست ، وإذا رمى بغير الحصى ، أو بحصى قد رُمى به ، أو لم يعلم حصول الحصى فى الرمى : لم يجزئه ، ومن آخر الرمى كله ، أو حصاة واجبة منه عن أيام منى : لزمه دم .

الخامس : حلق شعر الرأس كله ، أو تقصيره إذا رمى جمرة العقبة ، وعنه يجزئ بفضه كالمسح ، فإن حلق قبل الرمى ، أو قبل نحر الهدى إن كان معه أو بعد أيام منى : كره ولا شيء عليه .

السادس : المبيت بمنى ليالى منى ، فمن تركه أو ليلة منه : لزمه دم ، وعنه لا شيء عليه . وعنه يتصدق بشيء . ولا مبيت على أهل السقاية والرعاة ، إلا أن تغرب الشمس وهم بمنى ، فيلزم الرعاة دون السقاة . وخذ منى : من جمرة العقبة إلى وادى محسر .

السابع : طواف الوداع ، ومتى ودّع ثم اشتغل : لزمه إعادته ، ليكون آخر عهده بالبيت . ومن طاف عند خروجه للزيارة : كفاه للتوديع .

وأما العمرة فأركانها : الإحرام ، والطواف ، وفى السعى روايتان .

وواجباتها : الإحرام من الميقات أو الحل ، والحلق أو التقصير . وقد روى عنه : أن الحلاق والتقصير لا يجب في حج ولا عمرة ، فيتحلل منهما بدونه . ومن لزمه دم بترك واجب فعدمه : صام عشرة أيام : ثلاثة قبل يوم النحر إن أمكن ، وإلا كان الكل بعده . فإن أمكنه الصيام فات قبله : أطعم عنه لكل يوم مسكين . وما سوى هذه الأركان والواجبات مما نذكره في صفة النسكين : فمسنون كله لاشئ في تركه .

باب صفة الحج والعمرة

يستحب للمحرم أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه ، فإذا رأى البيت كبر ، ورفع يديه ، وقال جهراً « اللهم أنت السلام . ومنك السلام ، حيناً ربنا بالسلام ، اللهم زد هذا البيت تعظيماً وتكريماً وتشريفاً ومهابةً وبراً ، الحمد لله رب العالمين كثيراً ، كما هو أهله ، وكما ينبغي لكرم وجهه ، وعز جلاله ، والحمد لله الذي بلغني بيته ، ورآني لذلك أهلاً ، والحمد لله على كل حال ، اللهم إنك دعوت إلى حج بيتك ، وقد جئناك لذلك ، اللهم تقبل مني ، واعف عني ، وأصلح لي شأنى كله ، لا إله إلا أنت » ثم يطوف سبعا ينوي به المتمتع طواف العمرة ، والقارن والمفرد طواف القدوم ، ويضطجع بردائه ، فيجعل وسطه تحت عاتقه الأيمن ، وطرفيه فوق الأيسر . ويبدأ بالحجر الأسود فيستلمه ويقبله ، ويقول « بسم الله . والله أكبر ، إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم » فإن عجز أن يقبله استلمه وقبل يده ، وإلا أشار إليه . ثم يرمي ثلاثة أشواط بأن يسرع المشى ويقارب الخطى . ويمشي أربعة . ويستلم الركن اليماني في كل مرة من غير تقبيل . وقيل : يقبله . وقيل : يقبل يده . ويقول في رمله كلما حاذى الحجر الأسود « الله أكبر ، ولا إله إلا الله » وفي بقية

الرمل : « اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وسعيّاً مشكوراً ، وذنباً مغفوراً » وفي الأربعة « رب اغفر وارحم ، واعف عما تعلم ، وأنت الأعز الأكرم » وفي آخر طوافه بين الركنين « ربنا آتانا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة . وقنا عذاب النار » ويدعو بما أحب .

ولا يسن الرمل ولا الاضطباع لأهل مكة ، ولا في غير هذا الطوف .

ومن نسي الرمل في محله : لم يقضه في غيره .

ثم يصلي ركعتين خلف المقام ، يقرأ في الأولى بالكافرون . وفي الثانية بالإخلاص . ثم يأتي الركن فيستلمه .

ثم يخرج للسمى من باب الصفا . فيرقى الصفا حتى يرى البيت ، ويكبر ثلاثاً . ويقول : « الحمد لله على ما هدانا . لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد . وهو على كل شيء قدير . لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده . لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » .

ثم ينزل ماشياً إلى العلم الذي في بطن الوادي . ثم يسعى منه سعيّاً شديداً إلى العلم الآخر . ثم يمشي حتى يرقى الروة ، فيقول ما قال على الصفا . ثم ينحدر كذلك مشياً ، ثم سعيّاً ، ثم مشياً إلى الصفا . يفعل ذلك سبعاً ، ذهابه سعيّة . ورجوعه سعيّة . ثم إن كان في حج بقي على إحرامه ، وإن كان في عمرة . حلق أو قصر وحل منها ، إلا أن يكرن متمتعاً معه هدي . فلا يحل حتى يأتي بالحج

ثم يخرج إلى منى قبل الزوال من يوم التروية . وهو ثامن ذى الحجة . ويحرم بالحج إن كان متمتعاً عند خروجه إليها . ويبيت بها . فإذا طلعت الشمس سار إلى نَمِرَة ، فأقام بها إلى الزوال . ثم يجمع بين صلاتين ، إن كان ممن يجوز له الجمع ثم يأتي عرفة . وكلها موقف . وهي من الجبل المشرف على بطن عرفة إلى الجبال التي تقابله ، إلى مايلي حواط بنى عامر . وليست عُرَّة منها . والسنة : أن يقف عند

الصخرات وجبل الرحمة راكبا . وقيل : الراحل أفضل . ولا يسن له الصوم بصفة . ويكثر من قول « لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد يحيي ويميت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصرى نوراً . وفي سمعي نوراً . ويسر لي أمري » ويجتهد في الدعاء حتى تقرب الشمس .

ثم يسير بسكينة إلى المزدلفة على طريق المأزمين . وإذا وجد فرجة أسرع . وإذا أتاها جمع بين المشاءين قبل حطّ رحله . ولو صلى المغرب في طريقه جاز . وأخذ منها سبعين حصاة للرمي ، تكون فوق الحصص ودون البندق . ومن حيث أخذه جاز . ويسن غسله . وعنه لا يسن .

ويبيت بالمزدلفة إلى أن يصلي الفجر بفلس . ثم يأتي الشعر الحرام فيرقاه ويحمد الله ، ويكبر ويهمل ، ويقول : « اللهم كما وقفنا فيه وأرقينا إياه فوقنا لذكرك كما هديتنا ، واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق : (٢ : ١٩٨) و ١٩٩ فإذا أفضمتم من عرفات فاذكروا الله عند الشعر الحرام واذكروه كما هداكم ، وإن كنتم من قبله لمن الضالين . ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور رحيم » . ويدعو حتى يسفر جدا .

ثم يسير إلى منى ، وإذا أتى محسراً أسرع بقدر رمية حجر ، فإذا أتى منى رمى جمرة العقبة ماشياً بسبع من الحصى ، يكبر مع كل حصاة ، ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه . ولورمى بعد نصف ليلة الفجر جاز . ثم ينحر هدياً إن كان معه ، ثم يحلق أو يقصر . ثم قد حل من كل شيء إلا النساء . وعنه يحل إلا من الوطء في الفرج . وإن لم يكن له شعر فالسنة : أن يُعمرَ موسى على رأسه . ثم يأتي مكة فيطوف ، إن كان متمتعاً لقدمه كما فعل للعمرة ثم ، يسعى ، ثم يطوف ثانياً طواف الزيارة . وهو الفرض وإن كان مفرداً أو قارناً طاف الفرض . ثم سعى إن كان لم يسع مع طواف قدمه ، وإلا فلا يسعى . ثم قد

كل شيء . ثم يأتي زمزم فيشرب منها ويتضلع فيسمى ، ويقول « بسم الله اللهم اجعله لنا علما نافعا ورزقا واسعا وريا وشيعا ، وشفاء من كل داء . واغسل به قلبي ، واملاؤه من خشيتك »

ثم يرجع فيبيت بمبنى ثلاث ليالٍ ، ويرى من الغد بعد الزوال في غده الجمرة الأولى وتلى مسجد الخيف ، ثم الوسطى ، ثم جمرة العقبة . فإن نكس لم يجزئه ، وعنه يجزئه مع الجهل ، ويرى مستقبل القبلة . ويجعل الأولى عن يسارته ، والأخرى عن يمينته . ويقف طويلا يدعو بقدر قراءة التوبة ، إلا عند جمرة العقبة فلا يقف ، ثم يرى في اليوم الثاني كذلك . ثم إن شاء نفر فيه متعجلا إلى مكة ، ووقف بقدر الحصاة . وإن غربت شمسهُ وهو بمبنى لزمه أن يبيت ويرى بعد الزوال . ولو أتى الرمي كله في آخر أيام منى جاز .

ويستحب إذا نفر أن ينزل بالأبطح ، وهو المحصب ، إلى الليل ، فيجمع يسيرا . ثم يدخل مكة . ويستحب أن يدخل البيت حافيا ، ويتنفل فيه ، وأن يكثر الاعتار والنظر إلى البيت .

فإذا أراد أن يخرج طاف للوداع . ثم وقف في الملتزم بين الركن والباب وقال « اللهم هذا بيتك ، وأنا عبدك ، وابن عبدك وابن أمتك ، حملتني على ما استغرت لي من خلقك . وسيرتني في بلادك ، حتى بلغتني بنعمتك بيتك ، وأعنتني على قضاء نسكي . فإن كنت رضية عني فازدد عني رضا ، وإلا فمن الآن قبل تنأى عن يمينك دارى . هذا أوان انصرافى إن أذنت لي ، غير مستبدل بك ولا ببيتك ، ولا راعب عنك ولا عن بيتك . اللهم احببني العافية في بدنى ، والصحة في جسدي ، والعصمة في ديني . وأحسن من قلبي ، وارزقني طاعتك ما أبقيتني ، واجمع لي خيري الدنيا والآخرة . إنك على كل شيء قدير » ويصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أدعيته .

والمرأة كالرجل في جميع ذلك كله ، إلا أنها لا ترمي ولا تضطبع ، ولا

ترقى الشعر ، ولا الصفا والروة ، وتقصر من شعرها قدر أُمْلَةٍ . ولا وداع عليها مع حيض أو نفاس ، ولادم بسبب ذلك ، لكن يسن أن تقف عند باب المسجد فتدعو وخطب الحج المسنونة ثلاث : يوم عرفة ، ويوم النحر . وثاني أيام منى .
لتعريف الناس مناسكهم ، وعنه لا خطبة في يوم النحر .

باب الهدايا والضحايا

إذا نذر هديا مطلقا، أو ضحية : لزمته شاة. ويجزىء عن الشاة سبع من بدنة وعن البدنة بقرة أو سبع شياه ، حيث وجبتا وله أن يشارك بسبع البدنة من يريد اللحم ، أو قربة غير قربته . فإن ذبح من عليه الشاة بدنة : فهل يجزئه سبعها ، أو تلزمه كلها ؟ على وجهين .

ولا يجزىء في هدى أو أضحية إلا الجذع من الضأن . وهو ما تمت له ستة أشهر ، والثني بما عداه . وهو ما تمت له سنة من المزمز ، وستتان من البقر ، وخمس سنين من الإبل .

ولا يجزىء في ذلك قائمة العينين ، ولا ذات عور خاسف العين ، أو مرض مفسد للحم ، أو عجب ، لا يقى معه ^(١) أو عرج يمنع اتباع الغنم ، أو غضب مذهب لأكثر القرن أو الأذن .

ويجزىء الخصي . وفي الجماء وجهان .

ومن السنة : سوق الهدايا من الحِلِّ ، وتقليدها بالعري والنعال ونحوها ، وإشعار البدن منها بشقِّ صَفْحَةٍ سَنَامِهَا اليمنى حتى يسيل دمها ، وأن توقف بعرفة . ولا تتمعين إلا بالقول . فيقول « هذه أضحية ، أو هدى » ونحوه من ألفاظ

النذر . ومتى لم تتمعين فله ظهرها ونماؤها واسترجاعها ، ما لم يذبحها . فإن نذرها ابتداء بعينها : لم يجز إبدالها إلا بخير منها . وقال أبو الخطاب : لا يجوز بحال من الأحوال . وإن ولدت ذبح الولد معها . وله شرب لبنها الفاضل عن ولدها ،

(١) النقى : المخ ، يعنى لشدة هزالها وعجفها لم يبق في عظامها مخ .

وركوبها مع الحاجة ما لم يضربها ، وجز صوفها والتصدق به إن انتفعت بجزه .
ولو ذبحها فسرقت لم يلزمه شيء . وإن ذبحت بغير إذنه أجزأته ولا شيء على الذابح
وإن تنفها صاحبها لزمته قيمتها يوم تنفها لا يوم ذبحها ، وصرفت في مثلها ،
كالأجنبي إذا أتلفها . وقيل : يلزمه أكثر القيمتين . فإن بقيت من القيمة بقية :
صرفت في أخرى إن اتسعت لها ، وإلا تصدق بها أو بلحم يشتره بها . ولو
تلقت أو ضلت بغير تفريط منه : لم يلزمه شيء . وإن تعينت ذبحها وأجزأته .
وإن عطبت دون محلها ذبحها مكانها وأجزأته ، ولم يأكل ولا رفقته منها ،
لكن يصبغ نعله بدمها ويضرب به صفحتها ، علامة للفقراء عليها . وكذلك
هدى التطوع إذا عطب دون محله ، واستدام نيته فيه . وإن فسخها قبل ذبحه
صنع به ما شاء .

وحكم المعينة عن واجب في الذمة : حكم المعينة ابتداء في جميع ما ذكرنا ،
إلا إذا تلقت أو ضلت أو غابت ، فإن عليه بدلها . وهل له استرجاع العاطب
والعيب والضال إن وجده ؟ على روايتين .

وكل هدى أو إطعام يتعلق بالحرم أو الإحرام فديته تختص بالحرم ، إلا من
أتى في الحل محظورا لعذر . فله صرف فديته فيه . وأما الصيام فيجزى بكل
مكان .

ووقت الذبح لما وجب بفعل محذور : من حين وجوبه ، إلا أن يستبيحه
[أى : المحذور] لعذر . فله الذبح قبله ^(١) وكذلك ما وجب لترك واجب .
فأما الأضحية ، وهدى النذر ، والمتعة ، والقران : فوقت ذبحها يوم العيد ،
بعد صلاته ويومان بعده بليتيهما .

وقال الخرقى : إذا مضى من وقت صلاة العيد قدرها وقدر الخطبة : حل
الذبح ، ومنع منه ليلا . فإن خرج الوقت ذبح الواجب قضاء ، وسقط التطوع .

(١) في نسخة بالهامش : قبل فعل المحذور .

والأضحية سنة مؤكدة . والأفضل أن يذبحها المضحي بيده ، ويكبر إذا سمي . فإن لم يحسن الذبح شهدته . ولا يعطى الجازر منها أجرة . ويجوز أن يذبحها الكتابي . وعنه المنع .

والسنة أن يأكل منها ثلثاً ، ويهدي ثلثاً ، ويتصدق بثلث . فإن تصدق بما يقع الإسم عليه^(١) جاز . فإن أكلها كلها : فهل يضمن ثلثها ، أو ما يقع عليه الإسم ؟ على وجهين .

ولا يأكل من دم واجب إلا هذى المتعة والقران . وعنه يأكل إلا من المنذور^(٢) وجزاء الصيد . وأجاز أبو بكر الأكل من أضحية النذر .

وله أن ينتفع بجلد الأضحية وجلّها . ولا يجوز له بيعه . وعنه إن باعه وتصدق بثمنه جاز .

ويكره لمن أراد أن يضحي : أن يأخذ في العشر من ذى الحجة من شعره أو بشرته . وقيل يحرم ذلك .

ومن مات وقد ذبح أضحيته ، أو أوجبها : لم تبع في دينه ، وخلفه فيها ورثته . وعقيقة المولود سنة . عن الغلام : شاتان . وعن الجارية : شاة يوم السابع . ويحلق رأسه ويسمى ويتصدق بوزنه ورقاً ، فإن فات ففي أربعة عشر ، وإلا ففي أحد وعشرين .

ولا يجزىء فيها بدنة ولا بقرة إلا كاملة ، ولا يكسر لها عظم . ويجوز بيع جلدها وسواقطها والصدقة بالثمن . نص عليه . ويتخرج المنع . وسائر أحكامها كالأضحية .

ولا تسن الفرعة ، وهي نحر أول ولد الناقة ، ولا العتيرة ، وهي ذبيحة كانت للجاهلية في رجب .

(١) في نسخة بالهامش « لحماً ، لا قيمة » .

(٢) وفي نسخة أخرى بهامش الأصل : النذر .

كتاب البيوع

ينعقد البيع ^(١) بالإيجاب والقبول المعاقب له .

كتاب البيوع

قوله « ينعقد البيع بالإيجاب والقبول » .

فيقول البائع : بعتك أو ملكتك ونحوهما ، ويقول المشتري : ابتعت أو قبلت ونحوهما . وذكر القاضي في التعليق رواية : أنه عبارة عن « بعت ، واشتريت » وحكاها فخر الدين . وللشافعية وجهان . فإن كان القبول بلفظ المضارع ، مثل أن يقول : بعتك . فيقول : أنا آخذه بذلك . لم يصح . نص عليه في رواية مهني ، في رجل قال لرجل : قد بعتك هذا العبد بألف درهم ، فقال له الآخر : أنا آخذه ، قال : لا يكون بيعا ، حتى يقول : قد أخذته . وسيأتي ذلك في قوله « ولو تقدم عليه في النكاح » ما يتعلق بهذا .

ونص في رواية أحمد بن القاسم فيمن قيل له : بكم هذا الثوب ؟ قال : بعشرة دراهم ، فيقول المشتري : قد قبلت : أنه يكفي ، ولا يحتاج بعد هذا إلى كلام آخر .

قال الشيخ تقي الدين : فقد نص على أن قوله « هذا الثوب بعشرة دراهم »

(١) بهامش الأصل في نسخة : الشروط لصحته تسبعة : الاول : أن يكون العاقدان جائزا التصرف . الثاني : أن يأتيا به باختيار ، إلا أن يكرها أو أحدهما الثالث : أن يكون في العين منفعة مباحة . الرابع : أنه تكون مملوكة للبائع ، أو مأذون له في بيعها . الخامس : القدرة على التسليم . السادس : أن يكون المبيع معلوما بذاته أو صفته . السابع : أن يكون الثمن معلوما .

فإن تقدم عليه فعلی روایتین .

إيجاب ، وإن لم يلفظ بما اشتق من المبيع ، ولا بصيغة انتقال إلى المشتري . وقوله « هذا بعشرة دراهم » جملة اسمية لا فعلية ، مع احتمالها لمعنى السوم ، وقد نص على أن القبول بصيغة المضارع لا يصح ، انتهى كلامه .

وقد ذكر الجوزجاني إذا قال : بكم ؟ قال : بكذا وكذا ، فقال الآخر : قد أخذته . فهو بيع تام ، لحديث بكر بن عمرو .

قال الشيخ أبو الفرج : فإن قال له : بكم تبیع هذا ؟ فقال : بكذا وكذا ، فقال : شل يدك ، واترن الثمن : لم يكن ذلك إيجاباً ولا قبولا . وقال مالك : يكون إيجاباً وقبولا . وقال بعض أصحابنا : يكون ذلك إيجاباً وقبولا ، فيما قرب من البضائع كالشيء اليسير ، ويسقط اعتبار الإيجاب والقبول في هذه الأشياء للشقة . انتهى كلامه .

وقال حرب : سألت أحمد عن بيع عيدان المعادن ؟ قال : إذا كان شيئاً ظاهراً يرى ؛ يقول : أبيعك هذا . فلا بأس . قيل له : إنما هو جوهر غائب في الأرض ؟ فلم يرخص فيه .

وظاهر هذا : أنه إيجاب بلفظ المضارع ، ونص أحمد في مسائل مثل هذا ، فإن عقد البيع بلغته صح إذا عرف مقتضاها . ذكره ابن الجوزي . وظاهره : أنه لا يصح ، إذا لم يعرف مقتضاها ، وينبغي أن تكون كمنظيرتها في الطلاق ، إن لم ينو مقتضاها لم يصح ، وإن نوى خرج على الوجهين .

قوله : « وإن تقدم عليه فعلی روایتین » .

يعنى : إن تقدم بلفظ الماضي أو الطلب . والذي نصره القاضي وأصحابه : أنه لا يصح ، قال : وهي الرواية المشهورة ، واختاره أبو بكر وغيره .

وذكر ابن هبيرة : أنها أشهرها عن الإمام أحمد . وما احتج به أبو الحسين

بأن القبول تقدم الإيجاب في عقد يلحقه الفسخ لم يصح . دليله : لو تأخر الإيجاب عن القبول ساعة ، وهما في المجلس ، وهو معنى كلام أبي الفرج . وقطع في المغنى والكافي بالصحة فيما إذا تقدم بلفظ الماضي ، كقول الأئمة الثلاثة . وقدم الصحة فيما إذا تقدم بلفظ الأمر ، خلافا لأبي حنيفة . واختار الشيخ تقي الدين الصحة . وظاهر كلام الأصحاب : أنه لو قال : بعني عبدك على أن على ألبا : أن فيه الخلاف . وذكر القاضى في الجامع : أنه لا يصح . وقال ابن عقيل : إذا قال : بعني عبدك هذا ، ولك ألف ، فهو بمنزلة قوله : بعني عبدك بألف ، فإذا قال : بعثك صح فيهما . ولزم العوض : إذا قلنا بتقديم القبول على الإيجاب .

وذكر القاضى في ضمن جعل الدين صداقا في قوله : بعثك بكذا ، أو على كذا ، وزوجتك بكذا ، أو على كذا ، قال القاضى : على بعض البدل ، كما إذا قال : أجزتك على عشرة دراهم ، اقتضى أن يكون بدلا ، ذكره محمل وفاق ، فأما إن كان بلفظ الاستفهام ، كقوله : أبعثنى هذا بكذا ؟ أو أتبيعنى هذا بكذا ؟ أو أتبيعنى هذا به ؟ لم يصح ، نص عليه ، حتى يقول بعده : اشتريت أو شبهه . وهذا قول الأئمة الثلاثة ، ولم أجد فيه خلافا . فإن قال البائع للمشتري : اشتريه بكذا ، أو ابتعه بكذا ، فقال هو : اشتريته أو ابتعته : لم يصح ، حتى يقول البائع بعده : بعثك أو نحوه . قطع به في الرعاية . لأن طلب المشتري قد يقوم مقام قبوله ، لدلالته على رضاه ، وأمر البائع بالشراء لم يوضع للإيجاب ولا للبدل .

وهذا فيه نظر ظاهر . والأولى أن يكون : كتقدم الطلب من المشتري ، لأنه دال على الإيجاب والبدل ، وللشافعية وجهان .

ولو تأخر الطلب من المشتري لم يصح قول واحد .

وقال الشيخ تقي الدين : إذا كان المبيع عينا من الطرفين فكلاهما واجب

قابل . فيبغى أن يقدم أحدهما على الآخر كالمكس ، لكن لو قال أحدهما : ابتعت هذا العبد بهذا ، أو قال : بعنى ، كان تقدما على ظاهر كلام أصحابنا ، مع أن الرواية التي ذكرها عن أحمد ليس فيها إلا إذا تقدم بلفظ الطلب والاستدعاء ، ولا يلزم من المنع هنا المنع إذا كان بلفظ الخبر ، مثل قوله : اشتريت وابتعت ، قال : وأما إذا كان ديننا بعين ، وهو السلم ، فهذا المعروف : أن يقول : أسلمت إليك هذه المائة في وسقى حنطة ، أو أسلمت إليك مائة في وسقى حنطة ، فيقول : قبلت . فيقدمون لفظ المسلف ، ويجمعونه بمنزلة الموجب ، والمسلسل بمنزلة القابل ، لأن المسلف هو الذى يقدم العين . فصار بمنزلة البائع ، وإن كان فى المعنى المسلسل هو البائع ، فلو تقدم قول المسلسل بصيغة البيع ، مثل أن يقول : بعثك وسقى حنطة بعشرة دراهم : فهذا جار على الترتيب ، لكنه بلفظ البيع .

ولو قال المسلم : اشتريت منك وسقى حنطة بعشرة دراهم . فقال : بعث : فقد استويا ، من جهة أن المسلف تقدم قبوله ، لكن هناك جاء بلفظ القبول ، وهو « اشتريت » وهنا جاء بلفظ إيجاب ، وهو « أسلمت » فهذا يحىء أربع مسائل . لأن الترتيب بلفظ « السلم » غير الترتيب بلفظ « البيع »

ويجوز أن يقارن القبول بالإيجاب إذا تولاها واحد ، فى مثل قوله : جعلت عتقك صداقك ، وقول الولي : تزوجت فلانة ، ونحو ذلك . ذكره غير واحد من الأصحاب . لأن الجملة الواحدة تضمنت جلتي القبول والإيجاب . فيكون اشتراط تقدم الإيجاب على القبول حيث افتقر إلى جملتين .

ولو قال : إن بعثى عبدك هذا فلك على ألف . فقال : بعثك : لم يصح البيع ، بخلاف الخلع ، لأن البيع يفتقر إلى استدعاء تمليك ، والخلع لا يفتقر إلى استدعاء تمليك . لأن ملكه يزول عنها بغير رضاها . ذكره القاضى فى الجامع والمجرد .

ولو تقدم عليه في النكاح لم يصح رواية واحدة .

قال الشيخ تقي الدين : ومضمونه : أن تقدم القبول بصيغة الشرط لا يصح البتة .

قوله : « ولو تقدم عليه في النكاح : لم يصح ، رواية واحدة » .
سواء كان بلفظ الماضي ، مثل : تزوجت ابنتك ، فيقول : زوجتكها .
وهوالذي ذكره القاضى وغيره ، ونص أحمد في رواية على بن سعيد على الفارقة
بين هذه المسألة وبين البيع ، فقال : النكاح أشد .

وحكى الشيخ شمس الدين في شرحه احتمالاً : أنه يصح ، سواء تقدم بلفظ
الماضى أو الطلب ، وهو مذهب الأئمة الثلاثة ، واحتج لعدم الصحة هو وغيره
بأنه لو أتى بالصيغة المشروعة متقدمة ، فقال : قبلت هذا النكاح . فقال الولي :
زوجتك ابنتى : لم يصح ، فلائِنْ لا يصح إذا أتى بغيرها أولى .

قال الشيخ تقي الدين : وذكر أبو الخطاب أن تقدم القبول على الإيجاب
لا يضر في النكاح ، مثل أن يقول : تزوجت ، فيقول : زوجتك ، صرح
في مسألة النكاح الموقوف ، قال : وكذا ذكر أبو حفص العكبرى - يعنى :
في كتاب الخلاف له بين مالك وأحمد - وقال أيضاً : واشترط تقدم الإيجاب على
القبول فيما إذا كان أحد المتعاقدين موجباً والآخر قابلاً ، سواء أوجب في امرأة
أو امرأتين ، فأما إن كان كل منهما موجباً قابلاً ، مثل مسألة الشغار إذا صححناه
إذا قال أحدهما : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك ، فقد أتى بالقبول بصيغة
المضارع المقترن « بأن » وقد ذكر هذا القاضى وغيره ^(١) . وإن تقدم لفظ القبول
فيهما ، بأن يقول : زوجنى ابنتك على أن أزوجك ابنتى ، أو زوجنى بنتك ،

(١) بهامش الأصل : الذى قاله الشيخ تقي الدين في نرح المهر : إذا صححناه
مع تسمية الصداق

وإن تراخى عنه صح فيهما ، ماداما في المجلس ولم يشتغلا بما يقطعه ،
وإلا فلا يصح .

وأزوجك بنتي : فهذا قد ذكره الإمام أحمد ، لكن كلامه محتمل للخطبة والعقد ،
فقياس قولنا : أن لا يصح هنا ، حتى يقول ذلك : قد زوجتك ، ثم يقول الأول :
قبلت ، لأنه جعل القبول أصلاً والإيجاب تبعاً ، وجعل الإيجاب بلفظة المضارعة
المستقبلة . ومن جوز تقدم القبول على الإيجاب صححه .

قوله : « وإن تراخى عنه صح ماداما في المجلس ، ولم يتشاغلا بما يقطعه ،
وإلا فلا يصح » .

قال في الرعاية : بما يقطعه عرفاً ، يعني - - والله أعلم - : بكلام أجنبي
أو سكوت طويل عرفاً ونحو ذلك .

قال الشيخ موفق الدين : لأن العقد إذا تم بالقبول فلم يتم مع تباعده عنه
كلاستثناء والشرط ، وخبر المبتدأ الذي لا يتم الكلام إلا به ، وقاسه القاضي
على خيار المجبرة .

وقال الشيخ تقي الدين - في أثناء كلامه في اشتراط الاتصال - قال : وأما
في الموالاة - وهو الاتصال - فإما في كلام واحد ، كالإيمان والنذور والطلاق
والعتق ، وفيها الروايتان في الإيمان والطلاق ، وهما في العقود أولى . هذا كلامه .
وقال أيضاً في موضع آخر - والظاهر أنه من كلام أبي حفص العسكبرى ،
لأنه يعلم له (ك) ، وفي هذا الموضع علم له (ك) - إذا قال : بعت أو زوجت
ونحوهما ، وطال الفصل قبل القبول ، ثم قال البائع : ألا تقبل مني هذا البيع ؟
أقبله مني ، فقال : قبلت . فأنفتت بانعقاد البيع ، وكذلك لو قال : إن أبرأتني هذه
الساعة من صداقك فأنت طالق . فقالت : ما أبريك ، ثم سكتوا زماناً ، ثم قال :
بل أبريتني ، فقالت : أبرأتك : أنفتت بوقوع الطلاق ، لأن هذه الصيغ متضمنة
م ١٧ - المحرر في الفقه

وعنه يصح في النكاح ولو بعد المجلس .

للطلب ، لأن كل واحد من المتعاقدين طالب من الآخر مقصوده ، فتنى تكلم بصيغة العقد ، وطال الفصل ، ثم طلب مقصوده الذى طلبه أولاً طلباً ثانياً : كان هذا بمنزلة ابتدائه الطلب حينئذ ، وكان ترك ذكره للعوض الآخر من باب الحذوف المدلول عليه . ويمكن أن تبنى هذه المسألة على الشرط المتقدم على العقد : هل هو بمنزلة المقارن ؟ وهذا بناء صحيح .

قوله : « وعنه يصح في النكاح ولو بعد المجلس » .

قال القاضى : قد علق القول فى رواية أبى طالب فى رجل مشى إليه قوم فقالوا : زوج فلاناً ، فقال : قد زوجته على ألف ، فرجعوا إلى الزوج فأخبروه فقال : قد قبلت : هل يكون هذا نكاحاً ؟ قال : نعم ، قال : وظاهر هذا : أنه حكم بصحته بعد التفرق عن مجلس العقد ، قال : وهذا محمول على أنه قد كان وكلّ من قبل العقد عنه ، ثم أخبر بذلك فأمضاء .

وقال أبو بكر فى كتاب المقنع : مسألة أبى طالب متوجهة على قولين .

أحدهما : لا يجوز باتفاق الولى والزوج والشهود فى مجلس واحد ، قال : وعلى ظاهر مسألة أبى طالب : يجوز ، وبالأول أقول ، وقال ابن عقيل : وهذا يعطى أن النكاح الموقوف صحيح . وشيخنا حمل المسألة على أنه وكل ذلك فى قبوله ، ولا وجه لترك ظاهر كلام الرجل ، والرواية ظاهرة . ولا يترك ظاهرها بغير دلالة من كلامه فيها ، لافى غيرها ، لأننا لو صرفنا رواية عن ظاهرها برواية : لم يبق لنا فى المذهب روايتان .

قال الشيخ تقي الدين : قد أحسن ابن عقيل ، وهو طريقة أبى بكر . فإن هذا ليس تراخياً للقبول عن المجلس ، وإنما هو تراخٍ للاجازه ، والعقد انعقد بقوله : زوجت فلاناً ، فيكون قد تولى واحد طرفى العقد ، وإن كان فى أحدهما

فضوليا ، لا سيما إن جعل قول أولئك له : زوج فلانا ، قبولا منهم متقدما ، هم فيه فضوليون ، قال : ويجوز أن يقال : إن العاقد الآخر إن كان حاضرا اعتبر قبوله ، وإن كان غائبا جاز تراخي القبول عن المجلس ، كما قلنا في ولاية القضاء ، مع أن أصحابنا قد قالوا في الوكالة : إنه يجوز قبولها على الفور والتراخي ، وفي ولاية القضاء فرقوا بين حضور المولى وغيبته ، وإنما الولاية نوع من جنس الوكالة وقال أيضاً : مسألة أبي طالب وكلام أبي بكر ، فيما إذا لم يكن الزوج حاضرا في مجلس الإيجاب ، وهذا أحسن . أما إذا تفرقا عن مجلس الإيجاب : فليس في كلام أحمد وأبي بكر ما يدل على ذلك ، وكذلك قال في المجرد . انتهى كلامه .

وهذا موافق لما ذكره الشريف أبو جعفر ، فإنه قال : إذا قال الولي : اشهدوا أني قد زوجت ابنتي من فلان ، فبلغ ذلك فلانا : لم يصح ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال أبو يوسف : يصح ، وعن أحمد مثله .

دليلنا : أن القبول وجد في غير مجلس الإيجاب . فلا يصح ، كما لو كان في مجلس ، فلم يقبل حتى تفرقا .

ووجه الشيخ زين الدين بن المنجا في شرحه رواية عدم بطلان الإيجاب إذا تفرقا عن مجلس العقد : بأنه قد وجد منه القبول . أشبه ما لو وجد في المجلس .

وذكر القاضي في المجرد ، وابن عقيل في الفصول في تنمة رواية أبي طالب المذكورة ، فقال : قد قبلت ، صح إذا حضره شاهدان .

قال الشيخ تقي الدين : وهو يقتضي أن إجازة العقد الموقوف إذا قلنا بانعقاده يفتقر إلى شاهدين كأصله ، وهو مستقيم حسن ، لأن العقد إنما يتم بهما ، بخلاف الإذن للمولى ، فإنه شرط العقد لإتمام العقد ، والشهادة معتبرة في نفس النكاح ، لافي شروطه .

ويصح بيع المعاطة ، كقوله : أعطني بدرهم خبزاً فيعطيه ما يرضى ، أو يقول

قوله : « ويصح بيع المعاطة - إلى آخره » .

طريقة الأصحاب : أن الشرع قد ورد بالبيع والشراء في الجملة ، وما ورد به الشرع مطلقاً رجع فيه إلى العرف .

والعادة أن الناس يتبايعون بغير إيجاب ولا قبول ، وعلى هذا قد يعرى بيع المعاطة عن لفظ : إذا كان هناك عرف بوضع الثمن وأخذ الثمن ، كقطع الخلاوة وجزر البقل ، أو بمناولة باليد .

قال الشيخ تقي الدين : وأصوله تقتضى ثبوت العقود والشروط بالعرف في مسألة الحمام والفسل .

وقد نص أحد على أن العقد والفسخ لا يكون إلا بكلام في رواية إسماعيل بن سعيد ، قال : سألت أحمد بن حنبل ، قلت : رأيت لو أعتق المشتري العبد الذى اشتراه ، وهما فى المجلس فأنكر البائع عتقه ، وأراد أن يرد بيعه ، هل له ذلك ؟ قال : عتق المشتري فيه جائز بمنزلة الموت ، ما لم يرجع البائع فيه قبل عتقه ، ولا يكون الرجوع للبائع فيه إلا بكلام ، مثل البيع الذى ما يكون إلا بكلام . انتهى كلام الشيخ .

ولعل هذا من أحد على الرواية التى تمنع بيع المعاطة .

قال الشيخ تقي الدين : عبارة أصحابنا وغيرهم تقتضى أن المعاطة ونحوها ليست من الإيجاب والقبول . وهذا تخصيص عرفي . فالصواب الاصطلاح الموافق للغة وكلام المتقدمين : أن لفظ الإيجاب والقبول يشتمل على صور العقد : قولية أو فعلية قال : ولهذا قيده القاضى فى آخر كلامه ، حيث قال : لم يوجد الإيجاب والقبول المعتاد ، يعنى : المعتاد تسميته بذلك .

خذ هذا الثوب بدينار ، فياخذه . وعنه أنه لا يصح . وقال القاضي : يصح في المحقرات خاصة .

وإذا تبايعا فكل واحد منهما بالخيار إلى أن يتفرقا بأبدانهما ، ما يعده الناس فراقا . فإن أسقطاه في المجلس ، أو في العقد : سقط . وعنه لا يسقط .

قوله : « إلى أن يتفرقا » .

قال القاضي في التعليق ضمن المسألة : ولا يتعلق لزوم العقد بالتفرق وحده حتى ينضم إليه اختيار العاقد ، فلو هرب أحدهما من صاحبه ، أو فسخ في المجلس ، ثم تفرقا : لم يلزم العقد ، ذكره الشيخ تقي الدين ولم يزد عليه وهو خلاف كلام الأصحاب .

قوله : « فإن أسقطاه في المجلس أو في العقد سقط ، وعنه لا يسقط » .

أكثر الأصحاب حكى الروایتين في المسألتين ، منهم أبو الخطاب في الهداية . وذكره في الانتصار في ضمن مسألة الأعيان الغائبة ، ولم أجد في شيء من كلام الإمام أحمد إسقاط الخيار في العقود ، وإنما فيه التخيير بعد العقد .

وقال القاضي في التعليق : نقل الميموني عنه : إذا تخايروا حال العقد انعقد الخيار ، قال أبو بكر : وتابعه حرب .

قال القاضي : وهذا تنبيه على ما بعد العقد ، لأن حالة العقد أضعف ، وقد قطع الخيار بينهما .

قال الشيخ تقي الدين : كتبت لفظ رواية الميموني وحرب ، وليس فيهما أكثر مما في حديث ابن عمر ، ولفظ رواية الأثرم ، نص فيمن ذهب إلى حديث ابن عمر يقول : إذا خيره بعد البيع وجب البيع . قال : وهذا منه دليل على أن إسقاطه في العقد لا يسقط به قولاً واحداً .

ويجوز خيار الشرط فوق ثلاث ، وأن يفصح به أحدهما في غيبة صاحبه .
ويتخرج أن لا ينفسخ إذا لم يبلغه في المدة . وإذا مضت مدته ولم يفسخا :
لزم العقد . وابتداء مدته : من حين العقد . وقيل : من حين التفرق .

قال القاضي : إذا أسقطاه في العقد . وقلنا : لا يسقط . ففي بطلان العقد
الروايتان في الشروط الفاسدة .

والذي نصره القاضي وأصحابه - ابنه أبو الحسين ، وأبو الخطاب والشريف
وغيرهم ، وقدمه غير واحد - : أنه لا يسقط مطلقا .

واختار ابن أبي موسى ، والشيخ موفق الدين : أنه يسقط . وقدمه المصنف
هنا . والقول بالتفرقة إليه ميل أبي الخطاب والشيخ تقي الدين هنا . وهو متوجه
على المذهب .

قوله : « ويجوز خيار الشرط فوق ثلاث » .

لوباع ما لا يبقى إلى ثلاثة أيام ، كطعام رطب بشرط الخيار ثلاثا . فقال
القاضي : يصح الخيار ، ويباع ويحفظ ثمنه إلى المدة .

وحكى عن أصحاب الشافعي لا : يصح ، كقولهم في الإجارة . وعليه فاسوها .
وكذلك يتوجه على وجهي الإجارة .

وعلى قولنا : إن تلف بالعرق وغيره يبطل الخيار . فانا نمنع الشرط لاسترجاع
القيمة ، لكنها هنا أمانة ، وهناك في الذمة .

قوله « ويتخرج أن لا ينفسخ إذا لم يبلغه في المدة » .

هذا التخرج ذكره أبو الخطاب . قال : كالموكل هل يملك عزل وكيله من
غير حضوره وعلمه ؟ على روايتين ، أصلا لهذه المسألة .

قال الشيخ تقي الدين : قياس أن الوكالة إذا قلنا لا ينفسخ قبل العلم أن نقول
هنا : لا ينفسخ قبل العلم . فإذا انقضت المدة فلم يتصرف الآخر ، حتى بلغه الخبر :

وإذا شرطا الخيار ولم يؤتاه لم يصح ، وعنه يصح ، ويبقى ما لم يقطعه . فإن شرطاً إلى الجذاذ والحصاد خياراً ، أو أجلاً في بيع أو سلم : فعلى روايتين . ولو شرطا الخيار إلى الليل أو الغد سقط بدخوله ، وعنه مخرجه . وإن شرطاه سنة في أثناء شهر استوفى شهر بالعدد وأحد عشر بالأهلة . وعنه يستوفى الكل بالعدد ، وكذلك كل ما علق بالأشهر : من إجارة ، وعدة ، وصوم كفارة ، ونحوه . ومن

انفسخ ، وإن تصرف قبل بلوغ الخيار : لم يصح ، كما قلنا مثل ذلك في الرجعة على إحدى الروايتين : أنها إذا تزوجت قبل أن يبلغها خبر الرجعة انعقد النكاح . وقال ابن الجوزي : إذا كان الخيار لأحدهما كان له الفسخ من أنه لا يفسخ إلا بحضوره وظاهر كلامه وكلام غيره من الأصحاب أنه يملك الفسخ من غير إحضار الثمن وقال الشيخ تقي الدين : ولا يملك الفسخ إلا برد الثمن . نص عليه .

قال أبو طالب لأحمد يقولون : إذا كان له الخيار ، فمتى قال : اخترت داري ، أو أرضي : فالخيار له ويطالب بالثمن ؟ قال : كيف له الخيار ولم يعطه ماله ؟ ليس هذا بشيء . إن أعطاه فله الخيار . وإن لم يعطه ماله فليس له خيار .

قال الشيخ تقي الدين : فقد نص على أن البائع لا يملك إعادتها إلى مملكه إلا بإحضار الثمن ، كما أن الشفيع لا يملك أخذ الشقص .

قوله « وإذا شرطا الخيار ولم يؤتاه » .

المذهب : عدم الصحة . قال في رواية ابن منصور في الرجل يبيع البيع بشرط ولا يسمى أجلاً : فلا يعجبني حتى يسمى يوماً ، أو يومين .

وقال أيضاً في رواية ابن منصور : في رجل اشترى شيئاً وهو فيه بالخيار ، ولم يسم إلى متى ؟ فله الخيار أبداً ، أو يأخذه .

قال الشيخ تقي الدين : يتوجه أنه إذا أطلق الخيار ثبت ثلاثاً ، لخبر حبان .

شرط الخيار له ولزيد جاز ، وكان وكيله فيه . وإن قال : لزيد دوني لم يصح .
وإن شرطه لزيد وأطلق فعلى وجهين .

قوله « وإن قال لزيد : دوني لم يصح » .

وكذا قطع به في المستوعب والرعاية وغيرها .

واختار الشيخ موفق الدين في المغنى والكافي : أنه يصح . ونصب الخلاف فيه مع القاضي ، لأنه أمكن تصحيحه على هذا الوجه . فتعين .

وقال القاضي أبو الحسين : إذا ابتاع شيئاً وشرط الخيار لغيره صح ، سواء شرط الخيار لنفسه ، أو جعله وكيله في الإمضاء والرد ، أو شرطه للوكيل دونه ، إلا أنه إن شرطه لنفسه وجعله وكيله . كان له دون الوكيل ، وإن شرطه للوكيل كان الخيار لهما على ظاهر كلامه . وقال أصحاب أبي حنيفة : يصح ويكون لهما ، ثم ذكر مذهب الشافعي واستدل على صحته بأنه خيار مستفاد بالشرط ، فساكن لمن شرطه له ، دليله لو شرطاه لأحد المتبايعين . وإذا ثبت أن يكون لمن شرطه له ، وجب أن يكون للوكيل أيضاً ، لأن هذا فرعه وعنه ملك ، واستحق أن يكون له كسبه ونماؤه ، وإن فسخ العقد . قطع بهذا ، مع ذكره الخلاف في نماء المبيع المعيب . وقد قطع في المستوعب وغيره بأن حكمه حكم نماء المعيب المردود .

وقال الشيخ تقي الدين : أما النماء فإن كان المشتري هو الفاسخ فهو كالفاسخ لا يفسخ بالعيب . وفي رد النماء روايتان وإن كان البائع هو الفاسخ ، فهو كفسخ البائع لإفلاس المشتري بالثمن . وفيه أيضاً خلاف أقوى من الرد بالعيب ، فإن المنصوص أنه يرجع بالنماء المنفصل ، فلا يكون الخيار دون هذا . انتهى كلامه .

وقد صرح الشيخ موفق بأن ظاهر المذهب أن الزيادة للفلس ، وقال : لا ينبغي أن يكون في هذا خلاف لظهوره . وقاسه على مسألة العيب والخيار . وهذا قول جماعة ، كابن حامد والقاضي .

ويثبت الملك للمشتري في مدة الخيار ، في أشهر الروايتين . ويكون له كسبه ونماؤه ، وإن فسخ العقد . ومتى تصرف فيه البائع بعثق أو غيره : لم ينفذ ، ولم يكن فسخاً . نص عليه . وأما المشتري فلا ينفذ تصرفه إلا بالعتق ، إلا أن يتصرف

وعكس هذا ، وأن الزيادة للبائع لا للفلس : نقله حنبلي ، وتأوله غير واحد وهو قول أبي بكر ونصره جماعة ، كأبي الخطاب والشريف . وقدمه جماعة ، كصاحب المحرر والخلصة ، كما في الزيادة المتصلة . والفرق ظاهر .
فأما على رواية أن الملك للبائع ولم ينتقل عنه : فالكسب والتماء له .
قوله : « ومتى تصرف البائع بعثق أو غيره لم ينفذ تصرفه » .
كذا ذكره جماعة . وينبغي أن يقال : إن قلنا الملك له ، وكان الخيار له وحده : ضح تصرفه ، كما ذكره المصنف في المشتري .

وذكر الشيخ موفق الدين في بعض كلامه : أنا إذا قلنا : الملك له ، وكان الخيار لهما ، أولبائع وحده : أن تصرفه صحيح نافذ . وله إبطال خياره . فأما تصرفه بالعتق فينفذ إن قلنا الملك له .
وقد علل الإمام أحمد في رواية ابن القاسم عدم جواز عتق البائع : بأنه غير مالك له في ذلك الوقت ، إنما له فيه خيار .

قوله : « ولم يكن فسخاً »

تبع القاضى وأصحابه . ومن الأصحاب من ذكر في المسألة وجهين ، ومنهم من ذكر روايتين .

وقال في الرعاية : وقيل : تصرف البائع في المبيع فسخ على الأصح فلا يصح .
قوله : « وأما المشتري فلا ينفذ تصرفه إلا بالعتق »

إلا أن يتصرف مع البائع ، أو يكون الخيار له وحده . أما تصرفه بالعتق : فينفذ إن قلنا الملك له .

وعند الجوزجاني لا ينفذ عتقه ، لكن إذا لم يناكره حتى انقضى الخيار مضي ، كأنه يشبهه بالتصرف في الشقص المشفوع ، ويتخرج مثله في الرهن . ذكره الشيخ تقي الدين .

وذكر القاضي في ضمن خيار المجلس : أنه إذا اشترى أباه ، أو من يعتق عليه ، فإنه لا يعتق بنفس الشراء ، بل بعد التفرق . وعليه حمل ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام : « لا يجزى ولد والد شيئا إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » وذكر في مسألة انتقال الملك : أن من فوائد الخلاف : إذا اشترى أباه أو ابنه على أنه بالخيار عتق عليه عندنا وعنده^(١) لا يعتق .

وذكر الشيخ موفق الدين وغيره : إن اشترى من يعتق عليه يجري مجرى إعتاقه بصريح

قوله : « وأما تصرفه بغير العتق : فلا ينفذ »

قطع به جماعة . واستثنى الشيخ موفق الدين في بعض كلامه إذا كان الخيار له وحده ، لأنه لاحق لغيره فيه . وكان ينبغي على قياس كلامه السابق تصحيحه ، وإن كان الخيار لهما ، كما صح تصرف البائع ، وإن كان الخيار لهما . وعن أحمد ما يدل عليه .

قال محمد بن أبي حرب : قيل لأحمد : رجل اشترى سلعة بشرط فباعه وربح ، الربح لمن ؟ قال : الربح له ، لأنه قد وجب عليه حين عرضه . وكذا نقل يعقوب . واستثنى في المحرر تصرف المشتري مع البائع . وهو مبني على أن التصرف يدل على الرضى ، وفيه الخلاف المشهور وتصحيح هذا التصرف ، مع عدم تصحيح تصرف البائع مطلقا : فيه نظر ، وليس بمذهب للامام أحمد .

(١) بهامش الأصل : أي عند أبي حنيفة ، لأن الملك عنده في مدة الخيار لا ينتقل إلى المشتري .

مع البائع ، أو يكون له الخيار وحده ، وبكل حال يكون تصرفه وسومه ووطؤه إمضاء .

وظاهر كلام القاضى فى موضع : أن تصرف المشتري صحيح ، سواء كان الخيار لها ، أو لأحدهما .

قال الشيخ تقي الدين : وأما المشتري ، فقد أطلق القاضى أن تصرفه ينفذ . وكأنه - والله أعلم - يريد إذا لم يفسخ البائع العقد ، كما بينه أبو بكر فى التنبيه ، فانه استشهد بقول أبى بكر ، وكأولاً إليه الإمام أحمد فيمن باع الثوب . فقال : يرده إلى صاحبه الأول إن طلبه . ففهموه أنه إذا لم يطلبه مضى البيع . وهذا هو الذى دل عليه كلام الإمام أحمد ، وهو قول الجوزجاني . وعليه يدل حديث ابن عمر .

ثم صرح بذلك فى مسألة عتق المشتري . فقال : واحتج بأنه لو باعه ، أو وهبه ، أو وقفه : وقف جميع ذلك على إمضاء البائع . كذلك العتق . والجواب : أنه لا يمنع ^(١) أن لا ينفذ بيعه وهبته ، وينفذ عتقه ، لما فيه من التغليب والسراية ، كما فى العبد المشترك .

وقد ذكر فى فى مسألة انتقال الملك : أن تصرفه بغير العتق ينفذ . انتهى كلامه وقال فى الرعاية : وقيل : تصرف المشتري فيه رضى فى الأصح . فيصح إن ملكه بالمقد ، وإلا فلا . فهذه نحو ستة أقوال فى صحة تصرف المشتري بغير العتق . قوله : « وبكل حال يكون تصرفه وسومه ووطؤه إمضاء » .

قال إسماعيل بن سعيد لأحمد : رأيت إن أعتق المشتري العبد الذى اشترى

(١) كذا فى كلام الشيخ ، ولعله « يمتنع »

وفي استخدامه روايتان [إحداها : لم يبطل خياره ، وهو المذهب] .

وهما في المجلس . فأنكر البائع عتقه ، وأراد أن يرد بيعه ، هل له ذلك ؟ قال : عتق المشتري فيه جائز بمنزلة الموت ، ما لم يرجع البائع فيه قبل عتقه ، ولا يكون للبائع الرجوع فيه إلا بكلام ، مثل البيع الذي لا يكون إلا بالكلام . قال القاضي : وهذا يدل على أن بيعه لا ينفذ ، ولا يكون فسخا .

ويخرج على هذا جميع تصرفاته بالعتق والوطء لا تنفذ ، ولا تكون دالة على الفسخ . ولا يثبت الفسخ من جهته إلا بلفظ الفسخ ، لأن ملكه قد زال وتصرفاته باطلة ، فلم تكن دالة على ملكه ، وتصرفه ينفذ . فلماذا كان دالا على الرضا وقد قال أحمد في رواية ابن مآهان : إذا ابتاع ثوبا وشرط الخيار لنفسه ثلاثا ، فعرضه على البيع قبل الثلاث لزمه ، وفي رواية المباس بن محمد : إذا سكن الدار ولبس الثوب لزمه ؟ انتهى كلامه .

فن الأصحاب من يقول : تصرف البائع فسخ ، وتصرف المشتري إمضاء ، ومنهم من يقول : لا ، ومنهم من يحكي في ذلك روايتين ومنهم من يجعل تصرف المشتري إمضاء ، ولا يجعل تصرف البائع فسخا ، كما في المحرر . وصاحب هذا القول فرق بانتقاله للملك وعدمه ، كما ذكره القاضي . وقد يعلل ذلك : بأن تصرف المشتري يدل على الرضا . وقد ينتهض الفعل الدال على الرضا ملزما للعقد ، كما في وطء المعتقة تحت عبد ، ووطء الكافر المسلم^(١) أحد زوجاته ، ووطء المشتري الجارية المعيبة ، بخلاف تصرف البائع فإنه رافع للعقد .

قوله : « وفي استخدامه روايتان »

إحداها : يبطل خياره . لأنه تصرف منه . أشبه الركوب للذابة . والثانية :

(١) كتب في الأصل فوق كلمة « المسلم » كذا . ولعل معناه : الكافر الذي أسلم جديدا وعنده أكثر من أربع نسوة ، ولما نكح أربعها .

ولوقبلته المبيعة فلم يمنعها ، فخيراه باق . نص عليه . ولو أعتقها أو تلفت عنده :
بطل خياره . وللبائع الثمن ، وعنه له الفسخ وأخذ القيمة .

لا ، لأنه لا يختص الملك . أشبه النظر .

وقيل : إن قصد تجربته واختياره لم يبطل ، كركوب الدابة ليعلم سيرها ،
وإلا بطل ، كركوبها لحاجته . وقيل : إن قصد تجربته المبيع لم يبطل . وإلا
فروايتان ، وهو الذي في النكافي .

قوله « ولو قبلته المبيعة فلم يمنعها فخياره باق » .

نص عليه ، كما لو قبلت البائع . ويحتمل أن يبطل إذا لم يمنعها ، كما لو قبلها
وشرط القاضي وجاعة حصول الشهوة منها ، وجاعة لم يشرطوا . فهذا قول
ثالث .

قال القاضي : إن أحمد نص على أن مسها إياه لتغميز رأسه ورجليه : لا يبطل
خياره ، وأبطل ذلك بمسه إياها .

قال الشيخ تقي الدين : غسل رأسه ، وتغميز رجله هنا كان بأمره . ولو قال
لها : قبليني أو باشريني ففعلت بطل خياره ، وإنما العلة : أن ذلك فعل مباح مع
الأجنبي ، بدليل أن أبا موسى غسل رأسه امرأة من قومه . وتغميز الرجل لعله
من وراء حائل . ومناط أحمد : أنه متى نال منها ما يحرم على الأجنبي بطل خياره .
فيؤخذ من هذا أن قبلتها له لم يبلغ هو منها ما لا يحل لغيره . انتهى كلامه .
وقال أيضا : فلهه يفرق بين أن ينتفع هو بالمبيع ، وبين أن ينتفعه المبيع بنفسه .

قوله « ولو أعتقها أو تلفت عنده بطل خياره ، وللبائع الثمن ، وعنه له الفسخ
وأخذ القيمة » .

هاتان روايتان منصوستان .

وجه الأولى - وهي اختيار الخرق وأبي بكر والقاضي في ردوس مسائله ،
ورجحها أبو الحسين وغيره - أنه خيار فسخ . فبطل بتلف المبيع ، لخيار الرد
بالميب إذا تلف المبيع . ولا يلزم عليه إذا اختلفا في الثمن بعد تلف السلعة وتحاققا
وفسخا . لأن الفسخ حصل باليمين لا بالخيار .

ولا معنى لقولهم : إنه يستدرك النقص ، يأخذ الأرض ، فلهذا لم يملك الفسخ
وهنا لا يستدرك ، لأنه يبطل بخيار الرجوع في الهبة ، فإنه يسقط بهلاك المين ،
وأن يستدرك المقصود . وهذا فيه نظر .

وقد ذكر في الرعاية : أن بعضهم خرّج في خيار الميب أنه ملك الفسخ ،
ويغرم ثمنه ، يأخذ قيمته الذي وزنه . وقاس أبو الخطاب وغيره على الإقالة .
وعندنا تصح الإقالة مع تلف الثمن . وأما الثمن : فإن قلنا : هي فسخ
فوجهان ، وإن قلنا : بيع لم يصح ، ويصح مع تلف بعضه فيما بقي .

وجه الثانية : عموم قوله عليه الصلاة والسلام « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا »
ولأنها مدة ملحقة بالمقد فلم تبطل بتلف المبيع ، كما لو اشترى ثوبا بثوب فتلف
أحدهما ، ووجد الآخر بالثوب عيبا ، فإنه يردّه ويرجع بقيمة ثوبه ، كذا ههنا .
وفرق أبو الحسين بأن في مسأنة الأصل تلف بعض المبيع ، وفي مسألة الفرع :
تلف كله ، وفيه نظر ، وهذا اختيار ابن عقيل وغيره ، وقدمها في الكافي
والخلاصة والرعاية وغيرهم .

وذكر القاضي في الخلاف : أنها أصح الروايتين ، وذكر ابنه أبو الحسين :
أن القاضي اختارها في الخلاف قديما .

وذكر الشيخ تقي الدين : أن أحمد صرح في رواية أبي طالب بأنه إذا أعتق
العبد أو مات ، لم يكن عليه إلا الثمن . وإذا باعه ولم يمكنه رده : ضمنه بالقيمة ،
وإن كانت أكثر من الثمن ، ففرق بين ما هو تلف حسيا أو حكيميا ، وبين

ماليس ي تلف ، وإنما هو جناية فوّت بها يد المشتري ، فيضمنه ضمان الحيلولة ،
فحيثما كان العبد باقيا فعليه القيمة . وحيثما كان تالفا فعلى الرايتين .
وقفه ذلك ظاهر ، فإنه إذا كان باقيا أمكن فسخ العقد لبقاء العقود عليه
وإمكان رجوعه .

وعلى هذا فجميع الفسوخ : من الفسخ بالميب ، واختلاف المتبايعين ، ونحو
ذلك مما اختلف في جواز فسخها بعد تلف المبيع قد سوا بين القوت والتلف . لأن
التفويت هناك كان بغير تقييد من الذى هو في يده ، بخلاف التفويت هنا . فإما
أن تكون هذه رواية ثالثة ، أو يكون الفرق قولاً واحداً .

يوضح الفرق : أن هناك لم تستحق الفسخ إلا بعد القوت ، وهنا كان
يملك الفسخ قبل القوت . هذا كلامه .

وهل تعتبر القيمة بيوم العقد ، أو بيوم التلف والانتلاف ؟ فيه وجهان . أصلهما
انتقال الملك ، ذكره فى التامخيص ، وقدم فى الرعاية يوم التلف والانتلاف . وإن
كان الانتلاف عند البائع فيما هو من ضمانه بطل خياره .

وأما المشتري : فعلى الرواية الأولى : يبطل خياره ، ويلزمه المسمى .
وعلى الثانية : ينجح المشتري . فإن أمضى لزمه المسمى . وإن فسخته فثله أو قيمته
وذكر الشيخ تقي الدين : أن الأب إذا أ تلف العين الموهوبة : فإنه ينجح بين
أن يضمها إبقاء لملك الابن ، أو لا يضمها ، لتمكنه من استرجاعها ، وكذلك
ما أ تلفه الأب من مال ابنه . ذكره أبو الخطاب . قال : ولو جنى المشتري عليها ،
أو جنت هى على نفسها عنده ، مثل شجّ الرأس ، فهل يمنع الرد ؟ على الرايتين
فى التلف ! ذكره القاضى ، وضعف رواية منعه الرد . وهى مذهب الحنفية على
ما اقتضاه كلامه .

ومضمون كلامه : أن فوات جزء منها كفوات جميعها . وعلى هذا فكل

ولا يثبت خيار الشرط في بيع شرط القبض لصحته ، كالصرف والسلم .
وفي خيار المجلس فيه روايتان [إحدهما : يثبت ، وهو المذهب] ويثبت الخياران
في الإجارة ، إلا خيار الشرط في إجارة تلي مدة العقد ، ففيه وجهان [أحدهما :

نقص في العين أو في الصفة يمنع الفسخ في إحدى الروايتين ، وفي الأخرى : له
الفسخ واسترجاع الأرض ، لكن الرواية بالرد هنا : مأخذها غير مأخذ العيب .
انتهى كلامه .

قوله : « ولا يثبت خيار الشرط في بيع شرط القبض لصحته » .
قال الشيخ تقي الدين : يعني : من الطرفين أو أحدهما . ويفسد العقد
بإشترائه . ذكره القاضي في ضمن مسألة خيار الشرط في النكاح . انتهى كلامه
وفساد العقد يخرج على الروايتين في الشروط الفاسدة ، كما لو شرط خيار
المجلس في ذلك على رواية . لأنه لا يثبت .

قوله : « إلا خيار الشرط على إجارة تلي مدتها العقد » .
ففيه وجهان . أحدهما : لا يثبت ، لأنه يفضي إلى فوات بعض المنافع المقنود
عليها ، أو استيفائها في مدة الخيار . وكلاهما لا يجوز . وهو قول الشافعي ، وله
في الإجارة في الذمة قولان .

والثاني : يثبت ، وهو قول أبي حنيفة ومالك ، لأنه عقد معاونة يصح فسخه
بالإقالة ، لم يشترط فيه القبض في المجلس ، فهو كالبيع . قاله القاضي . واحترز
بالأول عن النكاح ، وبالثاني عن الصرف والسلم .

قال الشيخ تقي الدين : أما النكاح فقد جعل بعض أصحابنا الخلع فيه كالإقالة
وأما القبض في المجلس : فظاهر مذهب الشافعي : أن الإجارة في الذمة كالسلم في
القبض فيمنعون هذا الوصف ، والقاضي قد سلمه . انتهى كلامه .

ولنا وجهان فيما إذا شرط تأجيل الأجرة إذا كان العقد على منفعة في الذمة .

أجدهما : يجوز ، لأنه عوض في الإجارة ، فجاز تأجيله ، كما لو كان على عين ،
والثاني : لا يجوز ، لأنه عقد على مافى الذمة ، فلم يجوز تأجيل عوضه كالمسلم .
وقطع في الكافي بأنه إذا أجره مدة تلى العقد لم يجوز شرط الخيار .
وفي خيار المجلس وجهان . أحدهما : لا يثبت لما تقدم . والثاني : يثبت ،
لأنه يسير .

قال ابن منصور : قلت للإمام أحمد : الرجل يستأجر البيت : إذا شاء أخرجه ،
وإذا شاء خرج ؟ قال : قد وجب بينهما إلى أجله ، إلى أن يهدم البيت ،
أو يموت البعير ، فلا ينتفع المستأجر بما استأجر ، فيكون عليه بحساب ما سكن
قال القاضي : ظاهر هذا أن الشرط الفاسد لا يبطل الإجارة .
قال الشيخ تقي الدين : هذا اشتراط للخيار ، لكنه اشتراط له في جميع المدة
مع الإذن في الانتفاع .

وقال القاضي في التعليق ، ضمن مسألة الإجارة : احتج المخالف بأن بعضه
تلف إلى مضي ثلاثة أيام . فلا يمكن رده سليماً .

فقال القاضي : ينتقض بخيار العيب . فقال المخالف : إذا رد المنفعة بالعيب
ضمن منفعة ما مضى من المدة ، وليس كذلك خيار الشرط ، فإنه لا يضمن شيئاً
قال القاضي : فكان يجب أن يجعل له ، والضمان لقيمة المنفعة لما مضى .

قال الشيخ تقي الدين : حيث جاز المستأجر الانتفاع . فينبغي أن يكون
ضمان المنفعة عليه . وحيث لم يجوز لم يضمنها مع الرد ، لكن إذا مضى العقد تكون
عليه جميع الأجرة ، أو تقسط على ما بعد مدة الخيار ، وهنا يتوجه أن يكون للمستأجر
الانتفاع . وإن كان الخيار لهما أو للبائع ، إذ لا ضرر عليه فيه ، بخلاف البيع ، ولثلا
تتعطل المنفعة .

ولو قيل أيضاً في المبيع : إن المشتري يستوفي منفعته ، ولا يتصرف في عينه :
لتوجه أيضاً . وأظنه مكتوباً في موضع آخر . انتهى كلامه .

يثبت ، وهو المذهب] ولا يثبتان في باقي العقود ، إلا خيار المجلس في المساقاة والمزارعة ، والحوالة ، والسبق ، والشفعة إذا أخذ بها ، فإنه على وجهين [أحدهما :

قوله : « ولا يثبتان في باقي العقود » .

وذكر القاضي : أن العبد المكاتب والموهوب : لهما الخيار على التأيد ، بخلاف سيد المكاتب والواهب .

قال الشيخ تقي الدين : وهذا فيه نظر ، وقال ابن عقيل : لا خيار للسيد . لأنه دخل على أنه باع ماله بآلته . وأما العبد فله الخيار أبداً مع القدرة على الوفاء والمعجز . فإذا امتنع كان الخيار للسيد ، هذا ظاهر كلام الخرق .

وقال أبو بكر : إن كان قادراً على الوفاء فلا خيار له . وإن عجز عنه فله الخيار . قال ابن عقيل : والواهب بالخيار : إن شاء قبض ، وإن شاء منع .

وظاهر كلامه في المحرر : أن القسمة إذا دخلها رد ففيها الخياران ، لأنها بيع وإلا فلا .

وقطع القاضي في الخلاف وغيره بثبوت الخيارين مطلقاً . وقطع به في الرعاية ، قال : لأن وضعها للارتباء والنظر . وهذا يحتاج إليه هنا .

وقال ابن عقيل : إن كان فيها رد فهي كالبيع ، يدخلها الخياران ، وإن لم يكن فيها رد ، وتعذلت السهام ، ووقعت القرعة : فلا خيار ، لأنه حكم . وإن كان القاسم المشتركين ، فلا يدخلها خيار المجلس أيضاً . لأنها إفراز حق ، وليست بيعاً . انتهى كلامه .

وذكر ابن الزاغوني كما ذكر القاضي .

وقال الأزجي في نهايته : القسمة : إفراز حق على الصحيح ، فلا يدخلها خيار المجلس ، وإن كان فيها رد احتمال أن يدخلها خيار المجلس .

قوله : « إلا خيار المجلس في المساقاة والمزارعة والحوالة والسبق والشفعة إذا أخذ بها فإنها على وجهين » .

لا يثبت فيما ذكر ، وهو المذهب] .

الوجهان في المساقاة والمزارعة والسبق ، قيل : هما بناء على الخلاف في جواز ذلك ولزومه ، وقيل : هما على لزومه . والحوالة والشفعة : لا خيار فيهما في وجه ، لأن من لا رضى له لا خيار له . وإذا لم يثبت في أحد طرفيه لا يثبت في الآخر ، كسائر العقود .

والوجه الثاني : يثبت الخيار للمحيل والشفيع ، لأن العوض مقصود . فأشبهه سائر عقود المعاوضة .

وقال الشيخ تقي الدين : خيار الشرط في هذه الأشياء أقوى من خيار المجلس ، بدليل أن النكاح والصداق والضمان لنا فيها خلاف في خيار الشرط ، دون خيار المجلس . ولأن خيار المجلس ثابت بالشرع . فلا يمكن أن يلحق بالمنصوص ما ليس في معناه ، بخلاف خيار الشرط ، فإنه تابع لرضاها . والأصل عندنا : أن الشرط يتبع رضا المتشارطين . والأصل صحتها في العقود . وإنما يناسب البطلان من يقول : إن خيار الشرط ثابت على خلاف القياس . وليس ذلك قولنا . وقولهم « ينافي مقتضى العقد » إنما ينافي مقتضى العقد المطلق ، وكذلك جميع الشروط . وقد أبطل الإمام أحمد حجة من استدل بنهيه عن بيع وشرط . ولأن خيار الشرط يجوز بغير توقيت ، ولو كان منافيا لتقدر بقدر الضرورة ، أو تقدر بالشرع كما ادعاه غيرنا ، ولا يجوز في عقود العبادات : من الإحرام ، والاعتكاف ، ما يخالف مقتضى العقد المطلق في المعاملات .

وعلى هذا : فلو اشترط في العقود اللازمة الجواز على وجه لا يمنع التصرف في العقود عليه ، مثل أن يشترط في الرهن : أنى متى شئت فسخته ، أو في الكتابة : إذا شئت فسختها ، أو في الإجارة . فهذا اشتراط خيار مؤبد ، وهو أبعد عن الجواز . وللجواز وجه ، كما لو اشترط في العقود الجائزة من المضاربة وبحوها اللزوم .

وخيار الشرط والشفعة ، وحد القذف لا تورث إلا بمطالبة من الميت .
نص عليه . ويتخرج أنها تورث .

والضابط : أن حقيقة الخيار هو القدرة على فسخ العقد ، فتارة يشترط ثبوته فيما ليس فيه مؤقتاً أو مطلقاً ، وتارة يشترط نفيه فيما ليس فيه مؤقتاً أو مطلقاً ، إلا أن اشتراط نفيه مطلقاً باطل قطعاً ، مثل أن يشترط : أنى مضاربك على أنه لا خيار لى فى الفسخ . فهذا باطل ، لما فيه من الفساد .
قوله : « وخيار الشرط - إلى آخره » .

لأنه حق فسخ ، لا يجوز الاعتياض عنه فلم يورث ، كخيار رجوع الوالد فيما وهبه لولده .

وقال القاضى فى الخلاف : وهذه الطريقة أجود الطرق ، والاعتداد عليها . انتهى كلامه .

وفيهما نظر . لأن ذلك لمعنى فى الأب يختص به . ولهذا لا يجوز لواهب حتى سواء الرجوع ، فلماذا لم يورث الرجوع فيها .

وقول الأصحاب : إن هذا ينتقض بما لو وهب الجد ابن ابنه شيئاً ثم مات : لا يجوز لابنه الرجوع . فيه نظر ، لأن الجد لا رجوع له ليرثه عنه ابنه ، وأنه ليس بواهب فلا وجه لرجوعه .

والتخريج بالإرث : ذكره أبو الخطاب وجماعة ، وصرحوا بأنه من مسألة من مات وعليه دين مؤجل ، هل يحل بموته ؟ وفيه خلاف مشهور عن الإمام أحمد . والمنصور فى كتب الخلاف : أنه لا يحل ، ومذهب الأئمة الثلاثة أنه يحل .

وذكر غير واحد - كابن الجوزى - هذا التخريج وجهها فى مذهب مالك والشافعى : أن الخيار يورث . ووافقنا أبو حنيفة .

وقد جعل الأصحاب مسألة الأصل حجة فى مسألة الخيار ، فقالوا : مدة ملحقة بالعقد ، فلم تورث كالأجل . وهذا لا يخلو من نظر .

ومن علق عتق عبده ببيعه فباعه عتق وانفسخ البيع . نص عليه . وقيل :

وقد قال الخرق : يورث خيار الوصية ، وهو ما إذا مات الموصى له قبل الرد والقبول بعد موت الموصى .

قال القاضي : ولم يتحصل لى الفرق بينهما وبين خيار الشرط .
قال ابن عقيل : ويجوز أن يكون الفرق - على ما وقع لى - : أن الوصية فيها معنى المال . فهى كخيار العيب والصفة ، وخيار الشرط ليس فيه معنى المال ، وأن الوصية لما كان لزومها يقف على الموت لم تبطل بالموت ، وخيار الشرط بخلافه .

وتخصيص صاحب الحر رسالة خيار الشرط بالذكر ، وكذا غيره من الأصحاب : يدل على أن خيار المجلس ليس كذلك ، تخصيصاً لثبوتها بمن ثبت له فى المجلس .
وقال الشيخ موفق الدين : وإن مات فى خيار المجلس بطل خياره ، وفى خيار صاحبه وجهان ، أحدهما : يبطل ، لأن الموت أعظم من الفرقة ، والثانى : لا يبطل لأن فرقة الأبدان لم توجد .

وقطع فى الرعاية بأن حكم خيار المجلس حكم خيار الشرط فى الإرث وعدمه ، لأن الفرقة المعتبرة لم توجد . ولهذا لم يبطل خيار الآخر فى أحد الوجهين ، ولأن الخيار قد ثبت لغير من هو فى المجلس ، كما لو طرأ جنون أو نحوه . فإن الولى يقوم مقامه ، كذا فى مسألتنا ، لكن فى مسألة الأصل لم يزل الملك .

ونص الإمام أحمد فى رواية الأثرم على أن خيار المجلس لا يورث ، ولم يفرق بين الطلب وغيره . ولعل مراده إذا لم يطلب ، كقوله فى خيار الشرط ، فإنه قال فى الثلاثة المذكورة فى غير موضع : إنها لا تورث ، فإذا كان قد طلب فللورثة أن يطلبوا فى الحد والشفعة والخيار .

وجعل فى الرعاية خيار العيب والتحالف ، كخيار الشرط ، وفيه نظر . وهو خلاف المعروف من مذهبننا ومذاهب العلماء .

قوله : « ومن علق عتق عبده ببيعه فباعه عتق وانفسخ . نص عليه

لا يعتق إلا إذا قلنا : لم ينتقل الملك من مع الخيار . وقيل : يعتق إلا إذا نفيا الخيار في العقد ، وصححنا نفيه . فإنه لا يعتق .

وقيل : لا يعتق إلا إذا قلنا : لم ينتقل الملك مع الخيار ، وقيل : يعتق إلا إذا نفيا الخيار في العقد ، وصححنا نفيه .

هذا القول والذي قبله قطع بكل واحد منهما ابن عقيل في موضعين من هذا الباب . وعالهما بالملك وعدمه . فهو كما لو قال لمدخول بها : أنت طالق ، ثم طالق إن دخلت الدار . فدخلت ، وقعت طلاقاً بعد أخرى ، بخلاف غير المدخول بها ، لأنه لم يبق له عليها رجعة . فقد عرف أن القول عليهما واحدة . وإن كان البناء مختلفاً .

ولو قال « وقيل : يعتق في موضع يحكم له بالملك فقط » حصل المقصود . وقد ذكر ابن عقيل في الفصول في غير هذا الباب المنصوص . فذكر قول الإمام أحمد في رواية البائع ، قيل له : كيف يعتق ، وقد زال ملكه ؟ فقال : كما يملك الوصية بعد الموت .

قال ابن عقيل : وهذا صحيح . لأن الوصية تستند أن يلفظ بها في حال ملكه .

وذكر الشيخ تقي الدين : أن الإمام أحمد نص على هذا في رواية الأثرم ومثنى .

وقد ذكر القاضى قول الإمام أحمد في رجلين قال أحدهما : إن بعث منك غلامى فهو حر . وقال الآخر : إن اشتريته فهو حر . فباعه منه : عتق من مال البائع . فقيل له : كيف ؟ وإنما وجب العتق بعد البيع . فقال : لو وصى لرجل بمائة درهم ومات : يعطاها ، وإن كانت وجبت بعد الموت ، ولا ملك له . فهذا مثله . قال القاضى : فقد صرح أن العتق يقع بعد زوال ملكه . وشبهه بالوصية . وقد نص على أن العتق المباشر لا يقع ، لأن العتق المعلق قد وجد أحد طرفيه في ملك .

وقد ذكر بعضهم في مسألة الأثرم هذه ، التي نقلها القاضي رواية أنه يعتق على المشتري . ولم يذكر على هذه الرواية القول بصحة تعليق العتق بالملك ، وفيه روايتان مشهورتان . فإن قلنا لا يصح : عتق على البائع ، وإن قلنا يصح : فهل يعتق على البائع ، أو على المشتري ؟ فيه روايتان .

ووجه المنصوص الذي قدمه في المحرر : ما ذكره غير واحد : من أن زمن انتقال الملك زمن للحرية ، لأن البيع سبب لنقل الملك وشرط للحرية . فيجب تغليب الحرية . كما لو قال لبعده : إن مت فأنت حر .

واحتج بعضهم - وذكره في المغني - بأنه علق حريته على فعله للبيع ، والصادر منه في البيع : إنما هو الإيجاب ، فمتى قال للمشتري : بعتك ، فقد وجد شرط الحرية . فيعتق قبل قبول المشتري ، وكذا صرح به في المستوعب في كتاب العتق : أنه متى أوجب البيع عتق .

وصرح ابن عقيل والشيخ موفق الدين في الأيمان : أنه لا يعتق بمجرد الإيجاب ، بل بالقبول ، وكذا ذكره القاضي . وقد ذكروا فيما إذا حلف لا يبيع : أنه لا يبحث بمجرد الإيجاب .

وقال الشيخ موفق الدين : لا نعلم فيه خلافا . وهذا هو الصواب ، قال الشيخ : وعالله القاضي بأن الخيار ثابت في كل بيع ، فلا ينقطع تصرفه فيه . فعلى هذا : لو تخيرا ، ثم باعه : لم يعتق . ولا يصح هذا التعليل على مذهبنا ، لأننا قد ذكرنا أن البائع لو أعفق في مدة الخيار لم ينفذ إعاقته . انتهى كلامه .

ولم أجد أحداً صرح بإفساخ البيع قبل صاحب المحرر . وهو حسن ، لأنه عقد صحيح امتنع استمراره ودوامه .

وقال الشيخ تقي الدين : قول الجدل « انفسخ البيع » فيه نظر ، أو تجوز . فإن كلام الإمام أحمد في هذه المسألة يدل على أن هذا عنده مثل الوصية والتدبير ،

وأنه كما جاز له أن يملك ويعتق بعد انعقاد السبب الخرج للملكه وهو الموت ، فكذلك له أن يعتق بعد انعقاد السبب الخرج للملكه ، وهو البيع . وهناك لا نقول : إن المدبر ملكه الورثة ثم عتق ، بل نقول : التدبير منع الموت أن يوجب ملك الورثة . وكذلك هنا التعليق المتقدم منع البيع أن ينقل الملك إلى المشتري ، وكأن البيع هنا له موجبان : عتق ، وملك . فقدم العتق لانعقاد سببه قبل البيع ، وعلمنا بقوله « إذا بعثك » أى إذا عقدت عليك عقد بيع من شأنه أن ينقل الملك لولا هذا التعليق ، فأنت حر .

وإن قلنا : إن الملك انتقل إلى المشتري لم يخرج عن ملكه ، لكن يقال : الانفساخ إنما يستدعى انعقاداً ، سواء اقتضى انعقاد الملك أو لم يقتضه ، ولا نقول : إن البيع هنا نقل الملك ، لأنه لو نقله وعتق العبد : خرج عن أن يكون ناقلاً . ولزم الدور . فكان لا يصح بيعه ولا عتقه ، لأنه إذا كان التقدير : إذا بعثك بيعاً ينتقل به الملك فأنت حر . فاذا انتقل الملك عتق ، وإذا عتق لم يكن البيع ناقلاً للملك ، إلا أن يقال : إن الملك زال بعد ثبوته ، وهذا غير جائز .

وعلى هذا : فلو قال : إذا ملكتك فأنت حر : عتق بالبيع ونحوه . ولو قال : إذا خرجت عن ملكي فأنت حر ، أو إذا صرت ملكاً لغيري فأنت حر . فهنا ينبغي أن لا يعتق ، لأنه أوقع العتق في حال عدم ملكه ، وفي الأولى : أوقعه عقب سبب زوال ملكه ، إلا أن يقال : يقع هنا . ويكون قوله : « خرجت عن ملكي » أى انعقد سبب حريتك ، أو يقول في الجميع : خرج عن ملكه ، ثم خرج عن ملك ذلك المالك ، ويكون التعليق المتقدم منع الملك من الدوام ، كما منع سبب الملك من الملك .

وعلى قياس هذه المسألة : متى علق الطلاق ، أو العتاق بسبب يزيل ملكه عن العبد ، أو الزوجة : وقع الطلاق والعتاق . ولم يترتب على ذلك السبب حكمه .

مثل أن يقال : إذا وهبتك ، أو يقول : إذا أصدقتك ، أو صالحت بك عن قصاص .

وكذلك لو علقه بسبب يمنعه التصرف ، مثل أن يقول : إذا رهنتك ، إن قلنا لا يجوز عتق الراهن ، بخلاف ما لو قال : إذا أجرتك . فإن الإجارة لا تمنع صحة العتق . وأما في الطلاق : فلو قال : إن خلعتك فأنت طالق ثلاثا . فإنه على قياس هذا يقع بها الثلاث ، ولا يوجب الخلع حكمه ، لأنها عقب الخلع إن أوقعنا الثلاث لم يقع بينونة ، وإن أوقعنا بينونة لم تقع الثلاث .

لكن قد يقال : إن الخلع لا يقبل الفسخ ، ولا يصح وجوده منفكا عن حكمه . ولو قال : إن خلعتك فأنت طالق ، فهنا الخلع يصح . لأن التعليق المتقدم لا يمنع نفوذ حكمه ، لكن في وقوع الطلاق هنا تردد ، فإنه يقع مع بينونة . وهذا مبني على أصليين :

أحدهما : هو أن شرط الحكم إذا زال قبل حصول سببه لم يثبت الحكم ، وإن زال بعد ثبوت الحكم لم يقدح فيه ، مثال الأول : إذا قال : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فدخلت بعد بينونة ، ومثال الثاني : إن تبين بعد الدخول ، وإن زال مع السبب أو عقب السبب ، فالمشهور عند أصحابنا : أن الحكم لا يثبت ، كما لو قال : أنت طالق مع موتي ، أو عقب موتي ، وكما لو قال لزوجته الأمة : إذا ملكتك فأنت طالق . فشرط الطلاق يزول عقب السبب ، قالوا : لا تطلق . الثاني : أن السبب إذا كان من فعله أمكنه أن يبطل حكمه ، مثل أن يقول : إذا بعتك فأنت حر ، أو إذا خلعتك فأنت طالق ثلاثا .

أما إذا كان السبب من فعل غيره ، أو كان يرتب عليه حكما شرعيا ، مثل انفساخ النكاح عقب الملك : فهنا ليس مثل الأول . انتهى كلامه .

ولو قال : إن أكلت لك ثمنًا فأنت حر ، فباعه بمكيل أو موزون أو غيرها ، أو بنقد : لم يعتق ، قاله في الرعاية .

ولا يحل لأحد أن يبدي للمشتري في مدة الخيار مثل السلعة بدون الثمن ليفسخ ويشتري منه ، وهو يبيعه على بيع أخيه ، ولا أن يزيد عليه ليفسخ البائع ويعقد معه ، وهو شراؤه على شرائه . فإن فعلا ذلك فهل يصح البيع الثاني ؟ على وجهين [أحدهما : لا يصح بيع الثاني . وهو المذهب]

وقال الشيخ تقي الدين : قياس المذهب : أن يكون الأكل عبارة عن الاستحقاق^(١) ، فيكون كقوله : إن بعثك ، أو يكون عبارة عن الأخذ ، فلو أبرأ من الثمن لم يعتق ، وإن قبضه عتق ، ولا يضر تأخر الصفة عن المبيع .
قوله : « ولا يحل لأحد - إلى آخره »

وكذا عبارة غير واحد ، وعبارة بعضهم « شراء المسلم على المسلم ، وبيع المسلم على المسلم » والمنقول عن إمامنا المعروف في مذهبه : أنه لا يحرم على مسلم أن يخطب على خطبة كافر ، وهو يؤيد العبارة الثانية ، وهو ظاهر الأحاديث في ذلك .
قوله : « مثل السلعة بدون الثمن ، أو به ، أو أجود من السلعة ، أو أكثر » قطع به غير واحد . وهو صحيح . وعلى هذا : لو بذل للمشتري أجنبي من المبيع سلعة بأكثر من ثمن التي اشتراها ، كمن اشترى سلعة بعشرة ، فبذل له في زمن الخيار سلعة بخمسة عشر : جاز ذلك .

وذكر الأزجي في النهاية في جوازه احتمالين . وإن رضى البائع أن يبيع على بتيعه ، وأذن له في ذلك : فإطلاق كلام الأصحاب يقتضي المنع ، والتعليل يقتضي الجواز . وهو أولى . لأن صورة الإذن مستثناة في الصحيحين ، أو في أحدهما من عموم النهي . وقال في النهاية : الصحيح من المذهب أنه لا يجوز .
قوله : « فإن فعلا ذلك ، فهل يصح البيع الثاني ؟ على وجهين »

(١) بهامش الأصل : الذي في شرح المحرر للشيخ تقي الدين « عبارة عن الاستيجاب »

وقال ابن الجوزي : فالبيع باطل في ظاهر المذهب . وقدمه الشيخ موفق الدين وغيره ، لظاهر النهي . وحكاه في المستوعب عن أبي بكر . وحكى عن القاضي وأبي الخطاب : أنه يصح ، لأن المحرم سابق على عقد البيع ، ولأن الفسخ الذي حصل به الضرر صحيح ، فالبيع المحصل لفصلحة أولى . ولأن النهي لحق آدمي . فأشبهه بيع النجش .

وقطع بالخلاف في الهداية والخلاصة .

وقال في الرعاية : وفي صحة العقد الثاني روايتان ، أشهرهما بطلانه . قال الشيخ تقي الدين : وهذا القول يعم ما إذا كان أحد المتبايعين وكيلًا أو وليًا لغيره ، ويكون بيع المزايدة جائزًا في الوقت الذي يجوز فيه الاستيلاء . لأن الرجل الزائد سأم دون ما بعد ذلك . وهذا هو التوفيق بين حديث المزايدة وحديث النهي عن السوم . ويكون ثبوت الخيار لا يبيح الفسخ في هذه الصورة ، لما فيه من الضرر ، كما أنه لا يجوز التفريق خشية أن يستقيله على الرايتين عنه ^(١) ، وإن كان يملك التفريق إلا بهذه النية . ولو قيل : إنه في بيع المزايدة ليس لأحدهما أن يفسخ ، لما فيه من الضرر بالآخر : كان متوجها ، لأنه لو لم يقبل أمكنه أن يبيع الذي قبله ، فإذا قبل ثم فسخ : كان قد غر البائع ، بل يتوجه ، كقول مالك : إنه في بيع المزايدة إذا زاد أحدهما شيئاً لزمه ، وإن كان المستام المطلق لا يلزمه ، فإنه بزيادته فوت عليه الطالب الأول . ألا ترى أنه في النجش إذا زاد قدر غر المشتري ؟ فكذلك هنا إذا زاد فقد غر البائع . والفرق بين المساومة التي كانت غالباً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبيع المزايدة : ظاهر ، وإخراج الصور القليلة من العموم لمعارض : أمر مستمر في الأدلة الشرعية . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أنواع من العقود ، لما فيها من الضرر بالغير . فعلى قياسه : ينهى عن الفسوخ التي فيها إضرار بالغير ، انتهى كلامه .

(١) بهامش الأصل : في شرح المحرر « على أبيين الروايتين عنه »

باب ما يجوز بيعه ، وما يشترط لصحته

كل ما أبيع نفعه واقتناؤه مطلقا : فبيعه جائز ، كالعقارات والمتاع ، والبغل والحمار ونحوها ، فأما الحشرات وآلات اللهو والكلاب والسرجين النجس : فلا

ويحرم سومه على سوم أخيه ، وقيل : يكره . وهذا فيما إذا وجد من البائع تصريح بالرضى . فإن ظهر ما يدل على عدم الرضى لم يحرم ، وكذا إن لم يوجد ما يدل على الرضى ولا عدمه . قطع به الشيخ وغيره . وقيل : يحرم . وإن ظهر ما يدل على الرضى من غير تصريح لم يحرم . قطع به في المستوعب ، وهو قول القاضي وإليه ميل الشيخ . قال : والحكم في الفساد كالحكم في البيع على بيع أخيه في الموضع الذي حكمنا بالتحريم فيه . وقطع في الرعاية بالصحة . والقول بالصحة أشبه بالمذهب ، كصحة العقد مع تحريم الخطبة في الأصح .

وقال الشيخ تقي الدين : وأما استيماؤه على سوم أخيه : فكخطبته على خطبة أخيه ، يفرق فيه بين الركون وعدمه ، ولهذا جاز بيع المزايدة ، لأن البائع طلب المزايدة ، فلم يركن ، بل رده ولو لم يُجب رد ولا قبول . فقيه وجهان ، لكن يبيع المزايدة ظاهر فيما إذا كانت السلعة أو المنفعة بين البائع أو المؤجر . فأما المستأجر لحانوت ، وفي رأس الحول إن لم يزد عليه أحد وإلا أجره المالك^(١) : فهذا ليس مثل بيع المزايدة ، فإن المالك لم يطلب ولم يزد ، وإنما تشبه مسألة الوجهين ، وقال : استئجاره على استئجار أخيه ، واقتراضه على اقتراض أخيه ، واتّناه على اتّناه أخيه : مثيل شرائه على شراء أخيه ، وكذا اقتراضه في الديوان ، وطلبه العمل في الولايات ونحو ذلك .

قوله في الكلب : « لا يجوز بيعه » .

(١) بهامش الأصل : الذي في شرح المحرر « وإلا أجره المالك » .

يجوز بيعها . وهل يجوز بيع الهر والفيل والفهد والصقر والبازي ؟ على روايتين [إحداها : يجوز بيعه . وهو المذهب]

ولا يجوز بيع الدهن النجس ، ولا يطهر بالفسل . وفي الاستصباح به روايتان [إحداها : يجوز الاستصباح به في غير الم... (١)] وقال أبو الخطاب : يطهر بالفسل ، فعلى قوله : يجوز بيعه .

ويجوز بيع دود القز ، وفي بزره وجهان [أحدهما : يجوز بيعه . وهو المذهب] . ولا يجوز بيع لبن الأدمية . وقيل : يجوز . وقيل : يجوز من الأمة ، دون الحرة . ولا يجوز بيع العبد المذخور عتقه . ويجوز بيع المرتد والجاني . نص عليه . وفي المتحتم قبله الحاربة وجهان [أحدهما : يصح بيعه ، وهو المذهب] . ويكره بيع المصحف تنزيها . وعنه يحرم ، وكذلك إجارته .

ظاهره مطلقا ، وهو صحيح . وقد نص الإمام أحمد على التسوية بين كلب الصيد وغيره في رواية جماعة ، منهم الميموني وأبو طالب وحرب والأثرم ، ولم تصح زيادة استثناء كلب الصيد من عموم النهي .. وكذا ضعف هذه الرواية جماعة كالدارقطني والبيهقي ، مع أن لها طوقا .

فإن أهدى رجل لرجل كلبا فأثابه منه فلا بأس به ، ذكره الخلال . قال حنبل : قال عبي : ثمن الكلب حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسؤره نجس (٢) . يفسل منه الإثاء ، قيل له : في رجل أهدى إلى رجل كلبا يصطاد : ترى له أن يثيبه عليه ؟ قال : هذا خلاف الثمن ، هذا عوض من شيء . فأما الثمن فلا أراه ، لا يباع للكلب ، ولا يشتري ، ولا يؤكل ثمنه ، وإنما أحل صيده . ويصح على قول أكثر العلماء .

قوله : « وكذا إجارته » .

(١) بقية الحكمة أكلها مقص المجلد . ولعلها « المسجد »

(٢) بهامش الأصل : الذي في شرح المحرر « رجس » .

ويجوز شراؤه وإبداله. وعنه يكره.

تخصيص البيع والإجارة بدل على إباحة غيرهما . وهو صحيح ، إلا في رهن المصحف ، فإنه كبيعه ، وقد ذكره في موضعه .

قال غير واحد ، كالقاضي أبو الحسين : تصح هبته ووقفه ، رواية واحدة ، لأنه ليس من هذه الأشياء ما يعود بنقصه ، وكذا ذكر القاضي أبو يعلى .

قوله : « ويجوز شراؤه وإبداله ، وعنه يكره » .

ذكره أكثرهم ، وقد علل الشيخ موفق الدين رواية كراهية شراؤه : بأن المقصود منه كلام الله ، فيجب صيانته عن الابتذال ، وفي جواز شراؤه : التسبب إلى ذلك والمعونة عليه .

وذكر القاضي أبو الحسين في جواز شراء المصحف وإبداله روايتين . إحداهما : الجواز ، والثانية : لا يجوز .

وكذا ذكر القاضي أبو يعلى ، قال : إذا قلنا : يصح بيعه ، فأولى أن يجوز شراؤه ، وإن قلنا : لا يجوز بيعه . فهل يجوز شراؤه ؟ على روايتين ، إحداهما : لا يجوز أيضا ، نهى عليه في رواية حنبل وحرب . فقال في رواية حنبل : أكره بيع المصاحف وشراؤها ، فإذا أراد الرجل مصحفا . استكتب وأعطى الأجرة .

وقال في رواية حرب - وقد سئل عن بيع المصاحف وشراؤها - قال :

لاء وكرهه ، والثانية : يجوز .

قال في رواية المروزي : لا بأس بشراء المصحف ، ويكره بيعه .

وقال في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث : الشراء أسهل ، ولم نره بأسا .

وقال في رواية ابن منصور في بيع المصاحف : لا أعلم فيه رخصة ، والشراء

أهون .

وقال في رواية أبي الحارث : بيع المصاحف لا يعجبني ، وشراؤها أسهل .

ولا يصح بيع ما يعجز عن تسليمه ، كالنحل في الهواء ، والسماك في الماء ،
والعين المغصوبة إلا من غاصبها ، أو قادر على تخليصها ، وإن عجز عن التخليص
فله الفسخ .

وروى ابن أبي داود بإسناده عن عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ : أن عمر كان يقول
« لا تتبعوا المصاحف ولا تشتروها » .

و بإسناده عن ابن مسعود « كره بيعها وشراءها » وعن أبي هريرة وعن جابر
« كره بيعها وشراءها » و بإسناده عن ابن عباس وجابر « ابتعها ولا تبعها » .
وروى الأثرم بإسناده عن عطاء عن ابن عباس « اشتر المصحف ولا تبعه »
ثم ذكر القاضي روايتين في جواز استبداله بمثله .

وتخصيصه المصحف يدل على إباحة ذلك كله في كتب العلم ، وقد قال
الإمام أحمد في رواية أبي طالب - وسأله عن بيع كتب العلم - ؟ قال : لا يباع
العلم ، ولكن يدعه لولده ينتفع به ، أو لغير ولده ينتفع به .

قال الشيخ تقي الدين - بعد أن ذكر الكلام في المصحف - وكذلك في
المعاوضة على المنافع الدينية من العلم ونحوه ، وكذلك الاستئجار هناك مثل
الابتياح هنا ، وإبدال منفعة دينية بمنفعة دينية كما هنا ، إذ لا فرق بين الأعيان
الدينية والمنافع .

ويتوجه في هذا وأمثاله : أنه يجوز للحاجة كالرواية المذكورة في التعليم . فينبغي
أن يفرق في الأعيان بين المحتاج وغيره ، كما فرق في المنافع .

وما لم يجوز بيعه فينبغي أن لا يجوز أن يوهب هبة ينتفع بها الثواب ، لحديث
المكارمة بالغمر ، وكذلك ينبغي أن لا يجوز استنقاذ آدمي أو مصحف ونحو ذلك
بها ، مثل أن تعطى لكافر خمرًا ، أو ميتة ، أو دهنًا نجسًا ، ليعطينا مسلمًا بدلًا ،
أو مصحفًا ، انتهى كلامه .

وقال الشيخ موفق الدين في الدهن النجس : يجوز أن يدفع إلى الكافر .

ويصح بيع النحل في كواراته معها وبدونها ، إذا شوهدا داخلا إليها .

في فكاك مسلم ، ويعلم الكافر بنجاسته ، لأنه ليس يبيع في الحقيقة ، إنما هو استنقاذ مسلم . انتهى كلامه .

وعلى قياسه : ما لم يحز بيعه كالخمر ولحم الميتة ونحو ذلك .
قوله : « ويجوز بيع النحل في كواراته معها وبدونها ، إذا شوهدا داخلا إليها » .

اشتراط كونه في الكوارات : ليكون مقدوراً عليه ، واشتراط مشاهدته داخلا إليها : لبحصل العلم به ، لأن رؤيته في الكوارة لا يأتي على جميعه .
وقال في الغنى : ويجوز بيع النحل إذا شاهدها محبوسة . بحيث لا يمكنها أن تمتنع ، قال : واختلف أصحابنا في كواراتها ، فقال القاضي : لا يجوز ، لأنه لا يمكن مشاهدتها جميعها ، ولأنه لا يخلو من عسل يكون مبيعاً معها ، وهو مجهول .
وقال أبو الخطاب : يجوز بيعها في كواراتها ومنفردة عنها ، فإنه يمكن مشاهدتها من كواراتها إذا فتح رأسها ، وتعرف كثرته من قلته ، وخفاء بعضه لا يمنع صحة بيعه كالصبرة ، وكان لو كان في وعائها . فإنه يكون على بعض فلا يشاهد إلا ظاهره . والعسل حكمه في البيع تبعاً ، فلا تضر جهالته ، كأساسات الحيطان .
فإن لم تمكن مشاهدته لكونه مستوراً بأقراصه ، ولم يعرف : لم يحز بيعه لجهالته . انتهى كلامه .

وقال في الكافي : ويجوز بيع النحل في كواراته ومنفرداً عنها ، إذا رؤى وعلم قدره .

وذكر الشيخ تقي الدين كلامه في الكافي ، ثم قال : وهذا الكلام يقتضي أنه اشترط العلم فقط ، وأنه يصح بيعه طائراً ، كالعبد الخارج من المنزل ، وهو أصح . انتهى كلامه .

ويجوز بيع العين المؤجرة .

وعلى قياسه : الطائر الذى له منزل يرجع إليه فى العادة ، وينبغى أن تكون الدابة الخارجة عن المنزل كالعبد . لأنه قادر على استحضارها .
وقال فى المستوعب : ويجوز بيع النحل مع الكوارات ، ومنفردا عنها ، وكذا قال فى المذهب وغيره . ولمل مرادهم : ولا يمكنه أن يمتنع لاشتراطهم القدرة على التسليم .

فقد ظهر أن بيع النحل وحده فى غير كوارته يصح ، إن لم يمكنه الامتناع ، وإن أمكنه والعادة أخذه فقولان ، وفى كواراته وحده أو معها ومع العسل : هل يصح أولا ؟ وإن شاهده داخلا صح ، وإلا فلا .

وقال فى الرعاية : ولا تباع كواراة بما فيها من عسل ونحل ، فيصير هذا قولاً رابعاً . وقال ابن حمدان : بلى ، بشرطه المذكور ، وهذا كلام غير واحد .

قوله : « ويجوز بيع العين للمؤجرة »

نص عليه فى غير موضع .

قال القاضى : نص عليه فى رواية ابن منصور وأحمد بن سعيد وجعفر بن محمد ، وهو قول مالك . وقال أبو حنيفة : ليس له أن يبيعه قبل انقضاء المدة . إلا برضى المستأجر ، أو يكون عليه دين ، فيحبس به ، فيبيعه فى دينه .

وللشافعى قولان ، أحدهما : مثل قولنا ، والثانى : مثل قول أبى حنيفة . وذكر فى الرعاية : أن بعض الأصحاب خرج منه البيع . وقد نقل الميمونى عن الإمام أحمد سأل رجل : اكرت داراً أربعة أشهر ، فخرج بعد شهر ؟ فسمعتة يقول : مذهبتنا أنه يلزمه الكراء .

ثم قال أبو عبد الله : ليس له أن يخرج من منزله ، قلت : ولا له أن يبيعه ؟ قال : ولا له أن يبيعه ، إلا أن يبين شرطه ، هذا الذى له فيه .

ولا يجوز بيع الحمل في البطن ، ولا اللبن في الضرع ، ولا بيع الملامسة ،
والمناذة ، كقوله : أي ثوب لمسته أو نبذته فهو بكذا ، ولا بيع الصوف على
الظهر ، وعنه يجوز بشرط جزئه في الحال .

قال الشيخ تقي الدين : رواية الميموني ظاهرها أنه من باع العين المؤجرة ،
ولم يبين للمشتري أنها مستأجرة لم يصح .

ووجهه أنه باع ملكه وملك الغير ، فهو يشبه مسألة تفريق الصفقة .
وجه الأول : أنه عقد على المنفعة ، فلم يمنع نقل الملك كالنكاح ، ولأن
للحاكم البيع ، فكذلك المالك ، ذكره أبو الخطاب وغيره .

فلى هذا : إن علم مشتريه الأجنبي ولم يرض به ، فله الخيار بين الرد والإمسك
ذكره جماعة ، كابن الجوزي والشيخ . وقال : لأن ذلك عيب ونقص ، وهذا يدل
على أن له مع الإمساك الأرض ، وقطع به في الرعاية .

وقد نقل جعفر بن محمد : سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل آجر من رجل دارا
سنة ، ثم باعها ولم يعلم المشتري ؟ قال : إن شاء ردها بعيها ، وإن شاء أمسكها ،
وله كراؤها حتى تتم سنة ، وليس له أن يخرج الساكن .

ظاهر هذا : أن الأجرة للمشتري ، كما تقول في الشفيع ، ومن انتقل
إليه الوقف .

قال الشيخ تقي الدين : سائر نقل الملك في العين المؤجرة كالبيع ، فلو وهبها ،
أو أعتق العبد للمؤجر ، أو وقفها ، فينبغي أن يكون كالبيع ، لا يسقط حق المستأجر
وكذلك لو زوج الحرة أو الأمة المؤجرة . فينبغي أن يقدم حق المستأجر على
حق الزوج ، فإن الزوج لا يكون أقوى من المشتري ، لا سيما عند من يقول :
إن السيد لا يجب عليه تسليم الأمة نهائياً . لأن السيد يستحق الاستخدام ، فإذا
قدم حق السيد فحق المستأجر أولى ، لأن العقود الواردة إذا أوردها المستحق قطعت

ولا يصح البيع إلا بشرط معرفة المبيع برؤيته وقت العقد ، أو قبله بزمن لا يتغير فيه غالبا ، أو بصفة تكفي في السلم إن كان مما يجوز السلم فيه . ومتى وجده ^(١)

حقه ، بخلاف ما إذا أوردتها غير المستحق ، وقال : إذا بيعت العين المؤجرة ، أو المرهونة ونحوها ، مما قد يتعلق به حق غير البائع وهو عالم بالبيع ، فلم يتكلم ، فينبغي أن يقال : لا يملك المطالبة بفساد البيع بعد هذا . لأن إخباره بالعيب واجب عليه بالسنة بقوله « ولا يحل لمن علم ذلك إلا أن يبينه » فكتمانها تقرير . والغار ضامن .

وكذلك ينبغي أن يقال : فيما إذا رأى عبده يبيع فلم ينهه . وفي جميع المواضع فالمذهب : أن السكوت لا يكون إذناً ، فلا يصح التصرف ، لكن إذا لم يصح يكون تقريراً ، فيكون ضامناً . فإن ترك الواجب عندنا يوجب الضمان بفعل المحرم ، كما نقول في مسألة المستضيف ، ومن قدر على إنجاء شخص من الملكة ، بل الضمان هنا أقوى . انتهى كلامه .

وقد قال بعضهم فيما إذا عتق العبد المؤجر : إنه لا يرجع على معتقه بحق ما بقي في الأصح .

قوله « أو بصفة تكفي في السلم » .

تارة يصفه بقوله ، وهذا هو المعروف ، وتارة يقول : هو مثل هذا ، فيجمل له مثلاً يرد إليه ، فإن هذا كما لو وصف ، وأولى ، قاله الشيخ تقي الدين . وقد نص الإمام أحمد على ذلك في رواية جعفر بن محمد وغيره ، فإن ذلك القياس ليس مبيهاً ، بل يقول : أبيعك ثوباً مثل هذا . فالذي ينبغي : أنه لا فرق لأن معرفة الغائب برؤية مثله لا تختلف بكون ذلك الثل مبيهاً أو غير مبيع . ومعرفة الشيء برؤية مثله : أتم من معرفته بوصفه بالقول .

(١) في نسخة بهامش الأصل « وجد »

لكن إذا قلنا : إنه لا بد من رؤية المبيع ، كذهب الشافعي ، فرؤية البعض تكفي في المتأثلات ونحوها ، ولو أراه في المتأثلات ما ليس من المبيع ، وقال : المبيع مثل هذا لم يكف ، وهذا قياس هذا القول . انتهى كلامه .

وظاهر كلام الأصحاب : أنه يجوز تقديم الوصف على العقد ، وذكره القاضي محل وفاق .

وكذلك إن كان مما يجوز السلم فيه ، ذكر بعضهم هذا القيد ، وبعضهم لم يذكره .

ولما احتج الحنفية لمذهبهم في صحة بيع الغائب من غير رؤية ولا صفة بما روي عن الصحابة رضي الله عنهم من بيع العقار : حمل القاضي والشيخ موفق الدين ذلك على أنه يحتمل أن يكون وُصف له .

قال الشيخ تقي الدين : وهذا يقتضي أن يبيع العقار بالصفة جائز ، والعقار لا يجوز فيه السلم ، فعلم أن هذا أوسع من باب السلم .

وقد عرف من هذه المسألة : صحة بيع الأعمى وشرائه .

قال القاضي وغيره : شراء الأعمى وبيعه جائز على قياس المذهب ، وأن الرؤية ليست بشرط في عقد البيع ، وإنما الاعتبار بالصفة ، وهذا يمكن في حق الأعمى .

فقد بنى المسألة على صحة بيع الصفة ، وفيه روايتان منصوبتان ، وظاهر المذهب صحته .

وذكر في الرعاية : أن الإمام أحمد نص على صحة بيع الأعمى .

فإن عدمت الصفة . فعرف المبيع بذوق أو لمس . أو شم صح وإلا فلا .

وإن باع شيئاً بشمن معين احتمل وجهين . ووافق على صحة بيعه أبو حنيفة

ومالك ، وقال الشافعي : لا يصح ، بناء على الأصل المذكور .

قال الشيخ تقي الدين : وعلى الرواية التي توافقه يمكن أن نقول : يصح

هنا للحاجة ، ولا يشترط مع الرؤية ذوق ولا لمس ولا شم ، ذكره القاضي بما يقتضى أنه محل وفاق ، وأنه لا يثبت الخيار بعده عند أبي حنيفة .

وذكر أبو الخطاب : أنه يشترط أيضاً المعرفة ، فلا يجوز أن يشتري غير الجوهري جوهرة ، ولا غير الكاتب كتاباً مثنياً ، أو يشتري الدباغ عوداً كبيراً . قال : على ما نقله أبو طالب : عن الإمام أحمد : إذا لم يعرف صفته فهو بيع فاسد . وكذلك الميموني . فلا يبيعه حتى يراه . ويعرفه ، قال : **ف** يشترط المعرفة ، لأنه ليس المقصود عين المعرفة ، وإنما المقصود المعرفة بها .

ثم ذكر وجهاً ثانياً : أنه لا يشترط . وفرق بينه وبين الرواية . وذكر في موضع آخر من المسألة : أن الوجه الثاني أصح ، وأنه يكفي مجرد الرؤية ، أو الصفة في جميع المبيعات .

وهذا الذي ذكره القاضي محل وفاق مع الشافعية : أن من اشترى فصاً فراه وهو لا يعلم : أجوهر هو أم زجاج ؟ جاز العقد وإن كانت الجهالة باقية مع الرؤية . وذكر بعض الأصحاب المسألة على روايتين ، وأطلق في المحرر وغيره صحة البيع بالصفة ، وهو يصدق على ما إذا كان المبيع عيناً معينة ، مثل : بعثك عبدي ، ويدكر صفاته ، ويصدق على ما إذا كان غير معين ، مثل : بعثك عبداً تركياً ، ويدكر صفات السلم ، فالأول صحيح ، وكذا الثاني على ما قطع به جماعة . كصاحب المستوعب والشيخ ، اعتباراً باللفظ دون المعنى .

وظاهر ما ذكره في التلخيص : أنه لا يصح ، لأنه اقتصر على الأول . وذكره في الرعاية قولاً . فقال : صح البيع في الأقبس ، ولعل هذا ما ذكره في المحرر وغيره لأنه سلم حال . ولحديث حكيم بن حزام : « لا تبع ما ليس عندك » وحمله في المستوعب وغيره على أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد بيع معين ليس في ملكه ، فعلى الصحة قيل : يجوز التفريق قبل القبض ، كببيع العين .

بخلاف الصفة أو الرؤية السابقة فله الفسخ . فإن اختلفا في التعبير أو الصفة فالقول قول المشتري مع يمينه .

وإذا باع عبداً مبهماً في أعبد : لم يصح . وإن باع رطلاً من زُبُرَة ، أو قفيزاً من صبرة متساوية أجزاؤهما : صح .

فعلى هذا : ينبغي أن يشترط التعيين . وهو ظاهر ما في المستوعب ، لأنه قال كقوله : اشتريت منك ثوباً من صفته كذا وكذا بهذه الدراهم ، ولا يكون المبيع موجوداً . ولا معيناً ، وذلك لأنه بالتعيين يخرج عن أن يكون بيع دين بدين ، وهو علة المنع . صرح بها في الكافي وغيره . وقد قطعوا بأنه لا يجوز بيع الدين المستقر لمن هو في ذمته بدين . وقيل : لا يجوز التفرق عن مجلس العقد قبل قبض المبيع ، أو قبض ثمنه ، لأنه بيع في الذمة كالمسلم ، وللشافعية خلاف نحو هذا .

قوله : « فإن اختلفا في التعيين أو الصفة . فالقول قول المشتري مع يمينه » . وكذا ذكره الأصحاب . لأن الأصل براءة ذمته . فلا يلزمه ما لم يلتزم به . ولم توجد بينة ولا اعتراف . واستشكل ابن حمدان هذا . فقال : فيه نظر .

وهذه المسألة يتوجه فيها قولان آخران . أحدهما : أن القول قول البائع ، لأن الأصل عدم التعيين ، وعدم اشتراط الصفة المدعاة . والقول الآخر : أنهما يتحالفان لظهور التعارض ، كما لو اختلفا في قدر الثمن أو صفته ، وجعل الأصحاب المذهب هنا قول المشتري ، مع أن المذهب عندهم فيما إذا قال : بعتنى هذين بمائة ؟ قال : بل أحدهما بخمسين ، أو بمائة : أن القول قول البائع . لأن الأصل عدم بيع الآخر ، مع أن الأصل السابق موجود هنا مشكل .

قوله : « وإذا باع عبداً مبهماً في أعبد لم يصح » .

قال القاضي : إذا ابتاع ثوباً من أحد هذين ، أو من أحد ثلاثة ، أو من أحد أربعة : فالعقد فاسد ؛ ولم يذكر عن أحمد ولا غيره نصاً . وذكر في أثناء

وإن باعه ذراعاً غير معين من أرض أو ثوب : لم يصح ، إلا أن يعلما ذرع الكل . فيصح في قدره مشاعاً .

المسألة : أنه يصح مثل ذلك في الإجارة فيما يتقارب نفعه . وهذا مثل مذهب مالك في البيع .

قال الشيخ تقي الدين : والفرق بين البيع والإجارة عسر ، انتهى كلامه . وما قاله صحيح . وظاهر كلام الأصحاب التسوية بين البيع والإجارة ، وهو أولى . وسيأتي في المسألة بعدها ما يتعلق بهذه المسألة .

وكذا مسألة : بعتك بعشرة نقداً ، وبعشرين نسيئة . فإن باع من المعلوم المنفصل المتقارب كالبيض ، مثل : أن يبيع مائة بيضة من ألف بيضة ، فينبغي أن يخرج على السلم فيه عدداً . فإن صح - وهو الأرجح - صح ذلك ، وإلا فلا . وذكر القاضي في مسألة المبيع المتعين أنه يصح .

قال الشيخ تقي الدين : وهو مقتضى قول الخرق ، إلا أن نجعل قول الخرق « معدوداً » يم المزروع أيضاً .

قوله : « وإن باعه ذراعاً غير معين من أرض أو ثوب لم يصح ، إلا أن يعلما ذرع الكل فيصح في قدره مشاعاً »

قال ابن منصور . قلت : الإمام أحمد : قال سفيان : في خمس نفر بينهم خمسة أبيات في دار . فباع أحدهم نصيبه في بيت ؟ لا أحيزه ، وإن باعوا جميعاً جاز ، هو ضرر يضر بأحبابه ، هو لا يستطيع أن يأخذ نصيبه من ذلك البيت . فان قال : أبيعك بيتاً من الدار ، لا يجوز ، يبيع ما ليس له ؟ قيل له : فان قال : أبيعك خمس الدار ؟ فقال : إذا قال : نصيب ، قال أحمد : جيد قيل للإمام أحمد : قال سفيان : إذا كان دار بين اثنين ، فقال أحدهما : أبيعك نصف هذه الدار .

وإذا باع حيواناً يؤكل ، واستثنى الرأس والجلد والأطراف : جاز . فإن
أبى المشتري أن يذبح : لم يجز . ولزمه قيمة المستثنى .

قال : لا يجوز ، إنما له الربع من النصف ، حتى يقول : نصيبى . قال أحمد :
هو كما قال .

قال الشيخ تقي الدين : هذا الكلام فيه مسألتان .

أحدهما : إذا قال الشريك . بعثك ثلث الدار ، أو ربعها ، أو قيراطاً منها
لم يجز حتى يقول : نصيبى لأن قوله : الثلث أو النصف : يعم النصف من نصيبه
ونصيب شريكه ، وكذلك الهبة والوقف والرهن .

المسألة الثانية : إذا باع نصيبه من بيت من دار له فيها بيوت : لم يجز ، بخلاف
ما لو باع نصيبه من البيوت كلها . ولهذا إذا باع البيت جميعه لم يجز بيعه في نصيبه
لأنه لا يملك بيعه مفرداً . لأن في ذلك ضرراً بالشركاء ، لأن المشتري لا يمكنه
الانتفاع ببعض البيت إلا بالانتفاع بغيره من الأرض المشتركة ، وإنما يملك الانتفاع
من كان شريكاً في البيوت كلها .

وهذا معنى قوله : « هو لا يستطيع أن يأخذ نصيبه من ذلك » . يعني أن
الانتفاع بنصيبه من ذلك البيت دون غيره لا يجوز . فكيف يجوز للمشتري
منه ؟ .

وقال - بعد أن ذكر كلام صاحب المحرر - تقدم الكلام على بيع المشاع ،
وكلام الإمام أحمد يخالف هذا . وإذا علمنا عدد العبيد وأوجبتنا القسمة أعياناً .
فالفرق بين المتصل والمنفصل بين ذراع من أرض ، وعبد من أعبد : ليس بذلك .
وقد ذكرنا احتمالاً في صحة بيع ذراع منهم ، ويكون مشاعاً . فكذلك بيع عبد
منهم . انتهى كلامه .

قوله : « فإن أبى المشتري أن يذبح لم يجز . ولزمه قيمة المستثنى » .

ولو باع الشاة إلا رطلا من لحمها ، أو الأمة إلا حملها ، أو الصبرة إلا قفيزا ،
أو ثمرة البستان إلا صاعا : ففي صحته روايتان .

نص عليه في رواية مهنا . ورواه عن علي بإسناد جيد . وقال حنبل قال عمي :
له مثل ما شرط له . ورواه بإسناده من رواية جابر الجعفي عن الشعبي . قال : قضى
زيد بن ثابت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنهم بذلك .
ويحتمل أن يلزمه الذبح وتسليم المستثنى ، لأنه مال الغير التزم بأدائه . فلزمه ، كما
لو أفضى تسليمه إلى ذهاب بعض عين المبيع ، بل هذا أولى ، لأنه دخل على
هذا الضرر .

ويحتمل أن يبطل بيع الحيوان ، كما لو قال : إلا أخذه أو شعمه ، وقد يحىء
هذا الاحتمال في صورة الامتناع خاصة ، لتعذر الأمرين . أما الأول : فلائها
معاوضة لم يرض بها . وأما الثاني : فلائنه ذبح الحيوان لغير مأكلة ، لتخصيص
حق الغير .

قوله : « أو الأمة إلا حملها » .

نقل ابن القاسم وسندى وغيرهما : أنه يصح . ونقل حنبل والروزي : أنه
لا يصح ، وهو قول الثلاثة وهو أشهر .
وكلامه في المحرر يصدق على استثنائه باللفظ أو بالشرع . وذكر القاضي أنه
إذا كان الحمل حراً ، أو كان لغيره : لم يصح بيعها كما لا يصح لو استثناه . ذكره
في مسألة الحرية الحامل بولد مسلم . وهو قول الشافعى .

قال الشيخ موفق الدين : والأولى صحته ، لأن المبيع معلوم ، وجهالة الحمل
لا تضر ، لأنه ليس بمبيع ولا مستثنى باللفظ ، وقد يستثنى بالشرع ما لا يصح استثنائه
باللفظ : صح ، ووقعت منفعة البضع مستثناة بالشرع ، ولو استثناه بلفظه لم يحجز ،

وإذا باعه شيئا برقه .

ولو باع أرضا فيها زرع للبائع ، أو نخلة مؤجرة ، وقعت منفعتها مدة بقاء الزرع . والثمرة مستثناة بالشرع ، ولو استثناهما بقوله : لم يجز .

ولو باع الحامل مطلقا دخل الحمل في البيع .

قال مالك : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا : أن من باع وليدة ، أو شيئا من الحيوان وفي بطنها جنين : أن ذلك الجنين للمشتري بشرطه ، أو لم يشترطه . قال حنبل قال عبيد : إذا اشترطه كان ذلك له .

قوله : « وإن باعه شيئا برقه »

قال الخلال : ذكر البيع بغير ثمن مسمى ، ثم ذكر عن حرب : سألت الإمام أحمد ^(١) قلت : الرجل يقول لرجل : ابعث لي جريبا من بر واحسبه على بسعر ما تباع . قال : لا يجوز هذا حتى يبين له السعر .

وعن إسحق بن منصور . قلت للإمام أحمد : الرجل يأخذ من الرجل سلعة فيقول : أخذتها منك على ما تباع الباقي . قال : لا يجوز . وعن حنبل قال عبيد : أنا أكرهه ، لأنه بيع مجهول والسعر يختلف يزيد وينقص . وروى حنبل عن أبي عبيدة أنه كره ذلك .

وقال أبو داود في مسائله : باب في الشراء ولا يسمى الثمن . سمعت أحمد سئل عن الرجل يبعث إلى البقال فيأخذ منه الشيء بعد الشيء ، ثم يحاسبه بعد ذلك ؟ قال : أرجو أن لا يكون بذلك بأس . قال أبو داود : قيل لأحمد : يكون البيع ساعتئذ ؟ قال : لا .

قال الشيخ تقي الدين : وظاهر هذا أنهما اتفقا على الثمن بعد قبض المبيع

(١) الذي في شرح المحرر للشيخ تقي الدين « ثم ذكر غير الكرماني ، سألت الامام أحمد » والكرماني : هو حرب .

والتصرف فيه ، وأن البيع لم يكن وقت القبض ، وإنما كان وقت التحاسب ، وأن معناه صحة البيع بالسعر .

وقوله « أليكون البيع ساعئذ ؟ » يعنى وقت التحاسب . وهذا هو الظاهر . وأصرح من ذلك : ما ذكره فى مسألة المعاطة عن مثنى بن جامع عن أحمد فى الرجل يبعث إلى معامله ، ليعت إليه بثوب فيمر به ، فيسأله عن ثمن الثوب ، فيخبره ، فيقول له : اكتبه ، والرجل يأخذ التمر فلا يقطع ثمنه ، ثم يمر بصاحب التمر فيقول له : اكتب ثمنه ؟ فأجازه إذا ثمنه بسعر يوم أخذه ، وهذا صريح فى جواز الشراء بثمن المثل وقت القبض ، لا وقت المحاسبة ، سواء ذكر ذلك فى العقد ، أو أطلق لفظ الأخذ زمن البيع .

وقد احتج القاضى فى مسألة المعاطة بحديث أبى بكر وعمر رضى الله عنهما . وهما دليل على ذلك . وهذا يشبه الإذن فى الإلتلاف بموض ، كما إذا قال : ألقه فى البحر وعلى قيمته ، أو أعتق عبدك عنى ، وعلى قيمته .

وعلى هذا : فلو اختلفا والعين قائمة ردت ، وإن فانت فالقيمة .

وسيجىء فى أول السلم هذه المسألة عن الأوزاعي : إذا اتفقا على تقدير الثمن ، ثم أخذ منه بعد ذلك ، ثم حاسبه . فلعل كلام الإمام أحمد على ذلك .

هذا ويتوجه أن يكون الثمن ^(١) بعد العقد والإلتلاف ، كتقدير الصداق بعد العقد أو بعد الدخول . هذا كله كلام الشيخ تقي الدين .

قال القاضى : وقد أطلق الإمام أحمد القول فى جواز البيع بالرقم ، فقال فى رواية أبى داود : وقد سئل عن بيع الرقم ؟ فكأنه لم يره بأسا .

وقال أيضاً فى رواية أبى طالب : لا بأس ببيع الرقم ، يقول : أبيعك رقم كذا وكذا ، وزيادة على الرقم كذا وكذا ، كل ذلك جائز ، ومتاع فارس إنما

(١) فى شرح المحرر « ويتوجه أن يكون تقدير الثمن »

هو بيع بالرقم ، قال : وهذا محمول على أنهما عرفا مبلغ الرقم ، فأوقعا العقد عليه .
قال الشيخ تقي الدين : الرقم رأس المال ، وما اشترى به فلان أحاله على
فعل واحد ، والسعر إحالة فعل العامة ، مع أنه محتمل ، فإنه شبه التوكيل . ولو أذن
لرجل أن يشتري له هذه السلعة بما رأى جاز ، لسكن قد يقال : هو مقيد بأن
لا يكون فيه غير خارج عن العادة . وهذا متوجه إن شاء الله تعالى .

وقول الإمام أحمد : كل ذلك جائز . دليل على أنه ذكر صورتين ، إحداها :
أن يعين الرقم ، فيقول : برقم كذا وكذا ، والثانية : أن يقول : بزيادة على الرقم
كذا وكذا ، ولا يعينه ، فقال : كل ذلك جائز . ولولا أن الرقم غير معين لم يكن
لسؤالهم له وجه ، ولا يقول أبو داود : كأنه لم ير به بأسا ، وهذا كالتولية والأخذ
بالشفعة ونحو ذلك .

ثم قال : بيع الشيء بالسعر أو بالقيمة ، وهي في معنى السعر : لها صور .
إحداها : أن يقول : بعني كذا بالسعر ، وقد عرفا السعر ، فهذا لا ريب فيه .
الثانية : أن يكون عرف عام أو خاص ، أو قرينة تقتضي البيع بالسعر
وهما عالمان . فهذا قياس ظاهر المذهب : صحته هنا . كبيع المعاطاة ، مثل أن يقول : زن
لي من الخبز أو اللحم أو الفاكهة كذا وكذا ، وعرف هذا البائع أنه يبيع الناس
كلهم بثمان واحد . وكذا عرف أهل البلد ، فإن الرجوع إلى العرف في قدر الثمن
كالرجوع في وصفه .

الثالثة : أن يتبايعا بالسعر اقظا أو عرفا وهما أو أحدهما لا يعلم . فكلام الإمام
أحمد يقتضي روايتين ، ووجه الصحة : إلحاق ذلك بقيمة المثل في الإجارة إذا دخل
الحمام ، أو قصر الثوب ، ثم إن قيل : البيع فاسد ، وكانت العين تالفة . فالواجب
أن لا يضمن إلا بالقيمة ، لأنهما تراضيا بذلك .

أو بألف ذهباً وفضة .

ونظيره : أعتق عبدك عني ، وعلى ثمنه ، أو ألق متاعك في البحر ، وعلى ثمنه . انتهى كلامه .

وقال أيضاً - بعد أن حكى ما تقدم من الروايات - قد يقال في المسألة روايتان ، لأنه جوزة هناك بالسعر كما تقدم ، ومنعه هنا .

وقد يقال هناك : كان السعر معلوماً للبائع مستقراً ، وهنا لم يكن السعر معلوماً للبائع ، لأنه لم يدر بعد ما يبيع به . فصار البيع بالسعر المستقر الذي يعلمه البائع كالبيع بالثمن الذي اشتراه في بيع التولية والمراجعة ، وأخذ الشفيع الشقص المشفوع بالثمن الذي اشترى به قبل علمه بقدر الثمن .

وذكر في موضع آخر : أن هذا أظهر .

قال : كل من ألزمه الشارع بالبيع فإنما يلزمه البيع بثمن المثل . وبذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم : كمن أعتق شركاً له في عبد . قال : وليس هذا من باب ضمان التلف بالبدل ، كما توهم ذلك طائفة من أصحابنا وغيرهم ، بل هو من باب البيع بقيمة المثل ، لأن نصيب الشريك يدخل في ملك المعتق ، ثم يعتق ويكون ولاء العبد كله له ، ليس من قبيل العبد المشترك بينه وبين شريكه ، بل هو كمن ابتاع نصيب شريكه ، لكن ألزمهما بالتبائع لتكميل حرية العبد .

قوله « أو بألف ذهباً وفضة » .

قال القاضي أبو الحسين وغيره : إذا اشترى جارية بألف مثقال ذهباً وفضة لم يحز البيع . هذا قياس المذهب ، لأن الخرق قال : وإذا أسلم في شيئين ثمناً واحداً لم يحز ، حتى يبين ثمن كل جنس . فالثمن الواحد هناك بمثابة الجارية هنا والذهب والفضة هنا بمثابة الشيتين هناك .

أو بدينار إلا درهما .

فقد اعتبروا هذه المسألة بمسألة السلم ، وفي مسألة السلم خلاف . فalcول به هنا أولى ، لأن مثل مسألة يجوز في بيع الأعيان ^(١) قولاً واحداً ، ومساءلتنا من بيع الأعيان . فalcول بجواز مسألة السلم أولى أن يقال به هنا .

وقد قال مالك والشافعي - في أحد قوايه - بصحة مثله في السلم ، ووجه البطلان جهالة الثمن ، كما لو باع ألفاً بمضها ذهباً . وبمضها فضة . وفيه نظر .
قوله : « أو بدينار : إلا درهما » .

قال حرب : سألت الإمام أحمد ، قلت : الرجل يقول : أبيعك هذا بدينار إلا درهما ؟ قال لا يجوز . ولكن بدينار إلا قيراطاً . ونحو ذلك ، لأن الاستثناء يكون في شيء يعرف ، والدرهم ليس يعرف كم هو من الدينار ؟ ويجوز أن يقول : أبيعك بدينار ودرهم .

قال الشيخ تقي الدين : قد يؤخذ من هذا جواز الاستثناء في الإقرار ونحوه ، لأنه علل بالجهالة ، وذلك لا يضر في الإقرار ، ولأنه لو كان الاستثناء باطلاً لصح بالدينار ، ولغا قوله : إلا درهما ، على قول من يبطل هذا الاستثناء . انتهى كلامه .
وجه البطلان : أنه قصد استثناء قيمة الدينار ، وهي غير معلومة ، واستثناء المجهول من المعلوم يصيره مجهولاً ، كما لو قال : بمائة إلا قيراطاً . وقيل : يصح ، لأنه أمكن تصحيح كلام المكلف بتقدير قيمة الدينار والذهب والفضة ، كالجنس الواحد بخلاف غيرهما .

وقال ابن عقيل : فإن قال : بعتك هذا الثوب بعشرة دنانير إلا قيراطاً من الحنطة . فهذا استثناء لا يصح . فيحتمل أن يصح البيع ، لأن الاستثناء من غير الجنس فيما عدا الذهب والفضة منقطع عن الجملة المستثنى منها ، فيلغو ويكون الثمن معلوماً . ألا ترى أنه في الإقرار لو استثنى دراهم من دنانير ، أو دنانير من دراهم

(١) كذا بالأصل . ولعله « مثل مسألة السلم » .

أو بدينار مطلق ، وليس للبلد نقد غالب .

حذف من الجملة بالقيمة . ولو استثنى حنطة من ذهب أو فضة لما الاستثناء . وكان الإقرار بالجملة من الثمن المذكور . فلذلك كان الثمن معلوما . ويحتمل أن لا يصح البيع ، لأن الاستثناء قصد به رفع شيء من الثمن ، فرفع قيمة ذلك ، وقيمة ذلك مجهولة في حالة التسمية . فتصير الجملة مجهولة والاحتمال الأول أصح . انتهى كلامه .

قوله : « أو بدينار مطلق ، وليس للبلد نقد غالب » .

وذكره أجود ، لأن الجملة تزول بظهور المعاملة بغالب نقد البلد .

قال الشيخ تقي الدين : الذي يقتضيه كلامه في رواية الأثرم والانتطاكي وسندي وابن القاسم : إذا باعه ، أو أكره بكذا وكذا درهما صح . وله نقد الناس وإن كانت النقود مختلفة ، فله أوسطها في رواية ، وأقلها في رواية .

وكلامه نص لمن تأمله : أن البيع بالنقد المطلق يصح بكل حال ، وإلا لأخبر بفساد العقد ، وهذا شبهه بتصحيح المطلق من الحيوان في الصداق وغيره ، لكن المطلق في النقود أوسع . فلهذا صححه في البيع . انتهى كلامه .

قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : رجل له على رجل دراهم أي نقد له ؟ قال : باعه شيئا ؟ قلت : باعه ثوبا بكذا وكذا درهما ، أو أكثر منه داراً بكذا وكذا درهما ، فاختلفا في النقد . فقال : إنما يكون له نقد الناس المتعارف بينهم . قلت : نقد الناس بينهم مختلف . فقال : له أقل ذلك .

قال ابن عقيل : فظاهره جواز البيع بثمن مطلق ، مع كون النقود مختلفة ، ويكون له أدناها . انتهى كلامه .

قال ابن عقيل : والمشهور عند الأصحاب عدم الصحة .

أو قال : بعثك بعشرة نقداً ، أو بعشرين نسيئة : فإنه لا يصح .

قوله « أو قال : بعثك بعشرة نقداً ، أو بعشرين نسيئة » .

فانه لا يصح ، يعنى إن افترقا قبل تعيين أحد الثمنين . لأن هذا ينعان في بيعه . وقا نهى عنه الشارع . فسر به بذلك جماعة . منهم مالك والثورى وإسحق وأحمد فى روايه فى الحرث ، وهو قول أكثر العلماء .

وقال منها : سألت الإمام أحمد عن رجل باع بيعاً بدرهم ، واشترط عليه الدينار بكذا وكذا ؟ فقال : هذا لا يحل ، هذه بيعتان فى بيعه . وكذا فسر به رواية حرب ومحمد بن موسى بن مشيش وهارون الحمال وأبى الحرث أيضاً .

وقال منها : سألت أبا عبد الله عن الرجل يقول للرجل : هذا الثوب بثلاثين درهماً بالمكسرة وبخمسة وعشرين بالصحيح ؟ قال : لا يصح . هذان شرطان فى بيع . فقلت : يترك له هذا الثوب بثلاثين درهماً نسيئة وعشرين بالنقد ؟ قال : لا يصح . هذه بيعتان فى بيعه .

وقيل للإمام أحمد - فى رواية الأثرم - إذا قال بعشرة دراهم بالصحيح ، وبأثنى عشر بالغلة : هو شرطان فى بيع ، قال : لا بيعتان فى بيعه .

وقيل للإمام أحمد فى رواية محمد بن أبى حرب : إن قال : إن أتيتنى بالدرهم إلى مشرف فهو بكذا ، وإن أتيتنى إلى شهرين فهو بكذا أكثر من ذلك . قال : لا يجوز هذا .

وقال فى رواية صالح : هذا مكروه ، إلا أن يفارقه على أحد البيوع . وقال أبو الخطاب : ويحتمل أن يصح ، قياساً على قول الإمام أحمد فى الإجارة إن خبطته اليوم فلك درهم ، وإن خطته غداً فلك نصف درهم ، وفرق غيره من جهة أن العقد تمّ يمكن أن يصح جمالة ، بخلاف البيع .

وقال الشيخ تقي الدين : قياس مسألة الإجارة : أن يكون فى هذه روايتان ،

وإن باعه بوزن صنجة لا يعلمان وزنها : فعلى وجهين . وإذا باعه عبده وعبد غيره ، أو عبدا بينهما ، أو خلاً وخيراً ، أو تفرقا في صرف ، أو سلم عن قبض

لكن الرواية المذكورة في الإجارة فيها نظر ، وهذه تشبه شاة من قطع ، وعبدا من أعبد ، ونظيرها من كل وجه : أحد العبدین أو الثوبین . انتهى كلامه . ويخرج عليه : إذا قيل بالصحة هنا . قيل بالصحة هناك .

قوله : « وإن باعه بوزن صنجة لا يعلمان وزنها . فعلى وجهين » أحدهما : لا يصح ، وهو الذي ذكره أبو الخطاب في الانتصار في مسألة بيع الأعيان الغائبة ، وهو قول أكثر الشافعية ، لأنه ليس صبرة ، ولا يعرف قدره فهو مجهول كالسلم .

والثاني : يصح ، ولعله قول أكثر الأصحاب ، لأنه مشاهد معلوم . فهو كالصبرة ويؤخذ من كلامه في المحرر : أنه يجوز أن تكون الصبرة عوضاً في البيع ثمنًا ومثمنًا ، وهو صحيح ، لأنه معلوم بالرؤية ، فصار كالثياب والحيوان ، ولا يضر عدم مشاهدة البعض ، لسده البعض . وقد صح قول ابن عمر « كنا نشترى الطعام جزافا »

وقدم ابن عقيل في صبرة فقال : الرواية عدم الصحة ، لكونها مختلفة الأجزاء . وحكى الشيخ وغيره عن مالك أنه لا يصح ، أن يكون الثمن صبرة ، وهو وجه لنا ، لأن لها خطراً ، ولا مشقة في وزنها وعددها ، والتسوية أشهر وأصح .
قوله : « إذا باعه عبده وعبد غيره - إلى آخره »

هذه المسألة فيها روايتان منصوصتان ؛ ورواية الصحة نصرها القاضي وأبو الخطاب ، والشريف وغيرهم ، لأنهما شيئان معلومان ، لو أفرد كل واحد منهما بالبيع صح في أحدهما ، وبطل في الآخر . فإذا جمعهما صح فيما صح حال الانفراد ، كما لو أفرد ، وكما لو باع عبده وعبد غيره ، أو عبده وأم ولده عند

البعض : صح العقد فيما يصح لو أفردته بمحضته من الثمن ، وعنه يبطل في الكل .

أبى حنيفة ومالك . بخلاف مسألة الحر والعبد ، والخل والخمر ، عندهما . ورواية
البطلان قدمها في الانتصار . وذكر الشيخ : أنها أولها . وذكر في الخلاصة .
أنها أصحهما .

واختلف في تعليل ذلك . فقيل : جهالة الثمن . ولأنه لو قال : بعتك هذا
بقسطه من الثمن . لم يصح . فكذا إذا لم يصح . وقيل : لأن الصفقة جمعت
حلالات وحرامات ؛ فغلب التحريم ، ولأن الصفقة إذا لم يمكن تصحيحها في جميع
المعقود عليه بطلت في الكل . كالجمع بين الأختين ، وبيع درهم بدرهمين ،
وعليهما يخرج ما إذا عين لكل واحد ثمناً .

وقد ذكر في الرعاية أنه إذا جمع في عقد/ معلوماً ومجهولاً . وقال كل واحد
كذا فوجهان ؛ وقيل : إن قلنا : تبطل الصفقة كلها لاتحادها : وتعذر تجزئتها
لم يصح .

قوله هنا ، وإن قلنا ، تبطل بجهالة ثمن ما يصح بيعه صح هنا .
وقال في الرعاية أيضاً : وقيل : الخلاف فيمن جهل أنه خل وخمر ؛ كذا في
النسخة ولعله : وللمشتري الخيار . وقيل : الخيار فيمن جهل أنه حر وخمر .
وقوله : « بمحضته من الثمن » .

قال القاضي في الجامع : إذا صححنا البيع فيما يملكه فالمشتري الخيار إن كان
جاهلاً بالحال . فإن أجاز فالواجب عليه حصته من الثمن في أظهر القولين .
ويكون التوزيع عليهما باعتبار قيمتهما . وجميعه في الثاني ، ولا خيار للبائع ،
هذا مذهب الشافعي . وكذا قال ويبيض بعده بياضاً وبعده .

وقال أحمد في رواية مهنأ : إذا تزوج امرأة على عبد بعينه فاستحق نصف
العبد : فهي بالخيار في النصف الباقي ، والنكاح جائز . فإن تزوجها على عشرة

وإذا جمع بعوض واحد بين بيع وصرف . أو بيع وإجارة : صح فيهما .
نص عليه . وقيل : لا يصح .

دراهم ، وعلى عبد قيمته عشرة آلاف ، فإذا هو حر : لها قيمة العبد . فإن تزوجها
على عبيدين . فقال تزوجتك على هذين العبيدين . فخرج أحدهما حراً . فلها قيمة
العبد الذى خرج حراً . فقد فرق الصفقة . وأثبت الخيار فى المشاع دون المفرز .
وكذلك فرق القاضى بين المسألتين وقرر النص . قال القاضى : لأن المستحق
للنصف قد صار شريكاً لها فى نصفه . والشركة نقص فى العادة ، فجرى مجرى
عيب ظهر بالنصف . فلها الخيار فى الفسخ والإمضاء ، كذلك هنا . وأما
فى مسألة العبيدين فلم يجعل مع تفريق الصفقة إلا قيمة الحر ، وإمسك العبد .
ووجدت بخط القاضى تقي الدين الزيرباني البغدادى - والظاهر أنه من
نهاية الأزجى - إجازته للمبيع يكون بقسطه من الثمن ، وقيل : يخبره بجميعه ،
لئلا يفضى إلى جهالة الثمن .

قوله : « وإذا جمع بعوض واحد بين بيع وصرف ، أو بيع وإجارة : صح
فيهما . نص عليه » .

قال فى رواية ابن منصور - وذكر له قول الثورى : إذا صرف ديناراً
بأربع عشرة درهماً ومدين ؟ قال : لا بأس به ، قال أحمد : جائز .

وأما مسألة البيع والإجارة . فأخذها القاضى من نصه على جواز أن يشتري
ثوباً على أن يخيظه . ووجه ذلك : أن اختلاف حكم العقدين لا يمنع الصحة .
كما لو جمع بين ما فيه شفعة وما ليس فيه شفعة . وقيل : لا يصح . لأن حكمهما
مختلف . وليس أحدهما أولى من الآخر . فبطل فيهما . فإن المبيع فيه خيار .
ولا يشترط فيه التقابض فى المجلس . ولا يفسخ العقد بتلف المبيع . والصرف فشرط

وإن كان الجمع بين بيع ونكاح صح النكاح ، وفي البيع وجهان [الصحيح للصحة] .

له التقابض ، وينفسخ العقد بتلف العين في الإجارة ، ولا بد أن يكون الثمن من غير جنس ما مع المبيع ، مثل أن يبيعه ثوباً ودرام بذهب . فإن كان من جنسه فهي مسألة مُدَّعِجَةٌ . ذكره القاضى فى الجامع ؛ ويقسط العوض على المبيع والمنفعة بالقيمة .

قال القاضى : فإن قال : بعتك دارى هذه . وأجرتكها شهراً بألف . فالكل باطل . لأن ملك الرقبة ملك المنافع . فلا يصح أن يؤجره منفعة ملكها عليه .

قال الشيخ تقي الدين : وللصحة وجه بأن تكون مستثناة .

قوله : « وإن كان الجمع بين بيع ونكاح »

مثل أن زوج وباع عبده بألف ، أو أصدقها عبداً على أن ترد عليه ألفاً . صح النكاح . لأنه لا يفسد بفساد العوض . وفي البيع وجهان . أحدهما : يصح . قال الشيخ تقي الدين . وهو الذى ذكره القاضى فى كتابيه ، وابن عقيل فى الصداق . فتقسط الألف على مهر المثل وقيمة العبد . وكذلك يقسط للعبد على مهر المثل والألف . لأن جملة العوض معلومة .

والثانى : لا يصح فيهما . فإنه إذا انفسخ البيع . لزم توزيع الصفقة .

قال : ولو قال : زوجتك بنتى . ولك هذه الألف بعبدك هذا . فالعبد بعضه مبيع وبعضه مهر . فيقسط العبد على مهر المثل والألف . ولو كان لبنته مال فقال : زوجتك هذه ولك هذه الألف معها بهذه الألفين من عندك . بطل البيع والمهر جميعاً . لأنه من باب مدعجوة وردهم . هذا الذى ذكره القاضى وابن عقيل وأبو محمد من غير خلاف . انتهى كلامه .

وإن كان بين كتابة وبيع بطل البيع ، وفي الكتابة وجهان .

قوله : « وإن كان بين كتابة وبيع » .

مثل قوله لعبد : بعثك عبدى هذا ، وكاتبك بمائة ، كل شهر عشرة .
بطل البيع .

قال الشيخ : وجه واحد ، لأنه باع عبده لعبد . فلم يصح ، كبيعته إياه من غير كتابة ، وفي الكتابة وجهان بناء على تفريق الصفقة .

وقال القاضى فى الجامع : العقد صحيح فىهما على قياس الإجارة . وهو إذا ابتاع ثوبا بشرط الخياطة .

وقال فى المجرد : فإن قالت : طلقنى طلبة بألف على أن تعطينى عبدك هذا ، فقد جمعت بين شراء وخلع ، وجمع الزوج بين بيع وخلع جميعا بألف . فيصح فىهما . وأصل ذلك فى البيوع : إذا جمعت الصفقة عقدين أحكامها مختلفة ، مثل بيع وإجارة ، وبيع ونكاح ، وبيع وصرف ، وبيع وكتابة . فإنهما يصحان جميعا ، كذلك الخلع والبيع ، ويقسط المسمى على قيمة العبد ، والمسمى حال العقد ، فمضى أصابت بالعبد عيبا رده ، ورجعت عليه بقيمته ، وإن رده بالعيب انفسخ العقد فيه . وأما حكم البدل فى الخلع فهو مبنى على تفريق الصفقة .

فإن قلنا : بتفريق الصفقة بطل البيع فى العبد يبدله ، وصح الخلع يبدله ، وإن قلنا : لا تفرق بطل فى البيع ، وبطل البدل فى الخلع ، فكان له عليها قيمته . وكذلك قال ابن عقيل : إلا أنه قال : يقسط العوض على قيمة العبد ومهر المثل .

فروع تتعلق بتفريق الصفقة

قال القاضى فى التعليق ضمن المسألة : وإذا أوجب فى عيدين لم يكن للمشتري أن يقبل فى أحدهما ، ذكره القاضى محل وفاق ، مسأله ، وذكر فى

وإن باع عينا له وأخرى لغيره بإذنه بعوض واحد صح ، واقتسماه على قدر القيمة . نص عليه . وقيل : لا يصح . وكذلك إن باع واحداً من اثنين سلعتين بثمن واحد ، لكل واحد سلعة .

ولا يصح تصرف الفضولي لغيره ببيع ولا شراء ولا نكاح ، إلا شراؤه له في الذمة إذا لم يسمه في العقد . فإنه يصح . ثم إن أجازته المشتري له ملكه . وإلا لزم الفضولي . وعنه يصح تصرفه بكل حال ، ويوقف على الإجازة : ولو باع ما يظنه لغيره فبان أنه قد ورثه ، أو وكل في بيعه : فعلى وجهين .

حجة المخالف أن امرأتين لو قالتا لرجل : زوجناك أنفسنا . لكان له أن يقبل إحداها ، دون الأخرى وسلمه القاضي . وبناء المخالف على أنه إذا جمع بين محللة ومحرمة في النكاح : فإن نكاح المحرمة لا يصير شرطاً في نكاح المحللة ، فإن تفريق الصفقة في النكاح جائز ، وفي البيع يصير شرطاً .

وقال القاضي : قبول البيع في أحدهما ليس شرطاً في قبوله في الآخر عندنا قاله الشيخ تقي الدين . قال : وأجاب عن الحكم جواباً فيه نظر . والتحقيق : أنه شرط ، لكن المشروط وجود القبول ، لا صحة القبول كما لم يشترط لزوم القبول في أحدهما . ولو كان المشروط شرطاً فاسداً لم نسلم أنه يبطل البيع . وعلة القاضي بأنه إنما لم يصح أن يقبل البيع في أحد العبدتين ، لأن نصف الثمن لا يقابل أحدهما لأنه ينقسم على قدر قيمتهما . فإذا قبل أحدهما بنصف الثمن : لم يكن القبول موافقاً للإيجاب ، فلهذا لم يصح .

وهذا التعليل يقتضي القبول ، كما ينقسم الثمن عليه بالأجزاء ، وفيما لو قال : بعتك هذا بألف ، وهذا بخمسمائة . وهذا فيه نظر .

وقياس المذهب : أن ذلك ليس بلازم ، لأن لمن تفرقت عليه الصفقة الخيار والصفقة تفرق هنا عليه ، كما فيما ينقسم الثمن عليه بالأجزاء . قال : وإذا جمع بين

ولا ينعقد بيع المسكره . ومن أكره على وزن مال فباع مـسـكـه في ذلك :
صح البيع ، وكره الشراء منه . نص عليه . وعنه لا يصح البيع .
وبيع الحاضر للبادي منهى عنه ، بخمسة شروط : أن يحضر البادي لبيع شيء
بسريره ، وهو جاهل بسعره ، وبالناس إليه حاجة ، ويقصده الحاضر وفي صحته
روايتان . وإن فقد شرط من الخمسة . صح ، وزال النهى .
ولا يصح بيع العصير ممن يتخذه خمرأ ، ولا بيع السلاح في فتنه ، أو لحربي ،
ولا بيع من تلزمه الجمعة إذا نودي لها النداء الثاني ، وعنه النداء الأول ، فإن باع
في الوقت قبل النداء . فعلى روايتين . ويتخرج أن يصح في ذلك كله مع التحريم
ولا يصح أن يشتري الكافر رقيقاً مسلماً ، إلا من يعتق عليه بالملك ، فإنه
على روايتين .

عقدين مختلفين بعوضين متميزين مثل بعثك عبدي بألف ، وزوجتك بنتي
بخمسمائة ، فهذا أولى بالجواز من ذلك إذا قلنا به هناك ، وإن قلنا بالمنع ويبض
فعلى هذا : هل للمخاطب أن يقبل في أحد العقدين ؟ .
قياس المذهب أنه ليس له ذلك ، لأن غاية هذا أن يكون كأنه جمع بعوض
بين ما ينقسم الثمن عليه بالأجزاء . ومعلوم أنه لو قال : بعثك هذه الصبرة بألف
لم يكن له أن يقبل نصفها بنصف الألف . وإن كان نصيبها من الثمن معلوماً .
فكذلك إذا أوجب في عيّن مختلفي الحكم أو متفتقين ، إذ لا فرق في الحقيقة
بين الأعيان التي تتفق أحكامها أو تختلف ، إلا أن العطف في المختلف كالجمع
في المتوالت . فقوله : بعثك هذه زوجتك هذه ، كقوله : بعثك هذين ،
أوزوجتكهما . انتهى كلامه .

قال الشيخ في المحرر في مسألة تعليق الطلاق بالولادة : فإن قال : أنت طالق
طلقة إن ولدت ذكرأ ، وطلقتين إن ولدت أنثي . فولدتها معاً . طلقت ثلاثاً ،

وتفريق الملك بين ذوى الرحم المحرم بالبيع وغيره : حرام باطل ، إلا بالعق
وافتهاء الأسرى . وعنه لا بأس به بين البلغ . ولو بان بعد البيع أن لا نسب
بينهم : كان للبائع الفسخ .

ومن قال لرجل : اشتري من فلان فإني رقيقه ، فاشتراه ثم بان حراً : لم
تلتزمه العهدة ، حاضرأ كان البائع أو غائبا .

باب الشروط فى البيع

إذا شرط البائع : إن جاءه الثمن إلى وقت كذا ، وإلا فلا بيع بيننا : صح

وإن سبق أحدهما بدون ستة أشهر وقع معلق به ، انقضت العدة بالثانى ، ولم
يقع به شيء . وقال ابن حامد : يقع المعلق به أيضاً .

فعلى الأول إن أشكل السابق . طلقت طلقه ، لتيقنها ، ولغا مازاد ، وقال
القاضى : قياس المذهب : تعيينه بالقرعة ، وإن كان بينهما فوق ستة أشهر .
فالحكم كما فصلنا ، إن قلنا : الثانى تنقضى به العدة ، ولا يلحق بالمطلق . وإن
قلنا : لا تنقضى به العدة وألحقناه به : كملت به الثلاث . انتهى كلامه .
الكلام عليه على سبيل الاختصار .

أما وقوع الثلاث فيما إذا ولدتهما معاً : لأن الصفتين شرطهما ، وقد وجدتا .
وأما إذا سبق أحدهما بدون ستة أشهر . قيد بها لأنها أقل مدة الحمل ، فيعلم أنهما
حمل واحد ، وقد صرح بهذا القيد جماعة من الأصحاب . وأشار إليه الشيخ فى
الغنى والكافى . فيقع بالسابق معلق به ، لوجود شرطه . وأما الثانى : فهل تنقضى
به العدة ولا يقع به شيء ، أم يقع معلق عليه ؟ فيه الوجهان المذكوران هنا .
وهما مشهوران .

أحدهما : تنقضى به العدة . ولا يقع به شيء ، اختاره أبو بكر وأكثر الأصحاب

شرطه . وإن شرط رهننا أو كفيلاً يعرفانه، فأبى الكفيل أن يضمن ، أو المشتري أن يسلم الرهن : لم يجبر . وللبيع الفسخ ، إلا في رهن المعين إذا قلنا : يلزم العقد . فإنه يؤخذ بتسليمه [فإنه ليس هو المذهب] .

وإذا باعه أرضاً على أنها عشرة أذرع فبانت تسعة : فلمشتري ردها أو إمساكها بالقسط . وإن بانت أحد عشر : فالزيادة للبايع مشاعة . ولها الخيار . وعنه البيع باطل .

وإذا شرط صفة في البيع ككون العبد كاتباً أو خطيباً ، أو الأمة بكرّاً ، أو الفهد صيوداً ، أو الدابة هملجّة ونحوه : صح . فإن بان بخلافه : فله الفسخ ، أو أرش فقد الصفة . وقيل : لا أرش إلا أن يمتنع الرد . ولو شرط الأمة ثيباً أو كافرة ، فبانت بكرّاً أو مسلمة : لم يملك الفسخ . وقيل : يملكه .

ونصره في المغنى : وصححه في السكافي والرعاية وغيرهما ، وقدمه غير واحد .

وجه هذا : أن العدة انقضت بوضعه ، فصادفها الطلاق بائناً . فلم يقع ، كما لو قال لغير مدخول بها : إذا طلقتك فأنت طالق ، ثم قال لها : أنت طالق ، وكذا إذا مت فأنت طالق : لا وقوع مع عدم الزوجية ، لأنها شرطه ، ولا صحة للمعشروط مع عدم شرطه ، وهذا من الجليات ، ولأنه لو قال : أنت طالق مع موتي لم تطلق ، فهذا كذلك ، بل أولى ، لأن هناك صادفها الطلاق بائناً ، وهنا حصل التصرف في ملك ، لأنه تم مع تمامه : والفرق بين هذا ونظائره يطول مع أنه ليس الغرض .

والوجه الثاني : يقع ماعلق عليه ، اختاره ابن حامد . لأن زمن بينونة زمن الوقوع ، ولا تنافي بينهما ، بهذا علل ، وقد بان فساده مما سبق .

وإن شرط الطائر مصوتا : لم يصح . وإن شرط بجيئه من مسير معلوم .
أو شرط الأمة عاملا : فعلى وجهين .

وإن شرط البائع نفع المبيع مدة تعلم ، كسكنى الدار وخدمة العبد ، أو شرط
المشتري نفع البائع : كجنى الرطبة وخياطة الثوب ، صح . ولم يجوز أن يجمع من
ذلك شرطين . وعنه أنه لا يصح .

وإن باعه شيئا بشرط قرض أو سلف أو صرف ، أو شرط أن لا يبيعه ،
ولا يهبه ولا يعتقه ، أو إن أعتقه فله ولاؤه ، أو إن لم ينفق عليه رده ، ونحوه مما
ينافي مقتضى العقد أو شرط رهنا محرما أو مجهولاً : فسدت هذه الشروط . وفي
العقد روايتان [الصحيح : الصحة] ومتى صححنا العقد - دون الشرط - ولم
يعلم من فات غرضه منهما بفساده : فله الفسخ أو أرش ما نقص من الثمن بإلفائه .

وإن باعه عبداً بشرط العتق صح ، وهل يجبر عليه إن أبى ، أو يملك البائع
الفسخ ؟ على وجهين . وعنه أنه شرط فاسد .

ويصح اشتراط رهن المبيع على الثمن . نص عليه . وقال القاضى : لا يصح .

وظاهر هذا : أنه لا عدة عليها بعد وضع الثانى ، وكلام صاحب المحرر صريح
فى ذلك أو ظاهر .

وصرح الشيخ شمس الدين بن عبد القوى فى نظمه فى حكاية قول
ابن حامد ، وأنها بوضع الثانى تطلق وتنقضى به العدة ، وهو يدل على ضعفه ، لأن
كل طلاق لا بد له من عدة متعقبة . وعلى هذا يعاين بهذا ، فيقال على أصلنا :
أن الطلاق بعد الدخول ولا مانع ، والزوجان مكلفان لعدة فيه ، ويقال : طلاق
بلا عوض ، دون الثلاث بعد الدخول فى نكاح صحيح لا رجعة فيه ، وقد
يقال على بعد : الطلاق يسبق البينونة . فلم يخل من عدة المتعقبة ، إما حقيقة أو حكماً
وبهذا قال ابن الجوزى فى حكاية قول ابن حامد : تطلق الثانية لقرب زمان

باب بيع الزروع والثمار

إذا باع أرضاً فيها غراس أو بناء : دخل في البيع . وقيل : لا يدخل حتى يقول « بمقوقها » وإذا باع نخلاً قد تشقق طلمعه ، أو شجراً بدا ثمره ، أو أرضاً فيها زرع : فالثمر والزرع للبائع ، يبقى إلى أوان أخذه ، إلا أن يشترطه المشتري . وللبيع سقيه للحاجة ، وإن أضر بالأصل . فإن اختلفا : هل بدا الثمر قبل البيع أو بعده ؟ فانقول قول البائع [وهو المذهب]

ولو باع نوعاً من بستان بدا ثمر بعضه : فله ما بدا وما لم يبد للمشتري . نص عليه . وقال ابن حامد : الكل للبائع .

البنونة والوقوع ، فلم يجعل زمانها زمانها ، فعلى الأول : إن أشكل طلقت طلقة ، لأنها اليقين ، والزائد مشكوك فيه ، والأصل عدمه . ولا يشبه هذا ما إذا طلق فلم يدر : طلق واحدة أو ثلاثاً ؟ على قول الخرقى ، لأنه هناك شك في إباحتها بالرجعة بخلاف هذا ، ويفارق ما لو أعتق أحد عبديه واشتبه ، حيث نقول بالقرعة ، لأنها تعينت طريقاً إلى تعيين العتق في أحدهما لتساويهما ، وهنا لم تتعين عملاً بالأصل في نفي الزائد ، ولهذا لم تشرع القرعة فيما إذا شك في عدد الطلقات والمطلقات . وإلحاق الشيء بجنسه ونظيره أولى .

ونظير مسألة العتق : ما لو طلق إحدى امرأتيه . لأنه في الموضعين شك في المحكوم فيعين ، وفي مسألة المحكوم به معين ، وهو المتيقن ، وهو معلوم . فلم يحتاج إلى تعيين ، بل تعيين المعين محال ، وهو واضح إن شاء الله تعالى .

وقال القاضي : قياس المذهب : أن يقرع بينهما . فمن خرجت قرعته فإنه الأول يحكم بأنه الأول . لأنه لا يمكن الحكم بوقوع طلقة مطلقة ، لأن الكلام معين ، ولا بوقوع الطلقة المفردة ، لأنه تعيين لأحد المشروطين مع مساواة احتمال

ولا يجوز بيع الرطب ولا الزرع قبل اشتداده ، ولا الثمر قبل بدو صلاحه ،
إلا بشرط القطع في الحال إلا أن يبيعه بأصله . فإن باعه من مالك الأصل :
فعلى وجهين .

وإن شرط القطع ثم تركه حتى طالب الجز واشتد الحب ، وصلحت الثمرة :
فسد العقد . وكان المبيع بزيادته للبائع [وهو المذهب بلا خلاف] وعنه لا يفسد .
والزيادة لها . وعنه يتصدقان بها . وقال القاضي : هي للمشتري .
وإذا بدا صلاح الثمر بأن يطيب أكله ويظهر نضجه : جاز بيعه مطلقاً ،
وبشرط التيقية . وعلى البائع سقيه تمكيناً ومونة وإن أضر بأصله ، وهل لمشتريه
بيعه قبل جزّه ؟ على روايتين [المذهب البيع] .

وجود شرطهما ، وهو غير جائز ، لما فيه من التحكم والترجيح من غير مرجح ،
ولا يمكن الحكم بوقوع طلاقه من الطلقتين لما تقدم ، ولما فيه من وقوع بعض
المشروط ، وهو غير جائز .

وإذا كان كذلك فيجب أن تتعين القرعة طريقاً وبياناً للمحكوم به كما
تعينت طريقاً وبياناً للمحكوم عليه فيما إذا أعتق أحد عبديه معينا ثم نسيه ، أو قال :
إن جاء زيد فعبد من عبيدى حر . وإن جاء عمرو فعبدان من عبيدى أحرار ،
وإن جاء زيد فسلم حر ، وإن جاء عمرو فغانم وبكر حران ، فجاء أحدهما
ولم يعلم من هو ، وكذلك نظيرتها في الطلاق .

كذلك ينبغي أن يكون الحكم فيما إذا طار طائر ، وقال : إن كان غراباً
فأنت طالق واحدة ، وإن لم يكن غراباً فأنت طالق اثنتين . فطار ولم يعلم حاله ،
وعلى هذا : إن راجع قبل وضع الثاني وقع ماعلق به وتعتد بعد وضعه .

وأما قوله : « وإن كان بينهما فوق ستة أشهر - إلى آخره » لأنه لا يمكن
أن يكون حملاً واحداً وبينهما فوق ستة أشهر . بل الثاني حمل آخر مستقل .
وبنى رحمه الله المسألة على أصليين .

وإذا غلب صلاح نوع في بستان جاز بيع جميعه . نص عليه . وفي بيع ما لم يصلح منه مفرداً وجهان . وعنه لا يباع منه إلا ما بدا صلاحه . ويجوز بيع الباقي والجوز واللوز في قشريهما ، وبيع الحب المشتد في سنبله إلا بجنسه ، فإن باعه بمكيل من غير جنسه : فعلى وجهين . وما تلف من الزرع أو الثمر بأمر سماوى قبل قطعه فهو من ضمان البائع ، إلا إذا تجاوز وقت أخذه ، أو اشترى مع أصله ، فإنه لا يضمنه . وعنه : إن تلف ما دون الثلث لم يضمنه بحال . ويعتبر الثلث بالقيمة ، وقيل : بالقدر . وما تكرّر حمله من أصول الخضر - كالبطيخ والقثاء ونحوه - فهو كالشجر وثمرته : كثمرتها في جميع ما ذكرنا .

أحدهما : أن هذا الحمل هل يلحق بالمطلق أم لا ؟
والثاني : هل تنقضى عدتها به على تقدير أن لا يلحق به أم لا ؟ .
أما كون هذا الحمل هل يلحق بالمطلق ؟ فأخوذ من قوله : فيما يلحق من النسب « وإذا ولدت الرجعية بعد أكثر مدة الحمل منذ طلقها ولدون ستة أشهر منذ أخبرت بانقضاء عدتها ، أو لم تخبر بانقضائها أصلاً . فهل يلحقه نسبه ؟ على روايتين »
وحلّ هذا : أن الرجعية إذا ولدت بعد أكثر مدة الحمل منذ طلقها . فلها حالان أحدهما : أن تخبر بانقضاء عدتها ، وتلد لدون ستة أشهر منذ إخبارها ، فيعلم بطلان الخبر ، وأن الحمل كان موجوداً في مدة العدة .
والثاني : أن لا تخبر ، ولم يحكم بانقضائها . وهذه العبارة أشد وأكمل ، لأن عبارة بعضهم : وإن طلقها « طلاقاً رجعياً . فولدت لأكثر من أربع سنين منذ طلقها ، وأقل من أربع منذ انقضت عدتها . »
وعبارة بعضهم « وإن وطئ الرجل زوجته ، ثم طلقها طلاقاً رجعياً ، ثم

باب الربا

الربا محرم في دار الإسلام والحرب ، إلا بين مسلم وحر بي لأمان بينهما . ولا يحرم ربا الفضل إلا في مكيل أو موزون بيع بجنسه . وعنه يختص تحريمه بجنس النقدين والمطعومات . وعنه يختص بجنس النقدين وكل مطعوم يكال أو يوزن . ولا يجوز بيع مكيل بجنسه إلا كيلا ، ولا موزون بجنسه إلا وزنا . ومرد الكيل : عرف المدينة . والوزن : عرف مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن تعذر رد إلى عرفه بموضعه . وقيل : إلى أشبه شيء في الحجاز به .

أنت بولد بعد أكثر مدة الحمل ، وقبل انقضاء عدتها »
لأن العبارة الأولى ، هي للحالة الأولى ، ذكرها المصنف وحررها ، لأنها تصدق على ما لو أقرت بانقضاء عدتها بالقرء ، ثم أنت بولد بعد ستة أشهر . وقد صرح قائلها بهذه الصورة ، وأنه لا يلحق به ، وكذا صرح غيره .
ولسنا ننكر الخلاف فيها ، فإن في المعنى ذكر أن كلام الخرق يحتمل أن يلحق به ، وذكره بعض المتأخرين قولاً .

والعبارة الثانية هي للحالة الثانية : ويدخل فيها الأولى ، لكن هذه أجود وأصرح . فتأمل ذلك .

ثم إن الخلاف في هذه المسألة ذكره بعضهم وجهين ، وذكره بعضهم روايتين . واختلف كلام الشيخ في ذلك .

وجه لحوق النسب ، وهو الصحيح ، والراجح عند جماعة من الأصحاب : أن حكمها حكم الزوجات في أكثر الأحكام بلا إشكال . فكذا في مسائلتنا ، لأنه الأصل كشيئته بالأكثرية ، والنقل عنه يفتقر إلى دليل ، والأصل عدمه ،

ويشترط الحلول والتقابض في المجلس في بيع المكيل بالمكيل والموزون بالموزون . وإن اختلف الجنسان ، إلا في بيع العروض الموزونة بالنقدين . فأما صرف الفلوس النافقة بهما ، فمن شرطه : الحلول القبض . نص عليه . وقال ابن عقيل : لا يشترط . ولا يشترط التقابض فيما لا يكال ولا يوزن ، ولا في بيع مكيل بموزون ولا يحرم فيه النساء ، وعنه يحرم وعنه لا يحرم . إلا في الجنس الواحد . والجنس : ماله اسم خاص يحوى أصنافا ، كالتمر والبر والشعير ونحوه . وفروع الأجناس : أجناس كالأدقة والحلول والأدهان . والألبان واللحان . وعنه : أن اللحم كله جنس . وكذلك اللبن واللحم والشحم والكبد والألية أجناس . ويجوز بيع الرطب والعنب والخبز واللحم المنزوع عظمه قبل جفافه وبعده بمثله ولم يجزه الخرق في اللحم رطباً .

لا سيما والنسب يحتاط له ، فتحقيقه وإثباته أولى من غيره من الأحكام . وقياساً على ما قبل الطلاق .

ووجه عدم لحوقه : أنها مطلقة ، علقت به بعد الطلاق يقيناً ، لأنه لا يجوز أن يكون موجوداً قبل الطلاق ، مع بقاءه أكثر من مدة الحمل . فأشبهت البائن والأولى أولى ، والفرق ظاهر .

إذا تقرر هذا : فمأثنتا المقصودة مطلقة رجعية ، تحقق حملها بعد طلاقها بوضع الأول ، ولم يحكم بانقضاء عدتها . فعلم بذلك أن التعليلين السابقين يخرجان هنا ، وأن ما ذكره في حقوق النسب أصل لما ذكره في الطلاق

وقد يقال : يحمل قوله « وإن كان بينهما فوق ستة أشهر » على الصورة المذكورة في حقوق النسب ، لأنها إذا وضعت بعد أكثر مدة الحمل وقبل الحكم بانقضاء العدة : صدق أنها وضعت و بينهما فوق ستة أشهر ، ودل على هذا الحمل تقييد كلامه في حقوق النسب .

ولا يجوز بيع حب بدقيقه أو سويقه ، ولا في جنس مطبوخه ، ولا أصله بعصيره ، ولا خالصه بمشوبه ، ولا يابسه برطبه ، إلا في العرايا ، وهى بيع الرطب في نخله خرصا بتمر مثله كيلا . فيما دون خمسة أوسق لمن به حاجة ، إما إلى أكل التمر وشرائه بالرطب ، وإما إلى أكل الرطب ولا ثمن معه . فإن ترك الرطب حتى أتمر : بطل البيع في الصورة الثانية خاصة . وعنه لا يبطل . ويخرص الرطب على ماله يابسا ، وعنه يخرص رطبا .

ولا يجوز بيع اللحم بحيوان من جنسه ، فإن لم يكن من جنسه فعلى وجهين . ويجوز بيع شاة ذات صوف بصوف ، وذات لبن بلبن ، وعنه المنع ، ولا يجوز بيع ربوى بجنسه ومعه من غير جنسه من الطرفين ، أو أحدهما ، كدجاجة ودراهم بمد عجوة ودراهم ، أو بمدين أو درهمين . وعنه يجوز ، إلا أن يكون المنفرد مثل الذى معه غيره أو دونه [المذهب عدم الجواز] وكذلك حكم نوعى الجنس بنوع منه كدينار صحيح ومكسر بصحيحين . واختار أبو بكر الجواز ههنا .

وصرخ بستة أشهر فأكثر : للفرق بين الحمل الواحد والحملين ، والأول هو الصواب ، لما فيه من التقييد بغير دليل ، والتفريق بين المتماثلين .

والمسألة الأخرى - وهى أن من أتت امرأته بولد لا يلحقه نسبه - هل تنقضى عدتها به أم لا ؟ مشهورة . وقد صرح بها المصنف وغيره . والكلام عليها يطول ، والراجح فيها واضح ، فلا حاجة إلى بحثها .

إذا تقرر هذا فقولنا : فالحكم كما فصلنا ، إن قلنا : الثانى تنقضى به العدة ، ولا يلحق بالمطلق ، أى الخلاف السابق جاز هنا ، والدليل كما تقدم ، وإن قلنا : تنقضى به العدة . كملت به الثلاث ، لأنها وجدت صفتها ، كما لو وجدت دفعة واحدة ، وانتفاء عدم الوقوع لانتفاء سببه ، لأن هذا الحمل الثانى لا أثر له فى انقضاء العدة . فوجوده كعدمه ، كما لو خرج منها نقطة أو دم ، ولهذا لو كان

وإذا تفارق المتصارفان فوجد أحدهما بما قبضه عيًّا من غير جنسه ، كالصفر في الذهب : بطل الصرف ، وإن كان من جنسه كالسواد في الفضة : فله رده ، وإبداله في مجلس الرد ، ما لم يعين بالعقد . وعنه يبطل العقد برده .
وإذا لم يتوازنا في الصرف اكتفاء بوزن علماء من قبل ، أو أخبر أحدهما صاحبه : جاز .

ومن باع ربويًا نسيئة ، ثم اعتاض عن ثمنه بما لا يباع به نسيئة : لم يحز .
ومن باع شيئًا نسيئة : لم يحز أن يشتريه بأقل مما باعه ، إلا أن يتغير بما ينقصه أو يشتريه بغير جنس الثمن ، أو من غير مشتريه منه .
والدراهم والدنانير تعين إذا عينت بالعقد . فإن بانّت غصبًا ، أو بها عيب من غير جنسها بطل العقد . وإن كان من جنسها فله الرد دون البدل . فإن أمسك فله الأرش ، إلا في صرفها بجنسها . وعنه : أنها لا تعين . فتبدل مع الغصب والعيب بكل حال .

قال : كلما ولدت ولداً فأنت طالق . فولدت ثلاثة واحدا بعد واحد لدون ستة أشهر . طلقت بالثاني أيضاً ، لانتهاء انقضاء العدة به ، ولا تطلق بالثالث على الرجح كما تقدم .

وإن قلنا : بأنه يلحق به ، كملت به الثلاث أيضاً . لأن الحكم بلحقه حكم بثبوت وطء الزوج ، والحكم بثبوت وطئه حكم بحصول الرجعة ، لأن الرجعة تحصل بالوطء في ظاهر المذهب ، ولو راجعها وقع ما علق بالثاني بلا إشكال ، لانتهاء العدة .

وعلى رواية عدم حصول الرجعة بالوطء ، وأنها ليست مباحة لا يلحقه النسب ، على ظاهر كلامه في المستوعب .

وقد قال في المغنى في النفقات ، في الفصل — قبل مسألة : ويجبر الرجل على

باب حكم قبض المبيع وتلفه قبله

من اشترى شيئاً بكييل أو وزن أو عدد أو ذرع ، كشرء قفيز من صبرة وثوب على أنه عشرة أذرع ، وقطيع كل شاة بدرهم ونحوه : لم يجز تصرفه فيه قبل استيفائه بذلك . فإن تقابضاه جزاءاً لعلهما بقدره جاز ، إلا في المكييل ، فإنه على روايتين . فإن تلف عند البائع بأمر سماوى : انفسخ العقد فيه ، وتلف من ضمانه وإن تلف بعضه : انفسخ في قدره . وخير المشتري الباقي . وإن اختلط بغيره ولم يتميز : ففي الانفساخ وجهان . وإن أتلّفه البائع أو غيره : فللمشتري فسخ ثمنه . وله الإيماء وأخذ القيمة من مثله . وكذلك حكم ما اشتراه بصفة أو رؤية متقدمة . وما عدا ذلك : فعنه أن حكمه كذلك . وعنه : أن تصرف المشتري فيه جائز قبل القبض ، وإن تلف فمن ضمانه . وهو المشهور ، وعنه : أن صبر المكييل والموزون خاصة : كبيعهما كيلاً ووزناً .

نفقة والديه وولده في المرأة الرجعية ، قال : وإن وطئها زوجها في العدة للرجعة حصلت الرجعة ، وإن قلنا لا تحصل فالنسب لاحق به ، وعليه النفقة لمدة حملها . انتهى كلامه .

فينبغي أن يكون قولنا : لا تحصل الرجعة بالوطء إن اعتقد تحريمه . لم يلحق ، وإلا لحق . فإن قيل : ما تقدم من البناء غير صحيح ، لا سيما على قول المصنف « إنه لا يلزم من الحكم بلحوق النسب الحكم بثبوت وطء الزوج » لكون ذلك مستلزماً للرجعة ، بل قد يحكم بلحوق النسب ، وإن لم يحكم بثبوت الوطاء . ولا تقترب عليه ثمراته ، كما ترتبت على الوطاء الحقيقي ومظنته ، فيحكم بلحوق النسب ، وإن لم يحكم بالبلوغ ، ولا باستقرار مهر عن المدخول بها ، ولا بثبوت العدة عليها ، ولا بثبوت الرجعة عليها فيما إذا طاق ، كما ذكره المصنف في باب ما يلحق من النسب .

وكل عين ملكت بنكاح أو خلع ، أو صلح عن دم عمد ، أو عتق : فهي كالبيع في ذلك كله ، لكن يجب بتلفها مثلها ، إن كانت مثلية وإلا بقيمتها . ولا فسخ لعقدها بحال . وأما ما ملك يارث أو وصية من مكيل أو غيره : فالصرف فيه قبل قبضه جائز .

وما شرط قبضه لصحة العقد ، كالصرف والسلم : فلا يجوز التصرف فيه قبل قبضه بحال .

ويحصل القبض فيما ينقل بالنقل ، وفيما يتناول باليد بالتناول ، وفي العقار ونحوه بالتخلية ، وفيما قدر بكيل أو غيره بتوفيته به ، ومؤنة توفيته على البائع ، وعنه : أن قبض كل شيء بالتخلية مع التمييز .

ومن باع شاة اشتراها بقبض من صبرة ، ثم تلفت الصبرة قبل القبض : انفسخ العقد الأول دون الثاني ، وعليه لبائع الشاة الأول قيمتها .

ولا يملك المشتري ما قبضه بعقد فاسد ، ولا يجوز تصرفه فيه ، وعليه اجرة المثل لمنفعته وضمانه إذا تلف بقيمته ، وهل يضمن زيادته ، أو تكون ^(١) ؟ على وجهين .

ويؤخذ ذلك من كلام الشيخ موفق الدين : بعضه صريحاً ، وبعضه إيماء ، لأنه ذكر في مسألة « قذف الصغيرة » من كتاب اللعان : أن الزوج إذا كان ابن عشر فأكثر يلحقه نسبه ، خلافاً لأبي بكر ، قال : وليس له نفية في الحال ، حتى يتحقق بلوغه بأحد أسباب البلوغ . فله نفى الولد واستلحاقه .

فإن قيل : إذا ألحقتم الولد فقد حكتم ببلوغه ، فملا منعم نفية ولعانه ؟ قلنا : إلحاق الولد يكفي فيه الإمكان والبلوغ لا يثبت إلا بسبب ظاهر ، ولأن إلحاق الولد به حق عليه ، واللعان حق له . فلم يثبت مع الشك . انتهى كلامه :

(١) كذا في الأصل . ولعله « أو تكون في مقابل نفقته عليه » أو نحو هذا .

باب الرد بالعيب

من اشترى شيئاً فبان معيباً: خُير بين رده وأخذ ثمنه ، وبين إمساكه بأرشه بأن ينسب قدر النقص إلى قيمته سليماً ، فيرجع من الثمن بنسبته . وعنه لا أُرش لمسكه له الرد ، والأول المذهب . فإن كان قد نما ثمناً منفصلاً : لم يلزمه رده معه كالكسب . وعنه يلزمه . وإن كان الثمناً ولد أمة : تعين الأُرش . لتعذر التفرقة .

ولا يبطل خيار العيب إذا أخره ، إلا بما يدل على الرضى ، كالوطء والسوم ونحوه . ومثله خيار الخلف في الصفة ، والخيار لإفلاس المشتري بالثمن . وقيل عنه : هي على الفور .

وكذلك احتطنا للنسب ، فاكْتَفِينَا فيه بالإمكان ، لوجود مقتضيه ، وهو الفراش الثابت بالعقد ، كما هو مذکور في موضعه ، ونفينا غيره من الأحكام على أصله وقد تقرر أنه لا ينتقل عن الأصل بالاحتمال والوهم . وهذا كما نحكم بدخول وقت العبادة ، فيحتاج لها بإيجاب فعلها وإن لم تترتب باقى الأحكام ، كوجوب صوم ليلة الغيم ، مع أنه لا يقع طلاق ، ولا عتاق ولا يحل دين له ، ولا عليه ، على ظاهر المذهب . وإذا انتفت الرجعة انتفى وقوع الثلاث في مسألتنا . لأنه مبني عليها . قيل : يلزم من ذلك حصول الرجعة في مسألتنا كما صرح به في المستوعب ، ولظن وغيره .

والظاهر أن المصنف تبع غيره من الأصحاب على ذلك ، لأن لحوق النسب شرطاً اعترافاً ، أو كاعتراف الزوج بالوطء . لأنه دليل عليه ، ووقوف ثبوته على البيئة متعذر ، ولا يمكن القول بوقوفه على الاعتراف . ولو اختلف في الوطاء هنا كان القول قول من يدعيه ، لأنه اختلاف بعد الدخول والتمكين . وهذا الخلاف ما ذكره المصنف في لحوق النسب . لأن كلامه فيه قبل الدخول .

وإذا لم يعلم بالعيب حتى غاب عنده ، كوطء البكر وقطع الثوب : تعين له الأرض . وعنه له رده مع أرش نقصه الحادث عنده ، وعنه له رده [نص الإمام أحمد رحمه الله تعالى على أن المشتري يرجع بالقيمة ، ويتبع البائع عنده حيث كان] ، ولا أرش عليه إذا دلّس البائع العيب .

وإن وطئ الثيب فله ردها بغير شيء . وعنه يرد معها المهر . وعنه ليس له سوى الأرض . وإذا لم يعلم حتى خرج عن ملكه ببيع أو هبة أو عتق أو تلف : فله الأرض لا غير . ويتخرج أن يملك الفسخ ويغرم القيمة . وعنه لا أرش له لما باعه ، إلا أن يرد عليه . فيملك حينئذ رده وأرشه . وإن باع بمضه : فله أرش الباقي دون رده . وفي أرش ما باعه الروايتان . وعنه له رد الباقي بقسطه .

وإن كان غزلاً ففسجه أو صبغه تعين له الأرض ، وعنه له الرد .
ويشارك البائع بقيمة الزيادة . فإن اشترى ما مأكوله في جوفه ، فإن فاسدا لا قيمة له ، كبيض الدجاج : رجع بالثمن ، وإن كان لسوره^(١) قيمة كجوز

ولو اختلفا قبل الدخول في الإصابة : كان القول قول من ينفيها ، لأن الأصل معه ، ولا معارض له .

فإن قيل : يلزم على هذا ما لو طلق مدخولا بها ، ثم أتت بولد ياحقه نسبه ، كما لو أتت به قبل مجاوزة أكثر مدة الحمل منذ طلق ، فإن الرجعة لا تثبت وإن لحقه نسبه ، مع أنها مدخول بها قبل الطلاق ؟

قلنا : لا يلزم لأن الوطاء في هذه المسألة يحتمل أن يكون وجد قبل الطلاق . ويحتمل أن يكون وجد بعده مصادفا زمن العدة . فلا تحصل الرجعة مع الشك ، بخلاف ما تقدم ، لأننا نتحقق مصادفة الوطاء زمن العدة . لأنه لا يجوز أن يكون سبب الوضع الثاني وجد قبل الطلاق ، مع كونها حملين كما سبق .

(١) كذا في الأصل . ولعله « لقشره » .

المند : فله رده مع أرش الكسير ، وعنه له الأرش لا غير ، وعنه لا رد له ولا أرش ، إلا أن يشترط سلامته .

ومن اشترى ربويا بجنسه ، فبان معيبا بعد تلفه أو قبله : فله النسخ للضرورة ، دون الأرش .

ومن شرط البراءة من كل عيب ، أو قال : بشرط البراءة من عيب كذا إن كان فيه : لم يبرأ . وعنه يبرأ ، إلا من عيب علمه فكتمه . ويتخرج فساد العقد . وإذا اشترى اثنان شيئا وشرطا الخيار أو بان معيبا : فلا أحدهما رد نصيبه وحده . وعنه : ليس له ذلك في المعيب

ومن اشترى شيئين صفقة ، فبان بأحدهما عيب ، وأبى الأرش . فليس له إلا ردهما . وعنه : ليس له إلا رد المعيب بقسطه ^(١) . وعنه : له الأمران . وهو الصحيح ، إلا ما تفرقه محرم ، كالأم وابنها ، أو مُنْقَصٌ ، كمصراعى باب : فليس

وإذا كان كذلك لزم حصول الرجعة ، ومن زعم أن لفظ المصنف « وإن قلنا لا تنقضى به ، وألحقناه » بحذف الألف : فليس كما زعم ، بل النسخ الصحيحة المشهورة المعتمدة بإثبات الألف ، ولم أجد حذفها في نسخة صحيحة . وقد صح - كما سبق - أن عدم انقضاء العدة سبب مستقل في وقوع الثلاث . وعلى تقدير حذف الألف يكون عدم انقضاء العدة جزء السبب . فتعين أن تثبت الألف حتى يكون عدم انقضاء العدة سببا كاملا لوقوع الثلاث . فإن وجدت الألف في نسخة صحيحة محذوفة تعين أن تكون مقدرة ، وتكون الواو بمعنى « أو » وهو سائغ .

ولا ينبغي أن يحصل ما إذا أبانها فولدت آخر بعد ستة أشهر أصلا لهذه للسألة . لأنه إن جعل أصلا للحقوق النسب لم يستقم . لأن في حقوق النسب في الفرع تعددا . ولا خلاف في المذهب في عدم لحوق النسب في الأصل . وإن (١) في نسخة بهامش الأصل : وعنه ليس له إلا رد المعيب ، وهذه هي المذهب .

له إلا ردهما ، رواية واحدة . فإن تلف الصحيح واختلفا في قيمته : أخذ بقول المشتري . وقيل : بقول البائع . وإذا اختلفا هل حدث العيب قبل البيع أو بعده ؟ واحتملا : فالقول قول البائع مع يمينه . وعنه المشتري . وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما : قبل بلا يمين . فإن قال البائع : ليس المبيع هذا المردود : فالقول قوله . وإذا حدث العيب بعد العقد وقبل قبض المشتري : فله رده ، إلا فيما يتلف من ضمانه .

وترد الأمة بالحمل . دون البهيمة ، ولا يرد الرقيق بعيب من فعله ، كالزنا والسرقة والإباق والبول في الفراش ، إلا إذا كان مميزا .

جعل أصلا لانقضاء العدة فهو فرع محال على أصل . فذكر الأصل المحال عليه أولى . مع أن فيه تخصيص بعض النظائر بالذكر . وذكر القاضي رحمه الله الخلاف فيما إذا كان بينهما دون ستة أشهر . وذكر أنه إن كان بينهما ستة أشهر فصاعدا : أنها تبين بالثاني ولا تطلق به . وقال : فهذا حمل حادث بعد البينونة . فلا يلحق به . ولا يتعلق به طلاق . وقوله « بعد البينونة » أي بعد سببها . لأنه حدث بعد الحمل الأول الذي وقع به الطلاق ، وإلا فحال بينوتها بالحمل للثاني ، مع بينوتها بالأول . فقد قطع بأن الثاني تنقضي به العدة ، ولا يلحق بالطلاق . ومع هذا قطع بعدم وقوع الطلاق به ، وفيه إشعار بأننا لو قلنا : لا تنقضي به العدة ، أو ألحقناه بالطلاق طلقت به ، فيكون كما ذكره صاحب المحرر .

وقطع القاضي في هذه المسألة بأن لا يلحق به ، وقطع في مسألة لحق النسب المذكورة بلحقه . وهذا أمر قريب ، لاسيما في اصطلاح المتقدمين . فإن الفقيه قد يذكر في موضع أحد القولين ، ويذكر في موضع آخر القول الآخر . وذكر أبو الخطاب الخلاف فيما إذا كان بينهما دون ستة أشهر ، وقال : فإن كان بينهما فوق ستة أشهر

(١) باب خيار التدليس

من اشترى ناقة أو بقرة أو شاة، فبانت مصراة : خير ثلاثة أيام - منذ تبين التصرية - بين إمساكها أو ردها مع صاع تمر . فان تعذر التمر فقيمته موضع العقد ولا يقبل اللبن إذا كان بحاله مكان التمر . وقيل : يقبل ، كما لو ردها به قبل الحلب وقد أقرله بالتصرية . فإن كانت المصراة أمة أو أتنا ملك ردها ، ولا شيء عليه اللبن . وقيل : لا يملكه .

وإذا صار لبن التصرية عادة ، أو زال العيب قبل الفسخ : سقط الخيار . ويثبت الخيار بكل تدليس مرغّب ، نحو أن يحمر وجه الجارية ، أو يسود شعرها أو يجمده ، أو يحبس ماء الرحي ويرسله عند عرضها .

فهو على ماتقدم من الوجهين ، وظاهر هذا : ثبوت الوجهين في جميع الصور . وكأن الشيخ في كتاب المقنع لما رأى أبا الخطاب أحال الوجهين فيما إذا كان فوق ستة أشهر على الوجهين فيما إذا كان بينهما دونها : لم يتعرض للتفصيل ، لعدم فائدته . وكذلك قول الشيخ في كتاب «زوائد الهداية» على الخرق . والشيخ وجيه الدين أبو المعالي في كتاب الخلاصة ، تبع أبا الخطاب في التفصيل من غير زيادة ولا نقصان ، إلا أنه صحح عدم وقوع الطلاق في الحالين . وكذلك فعل غيرهما ، وذلك من إقرارهم ، وعدم تغييرهم ظاهر في فهمهم ظاهره (٢) .

فإن قيل : كلام أبي الخطاب محمول على القول بأن الثاني تنقضى به العدة ، ولا يلحق بالمطلق ، كما قيده صاحب المحرر ؟

(١) بهامش الأصل : التدليس : هو كتمان العيب عن المشتري ، وتغطيته عنه بما يوم عدمه ، مشتق من التدليسة وهي الظلمة ، كأن البائع جعله في ظلمة ، ليخفي على المشتري ، وهو حرام .

(٢) كذا في الأصل .

ومن علم مبلغ شيء ، فباعه صبرة لجاهل بقدره : فله الخيار ، إلا أن يعلم أن البائع عالم بقدره ، فيلزمه . وقيل : البيع باطل .
ويثبت الخيار للركبان إذا تَلَقَّوْا واشترى منهم ، وللمسترسل ، وهو الجاهل بقيمة المبيع ، ولمن زايده ممن لا يريد الشراء ، تغريراً له . وهو النجش : إذا غبنوا بما لا يغبن به عادة . نص عليه . وقدره أبو بكر بالثلث ، قال : وقيل : بالسدس ، فان نجش البائع وواطأ عليه : بطل البيع . وقيل : يصح ^(١) .

قيل : كلام شخص لا يقيد كلام شخص آخر . بل يحمل كلام من أطلق على عمومه ، اللهم إلا أن يندرج تحت الإطلاق صورة لا يكون للقول بها مساغ . فحينئذ تخرج تلك الصورة من الإلحاق ، لتعذر حمل المطلق عليها ، لاسيما هنا . لأن أبا الخطاب ذكر انقضاء العدة بما لا يلحق بالمطلق احتمالاً ، فجعل كلامه تغريماً منه على احتمال بعيد ، من غير إشارة منه إلى ذلك : بعيد ، بل قد يقال : فيه إشارة إلى خلافه ، لأنه أحال هذه المسألة على التي قبلها . فدل على اشتراكهما في المدرك ، والحكم .

يؤيد هذا : أن صاحب الوجيز - من متأخري الأصحاب - ذكر فيه أنها تطلق بالأول ، وتبين بالثاني ، ولا تطلق بالثاني . وقطع بهذا ولم يفصل بين ستة أشهر وغيرها . وقطع في مسألة لحوق النسب بأنه يلحقه ، وقطع في العدة ، بأن ما لا يلحقه نسبه لا تنقضي به العدة ، وهو كتاب حسن . وقد اطلع عليه القاضي تقي الدين الزيراني البغدادي ؛ وأجاز الفتيا به ، وأنه المذهب .

فقد ظهر من هذا : أن الأصحاب - رحمهم الله تعالى - في الحال الرابع ، وهو فيما إذا لحقناه به ، هل تسكل به الثلاث ؟ على وجهين ، وقياس القول

(١) بهامش الأصل : هذا القول : هو الصحيح من المذهب

باب البيع بتخيير الثمن

وأنواعه أربعة : التولية ، وهو بيع الشيء بما اشترى به ، وينعقد بقوله : وليتك .

والشركة : وهي بيع بعضه بقسطه ، وتصح بقوله : أشركتك في ثلثه ، أو رבעه ونحوه .

والمراجعة : وهي بيعه بربح معلوم على ثمنه .

والمواضعة : وهي عكس ذلك .

ويشترط لجميعها : علمهما برأس المال .

ومن اشترى بثمن أخبر به ، فبان بأقل : فله حظ الزيادة ، إلا أنه في المراجعة : يحط معها قسطها ، وفي المواضعة : ينقصه منها . وإن بان الثمن مؤجلاً : فله الأخذ به مؤجلاً . وهل له الفسخ في المسألتين ؟ على روايتين ، وعنه في المؤجل ليس له إلا الأخذ حالا أو الفسخ .

ولو قال البائع : الثمن أكثر مما أخبرت به ، وقد غلطت : قبل قوله مع يمينه ، ولزم المشتري الرد أو دفع الزيادة . وعنه لا يسمع قوله إلا بيمينته ، وعنه لا يسمع وإن أتى بيمينته .

بالتسوية بين الأحكام في مسألة النعيم : أنه يلزم من الحكم بلحوق النسب الحكم بجميع الأحكام . لأنه محكوم بوطئه شرعاً بالنسبة إلى بعض الأحكام ، فكذلك إلى البعض الآخر تسوية بين جميعها .

وقد قال صالح : قال أبي : إذا أغاق الباب وأرخى الستر لزمه الصداق ، قلت : وإن لم يطاء ؟ قال : وإن لم يطاء ، أرايت لو جاءت بولد أليس تلزمه إياه ؟ العجز جاء من قبله . قلت : فإنه قال : لم أطأ . وقالت : لم يطانى ؟ قال : هذا فارٌّ من الصداق . وهذه فارة من العدة .

وإذا اشترى ماباعه برمح: لم يجوز بيعه مرابحة ، حتى يخبر بالخال ؛ أو يحط الرمح من الثمن الثانى ، ويخبر أنه عليه بما بقى ، فان لم يبق شيء أخبر بالخال لا غير ، وإذا أخذ أرساً لعيب بالمبيع أو جناية عليه ، أو اشتراه ممن ترد شهادته له ، أو أراد بيع بعض صفقة لا ينقسم الثمن عليها بالأجزاء : فليبين ذلك فى تخيير الثمن . فإن كتمه فله شترى الخيار .

وإذا قال : الثمن مائة وعشرة ، بعثك به ، ووضيعة درهم من كل عشرة لزمه . تسعة وتسعون . وقيل : يلزمه مائة ، كما لو قال : عن كل عشرة ؛ أو لكل عشرة . والإقالة فسخ ، فتجوز قبل القبض . ولا يجب بها شفعة . وعنه أنها بيع . ولا تجوز إلا بمثل الثمن على الأولى ، وعلى الثانية : فيه وجهان ، وإذا أحقا خياراً أو أجلا ، أو زيادة فى الثمن أو الثمن : لم يلحق إلا مع الخيار .

باب اختلاف المتبايعين

وإذا اختلفا فى قدر الثمن تخالفا ، فيحلف البائع : مابعتك بكذا بل بكذا ، ثم يحلف المشتري : ما اشتريته بكذا بل بكذا . ثم لكل واحد منهما الفسخ ، إلا أن يرضى الآخر بقوله . ومن نكل منهما قضى عليه . فإن مات فوارثه مقامه ،

فقد احتج الإمام أحمد على لزوم الصداق بلزوم الولد لو جاءت به ، فدل على تلازمهما عنده ظاهراً وشرعاً .

والمشهور من قول الأصحاب : أنه لا فرق فى الوصية للحمل بين أن تكون المرأة فراشاً لزوج أو سيد ، يطؤها أولاً يطؤها ، لأنهم لم يفرقوا فى حقوق النسب بالزوج والسيد فى حكم من يطؤها ، فقد جعلوا الحالين سواء فى الوصية ، لاستوائهما فى حقوق النسب .

ولو كان لرجل ولد من امرأة . فقال : ما وطئتها . لم يثبت إحصانه ، ولا

فإن كان المبيع تالفاً تحالفاً ، وغرم المشتري قيمته ، والقول قوله في قدره وقيمه وصفته ، وكذلك كل غارم إلا أن يصفه بعيب ، كالبرص والخرق ، فيؤخذ بقول صاحبه في نفيه . وقيل : بقوله أيضاً ، وعنه يحلف المشتري وحده مع التحالف ، ويؤخذ بقوله .

وإن اختلفا في صفة الثمن : فظاهر كلامه : أنه يرجع إلى أغلب نقود البلد . فإن تساوت فأوسطها . وقال القاضي : يتحالفان .

وإن اختلفا في أجل أو شرط يصح : تحالفاً . وعنه القول قول منكروه ، كما لو اختلفا في مقيد العقد .

وإن اختلفا في قدر المبيع أو عينه : أخذ بقول البائع . نص عليه . وقيل : يتحالفان .

ولو اختلفا في قدر الثمن بعد قبضه وقد فسخ العقد : فاقول قول البائع . وإذا تشاحنا في التسليم والثمن عين : نصب عدل قبض فيهما ، ثم يقبضهما

يرجم إذا زنا عندنا وعند الشافعي . وقال أبو حنيفة فيما حكاه أصحابنا عنه : يرحم . لأن الولد لا يكون إلا من وطء . فقد حكم بالوطء ضرورة الحكم بالولد . وأصحابنا يقولون : الولد يلحق بالإمكان ، والإحصان لا يثبت بالإمكان ، ولا يكون أحدهما دالا على الآخر .

وبيانه : أنها يجوز أن تطلق من وطء دون الفرج ، أو تستدخل ماء الرجل فخلق ، وبهذا لا يجوز أن يثبت الإحصان .

والمقصود أن مسألتنا على أصول أبي حنيفة أولى ، لأن الإحصان لا يثبت إلا بحقيقة الوطء ، ولا يثبت بالخلوة ، بخلاف مسألتنا ، وإذا تقرر هذا . فلا يستبعد ما أشير إليه من جرى الخلاف في مسألتنا ، والله أعلم .

وإن كان دينًا : فليس للبائع حبس المبيع على قبضه . نص عليه . وقيل : له ذلك ، وله الفسخ متى بان المشتري معسرا ، أو ماله غائبا عن البلد على مسافة القصر ، فأما دونها على وجهين .

باب السلم

كل مكيل أو موزون أو مذرور أمكن ضبطه ، كالبر واللحم والخبز والحب والثمار ونحوها : فالسلم فيه جائز . فأما المعدود ، كالبيض والمان والحيوان غير الحامل والردوس والجلود ونحوها فعلى روايتين [المذهب عنه الصحة في الحيوان والجلود . ولا يصح حالا . هذا هو المذهب] .

ولا يصح إلا بأربعة شروط : أجل معلوم له وقع في الثمن ، وغلبة السلم فيه في محله ، وإن فقد وقت العقد ، وقبض رأس ماله في المجلس ، وذكر ما يختلف به ثمنه غالباً من جنسه ونوعه وبلده وقدره ، وكونه حديثاً أو عتيقاً ، وجيداً أو رديئاً ، وهل يشترط العلم بقدر رأس المال على صفته [المذهب : اشتراط] أو تكفي مشاهدته ؟ على وجهين . أحدهما : لا تكفي وهو المذهب ، بخلاف الأجرة في الإجارة ، والثمن في البيع ، وكذلك الأجرة في الإجارة .

ولا يصح السلم في المذرور إلا بالذرع . فأما السلم في المكيل وزناً وفي الموزون كيلاً . فعلى روايتين [إحدى الروايتين : لا يصح] .

ومن أسلم ثمناً في جنسين ولم يبين قسط كل جنس لم يصح . وعنه أنه يصح . وإذا أسلم في شيء يأخذ منه كل يوم جزءاً معلوماً جاز .

ومن أسلم في غلة قرية صغيرة ، أو بكيل لا عرف له ، أو في مثل هذا الثوب أو في أجود الطعام : لم يصح . لأن ما في جيد أجود منه . وإن شرط الأردأ : فعلى وجهين .

ولا يصح فيما لا ينضبط ، كالجواهر والحيوان الحامل ، وماله أخلاط مقصودة ولا تميز ، كالنقد المغشوش ، والغالية ، والمعاجين ونحوها . فإن تميزت أخلاطه ، كالخفاف والقسيّ والنبل المريش والثوب المنسوج من كتان وقطن : فعلى وجهين .

ويجب وفاء دين السلم في مكان عقده إذا أطلق . فإن شرطاه في غيره صح . وعنه لا يصح [الصحيح الصحة] وإن عقدا بمكان لا يصلح للوفاء ، كالبرية : لم يصح حتى يشترط له مكاناً . ذكره ابن أبي موسى . وقال القاضي : يصح ، ويوفى بأقرب الأماكن إليه .

وإذا عجل له دين السلم أو الكتابة قبل محله ، ولا ضرر في أخذه ، أو أتاه من جنسه بخير منه : لزمه قبوله . وإن تضرر بتعجيله ، أو أتاه بدونه : لم يلزمه . وإذا اختلفا في قدر الأجل أو مضيه . فالقول قول المسلم إليه مع يمينه . وإذا تعذر المسلم فيه في محله فالمسلف الصبر أو فسخ العقد . وقيل : يفسخ بنفس التعذر . وإن تعذر البعض ففسخ في قدره أو في الكل جاز . وقيل : يفسخ العقد في المتعذر ، وله الخيار في الباقي .

وتصح الإقالة في دين السلم كله . وفي الإقالة يبعضه روايتان ، ويرجع برأس ماله أو عوضه إذا تعذر ، ولا يشترط قبضه في مجلس الإقالة ، واشترطه أبو الخطاب .

باب القرض

كل ما جاز بيعه جاز قرضه إلا الرقيق ، وما يمنع فيه السلم . كالجواهر ونحوه فإنه على وجهين .

ويشترط معرفة قدره ووصفه . ويملكه المقرض بقبضه . ولا يلزمه رد عينه ، بل يثبت بدله في ذمته حالاً ، وإن أجله وبدل ما كيل أو وزن من جنسه ،

وبدل ما يمتنع فيه السلم قيمته يوم قبضه وما سواها ، بأيهما يلحق ؟ على وجهين .
فإن رد غير ما اقترضه مما بدله من جنسه وجب قبوله ، ما لم يُصَبَّ عنده .
وإذا أقرضه فلوساً أو مكسرة فخرمها السلطان . فله قيمتها وقت القرض .
وإذا أقرضه أو غصبه شيئاً ببلده ، ثم طلب منه في بلد آخر بدله : لزمه
إلا ما لحقه مؤنة . وإذا كان ببلد القرض أنقص قيمة : فلا يلزمه سوى قيمته فيه .
ولا يجبر رب الحق على أخذ قرضه هناك إلا فيما لا مؤنة للحمله ، بشرط أمن البلد
والطريق . وكذلك بدل المغصوب التالف . فإن كان باقياً فلا يجبر بحال .
ومن تبرع لمقرضه قبل الوفاء بعين أو منفعة ، لم تجربها عادته : لم يجز له أن
يقبلها ، إلا أن ينوى مكافأته ، وإن قضاه خيراً مما أخذ أو أزيد منه ، أو
أهدى له بعد الوفاء جاز

باب الرهن

يصح أخذ الرهن بكل دين واجب ، إلا دين السلم فإن فيه روايتين . وفي دين
الكتابة وجهين . ولا يصح عقده قبل وجوب الحق . وقال أبو الخطاب : يصح ،
ويصح في كل عين يجوز بيعها . فإن كانت لا تبقى إلى محل الدين باعها الحاكم
وجعل ثمنها مكانها . وإن كانت مشاعاً ولم يتفق المرتهن والشريك على من
يكون الكل عنده : أعد لها الحاكم .

ويصح رهن الزرع قبل اشتداده ، والتمر قبل بدو صلاحه مطلقاً ، ويشترط
التبقي .

ولا يلزم الرهن في حق الراهن ، إلا أن يقبضه للمرتهن ، أو لمن اتفقا عليه ،
ولا يجوز نقله عنه إذا لم يتغير حاله إلا باتفاقهما ، ومتى استرده الراهن بإذن المرتهن
زال لزومه . فإن أعاد قبضه عاد لزومه . وإن أجره أو أعاره من المرتهن أو من
غيره بأذنه : فلزومه بحاله ، وعنه ما يدل على زواله . وفي رهن المعير رواية أخرى :
أنه يلزم بمجرد العقد . فتنى أبي الراهن أن يسلم أجير .

وإذا تصرف الراهن في الرهن بغير البيع مما يمتنع ابتداء عقده ، كالهبة والوقف والرهن ونحوه بإذن المرتهن أبطله . وإن باعه بإذنه ، وقد حل الدين ، أو بشرط أن يرتهن ثمنه مكانه : كان الثمن رهناً . وإن فقد الأسران فعلى وجهين . وإن باعه بإذن شرط فيه أن يعجل له دينه المؤجل من ثمنه : لم يصح البيع ، وهو رهن بحاله . وقيل : يصح البيع ، وفي كون الثمن رهناً وجهان . ويلغو شرط التعجيل قولاً واحداً .

والمرتهن أن يرجع في كل تصرف أذن فيه قبل وقوعه . فإن تصرف الراهن جاهلاً برجوعه : فعلى وجهين .

ومن أعتق عبده المرهون ، أو قتله بقصاص استحقه عليه ، أو أحبل الأمة ، ولم يكن ذلك بإذن المرتهن ، أو أقر بالعتق فكذبه : فعليه القيمة تكون رهناً . ويتخرج أن لا يصح عتق المفلس ، ولا يصح تصرفه بغير العتق إلا بالإذن . وقال القاضي : له تزويج الأمة ، دون تسليمها .

ونماء الرهن وكسبه ومهره وأرش الجناية عليه : من الرهن . فإن أوجبت الجناية قصاصاً ، فاستوفاه السيد بغير إذن المرتهن : لزمه أرشها يكون عليه . وقيل : لا يلزمه شيء ، وهو أصح عندى .

ومؤنة الرهن وكراء مخزنه وكفنه إن مات : على الراهن . فإن أنفق عليه المرتهن ناوياً الرجوع : فلا شيء له ، إلا أن يأذن له الراهن ، أو يتعذر استئذانه . فإنه يرجع بالأقل مما أنفق ، أو نفقة مثله .

وكذلك حكم الحيوان المودع أو المؤجر أو الآبق في حال رده . والمرتهن أن يركب ويحلب ماله ظهر وضرع بقدر النفقة . وفي استخدام العبد روايتان .

ولو عرف في دار ارتبتها : لم يرجع إلا بأعيان آلتها . ولو ارتهن أمة فوطئها حبداً ، ورقاً ولده ، إلا أن يدعى جهل الخطر ومثله

يجهله فلا يحد . وولده حر ، وعليه فداؤه إن وطىء بدون إذن الراهن . وإن
وطىء بإذنه فعلى وجهين . فأما المهر ، فيجب إلا مع الإذن ، علما كان أوجاهلا .
ومن رهن عبدا له جانيا : فله بيعه فى الجناية أو تسليمه . ويبطل الرهن ،
وإن فداء فهو رهن بخاله ، وإن فداء المرتهن بغير إذنه لم يرجع بشيء . وإن نقص
الأرض عن قيمته بيع كله ، وما فضل عن الأرض فرهن . وقيل : لا يباع منه إلا
بقدر الأرض .

وإذا حل الحق والعدل والمرتهن وكيل فى البيع : باع بأغلب نقود البلد .
فإن تساوت ، وفيها جنس الدين : باع به ، وإلا فما يراه أصلح ، فإن غرها الراهن
أو لم يكن وكيلها : أمر بالفاء ، أو بالبيع . فإن أبى حبس . فإن أصرَّ باع الحاكم
عليه ، وإذا وفى بعض الحق فالرهن كله بما بقى .

ومن قضى جملة من دين بيعه رهن أو كفيل : كانت عما نواه من القسمين
والقول قوله فى النية . فإن أطلق ولم ينو : صرفه إلى أيهما شاء ، ويحتمل أن يوزع
بينهما بالخصص .

والرهن أمانة بيد المرتهن ، ولا يسقط بتلفه شيء من دينه . والقول قوله
فى التلف دون الرد ، مع صحة العقد وفساده . ويتخرج أن يقبل قوله فيهما .
وكذلك الأجير والمستأجر والمضارب ومن كان وكيلاً أو وصياً بجعل ، فأما المودع
والوكيل والوصى المتبرعان : فيقبل قولهم فيهما قولاً واحداً .

ومن ادعى منهم التلف بحادث ظاهر ، كحريق عام ، ونهب جيش : لم يقبل
قوله فى التلف حتى يثبت الحادث بالينة .

وإذا اختلف المتراهنان فى قدر الرهن أو الحق : أخذ بقول الراهن مع يمينه .

باب التصرف في الدين بالحوالة وغيرها

ومن أحيل بدين ممن عليه مثله في الجنس والصفة والحلول أو التأجيل فرضي : صحت الحوالة ، ولم يرجع على محيله بحال ، إلا أن يشترط ملاءة الحال عليه فيبين مفلسا ، وإن لم يرض لم يجبر على قبولها ، إلا على ملىء بماله وقوله وبدنه فيجبر . وهل تبرأ ذمة محيله قبل أن يجبره الحاكم ؟ على روايتين .

وتصح الحوالة بدين الكتابة ، دون الحوالة عليه . ولا يصحان في دين السلم وفي صحتهما في رأس ماله بعد الفسخ وجهان . وتصحان في سائر الديون . وقيل : لا يصح على غير مستقر بحال [وهو المذهب] .

وإذا أحال المشتري بضمن المبيع أو أحيل به ، فلم يقبض حتى فسخ البيع بعيب أو خيار أو غيره : لم تبطل الحوالة [وهو المذهب] وقيل : تبطل ، وأبطل القاضي الحوالة به دون الحوالة عليه . ولو بان المبيع مستحقا بان أن لا حوالة .

ومن قال لغريمه : أحلتني بدينى ؟ فقال : بل وكلتك في القبض ، أو بالعكس : فالقول قول منكر الحوالة . فإن اتفقا أنه قال : أحلتك ، وقال أحدهما : أراد به الوكالة ، فالقول قوله . وقيل : قول مدعى الحوالة ، فإن قال : أحلتك بدينك ، فهو حوالة وجهها واحدا .

ومن ثبت عليه لغريمه مثل دينه في الصفة والقدر : تقاصا فتساقطا . فإن اختلفا في القدر سقط الأقل ومثله من الأكثر ، وعنه لا يتقاصا الدينان ، وإن رضيا به . وعنه إن رضى أحدهما به تقاصا ، وإلا فلا . ومتى كان الدينان أو أحدهما دين سلم امتنعت المقاصة .

ولا يجوز بيع الدين من غير الغريم . ويجوز بيعه من الغريم إلا دين السلم . وفي دين الكتابة ورأس مال السلم بعد الفسخ وجهان .

وإذا باعه بموصوف في الذمة ، أو بما لا يباع به نسيئة : اشترط قبضه في

المجلس . وإن باعه بغيرهما لم يشترط ، وقيل يشترط . ولا يجوز بيعه بدين .
وعنه لا يجوز بيع الدين بحال .

ومن أذن لغريمه أن يضارب بما عليه ، أو يتصدق به عنه : لم يصح ذلك ولم
يبرأ منه . ويتخرج أن يصح . فإن قال : تصدق عني بكذا ، ولم يقل « من
ديني » صح وكان اقتراضا ، كما لو قاله لغريمه ، لكن يسقط من دينه بقدره
بالمقاصة .

ومن كان بينهما دين مشترك يارث أو إتلاف فما قبض منه أحدهما فالآخر
محاصته فيه . وإن كان بعقد فعلي وجهين . ومتى كان القبض بإذن الشريك
فلا محاصة فيه في أصح الوجهين .

وإذا تلف المقبوض فكله من حصة القايض ، ولا يضمن لصاحبه شيئا .
ومن استوفى ديناً بكيل أو غيره ، ثم ادعى غلطاً يغلط مثله ، فهل يقبل
قوله ؟ على وجهين ، فإن قبضه جزافاً فالقول قوله في قدره ، وجهاً واحداً .

وتصح البراءة من الدين بلفظ الإبراء والإسقاط والهبة ، والعفو والصدقة
والتحليل ، سواء قبله المبرأ أو رده . وتصح مع جهل المبرئ بقدره أو صفته
أو بهما ، وإن عرفه المبرأ ، وعنه لا يصح إن جهلاه إلا فيما يتعذر علمه .
ويتخرج أن يصح بكل حال إلا إذا عرفه المبرأ ، فيظن المبرئ جهله به ، فلا يصح .
ولا تصح هبة الدين لغريم .

ومن أراد قضاء دين عن الغير فامتنع رب الدين من قبوله منه لم
يجبر ، كما لو أعسر الزوج بنفقة الزوجة فبذلها أجنبي لم يجبر على قبولها ،
وملكت الفسخ .

باب الضمان والكفالة

الضمان : التزام الإنسان في ذمته دين المديون مع بقائه عليه ، ولربه مطالبة
من شاء منهما . وعنه يبرأ المديون بمجرد إذا كان ميتا مفلساً .

ولا يصح إلا من جاز تبرعه ، سوى المفلس المحجور عليه [وهو غير العاقل البالغ الرشيد] .

ويصح ضمان ما على الميت الضامن وكل دين ، إلا دين السلم والكتابة ، فإنهما على روايتين .

ويصح ضمان الأعيان المضمونة ، كالعواري والغصوب . ولا يصح ضمان الأمانات ، وعنه يصح ، ويحمل على التعدي فيها ، كما لو صرح به .
ويصح ضمان عهدة المبيع لأحد المتبايعين عن الآخر . ويصح ضمان ما لم يجب وله إبطاله قبل وجوبه على الأصح .

وإذا قال : ما أعطيت فلاناً فهو على . فهل هو للواجب أو لما يجب إذا لم تكن قرينة ؟ على وجهين .

ويصح ضمان الحق مع الجهل به أو بربه أو بغريمه ، بشرط ماله إلى العلم .
وقيل : يعتبر معرفة ربه دون غريمه . وقيل : يعتبر معرفة غريمه دون ربه ، وقيل : يعتبر معرفتهما .

وإذا قال : كفلت بعض الدين أو أحد هذين : لم يصح .
ويصح ضمان الحال مؤجلاً ، فإن ضمن المؤجل حالا صح مؤجلاً . وقيل : حالا ، وقيل : لا يصح .

وإذا طوّل ضمان المديون بالدين فله مطالبتة بتخليصه ؛ إلا إذا ضمنه بغير إذنه . وإذا قضى عنه ناوياً للرجوع أو أحال به : رجع عليه . وعنه لا يرجع إلا أن يكون أذن له في الضمان أو القضاء ، وإن أعطى بالدين عروضاً .
رجع بالأقل من قدره أو قيمتها . وإن قضى المؤجل قبل أجله لم يرجع حتى يحمل . وإذا ادعى القضاء ، فأنكره الآخران : فلا رجوع له . وإن صدقه رب الحق وحده فقيه وجهان . وإن صدقه المديون وحده رجع عليه إن قضى محضرته أو بإشهاد ، وإلا فلا . وقيل : لا يرجع فيما قضى محضرته .

وإذا قال رب الحق للضامن : برئت إلى من الدين : فهو مقر بقبضه ، وإذا لم يقل « إلى » فوجهان .

ومن تكفل بإحضار عين مضمونة أو مديون صح . وقيل : لا يصح كفالة المديون إلا بإذنه ، ولا يلزمه أن يحضر معه حيث تصح ، إلا إذا طولب به أو كفله بإذنه .

وإذا قال : تسكملت بوجه فلان كان كفيلا به ، وإن سمي عضواً غير الوجه أو جزءاً شائعاً فعلى وجهين .

ويصح تعليق الضمان والكفالة بالشروط . وقيل : لا يصح بغير شرط . وإذا تكفل برجل على أنه إن لم يأت به فهو ضامن لغيره ، أو كفيل به : صح فيهما . وقيل : لا يصح .

ولا تصح الكفالة بيد من عليه حد أو قود ، إلا لأخذ مال ، كالدية وغرم المارقة ، فتصح .

وإذا طولب الكفيل بإحضار النفس أو العين فتعذر ، لهرب أو اختفاء أو غيبة تعلم ، وضمت مدة يمكنه الرد فيها ، أو عين وقتاً للإحضار فجاوزه : لزمه الدين ، أو عوض العين ، إلا أن يشترط البراءة منه .

فإن مات المكفول ، أو تلفت العين بفعل الله تعالى قبل ذلك : برى الكفيل . ومن كفله اثنان فسلمه أحدهما ، أو كفل الاثنين ، فأبرأ أحدهما : تعينت كفالة الآخر .

باب الصلح

ومن ادعى عليه حق فأنكره وهو لا يعلمه : صح الصلح عنه ، وكان إكراماً في حقه ؛ فلا يستحق إعياب في المدعى شيئاً ، ولا يؤخذ منه بشفعة ، ويكون في حق المدعى بيعاً ، فيرد ما أخذ بالعيب ، ويؤخذ منه بالشفعة إن كانت تحب

فيه ، إلا أن يكون بعض العين المدعاة ، فيكون فيه كالمنكر . ومن علم منهما أنه مبطل فحرام عليه ما أخذه .

فإن صالح عن المنكر أجنبي بغير إذنه والمدعى دين : صح ، ولم يرجع عليه بشيء ، وإن كان عينا : لم يصح ، إلا أن يذكر أن المنكر وكله فيه . وإن صالح الأجنبي ليكون الحق له فقد اشترى ديناً أو عينا مغصوبة . وقد بينا حكمه .

ويصح الصلح عن كل مجهول تعذرت معرفته من عين ودين للحاجة . ومن أقر لرجل بمائة مؤجلة ، فقال : صالحني فيها بخمسين خالّة : لم يجوز إلا في دين الكتابة . وإن صالح عن الحال بيعه فعلى روايتين . وكذلك يخرج في قوله : أبرأتك من كذا على أن توفيئي الباقي . ومن صالح عن متلف بأكثر من قيمته من جنسها : لم يجوز ، إلا أن يكون مثلياً .

ولو صالح امرأة بترويج نفسها عن عيب ظهر بمبيع اشتراه منها : جاز . فإن بان أنه ليس بعيب ففهرها أرشه . وصالح المسكاتب أو المأذون له عن حقه بدونه : لا يصح . إلا أن يحدد ولا يئنه به .

ومن ادعى عتق رجل أو زوجته ببراءة ، فأقر بعوض : لم يصح إقرارهما ، فإن صالحه المدعى رقه عن دعواه بشيء : صح . وفي الزوجة وجهان [والصحيح لا يصح الصلح] .

ولا يصح الصلح بعوض عن شفعة ولا حد قذف . وهل يسقطان به ؟ على وجهين .

ويصح الصلح عن القصاص بكل ما يكتب مهرأ وإن جاوز الدية . فإن بان مستحقاً وجبت قيمته ، وإن كان مجهولاً وشبهه ، وجبت الدية أو أرش الجرح .

باب أحكام الجوار

يلزم أعلى الجارين سطحاً بناء ستره تمنع مشارفته على الأسفل ، فان استويا
ألزم الممتنع منهما بالبناء مع الآخر .

ومن أحدث في ملكه ما يضر بجاره من تنور أو كنيف أو حمام أو رَحَى
ونحوها : فله منعه .

ولو سقى أرضه أو أوقد فيها ناراً فتمدى إلى ملك جاره فأتلفه . لم يضمن
إذا لم يكن فرط .

ولا يجوز أن يتصرف في جدار لجاره أو لها إلا بوضع الخشب ، إذا لم يضر به
للأثر . وهل له الوضع في جدار المسجد ؟ على روايتين .

ومن أنهدم لها جدار أو سقف بين سفلى أحدهما وعلو الآخر ، فطلب
أحدهما أن يبني الآخر معه أجبر ، وعنه لا يجبر ، لكن لشريكه بناؤه ،
ومنعه مما كان له عليه من طرح خشب أو غيره . فيمنع أيضاً في صورة
السقف من سكنى السفلى في ظاهر قوله . وقيل : لا يمنع . فإن بذل نصف قيمة
البناء ليعود حقه ، أو نصف قيمة تالفه إن رده بالآلة العتيقة : لزم الثاني قبوله
أو أخذ الآلة إن كانت له ، لبنيائه منها ، فكذلك إن كان لها بئر أو قناة
 واحتاجت أن تعمر ، أو أنهدم السفلى وطلب صاحب العلو بناءه . فعلى الإيجاب
روايتان . وينفرد مالك السفلى ببنيائه . وعنه يشاركه صاحب العلو فيما يحمله منه
ومن اشترى علواً أسفله غير مبنى لبني عليه إذا بنى جاز إذا وصفا .

ومن صولح بعوض على إجراء ماء في ملكه ، أو مرفه إلى دار ، أو فتح
باب في حائطه ، أو وضع خشب عليه ، وكان ذلك معلوماً جاز .

ومن أخرج روشنا ، أو ميزاباً إلى درب نافذ لم يجز ، وضمن ما تلف به ، إلا
أن يكون بإذن الإمام ولا مضرة فيه ، وإن أخرجه إلى هواء جاره ، أو درب

مشارك ، أو خرجت إليه أغصان شجرته لزمه إزالة ذلك . فان صالح عنه بعوض جاز في روشن ، وفي الشجرة وجهان .

ومن ناقل بابيه في درب مشترك إلى أوله . وإن نقله إلى صدره ، لم يجوز إلا بإذن من فوقه .

ولا يجوز أن يفتح في ظهر داره بابا في درب لا ينفذ ، إلا لغير الاستطراق فيجوز ، ويحتمل المنع .

ومن خرق بين دارين له متلاصقين بابا في دربين مشتركين ، واستطرق إلى كل واحدة من الأخرى : فهل يجوز ؟ على وجهين .

ومن مال حائطه إلى غير ملكه ، فعلم به فلم يهدمه حتى سقط ، فأُتلف شيئا لم يضمنه . وعنه إن تقدم إليه بنقضه فلم يفعل ضمنه ، وإلا فلا . ويتخرج أن يضمن مطلقا .

وإذا تداعيا جدارا بين ملكيهما حلقا . وكان لهما ، إلا أن يكون معقودا بيناه أحدهما أو متصلا به اتصالا لا يمكن عادة إحداثه ، أو له عليه أزج أو سترة فيكون له مع يمينه ، ولا يرجح من له عليه جذوع . وقيل : يرجح .

وإذا تنازعا مشاة بين أرض أحدهما ونهر الآخر فهي بينهما .

وإن تنازع صاحب العلو والسفل في سلم منصوبة أو درجة : فهي لصاحب العلو ، إلا أن يكون تحت الدرجة مسكن . فيكون بينهما ، وإن كان في الدرجة طاقة ونحوها فوجهان .

وإن تنازعا في السقف الذي بينهما فهو لهما . وقال ابن عقيل : هو لرب العلو .

كتاب التفليس

من عجز عن وفاء شيء من دينه لم يطالب ولم يلزم به . فإن كان له مال يفي ببعضه وجب الحجر عليه إذا طلبه غرماؤه من الحاكم . ولا يصح تصرفه بعد الحجر إلا في ذمته . وعنه يصح في ماله بالعقود خاصة . ونفقته ونفقة عياله في ماله حتى يقسم . ويترك له منه ما لا بد منه من مسكن وخادم وكسوة وآلة حرفة ، أو ما يتجر به لمؤنته إن فقدت الحرفة ، ثم يبيع الحاكم بقية ماله ولا يستأذنه ، لكن يستحب أن يحضره وغمراءه ، ويبدأ ببيع الأقل فالأقل بقاء كالفاكهة . ويعطى النادى أجرته من الأثمان ، ويقسم بقيمتها على قدر ديون الغرماء ؛ ولا يشاركون بما أدانه ، أو أقر به بعد الحجر ، ولا يدين مؤجل إذا قلنا : لا يحل بالفلس [وهو المذهب] ويشاركون المجنى عليه قبل الحجر وبعده ، إلا أن يكون الجاني عبد للفلس فيقدم بشمته .

وكذلك يقدم من له رهن بشمته ، فإن كان فيه فضل فهو لبقية الغرماء . وإن كان فيه نقص زاحمهم به المرتهن ، ولا شيء للمجنى عليه ، وإن كان فيهم من دينه ثمن مبيع فوجده . فله أخذه بحصته ، إلا أن يكون المفلس قد مات ، أو برىء من بعض ثمنه ، أو زال ملكه عن بعضه بتلف أو غيره ، أو تغير بما أزال اسمه كطحن الحب . ونسج الغزل ، أو خلط بما لا يمتاز منه ، أو تعلق به حق شفعة ، أو جناية ، أو رهن . فإنه أسوة الغرماء ، وإن زاد زيادة منفصلة أخذها معه ، نص عليه [وهذا اختيار الخرقى ، وهو المذهب] .

وقال ابن حامد : هي للمفلس ، وإن كانت متصلة أخذه بها . وقال الخرقى : هو أسوة الغرماء ، فإن كان ثمنه مؤجلا وقف إلى الأجل ، ثم أعطيه . نص عليه .

وقال ابن أبى موسى : له أخذه في الحال .

وإذا كان المبيع نوبين فتلّف أحدهما . أخذ الباقي بقسطه ، وعنه أنه أسوة
الفرماء .

وإذا ادعى المفلس أو الوارث حقاً بشاهد ، ولم يحلف لم يحجر ولم يستحلف
الفرماء .

ويحجر المفلس المحترف على الكسب لوفاء دينه ، وعنه لا يحجر . وإذا وجب له
قصاص لم يلزم بأخذ الدية .

وإذا ادعى المدين الإعسار حلف وخلى ، إلا إذا كان دينه عن عوض
أخذه ، كالبيع والقرض ، أو عرف له مال فيحبس ، إلا أن يقيم بينة بعسرته ،
أو تلف ماله . فإن شهدت بالتلف حلف معها : أن لا مال له في الباطن ، وإن
شهدت بعسرته اعتبرت خبرتها بباطن حاله ، ولم يحلف معها .

ومن أراد سفراً وعليه دين مؤجل منع حتى يوثق برهن أو كفيل . وعنه إن
كانت مدة سفره دون الأجل لم يمنع إلا في سفر الجهاد [لأنه مظنة أن يقتل] .

ولا يحل الدين المؤجل بالمفلس ولا بالموت ، إذا وثق الورثة أقل الأسمين من
قيمة التركة أو الدين برهن ، أو كفيل . فإن تعذر التوثيق حلّ ، وعنه : يحل
بالموت دون المفلس ، وعنه يحل بهما . حكاهما أبو الخطاب . وعنه إن وثق لم يحل
فيهما وإلا حل . نقلها ابن منصور . فإن ضمنه عنه ضامن ، فأيهما حل بذلك
عليه لم يحل على الغير .

باب الحجر

الحجور عليه لحظه ثلاثة : صغير ومجنون وسفيه . فإذا بلغ الصبي وعقل
المجنون ورشدا زال الحجر عنهما بغير قضاء ، والولاية عليهما قبل ذلك للأب ، ما لم
يعلم فسقه ، ثم لو صبه بهذا الشرط ، ثم للحاكم . وعنه : أنها بعد الأب للجد ، وهل

يقدم على وصيه ؟ على وجهين . وهل يلي الكافر العدل في دينه مال ولده ؟
على وجهين .

ويحصل البلوغ بانزال المنى ، أونبات شعر العانة الخشن ، أوتممة خمس عشرة سنة .
وتزويد الجارية بالحليص ، وحبلها دليل إنزالها .

والرشد : الصلاح في المال ، بأن يختبر فلا يكثر منه الغبن في تصرفه به ،
ولا صرفه فيما لايفيد ، كالتقار والزنا ونحوه ، وعنه يعتبر لرشد الجارية مع ذلك :
أن تزوج وتلد ، أو تقيم سنة مع الزوج .

وأما الرشيد : إذا سفه فيلزم الحاكم أن يحجر عليه ، ولا ولاية عليه لغيره .
ويستحب إظهار حجر السفه والفلس ، ويفتقر زوالها إلى حكم كابتدأهما ،
وقيل : لا يفتقر .

ويصح تصرف المميز والسفيه بإذن الولي في الصحيح عنه ، ولا يجوز أن
يأذن فيه إلا أن يراه مصلحة ، ولا يصح تصرفهما بدون إذنه إلا في المحقرات ،
وفي قبولها الوصية والهبة بدون إذن وجهان .

ولمن دفع إليهما ماله يبيع أو قرض أخذه إن وجدته ، وإن أتلغاه فلا شيء
له ، وإن أودعهما أو أودع عبدا مالا فأتلفوه . فعلى وجهين فيهن .

وقيل : يضمن العبد دونهما . وقيل : يضمن العبد والسفيه دون الصبي .
ولا يحل للولي من مال موليه إلا الأقل من كفايته ، أو أجرة مثله مع الفقر ،
وهل يلزمه عوضه إذا أيسر ؟ على روايتين .

ولا يجوز أن يتصرف لموليه إلا بما فيه حظه ، ويمكن تزويج رقيقه وكتابته
وعتقه بمال ، والتضحية له مع كثرة ماله ، وإقامته في المكتب بأجرة ، والسفر
بماله ، وقرضه وبيعه نساء . وشراء العقار به ، ودفعه مضاربه بجزء من الربح
إذا رأى المصلحة له في ذلك كله .

وإن أاجر بنفسه في المال فالربح كله لموليه ، وينفق عليه نفقة المعروف ،
والقول قوله فيها .

باب تصرفات العبد

يصح تصرف العبد بإذن سيده ، وتتعلق ديون تجارته واقتراضه بذمة السيد ، وعنه برقية العبد كجانيته ، وعنه بهما ، فإن لم يأذن له أو رآه يتجر فسكت : لم ينفذ تصرفه . فإن تلف ما اشتراه أو اقترضه تعلقت قيمته برقبته ، وعنه بذمته ، يتبع بها إذا عتق ، وعنه ينفذ تصرفه في الذمة بلا إذن ، فيتبع المسمى بعد العتق ، والأول أصح .

وإذا أذن له في مطلق التجارة لم يملك أن يؤجر نفسه . وإن عير له أو للوكيل أو للوصى نوع تصرف لم يملك غيره ، وهل يصح شراؤه لمن يعتق على سيده ؟ على وجهين [المذهب : لا يصح الشراء ، لأن المراد التمول] .

ويجوز للمأذون له هدية المأكول ، وإعارة الدابة ونحوه ، ما لم يسرف . ويجوز للمحجور عليه أن يتصدق من قوته بالرغيف ونحوه ما لم يضر به ، وأن تتصدق المرأة بذلك من بيت زوجها ، وعنه المنع فيهما .

وما كسبه العبد غير المسكاتب من المباح ، أو قبله في هبة أو وصية : فهو لسيده . وقيل : لا يصح قبولها إلا بإذنه .

وإن ملكه السيد^(١) مالا ملكه ، فإذا عتق استقر ملكه فيه ، وإن تسرى منه أو كفر بالإطعام جاز بإذن السيد ، وفي تكفيره بالعتق روايتان ، وعنه لا يملك بالتملك . فتعكس هذه الأحكام .

وإن باعه وشرط المشتري ماله - وقلنا : يملكه - صح شرطه ، وإن كان مجهولاً ، وإن قلنا لا يملكه : اعتبر علمه وسائر شروط البيع إلا إذا كان قصده العبد لا المال ، فلا يشترط . فإن لم يشترطه لم يدخل في البيع على الروايتين ، إلا ما كان عليه من اللباس المعتاد .

(١) في نسخة بالهامش : سيده .

باب الوكالة

تتعقد الوكالة بكل لفظ يفيد الإذن ، وبصح توقيتها وتعليقها بالشروط ، وقبولها بالقول والفعل على الفور والتراخي ، وهي عقد جائز يبطل بفسخ كل واحد منهما وموته ، والحجر عليه لفسه . وكذلك الشركة والمضاربة . وهل ينعقد تصرف الوكيل قبل علمه بالانقضاء ؟ على روايتين . ولا تنفسخ بالإغماء .

وفي الجنون وجحود التوكيل وتعدي الوكيل وجهان . وتبطل الوكالة في طلاق الزوجة بوطئها ، وفي عتق العبد بكتابته وتدييره ، وليس للوكيل أن يوكل إلا فيما لا يباشره مثله ، أو يعجز عنه أكثرته ، أو أن يجعل ذلك إليه ، وعنه له ذلك .

ويجوز ذلك للحاكم والوصي والمضارب والولي غير المجبر في النكاح ، وقيل هم كالوكيل ، وقيل : ليس للوكيل في الخصومة الإقرار ولا القبض . وفي خصومة الوكيل في القبض وجهان .

وليس للوكيل في البيع قبض الثمن إلا بقرينة . وقيل يملكه ، فإن تَوَيَّ الثمن على المشتري ، أو بان المبيع مستحقا أو معيبا لم يلزم الوكيل شيء .

ومن أقر وكيله وشريكه في التجارة بعيب فيما باعه . قبل إقراره عليه . ويقبل إقرار الوكيل بكل تصرف وكل فيه حتى النكاح . وقيل في النكاح خاصة : القول قول الموكل إذا أنكره ، وإذا أنكره وأخذنا بقوله ، أو أنكر الوكالة ، فهل يلزم الوكيل نصف الصداق ؟ على روايتين . وليس للوكيل في البيع : البيع من نفسه إلا بإذن الموكل فإنه يصح ، ويتولى طرفه ، وفي بيعه من ولده أو والده أو مكاتبه وجهان .

وعنه له البيع من نفسه إذا زاد على ثمنه في النداء ، وكذلك شراء الوصي

من مال اليتيم . وكذلك البيع والشراء لولده الطفل من نفسه .
وللوكيل في الشراء أن يرد بالعيب قبل إعلام موكله ، إلا إذا وكله في شراء
شيء بعينه ، فعنه وجهان .

فإن قال البائع : قد علم موكلك بالعيب ورضى ، والموكل غائب ، أو قال
الغريم لوكيل الغائب في استيفاء حق : قد استوفاه موكلك ، أو أراى : حلف
الوكيل أنه لا يعلم ذلك ، وماك الرد والقبض في الحال .

وإذا اشترى الوكيل أو المضارب بأكثر من ثمن المثل ، أو باع بدونه : صح
ولزمه النقص والزيادة . نص عليه . ويتخرج أن يكون كتصرف الفضولى .

ولا يصح بيع الوكيل نساء ، ولا بغير نقد البلد ، ويصحان من المضارب ، وعنه
لا يصح معه لغناه^(١) ، فإن ادعى الإذن في ذلك فالقول قولها ، وقيل : قول

المالك . ومن وكل في بيع عبد فباع نصفه لم يصح . وإن وكل في بيع عبيدين
فله بيع أحدهما . ومن وكل أن يشتري في الذمة ثم ينقد الثمن فاشترى بعينه جاز .

وإن أمر بالشراء بالعين فاشترى في الذمة ، فقد خالف . وإذا وكله في بيع
ماله كله أو المطالبة بكل حقوقه صح . وإن وكله في كل قليل وكثير لم يصح .

وإذا وكله في بيع شيء بحمل معلوم ، أو قال : بعه بعشرة فما زاد فهو لك جاز .
ومن وكل في قضاء دين لم يؤمر بإشهاد قضاة بحضرة الموكل ، ولم يشهد

فأنكر الغريم لم يضمن ، وإن قضاة في غيبته ضمن ، وعنه لا يضمن كالوكيل
في الإيداع .

ومن ادعى الوكالة في استيفاء حق فصدقه لم يلزمه الدفع إليه ، ولا اليمين إن
كذبه . وإن ادعى أن رب الحق مات وأنه وارثه لزم الغريم ذلك . وإن ادعى

أنه محتال فعلى وجهين . ومن وكل رجلا أن يقر لزيد بمائة لزمته . وإن لم يقر بها
الوكيل .

باب المضاربة

المضاربة : أن يدفع الرجل ماله إلى آخر يتجر فيه بحظه من ربحه . ونصح من الريض ، وإن سعى للعامل فوق تسمية المثل . وتقدم بها على الغرماء .

ويصح تعليقها بشرط ، وفي توقيتها روايتان .

وإذا شرط العامل في مضاربة أو مساقاة أو مزارعة أن يعمل معه المالك أو عبده صح ، وقيل : لا يصح ، وقيل : يصح في عبده دونه .

وإذا قال : اعمل في المال والربح بيننا ، تساويا فيه ، وإن قال : خذه علي الثلث أو الثلثين ، واختلفا لمن المشروط ؟ فهو للعامل .

وإن سعى ذلك لأحدهما فالثاني للآخر ، ولو اختلفا بعد الربح فيما شرط للعامل . فالقول قول المالك ، وعنه قول العامل ، إلا أن يجاوز تسمية المثل ، فيرد إليهما . فإن أقاما البيئة فيينة العامل أولى .

وللمضارب أن يبيع ويشترى ، ويقبض ويقبض ، ويحبل ويحتال ، ويرد بالعيب ، ويفعل كل ما فيه مصلحة للمضاربة بمجرد عقدها .

ولا يملك خلط المال بغيره ، ولا دفعه مضاربة ، ولا أن يستدين عليه بأن يشتري بأكثر من رأس المال ، أو بضمن ليس معه من جنسه ، إلا أن يشتري بذهب ومعه فضة ، أو بالعكس فيجوز

وله أن يسافر به ، ويقابل ، ويرهن ويرتهن ، وقيل : يمنع . وليس له أن يبيع ولا يودع في أصح الوجهين .

فإن قال له : اعمل برأيك فله فعل ما ذكرنا كله . وليس له أن يقرض ولا يتبرع ولا يزوج رقيقا ، ولا يكاتبه ، ولا يعتقه بمال إلا بإذن صريح . وعليه أن يباشر ما العادة مباشرته ، كالنشر والطي وقبض النقد ونحوه ، فإن فعله بأجرة لزمته .

وله الاستئجار لما العادة فيه ذلك ، كالداء ونقل المتاع ، وليس له مباشرته ليأخذ الأجرة ، وعنه له ذلك .

وله أن يضارب لآخر ، إلا أن يضرب بالأول فيمنع ، فإن خالف وربح رد حصته في شركة الأول .

ومن شرط مضاربه أن لا يتجر إلا ببلد عيّنه ، أو لا يبيع إلا من فلان ، فله شرطه .

ولا نفقة للمضارب إلا بشرط ؛ فإن شرطت مطلقة فله نفقة مثله طعاما وكسوة .

وإن شرط المضارب التسرى من مال المضارب فاشتري لذلك جارية ملكها ، ولزمه ثمنها قرصاً .

وإذا تلف بعض المال قبل التصرف ورأس المال ما بقي ، وإن تلف بعد التصرف ، أو خسر : جبر من ربح الباقي .

وإذا اشترى المضارب سلعة بثمن في الذمة ثم تلف المال بعد التصرف وقبل نقد الثمن بقيت المضاربة بحالها ، ولزم رب المال الثمن . وإن تلفت قبل التصرف فكذلك ، لكن تبقى المضاربة في قدر الثمن . وإن تلف قبل الشراء فهو كشراء الفضولى ، ويملك العامل قسطه من الربح بظهوره ، وعنه بالقسمة . ولا يجوز قسمته مع بقاء العقد إلا باتفاقهما .

وإذا أقر المضارب أنه ربح ألفاً ، ثم قال : تلفت أو خسرتها قبل قوله . وإن قال : غلطت أو نسيت لم يقبل قوله ، وعنه يقبل ، ويتخرج أن لا يقبل إلا ببينة . وإذا انفسخ القراض والمال دين لزم العامل تقاضيه ، وإن كان عرضاً لزمه بيعه ، وإذا منعه المالك من بيع العرض والقراض بحاله أو مفسوخ . فله ذلك إلا أن يكون فيه ربح .

وإذا مات المضارب وجهل بقاء المضاربة فهي دين على التركة . وكذلك الوديعة .

ومن دفع دابته أو عبده إلى من يعمل بهما بجزء الأجرة جاز ، وإن أعطى ماشيته لمن يقوم عليها بجزء من درها ونسلها . فعلى روايتين .

باب الشركة

وأنواعها الصحيحة أربعة .

أحدها : شركة الأبدان ، بأن يشتركا فيما يتقبلان من الأعمال في ذمهما .
فأيهما يقبل شيئا كان من ضمانهما ، ولزمهما عمله ، وهل تصح مع اختلاف الصفة ؟
على وجهين .

وإذا مرض أحدهما فكسب الآخر بينهما ، وله مطالبته بمن يعمل مكانه .
وإذا اشتركا على أن يحملا على دابتيهما ما يتقبلان في الذمة حملة : صح .

وإن اشتركا فيما يؤجران فيه عين الدابتين وأنفسهما إجارة خاصة لم يصح ،
وقيل : يصح .

ولا تصح شركة الدالين ، إلا إذا قلنا : للوكيل أن يوكل ، فإنها تصح ،
وتصح الشركة والوكالة في تملك المباحات .

النوع الثاني : شركة العنان ، بأن يشتركا في التجارة بهما ، وإن اختلف
المال جنسا وقدرًا ، ومتى تلف مال أحدهما قبل الخلط كان من ضمانهما . فإن شرطًا
أن يعمل أحدهما بالمالين فلا شركة ، حتى يشترطا له ربحًا فوق ربح ماله .

وتصح شركة العنان والمضاربة بالعروض على قيمتها وقت العقد ، وعنه
لا تصح إلا بنقد . فعلى هذا : هل تصح بالمغشوشة والفلوس الناقصة ؟ على وجهين .
وإذا أبرأ الشريك من ثمن مبيع ، أو أجله في مدة الخيار : صح في حصته
خاصة ، والشريك كالمضارب فيما يلزمه ويملكه ويمنع منه .

النوع الثالث : شركة الوجوه ، بأن يشتركا بغير مال في ربح ما يشتريان في
ذمهما بجاههما ، وسواء عينا المشتري بنوع أو وقت أو أطلقا ، ويقع ملك المشتري
بينهما حسبما شرطاء .

النوع الرابع : شركة المضاربة ، وقد سبقت .

والريح في كل شركة على ما شرطاه ، والوديعة تحتص المال ، فإن كان من الجانبين تقسّطت عليهما . فإن شرط أحدهما لنفسه ربحاً مجهولاً ، أو فضّل دراهم : ففسد العقد .

وإن شرط وضیعة ماله على الآخر ، أو الارتفاق بالسلع ، أو لزوم العقد مطلقاً ، أو إلى مدة ، وأن يشتركا في كل ما يثبت لهما أو عليهما ، ونحو ذلك من كل شرط فاسد لا يعود بجهاالة الريح : فإنه يلفو ، ويصح العقد . نص عليه . ويتخرج فسادُه . وإذا فسد فربح المضاربة كله للمالك . وعليه للعامل أجره مثله ، خسر المال أو ربح .

وربح شركة الضمان والوجوه : يقسم على قدر المالكين .
وفي شركة الأبدان : تقسم أجره ما تقبله بالسوية ، وهل يرجع كل واحد على الآخر بأجرة نصف عمله ؟ على وجهين .
وقال القاضي : إن فسد العقد لجهل الريح فكذلك . وإن فسد لغيره وجب المسمى فيه كالصحيح .

باب المساقاة والمزارعة

تجوز المساقات على كل نابت من نخل وكرم وغيرها ، وعلى شجر يفرسه ، ويعمل عليه ، حتى يحمل ، بجزء من الثمر .

فإن ساقى على شجر بعد بدو ثمره وقبل صلاحه : فعلى روايتين . وإذا عمل في شجر بينهما نصفين وشرطاً التفاضل في ثمره ، فهل يصح ؟ على وجهين .

وتصح المزارعة بجزء من الزرع ، إذا كان البذر من رب الأرض . فإن كان من العامل أو منهما ، أو كان من غير العامل ، والأرض لهما : فعلى روايتين ، وكذلك يخرج إذا كان من ثالث ، أو كان البذر من أحدهما ، والأرض والعمل من الآخر . فإن كانت بقر العمل من أحدهما والأرض والبذر وبقية العمل من

الآخر جاز ، وإن لم يكن من أحدهما سوى الماء ^(١) فعلى روايتين .
 ويلزم العامل كل عمل فيه زيادة الثمر والزرع ، كالسقى وتنقية طرقه ، والتلقيح
 وإخلاء الجرين ، وقطع الحشيش المضر ، وآلات الحرث وبقره . وعلى
 رب الأصل ما فيه حفظه كسد الحيطان ، وإنشاء البحار والدولاب . وما يديره من
 آلة ودابة ، وكبس التلقيح ونحوه . وحصاد الزرع على العامل . نص عليه .
 وعليه يخرج جذاذ الثمرة . والمنصوص عنه : أن الجذاذ عليهما ، إلا أن يشترط
 على العامل .

والعامل أمين يقبل قوله في التلف ، ونفى الخيانة . فإن ثبتت خيانتة استؤجر
 من ماله مشرف يتمتع الخيانة ، فإن عجز فعامل مكانه .
 ويشترط لنصيب العامل معرفته بالنسبة ، كالربع والثلث . فإن شرطاً لأحدهما
 أصماً منسأً أو دراهم ، أو أن يختص رب البذر بمثل بذره : فسد العقد ، وكان الثمر
 والزرع لرب الأصل والبذر ، وعليه أجرة المثل لصاحبه .

باب الإجارة ^(٢)

وهي عقد لازم ، لا تنفسخ بالموت ، وأنواعها ثلاثة :
 أحدها : عقد على عمل في الزمة في محل معين أو موصوف ، كخياطة وقصارة .
 فيشترط وصفه بما لا يختلف ، وللأجير فيه أن يستنيب ، إلا أن يشترط عليه مباشرته .

(١) بهامش الأصل : احتج المانع بالنهي عن بيع الماء . فدل أنه إن أحرزه جازيعة .
 ونقل الأكثر الجواز ، منهم حرب ، ومأله : من له شرب في قناة : هل يتبع
 ذلك الماء ؟ فلم يرخض فيه . وقال : لا يعجبني ، فاحتج بالنهي عن بيع الماء .

(٢) بهامش الأصل : وهي جائزة بالإجماع ، إلا ما يحكى عن عبد الرحمن بن الأصم ،
 أنه قال : لا يجوز ذلك ، لأنه غرر ، يعني : لأنه يعقد على منافع لم تخلق . وهذا غلط
 لا يمنع انعقاد الإجماع . لأن العبرة دالة عليها ، فإن الحاجة إلى المنافع كالخبرة إلى الأعيان .

ومتى هرب أو مرض استؤجر عليه من عمله . فإن تعذر فللمستأجر الفسخ . وإن تلف محل العمل المعين انفسخ العقد .

الثاني : إجارة عين موصوفة في الذمة . فيعتبر لها صفات السلم ، ومتى سلمها فبطلت أو غصبت أو تعينت وجب إبدالها ، فإن تعذر فللمستأجر الفسخ ، إلا إذا كانت إجارتها إلى مدة تنقضي . فإنها تنفسخ .

الثالث : إجارة عين معينة . فيشترط معرفتها بما تعرف به في البيع ، ومتى تعطل نفعا ابتداء انفسخ العقد ، وإن تعطل دوماً انفسخ فيما بقي ، فإن تعينت أو كانت معينة فله الفسخ أو الإمساك بكل الأجرة ، ذكره ابن عقيل .

وقياس المذهب : أن له أن يمسك بالأرض ، فإن غصبت وكانت إجارتها لعمل معلوم خير بين الفسخ أو الصبر ، وإن كانت إلى مدة خير بين الإمضاء وأخذ الغاصب بأجرة المثل وبين الفسخ . وإن غصبها مؤجرها بعض المدة أو كلها فلا شيء له . نص عليه . ويتخرج أن يكون كغصب غيره .

ولا تنعقد الإجارة إلا على نفع مباح معلوم لغير ضرورة ، مقدور عليه ، يستوفى مع بقاء عينه ، كإجارة الدار لمن يسكنها أو يتخذها مسجداً ، أو الإنسان لحجامة أو اقتصاص ، أو إراقة خمر ، أو الكتاب للنظر ، أو النقد للوزن ونحوه . فأما النفع المحرم ، كالغناء والزمر ، وحمل الخمر للشرب ، أو المعجوز عنه ، كنفع الآبق والمغصوب ، أو المفني للعين ، كشعل الشمع ، أو المتعذر منها ، كزراع الأرض السبخة : فالعقد عليه باطل .

ولا بد من تقدير النفع بعمل أو مدة ، فإن جمعها فقال : استأجرتك لخياطة هذا الثوب اليوم . فعلى روايتين .

ويجوز أن يؤجر المسلم نفسه من الذمي . وعنه المنع في الخدمة خاصة . ولا يجوز أن تؤجر المسلمة نفسها إلا بإذن زوجها .

ولا يجوز أخذ الأجرة على الأذان ، وإمامة الصلاة ، وتعليم القرآن ، والتفقه ،
والنباية في الحج ، وعنه الجواز فإن أعطى لذلك شيئاً بغير شرط جاز . نص عليه .
ويكره كسب الحجاماة للحر دون العبد .

ولا تجوز إجارة المشاع مفرداً إلا من الشريك ، وعنه ما يدل على جوازه .
وإذا أكرى راكبين إلى مكة بما يتبعهما من محمل ووطاء وغطاء ونحوه بغير
رؤية لم يصح . فإن وصف ذلك فعلى وجهين .

وتجوز إجارة العين مدة تبقى في مثلها . وإن طالت ، أو لم تل العقد .
وإذا أكرى دابة لمدة غزاته ، كل يوم بدرهم : جاز ، ويتخرج النع .
وإن استأجر الدار كل شهر بكذا فعلى روايتين ، فإن قلنا : يصح فلـكل
واحد منهما الفسخ عقيب كل شهر إلى تمام يوم .

ومن استأجر أجيراً بطعامه وكسوته جاز ، وعنه لا يجوز ، حتى يصفه .
وكذلك الظئر . ويستحب أن تعطى عند الفطام عبداً أو أمة إذا أمكن ، للخبر .
وإن استأجر لطحن حب ، أو حصد زرع ، أو نسج غزل ثوباً بر به أو ثلثه .
فعلى روايتين .

وإذا قال : إن خطت ثوبي اليوم فبدرهم ، وإن خطته غداً فبدانق ، أو إن
خطته رومياً فبعشرة ، وفارسياً فبخمسة : لم يصح ، وعنه صحته .
وتجب الأجرة بالعقد ؛ ويستحق بتسليم العين ، أو العمل إن كانت على عمل ،
فإن أجلت جاز .

ومن ركب سفينة رجل ، أو دخل حمامه ، أو أعطاه ثوباً فقصره ، ويعرف
بأخذ الأجرة على ذلك . فله أجرة المثل .

ومن استأجر شيئاً ، فله أن يؤجره ، ويعيره لمن يقوم مقامه .
وإذا استأجر أرضاً لزراعة الحنطة فله زرع مادونها ضرراً ، كالشعير والبقلاء .

فإن زرع ما فوقها مضرة ، كالقطن والدخن لزمه تفاوتهما في أجرة المثل مع المسمى . نص عليه . وقال أبو بكر : تجب أجرة المثل لا غير .

ومن اكرت دابة إلى مكان فجاوزته ، أو لحمل شيء فزاد عليه ، لزمه المسمى وأجرة المثل للزيادة ، وقيمة الدابة إن تلفت .

وإذا ضرب المستأجر الدابة ، أو المعلم الصبي ، أو الزوج امرأته ضرب العادة ، لم يضمن ما تلف به .

ويضمن الأجير المشترك - وهو الذي قدر نفعه بالعمل - ما تلف ، كدق القصار ، وزلق الحمال ، سواء عمل في بيت المستأجر أو غيره .

ولا يضمن ما تلف بغير فعل منه ولا تعد . ولا يستحق أجرته إلا أجرة ما عمله في بيت المستأجر ، وعنه لا أجرة له ، إلا للبناء في بيته وغير بيته ، وعنه له أجرة البناء مطلقا ، وأجرة المنقول بشرط عمله في بيته ، فإن أتلفه أو حبسه على الأجرة فتلف فللمالك تضمينه قيمته معمولا ، وعليه أجرته أو قيمته غير معمول ، ولا أجرة عليه .

فأما الأجير الخاص ، وهو من استؤجر إلى مدة ، فلا يضمن جنايته ، إلا أن يتعمدها .

ولا ضمان على حجام ولا ختان ولا بزاع ، إذا عرف حذقهم ولم تحن أيديهم . وإذا ادعى على الخياط أنه فصل خياطته على غير ما أمر به ، فالقول قوله مع يمينه .

باب السبق

لا تجوز المسابقة بعوض إلا على الخيل والإبل والسهام ، فتصح بشرط تعيين المركوبين والرامين ، وإيجاد نوع القوسين والمركوبين ، وتحديد المسافة بما جرت به العادة ، وبذل العوض بما جرت به العادة ، وبذل العوض معلوما من أحد المتسابقين أو من غيرهما .

فإن سبق مخرج السبق أحرزه ، ولم يأخذ من الآخر شيئا ، وإن سبق من

من لم يخرج فالسبق له ، وإن جاء معا بقى السابق للملكه . فإن كان العوض
منهما فهو قار ، إلا أن يدخل بينهما محلا لم يخرج شيئا تكافؤ فرسه فرسيهما
ورميهم رميها . فإن سبق المحلل أو أحدهما أحرز السبقين ، وإن سبق مع أحدهما
فسبق الآخر بينهما .

ويحصل سبق في الإبل والخيل بسبق الكتف ، وفي الرمي بالإصابة
المشروطة .

وهي إما مفاضلة بأن يجعل السبق لمن فضل صاحبه باصابتين من عشر
رميات ، وإما مبادرة بأن يجعل لمن سبق إلى المصابتين من عشر رميات ، مع
تساويهما في الرمي .

ولابد من معرفة الغرض صفة وقدره . ومتى أطارته الريح فوق السهم مكانه
حسب ، إلا أن يكونا شرطا إصابة مقيدة ، ويشك فيها لو كان مكانه .
وليس للمسابق أن يجنب مع فرسه فرسا يحرضه على العدو ، ولا أن يصيح به
حالة السباق .

باب العارية

ومن أعير شيئا فله أن ينتفع به بالمعروف ، ولا يضمن ما أتلفه الانتفاع من
أجزائه . وليس له أن يؤجره إلا باذن في مدة معلومة ، وهل يعيره ؟ على وجهين .
فإن استعاره ليرهنه على دين عليه جاز ، ومتى طوب بفساكه لزمه . فإن
بيع في الدين لزمه أكثر الأمرين من قيمته أو ثمنه .

وإذا أعير فرسا للفرز فسمهم الفرس له كالحليس والمستأجر ، وعنه أنه للعير .
ومن أعار أرضا لدفن ميت فرجع قبل أن يبلى ، أو سفينة لحل متاع ،
فرجع وهي في اللجة ، أو حائطا لوضع خشب ، ثم طلب إزالته : لم يكن له ذلك
ولا الأجرة لما يستقبل ، فإن زال الخشب عن الحائط بهدم أو غيره لم يجز
رده إلا بإذنه

وإن أعاره أرضا للزرع فرجع ، وهو مما يحصد قصيلا حصدا ، وإلا لزمه تركه إلى الحصاد بلا أجرة عندي .

وقال أصحابنا : له الأجرة من وقت الرجوع ، وإن أعارها لغرس أو بناء مطلقا ، أو إلى مدة فانقضت : لزمه قلعه إن كان مشروطا عليه ، وإلا لزم رب الأرض أخذه بقيمته ، أو قلعه وضمان نقصه . فإن امتنع فيهما بقي في أرضه مجانا ، وكذلك غرس المشتري وبناءه إذا فسح البيع لعيب أو فلس . ولرب الأرض التصرف فيها بما لا يضر بالشجر ، ولرب الشجر دخولها لمصلحة الثمر . ومن طلب منهما أن يبيع الآخر معه ، فهل يحجر ؟ يحتمل وجهين .

وإن أعار الأرض لغرس أو بناء إلى مدة لم يملك الرجوع قبلها . رواه ابن منصور .

وقال أصحابنا : يملكه حسبا يملكه بعدها ، ومن استعار شيئا أو غصبه فعليه مؤنة رده ، بخلاف ما استأجره .

وإذا تلفت العارية ضمننت بقيمتها يوم التلف ، وعنه : إن شرط نفى ضمانها لم يضمن .

وإذا اختلفا في رد العارية ، أو قال : أعرتك ، فقال : بل أجرتنى ، أو قال : غصبتنى ، فقال : بل أجرتنى ، أو أعرتنى : فالقول قول المالك مع يمينه .

وإن قال عقيب العقد : أجرتك . فقال : بل أعرتنى ، فالقول قول القابض . وإن كان قد مضى مدة لمثلها أجرة خلف المالك وأعطى أجرة المثل عند أبي الخطاب وقيل : له المسمى . وعندى : له الأقل منهما .

باب الغصب

وهو الاستيلاء على مال الغير ظلما من عقار وأم ولد وغيرهما . ويلزم الغاصب رده وأجرة نفعه مدة غصبه . وما تلف أو تعيب منه ، أو من زيادته المتصلة أو

المنفصلة ضمنه . ويضمن إذا تلف وهو مكيل أو موزون بمثله ، أو بقيمة المثل إذا أعوزه يوم إعوازه .

ويضمن ما سوى ذلك بقيمته يوم تلفه في بلده من نقده . وعنه أن عين الدابة من الخيل والبغال والحمير : تضمن بربع قيمتها ، وأن بعض الرقيق المقدر من الحر يضمن بمقدر من قيمته ، كما سنوضحه في الديات . والأول أصح . ولا يضمن نقص قيمته بتغير الأسعار مع رد ولا تلف .

ومن غصب عبدا فأبقى لزمته قيمته ، فإن رجع رده وأخذ القيمة . وإن غصب خشبة فبنى فوقها نقض بناؤه وردت . وإن رفع بها سفينته لم تقلع وهي في اللجة . وقيل تقلع إذا لم يكن فيها حيوان محترم ، ولا مال للغير . وإذا خلط المغصوب بما يمتاز منه لزمه تخليصه . وإن لم يتميز ، كزيت خلطه بمثله ، لزمه مثل مكيله منه . وإن خلطه بدونه ، أو بخير منه ، أو بغير جنسه : فهما شريكان بقدر قيمتهما .

وقال القاضي : ماتعذر تمييزه كالتالف يلزمه عوضه من حيث شاء . وإذا غير المغصوب فأزال اسمه ، كطحن الحب وضرب النقرة دراهم ، وطبخ الطين آجرا ونحوه فهو للمالك ، وعلى الغاصب نقصه ، ولا شيء له لزيادته ، وعنه يصير للغاصب وعليه عوضه ، وعنه يخير المالك بينهما .

وإذا غصب ثوبا فصبغه ، فهما شريكان بقدر قيمة الثوب والصبغ ، وأيهما زادت قيمته فزيادته للمالك ، وإن نقصت فعلى الغاصب . وأيهما طلب قلع الصبغ منع ، ويحتمل أن يمكن إذا ضمن نقص حق الآخر .

وإذا غصب أرضا ففرسها لزمه القلع وتسوية الحفر وما نقصت بالفرس . وإن زرعها خير ربهما بين ترك الزرع إلى الحصاد بالأجرة ، وبين تملكه بقيمته ، وعنه بنفقته . فإن حصده الغاصب قبل تملكه تعينت له الأجرة .

وإن حفر فيها بئرا ، فله طمها وإن سخط المالك ، إلا أن يبرئه من ضمان

ما يتلف فيها . فهل يصح البراء ويمنع من طمها ؟ على وجهين .

ومن اشترى أرضا فبني ، أو غرس فيها ، ثم استحققت فللمستحق قلع ذلك ، ثم يرجع المشتري على البائع بنقصه ، وعنه ليس له قلعه إلا أن يضمن نقصه ، ثم يرجع به على البائع .

وإذا غصب دراهم فأتجر بها فربحها للمالك ، وإن اشترى في ذمته بنية قدحها ، ثم نقدتها ، فكذلك . وعنه : الربح للمشتري .

ومن قبض مقبوضا من غاصبه ولم يعلم ، فهو بمنزلة في جواز تضمينه العين والمنفعة ، لكنه يرجع إذا غرم على الغاصب بما لم يلتزم ضمانه خاصة :

فإذا غرم ، وهو مودع أو متهب قيمة العين والمنفعة ، رجع بهما .

والمستأجر يرجع بقيمة العين والمنفعة ، والمشتري والمستعير عكسه ، ويسترد المشتري والمستأجر من الغاصب مادفعا إليه من المسمى بكل حال .

ولو أحبل المشتري الأمة فولده حر ، وعليه فداؤه بقيمته يوم وضعه ، وعنه بمثله في القيمة ، وعنه يخير فيهما ، وعنه بمثله في الصفة تقريبا ، ويرجع بما عدمه من المهر والأجرة ونقص الولادة وفداء الولد .

فأما قيمة الأمة ، أو أورش البكارة : فلا يرجع به ، وعنه ما يدل على أنه إنما حصل له نفع يقابله ، كالمهر والأجرة في البيع وفي الهبة وفي العارية ، وكقيمة الطعام إذا قدم له أو وهب منه فأكله ، فإنه لا يرجع به بحال .

ولو ضمن المالك ذلك كله للغاصب جاز ، ولم يرجع على القابض إلا بما لا يرجع عليه . ولو كان القابض هو المالك فلا شيء له لما يستقر عليه لو كان أجنبيا وما سواه فلي الغاصب .

وجناية العبد المنصوب على سيده مضمونة على غاصبه ، وجنایته على غاصبه مهددة إلا في القود . فلو قتل عبدا لأحدهما عمدا فله قتله به ، ثم يرجع السيد بقيمته على الغاصب فيهما .

ومن استخدم حرا غصبا ضمن منفعتة ، وإن حبسه ولم يستخدمه ،
فعلی وجهين .

ومن أ تلف خرا لمسلم أو ذمی أو خنزیرا أو کلبا . أو کسر صلیبا ، أو آلة لهو :
لم یضمن . وإن کسر إناء ذهب أو فضة ، أو إناء فیه خمر مأمور بإراقتها : فعلی
روایتین .

و یتخرج أن یضمن الذمی خمر الذمی .

ولو فتح قفصا عن طائر ، أو حل قید عبد ، فذهبا ضمنهما .

وإن حل زقا فیه سمن جامد فسال بالشمس أو بریح ألقته : فعلی وجهین
ومن حفر بئرا فی سابلة لنفع المسلمین لم یضمن ما تلف فیهما . وعنه إذا لم یکن
ذلك یأذن الإمام ضمن ، وإن حفرها لنفسه ضمن ، وإن كانت فی فئانه .

ومن سقط فی محبرته بتفریطه دینار غیره ، فلم یمخرج : کسرت لإخراجه مجانا
وإن لم یکن منه تفریط ضمن رب الدینار کسرها ، فإن بذل له ربها مثل دیناره
فهل یجب قبوله ؟ علی وجهین .

باب الودیعة

یلزم المودع حفظ الودیعة فی حرز مثلها إما بنفسه ، أو بمن یحفظ ماله عادة
کزوجهه أو أمته . فإن عین له المالك حرزا لم یجز له نقلها عنه ، إلا لحادث الغالب
منه التوی فیجب .

وقیل : إن نقلها لغير حاجة إلى مثل العین أو أحرز منه جاز ، ما لم ینه .
وقیل : یجوز نقلها إلى الأحرز دون المائل .

فإن قال : لا تنقلها وإن خفت ، أولا تقم علیها ، أولا تعلف البهیمة ، فواقفه
أو خالفه لم یضمن . فإن تعدی فیهما بأن جعدها ثم أقر بها ، أو منع دفعها بعد
الطلب والتمکن ، أو انتفع بها ، أو أخذها لیتفقها ثم ردها ، أو کسر ختمها ،

أو خلطها بما لا يتميز منه ضمن ، وإن تميزت لم يضمن .

وإن أخذ درهما لينفقه ثم رد فتلف الكل : لم يضمن إلا ما أخذ .

وإن رد بدله ولم يتميز ، فهل يضمن الكل ؟ على روايتين .

وإذا أراد سفرأ ، ومالكها غائب ، سافر بها ، إن كان أحرز لها ،

وإلا أودعها الحاكم ، وإن تعذر فلتقة .

فإن أودعها لغير عذر فتلفت عند الثاني : فللمالك تضمين أيهما شاء ، وقراره

على الثاني إن علم ، وإلا فعلى الأول ، اختاره القاضي . وظاهر كلامه : المنع من

تضمين الثاني إذا لم يعلم .

وإذا دفعها بمكان ، وأعلم بها ساكنه : فهو كما لو أودعه ، وإن أعلم غيره أو لم

يعلم أحداً ضمن .

وإذا قال : أذنت لي في دفعها إلى فلان ، وقد فعلت ، قبيل قوله عليه فيها .

ولو جردها فقال : لم تودعني ، ثم ثبتت بيينة أو إقرار ، فادعى ردأ أو تلفاً

سابقاً لجحوده : لم يسمع منه . وإن أتى بيينة . نص عليه . وقيل : يسمع بالبيينة .

وإن ادعى ردأ متأخراً وله بيينة سمعت ، وإلا حلف خصمه . ولو كان قال :

مالك عندي شيء قبيل قوله فيها . فإن مات فادعى وارثه أنه أذآن موروثه لم يقبل

إلا بيينة . فإن تلفت عند الوارث لم يضمن ، إلا إذا أمكنه الرد ، ولم يعلم

ربها بها .

ومن أودعه اثنان مكيلاً أو موزوناً ينقسم ، ثم طلب أحدهما قدر حقه والآخر

غائب : لزم المودع ذلك ، قاله أبو الخطاب .

وقال القاضي : لا يجوز ذلك إلا عن قسمة يأذن الحاكم ، وكذلك إن كان

حاضراً أو أبى أخذ حقه والإذن في الأخذ لصاحبه .

باب الشفعة

لا تجب الشفعة إلا لشريك في عقار يجب قسمته ، وعنه تجب له في كل مال ، إلا في منقول ينقسم ^(١).

وتجب في الشقص المبيع بمثل ثمنه الذي استقر عليه العقد إن كان مثلياً ، وإلا فبقيته يوم استقرار العقد . ولا تجب في موهوب ولا موصى به . وفيما جعل عوضاً لغير مال : كموض النكاح ، والخلع ، وصلاح الدم : ثلاثة أوجه .

أحدها : يؤخذ بقيته . والثاني : بقيمة مقابله . والثالث : لا شفعة فيه .

ولا شفعة في بيع الخيار ما لم ينقص . نص عليه . وقيل : يجب .

وخيار الشفعة على الفور ، بأن يشهد ساعة علمه بالطلب ، أو يبادر فيه بالضى المعتاد إلى المشتري . فان تركهما لغير عذر سقطت شفعته ، وعلى أنه على التراخي كخيار العيب .

وقال القاضي : يتقيد بالجلس .

وإذا دل في البيع أو توكل فيه لأحدها لم تسقط شفعته . وإن أسقطها قبل البيع فروايتان . ولو ترك الطلب تكديماً للخبر بطلت شفعته إن أخبره اثنان يقبل خبرهما .

ولو ترك الوضى شفعة الصبي فهي له إذا بلغ . نص عليه . واختاره الخرقى . وقال ابن بطة : تسقط ، وقال ابن حامد : إن تركها الولي والحظ له فيها بقيت له ، وإلا سقطت .

(١) بهامش الأصل : لا تجب الشفعة إلا بشروط سبعة . أحدها : البيع . الثاني : أن يكون عقاراً ، أو ما يتصل به من البناء والفراش . الثالث : أن يكون شقصاً مشاعاً . الرابع : أن يكون مما ينقسم . الخامس : أن يأخذ الشقص كله . السادس : إمكان أداء الثمن . السابع : المطالبة على الفور ساعة علمه . والله أعلم .

ومن لم يعلم شفيعه حتى باع حصته فهل تسقط ؟ على وجهين .
ولو أظهر له المشتري زيادة في الثمن ، أو أنه موهوب له ، أو أن الشراء لفلان
ونحو ذلك فقبضه ، أو قسم عليه لفنيته ، فبني المشتري وغرس ، ثم علم الشفيع
شفيعته باقية .

ويلزمه أخذ البناء والفرس بقيمته ، أو قلعه وضمان نقصه . فإن امتنع منها
سقط حقه .

وليس للشفيع أخذ بعض الشقص إلا أن يتلف بعضه ، فإنه يأخذ الباقي
بقسطه من ثمنه .

وقال ابن حامد : إن كان التلف سماويا لم يأخذ الباقي إلا بكل الثمن .
ولو كان البيع شقصا وسيفا أخذ الشقص بقسطه .

ومتى تعدد المشتري أو العقد فذلك صفتان ، للشفيع أخذ إحداها ، وإن
تعدد البائع أو المبيع وأتمد العقد فعلى وجهين .

وإذا اجتمع شفعا فالشفعة بينهم على قدر حقوقهم ، وعنه على عددهم ،
فإن عني أحدهم لم يكن للباقيين إلا أخذ الكل أو الترك .

ولو كان المشتري شريكا زاحمهم بقسطه ، ولم يملك تركه ليؤجبه على غيره .
وإذا طلب الشفيع أن يمهل بالثمن أمهل اليومين والثلاثة . فإن تعذر عليه
سقطت شفيعته ، فإن كان الثمن مؤجلا أخذ به إلى أجله إن كان مليئا ، أو كفله
ملىء ، وإلا فلا شفعة له .

وإذا باع المشتري الشقص قبل الطلب أخذه الشفيع من أى المشتريين شاء
بما اشتراه ، لكنه إن أخذه من الأول رد ثمن الثانى عليه .

ولو أجره المشتري انفسخت الإجارة من حين الأخذ . وإن وقفه أو وهبه
سقطت الشفعة . نص عليه .

وقال أبو بكر : لا تسقط ، وينقض تصرفه . ولا يصح تصرف المشتري بحال .

وإذا فسخ البيع بإقالة أو عيب في الشقص فالشفيع نقض الفسخ والأخذ .
وإن فسخه البائع لعيب في الثمن المعين قبل الأخذ بالشفعة سقطت ، وإن كان قد
أخذ بها أمضيت . وللبيع إلزام المشتري بقيمة الشقص ، فيتراجع الشفيع والمشتري
بفضل ما بين القيمة والثمن ، فيرجع به من وزنه منهما على الآخر .

وإذا اختلفا في قدر الثمن فالقول قول المشتري ما لم يأت الشفيع ببينة .
وإذا أقر البائع بالبيع وجحد المشتري أخذ الشفيع بما قال البائع ، كما لو اختلفا
في الثمن وتحالفا . وقيل : لا تجب الشفعة .

وعهدة الشفيع أبداً على المشتري إلا فيما جحد ، فإنها على البائع ، ولاشفعة
لكافر على مسلم .

باب إحياء الموات

إذا أحيى المسلم بإذن الإمام أو بدون إذنه مواتاً ، بأن حازه بحائط ، أو عمره
العامة العرفية لما يريد له : فقد ملكه إلاموات بلدة لكفار صولحوا على أنها لهم ،
أو مافيه معدن ظهر قبل إحيائه ، أو ما قرب من العامر ، وتعلق بمصلحته ، فإن لم
يتعلق بمصلحته فعلى روايتين .

وموات العنوة كغيره يملكه به . ولاخراج عليه ، وعنه لا يملك به ،
لكن إن أحيى مواتاً عنوة لزمه عنه الخراج ، وإن أحيى غيره فلا شيء عليه فيه
ونقل عنه حرب : عليه عشر ثمره وزرعه .

وقال ابن حامد : لا يملك الذي الإحياء في دار الإسلام .

والموات : كل أرض باثرة لم يعلم أنها ملك ، أو ملكها من لاعصمة له ،
فإن لم يعرف لها يومئذ مالك ، وقد ملكها متقدماً مسلم ، أو ذمي ، أو مشكوك
في عصمته ، كخراب باد أهله ولم يعقبوا : لم يملك بالإحياء ، وعنه يملك به ، وعنه يملك
مع الشك في سابق العصمة دون التيقن .

ومن حفر بئرًا في موات ملكها وملك حريمها خمسًا وعشرين ذراعًا من كل جانب ، وإن سبق إلى بئر عادية لحريمها خمسون ذراعًا . نص عليه . وقيل : حريم البئر قدر الحاجة لترقية ماؤها .

وإذا حفر الإمام مواتًا للدواب التي تحت حفظه جاز ، ما لم يضيق على الناس ، ولا يمنع منه من يضعفه البعد في طلب النجعة . ويجوز لمن بعده من الأئمة تغييره ، إلا ما حماه النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل : لا يجوز .

ومن حَجَّرَ مواتًا أو أقطعه له الإمام لم يملكه ، لكنه أحق به ، ووارثه من بعده ، وله هبته ، وفي بيعه وجهان . فإن بادر الغير فأحياه ، أو أحيى ما حماه الإمام فهل يملكه ؟ على وجهين .

ومن أحيى أرضًا فظهر بها معدن جامد فهو له ، فأما ماؤها وكلؤها ومعدنها الجاري فلا يملكه . ولا يجوز بيع شيء منه قبل حيازته . وعنه له ذلك ويملكها . وما فضل من مائه لزمه بذله لبهائم الغير ، وفي بذله لزعه روايتان .

وإذا كان الماء في نهر مباح سقى من في أعلاه ، حتى يبلغ الماء إلى الكعب ثم يرسل إلى من يليه .

ويجوز الجلوس في متسع الرحاب والشوارع للبيع والشراء إذا لم يضر بالمارة ، وأحق الناس به من أقطعه له الإمام ما لم يتعد فيه ، ثم من سبق إليه ، ما لم ينقل عنه قماشه ، وإن سبق إليه اثنان عين أحدهما بالقرعة ، وقيل : بتعيين الإمام . ومن سبق إلى معدن مباح فهو أحق بما ينال منه .

فإن طال مقامه أو مقام الجالس في الشوارع ، فهل يزال ؟ على وجهين . ويملك بالأخذ ما يذبذبه الناس رغبة عنه .

ومن سيب دابته بملكه لانهقطاعها ، أو عجزه عن علقها ، ملكها الغير باستنقاذه لها .

باب الوقف

لا يصح الوقف إلا في عين يجوز بيعها ويدوم نفعها مع بقائها ، عقارا كانت أو منقولاً . مفرداً أو مشاعاً .

ولا يصح الوقف المجهول ولا الوقف عليه ، كقوله : وقتت أحد عبيدي أو على أحد أبنائي ، ولا يصح إلا على بر كالمساجد والفقراء والإنسان المعين ، مسلماً كان أو ذمياً . فلو وقف مسلم أو ذمي على الكنيسة ، أو قال : على الأغنياء أو على قطاع الطريق لم يصح .

ولا يصح الوقف على حربي ولا على مرتد ولا حل ، ولا لبهيمة ، ولا عبد قين ، وفي المسكاتب وجهان . وفي وقف الإنسان على نفسه روايتان .

ولو وقف على غيره ، واستثنى الغلة لنفسه مدة حياته جاز . نص عليه . ومن وقف شيئاً فالأولى أن يذكر في تصرفه جهة تدوم ، كالفقراء أو نحوها . فإن اقتصر على ذكر جهة تنقطع كأولاده صح ، وصرف بعدها في مصالح المسلمين وعنه يصرف في أقاربه . ثم في المصالح ، ويختص به من الأقارب : الوارث ، غنياً كان أو فقيراً ، وعنه أقرب العصبة . ولذلك حكم من وقف ولم يسم مصرفاً . فإن وقف على جهة لا تصح مصرفاً ، كعبدته ونفسه في رواية ، ثم على جهة تصح : صح الوقف ، وصرف إلى الجهة الصحيحة في الحال .

وقيل : إن كان للجهة الباطلة انقراض يعرف : صرف مع بقائها مصرف المنقطع وقيل : لا يصح أصل الوقف .

ولا يصح الوقف المشروط فيه الخيار ، ويتخرج أن يصح ويلغو الشرط . وفي الموقت والمعلق بشرط وجهان .

ولو قال : وقتت بعد موتي صح من الثلث ، ذكره الخرق . وقيل : هو كالمعلق بالشرط .

وبصح بالقول والفعل الدال عليه ، بأن يجعل أرضه مسجداً أو مقبرة أو رباطاً ،
ويأذن للناس فيما جعلت له ، وعنه لا ينمقد إلا بالقول . وصرأحه : وقت ،
وحبست ، وسلبت ، وكنائاته : تصدقت ، وحرمت ، وأبدت .

ويشترط لسكنايته : أن ينويه أو يقرن حكمه أو أحد ألفاظه بها .

ويلزم الوقف بمجرد إيجابه ، وعنه يشترط أن يخرج الواقف عن يده . وقيل :
يشترط قبوله إذا كان على آدمي معين .

وإذا وقف على زيد وعمرو وأبي بكر ، ثم على المساكين فن مات من الثلاثة
أو ردّ ، فخصته لمن بقى ، وإن رد الثلاثة أو ماتوا فهو للمساكين .

وإذا لزم الوقف ملك الموقوف عليه رقبته ، فتلزمه زكاة ماشيته وأرض جنابته ،
ويملك تزويج أمته ، والنظر فيه إذا لم يشترط لغيره ، وهل يستحق به الشفعة ؟
على وجهين .

وفي رواية أخرى : أن رقبته ملك لله تعالى ، فتمنع الزكاة والشفعة ، ويكون
النظر والتزويج للحاكم ، والجنابة في الغلة ، وقيل : في بيت المال .
وولد الموقوفة من زوج أو زنا وقف معها .

فأما من وطء شبهة : فتجب قيمته على الواطئ ، وتصرف إلى مثله . ويحتمل
أن يكون الولد وقيمه من الغلة .

ونفقة الوقف من غلته ، ما لم يشترط من غيرها ، ويرجع في قسمتها إلى
شرط الواقف : في الجمع ، والترتيب والإطلاق ، والتقييد ، والتسوية ، والتفضيل .
وإذا أمكن حصر أهل الوقف وجب استيعابهم ، وإن لم يمكن فله أن يقتصر
على ثلاثة ، وما دونها على وجهين .

ومن أئلف الوقف لزمته قيمته تصرف في مثله . ولا يجوز بيعه إلا لتعطل
نفقه ، كفرس حبس عطب ، وحانوت أو مسجد خرب ولم يوجد ما يعمر به ،
فبيعه الناظر فيه ، ويصرف ثمنه في مثله . وكذلك المسجد إذا لم ينتفع به في

موضعه ، وعنه يباع المسجد ، ولكن تنقل آله إلى مسجد آخر . ويجوز بيع بعض آله وصرفها في عمارته .

وما استغنى عنه المسجد من زيت وحصر جاز صرفه في مساجد آخر ، وفي مساكن جيرانه .

وإذا وقف مسجد وفيه نخلة جاز أكل ثمرتها إن استغنى عنها المسجد ، وإلا بيعت وصرفت في مصالحه . وإن أحدثت فيه فإنها تطلع .

وإذا بنى مسجد بإذن الإمام في طريق واسع ، ولم يضر المارة جاز ، وإن لم يكن يأذنه فعلى روايتين .

باب اللقطة

كل حيوان ممتنع عن صغار السباع ، كالإبل والبقر والخيل والظباء والطيور ونحوها . فلا يجوز التقاطه ، ومن التقطه وكتبه حتى تلف ضمنه بقيمته مرتين . نص عليه .

وإن دفعه إلى نائب الامام برى ، والتقاط ماسوى ذلك جائز من الغنم والفصلان والنقد^(١) والمتاع وغيره ، إذا أمن الملتقط نفسه عليه ، وقوى على تعريفه وإلا كان كالغاصب ، والأفضل تركه . نص عليه .

وقال أبو الخطاب : إن كان بمضيعة لا يأمن فيها عليه فأخذه أفضل .

ويجب تعريف لقطة الخل والحرم على القور حولا بالنداء في مجامع الناس ، ولا يصفها فيه ، بل يقول : من ضاع منه شيء أو نفقة . فإذا عرفها حولا ولم تعرف ، ملكها .

وفي اعتبار قصده للملكها وجهان ، وعنه لا تملك بسوى الأثمان بحال . وله الصدقة بها بشرط الضمان . على روايتين ، وعنه لا يملك لقطة الحرم بحال .

(١) النقد - بفتح النون والقاف - صغار الغنم .

وما التقطه صبي أو سفيه عرفه وليهما وملاكه .

وما التقطه فاسق ضم إليه عدل في حفظه وتعريفه . وما التقطه عبد فله إعلام سيده به مع عدالته . وللسيد مع عدالة العبد أخذه منه ، أو تركه ، فإن لم يعلم به سيده حتى عرفه واستهلكه : ملكه وثبت في ذمته قيمته ، وعنه لا يملكه فتمتعلق قيمته برقبته ، كما لو أتلفه قبل الحول .

ولقطة الحر والمكاتب سواء ، ولقطة المعتق بعضه بينه وبين سيده ، وقيل : يكون مع المهايأة لمن وجدت في يومه . وكذلك أكسابه النادرة من ركاز وهدية ونحوه . ومن ملك ما التقطه لم يتصرف فيه حتى يعرف قدره ووصفه ، وما كان معه من وكاء ووعاء ونحوه .

ومن جاء يطلب اللقطة فوصفها أعطى بلايمين ولاشهود ، فإن ادعاها غيره وأقام بينة أخذها من الواصف . فإن تلفت عنده ملك تضمينه ، ولم يملك تضمين الدافع . وقيل : يملكه ويرجع بما يضمن على الواصف ، ما لم يكن أقر له [أي : لللتقط] بالملك . وإذا وصفها نفسان جعلت بينهما ، وقيل : يقرع بينهما ، فمن قرع حلف وأخذها وتسترد اللقطة بزيادتها ، إلا المنفصلة الحادثة بعد ملكها ، فإنها على وجهين . واللقطة إذا تلفت أو تعينت كالأمانة لا تضمن إلا بعد ما تملك ، فتضمن ويعتبر تقويمها يوم عرف ربها .

وإذا تداعى دفينة بدار مؤجرها ومستأجرها فهي لواصفها مع يمينه . نص عليه ومن جعل لواحد ماله جعلاً لم يستحقه ، إلا أن يلتقطه وقد بلغه الجمل قبل التقاطه ، والقول قول المالك في قدره .

ولا يستحق الجمل بغير شرط إلا في رد الآبق خاصة ، فإن له الجمل بالشرع ديناراً أو اثني عشر درهماً ، وعنه إن رده من خارج المصرفه أربعون درهماً ، ولو كان الجمل لبناء أو خياطة قبلته في أثناء العمل فآتمه بنية الجمل استحق منه بالقسط .

ويجوز فسخ الجمالة للمالك . وعليه للعامل أجره ما عمل .

باب اللقيط

اللقيط حر مسلم في جميع أحكامه ، إلا أن يوجد ببلد الكفر فإنه كافر ، وقيل : مسلم ، وقيل : إن كان فيه مسلم فهو مسلم ، وإلا فهو كافر .

ويستحب الإشهاد على اللقيط واللقطة ، وقيل : يجب عليه دونها ، وقيل : يجب عليهما ، وما وجد معه من نقد وعرض فوقه أو تحته أو مشدودا إليه ، أو بقربه ، أو مدفونا عنده دفنا طريا فهو له ، ولخاصته أن يتفق عليه منه بدون إذن الحاكم ، وعنه يجب استئذانه . فإن لم يوجد معه شيء فنفقته في بيت المال ، لأنه مصرف ميراثه .

وحضانة الملتقطة إلى الحر الأمين .

وله السفر به من بدو إلى حضر ، وبالعكس لا يجوز ، وأما من حضر إلى حضر فعلى وجهين . فإن التقطه اثنان وامتاز أحدهما بكونه موسرا أو مقيا قدم . وإلا أقرع بينهما ، فإن تنازعا أيهما التقطه قدم من له يد ما لم تكن للآخر بينة ، وهل يحلف ؟ على وجهين ، فإن تساويا في اليد أقرع بينهما . وإن تساويا في عدمها أعطاه الحاكم لمن يرى منهما أو من غيرهما ، إلا أن يصفه أحدهما فيقدم . ولا حضانة لفاسق ولا كافر على مسلم ، فأما البدوي المتنقل في المواضع ، فعلى وجهين .

وإذا بلغ اللقيط المحكوم بإسلامه فنطق بأن الكفر دينه لم يقر ، وكان مرتدا ، وقيل : يقر فيلحق بما منه ، أو تقبل منه الجزية إن كان من أهلها . ومن ادعى رق مجهول النسب من لقيط أو غيره ، فشهدت بينة أنه له ، أو أن أمته ولدته في ملكه : حكم له به . وإذا شهدت أن أمته ولدته ، ولم تقل في ملكه : فعلى وجهين .

فإن لم تكن بينة والمدعى رقه طفل أو مجنون في يد المدعى فالقول قوله أنه رقيقه ، إلا أن يدعيه المتلقط فلا يكفي قوله .

وإن كان المدعى بالغا عاقلا فأنكر ، فالقول قوله أنه حر ، وفي المميز وجهان
فإن أقر المدعى رقه بعد إنكاره له لم يقبل ، وإن لم يسبق منه إنكار ولا ما يدل
عليه قبل ، وإن كان قد باع واشترى وتزوج وطلق لم يقبل إقراره ، وعنه يقبل
فيما عليه دون ما على غيره

باب الهبة

لا تصح الهبة إلا فيما يقدر على تسليمه ويباح نفعه ، مقدرا كان أو مشاعا ،
ولا تصح في مجهول إلا ما تذر علمه كالصلح ، ولا يصح توقيتها ولا تعليقها
بشرط كالبيع .

وتنقذ بما يعد هبة في العرف ، كقوله : خذ هذا لك فيأخذه أو يقول : نخلتك
وأعطيتك وملكتك وأعمرتك ، وجعلته لك عمرك أو عمرى ونحوه ، فيقول : قبلت
أو رضيت ونحوه ، فإن شرط على المتهب عوده إليه إن مات قبله ، وهو الرقبي ،
أو عوده بكل حال إليه ، أو إلى ورثته : صح العقد دون الشرط . وعنه صحتهما .

ولا تلزم الهبة ولا تملك إلا مقبوضة بإذن الواهب ، فإن كانت في يد المتهب
لزم عقيب العقد ، وعنه لا تلزم حتى يمضي زمن يتأق قبضها فيه ، وعنه لا تلزم
إلا بإذن الواهب في القبض ، ومضى زمن يتأق فيه قبضها . وعنه أن هبة المعين
تلزم بمجرد العقد بكل حال .

وإذا مات الواهب قبل اللزوم للقبض فوارثه يقوم مقامه في اختيار التقبض
أو الفسخ ، وقيل : يبطل العقد ، كما لو مات المتهب .

ويجب التعديل في عطية الأولاد ، وسائر الأقارب على حسب موارثهم .
فإن خص بها بعضهم أو فضله ولم يعدل حتى مات ، فهل للباقيين فسخها ؟ على
روایتين ، وإن فضل بينهم في الوقف جاز . نص عليه . ويحتمل المنع .

وليس لواهب أن يرجع في هبته ، وإن لم يُثَبَّ عليها ، سوى الأب ، وهل ترجع المرأة فيما وهبته زوجها بمسألته ؟ على روايتين .

ومتى زاد الموهوب عن ملك الولد ، ثم عاد بعقد أو إرث فلا رجوع للأب ، وإن عاد بفسخ فعلي وجهين .

وإن تعلق به حق يقطع تصرفه ، كالهن وحجر الفلّس والكتابة إذا لم يجز بيع المسكاتب : فلا رجوع حتى يزول .

وإن تعلق به رغبة بأن تزوج الولد أو تداين فعلي روايتين .

ولو زاد الموهوب زيادة منفصلة رجع فيه دونها ، وقيل : يرجع بهما ، وإن كانت منفصلة فهل تمنع الرجوع ؟ على روايتين .

وللأب أن يملك على ولده ما شاء من ماله إذا لم يضرَّ به ، ويحصل تملكه بالقبض مع القول أو النية ، ولا ينفذ تصرفه فيه قبله . ولا يضمن ما أتلفه أو انتفع به من ماله .

وما ثبت له في ذمته يبيع أو قرض أو إرث لم يملك مطالبته به ، ومتى قضاه إياه في مرضه ، أو أوصى بقضائه كان من صلب للمال ، وإلا سقط بموته . نص عليه . وقيل : لا يسقط .

وليس للرجل منع زوجته من التبرع بما لها ، وعنه له منعها من تجاوز الثلث .

كتاب الوصايا

تصح الوصية من كل عاقل مكلف . ولا تصح من طفل أو مجنون أو مبرس . وتصح من الصبي الذي يعقلها إذا جاوز العشر . وعنه إذا جاوز السبع . وقيل : لا تصح منه حتى يبلغ . وفي وصية السفیه وجهان .

ولا تصح ممن اعتقل لسانه وصية ولا إقرار بالاشارة ، ويحتمل أن يصح . ومن وجدت له وصية بخطه عمل بها . ونص فيمن كتب وصيته وختمها وقال : اشهدوا بما فيها : أنه لا يصح ، فتخرج المسألتان على روايتين . ..

ويجوز الرجوع في الوصية ، ويحصل بالقول وما يدل عليه ، كبيع الموصى به وهبته . فإن كاتبه أو دبره أو أوجهه في يوم أو هبة فلم يقبل ، أو خلطه بما لا يتميز أو أزال اسمه ، فطحن الحب ، ونسج الغزل ، وهدم الدار ونحوه . فعلى وجهين . أحدهما : أنه رجوع . وإن أجر العبد ، أو زوج الأمة ، أو خلط طعاماً أوصى بقبض منه بغيره : لم يكن رجوعاً .

ولو وصى بمعين لزيد ، ثم أوصى به لعمرو ، فليس برجوع ، فأيهما مات قبل الموصى كان للباقي ، وإلا تشارك فيه .

ولو قال : ما أوصيت لزيد فهو لعمرو ، فقد رجع .

ولو قيد وصيته بشرط كقوله : إن مت في مرضي هذا ، أو بعد سنة ، فقد وصيت بكذا ، أو فعبدى حر : تقيدت به وبطلت بفواته .

ولا تجوز وصية صحيح ولا مريض بشئ لو ارثه ، ولا بأكثر من الثلث لغيره إلا أن يميزها الورثة . وعنه تلزم الوصية بالوقف على الوارث في الثلث ، كما في حق الأجنبي .

ولا تصح إجازة الورثة ولا ردھم حتى يموت الموصى . وإجازتهم تنقيد

لا ابتداء عطية ، فتلزم بدون القبول والقبض ، ومع جهالة المجاز ، ومع كونه وفقاً على المجيز .

ولو كان عتقا فولأؤه للعوصى تختص به عصبته ؛ ولو جاوز الثلث زاحم ، ما لم يجاوزه .

ولو كان المجيز : والد المجازله لم يملك فيه رجوعاً . وفوائد هذا الأصل كثيرة ومع ذلك تعتبر إجازة المجيز في مرضه من ثلثه ، كالصحيح إذا حاجى في بيع له فيه خيار ثم مرض في مدة الخيار ، تصير محاباته من الثلث .

ومن أجاز الوصية بجزء من مشاع ثم رجع ، وقال : إنما أجزت المال لظني قلة المال : قُبِلَ قوله مع يمينه . ويرجع بما زاد على ظنه ، وقيل : لا يقبل قوله .

وإن كانت الوصية عيناً أو مبنغاً مقدراً ، وقال : ظننت باقى المال كثيراً لم يقبل قوله ، وقيل : يقبل ، وقيل : يقبل مع يمينه .

وتصح وصية من لا وارث له بكل ماله ، فإن كان له وارث من زوج أو زوجة بطلت في قدر فرضه من الثلثين ، وعنه لا تصح وصيته ^(١) إلا بالثلث .

باب تبرعات المريض

كل تبرع منجز من هبة ومحاباة ونحوهما في مرض الموت الخوف القاطع صاحبه ، فلا يجوز لو ارث . ولا زيادة على الثلث أخيره إلا بإجازة الورثة كالوصايا . فأما المرض الممتد كالسل والجذام إذا لم يقطع صاحبه ، فعطيته من رأس المال ، وعنه من الثلث ، نقلها حرب .

والحامل إذا ضَرَبَها الطلق كالمريض حتى تنجو من نفاسها ، وعنه إذا صار لها ستة أشهر .

(١) في نسخة بالهامش : وصية .

ومن حضر الضفين وقت القتال ، أو ركب البحر وقد هاج ، أو قدّم اليقتص منه . أو وقع الطاعون ببلده : فهو كالمریض ، وعنه كالصحيح الآمن .

ووقف المریض على الوارث كهتبه له ، وعنه يلزم في الثلث .

فعلی هذه إذا وقف داراً لا شيء له سواها على ابنه وابنته بالسوية . فلم يميزاه لزم وقف ثلثها بينهما بالسوية ، وكان ثلثاها بينهما ميراثاً . وإن ردّ الابن وحده فله ثلثا الثلثين إراثاً وللبنث ثلثهما وقفاً . وإن ردت البنث وحدها فله ثلث الثلثين إراثاً ، وللابن نصفهما وقفاً وسدسهما إراثاً ، كما رده من وقف عليه .

وإن رد الابن التسوية بينهما ، لا أصل الوقف ، فله نصف الثلثين وقفاً وسدسهما إراثاً ، وللبنث ثلثهما وقفاً ، وقيل لهما ربعهما وقفاً ، ونصف سدسهما إراثاً وهو سهو .

وعلى الرواية الأولى : لا يلزم وقف شيء من الدار إلا بإجازة ، فتعمل في كل الدار ما عملته في الثلثين على الثانية .

وإذا أعتق المریض ابن عمه ، أو أمته وتزوجها ، أو اشترى ذا رحم يعتق عليه من يرثه عتقوا من الثلث ، وورثوا . نص عليه .

وقيل : لا يرثون ، وعنه يعتق ذو الرحم من رأس المال ويرث .

فإذا أعتقناه من الثلث وورثناه فاشترى مریض أباه بضمن لا يملك غيره وترك ابناً عتق ثلث الأب على الميت ، وله ولأوه ، وورث بثلثه الحر من نفسه ثلث سدس باقيها الموقوف ، ولم يكن لأحد ولاء على هذا الجزء . وبقيّة الثلثين إراث للابن يعتق عليه ، وله ولأوه ، وإذا لم نورثه فولأوه بين ابنه وبين ابن ابنه أثلاثاً .

ولو ملك من يعتق عليه بهبة أو وصية ، أو أقر أنه أعتق في صحته ابن عمه عتقا من رأس المال وورثنا على المنصوص ، وقيل : لا يرثان .

ولو اشترى المریض بماله من يعتق على وارثه صح وعتق على الوارث قولاً واحداً .

ولو قال الصحيح لعبده : إذا جاء رأس الشهر فانت حر ، فجاء وهو مريض
فهل يعتق من الثلث ، أو من رأس المال ؟ على وجهين .
ومن دبر أو أعتق وهو مريض بعض عبد باقيه له أو لغيره وثلثه يحتمله كله
عتق كله ، ويعطى في المشترك قيمة حقه ، وعنه لا يعتق منه فيهما إلا ما أعتقه ،
وعنه السراية في المنجز دون التدبير .

وإذا أعتق عبيد لا يملك غيرها ولم يجره الورثة : أعتقنا أحدهما بالقرعة إن
خرج من الثلث ، وكل الثلث من الآخر ، وإلا عتق منه بقدره .
فإن كان عليه دين يستغرقهما بيعا فيه ، وعنه ينفذ العتق في الثلث ، وإن
تساوت قيمتهما وقد أعتق أحدهما بعينه ، ومات وله ابنان ، فقال أحدهما : إني
أعتق هذا ، وقال الآخر : بل هذا عتق من كل عبد ثلثه ، وكان لكل ابن سدس
العبد الذي عينه ونصف الآخر ، فإن قال أصغرها : أبى أعتق هذا ، وقال الأكبر :
أعتق أحدهما لا بعينه ، أفرع بينهما . فإن خرجت القرعة لغير المعين فهو كما لو عينه
الأكبر بدعواه ، والحكم على ما ذكرنا . وإن خرجت للمعين عتق ثلثاه ورق
ثلثه مع الآخر .

ولو أعتق ثلاثة أعبد فمات قبله أحدهم أفرع بينهم . فإن خرجت الحرية
للميت تبينا موته حرا من التركة ، وتمننا الثلث إن بقيت منه بقية بالقرعة من
الآخرين ، وإن خرجت لأحد الحيين جعلناها كل التركة ، فأعتقنا بقدر ثلث
قيمتها ، ذكره أبو بكر وحكاه عن أحمد .

وقيل : يقرع بين الحيين فقط ، ويسقط حكم الميت .

وإذا باع المريض من وارث بثلث المثل ، أو وصى لكل وارث معين بقدر
حقه صح ، وقيل : لا يصح إلا بإجازة .

ولو باع محابة من وارث أو أجنبي كبيع عبد قيمته ثلاثون بعشرة فلم يجر الورثة
صح مع ثلثه بالعشرة ، وكان الثلثان كالمهبة يردهما الوارث ويرد الأجنبي نصفهما

وعنه يبطل بيع الكل مع الوارث . ويصح مع الأجنبي في نصفه بنصف الثمن ، وهو الأصح عندى .

وطريقه : أن ينسب الثلث من المحاباة ، فبقدر نسبته يصح من المبيع البيع ، وعلى الروایتين : للمشتري الخيار لتفريق الصفقة عليه .

فإن فسخ وطلب قدر المحاباة ، أو طلب الإمضاء في الكل وتكميل حق الورثة من الثمن لم يكن له ذلك ، وعنه رواية ثالثة : يصح البيع في العبد كله ويرد للمشتري الوارث بما قيمته عشرين ، والأجنبي نصفها عشرة أو يفسخان .

ولو جاني في إقالة من سلم ، أو في بيع ينافي ربا الفضل ، كمن أسلف رجلا عشرة في كَرَّ حنطة ، ثم أقاله في مرضه وقيمه ثلاثون ، أو باع مريض كَرَّ حنطة قيمته ثلاثون بِكَرَّ حنطة قيمته عشرة : تعين الحكم هنا بطريق الرواية الوسطى قولاً واحداً ، لإفضاء غيره إلى ربا الفضل أو الإقالة في السلم بزيادة ، وهما ممتنعان . وإذا جاني المريض أجنبياً في بيع شِقْصٍ ، وشفيعه وارث : فله الأخذ بالشفعة ، وعاد البيع نصفه بالإرث ، فيبقى لورثته المال كله إلا نصف شيء .

وإذا اختلف الورثة وصاحب العطية : هل أعطيها في الصحة أو المرض ؟ فالقول قولهم . فإن اتفقا أنها كانت في رأس الشهر ، لأن الأصل الصحة ودعوى الوصية موافقة ، فكان القول قوله ، ثم إذا اختلفا في مرض المعطى فالقول قول المعطى .

ومن أعطى أو أوصى لغير وارث في الظاهر ، فصار عند الموت وارثاً أو بالعكس ، فالاعتبار بحالة الموت .

فعلى هذا : لو وهب المريض زوجته ماله فماتت قبله ، ولا مال لها سواه ، أفضى إلى الدور . فنعمل بطريقة الجبر ، فنقول صحت الهبة منه في شيء : يعدل ذلك شيئين . فإذا جبرت وقابلت خرج الشيء خمس المال ، وهو ما صحت فيه الهبة ، فيحصل لورثته أربعة أخماس ماله ، ولمصبتها خمسة .

وإذا ضاق الثلث عن العطايا والوصايا وزع بين الكل ، وعنه يقدم العتق ،
وعنه يبدأ بالأول فالأول من العطايا ، ثم بالوصايا مُسَوًى فيها بين متقدمها
ومتأخرها ، وهو الصحيح .

فعلی هذا : لو تصدق في مرضه بثلاث ماله ، ثم اشترى أباه صح الشراء ، ولم
يعتق عليه ، إذا اعتبرنا عتقه من الثلث .

ولو اشترى أباه بماله وهو تسعة دنانير ، وقيمته ستة : فعندى تنفيذ الحباة
لسبقها العتق . ولا يعتق عليه ، كالتى قبلها .

وقال القاضى : يتحصان هنا ، فينفذ ثلث الثلث للبائع محابة ، وثلثاه للمشتري
عتقا ، فيعتق به ثلث رقبته ، ويرد البائع دينارين ، ويكون ثلثا المشتري مع
الدينارين ميراثا .

وإذا كان على الميت واجب ، كدين وحج وكفارة : أخرج من رأس المال ،
والتبرع من ثلث الباقي .

فإن قال : أدوا الواجب من ثلثي بُدئ به ، فإن استغرق الثلث بطل التبرع ،
وقيل : يتزاحمان فيقسم الثلث بينهما . ويتم الواجب من رأس المال ، فيدخله
الدور . فإذا كان الواجب عشرة دراهم والتبرع مثليه عشرين والتركة ثلاثين :
جَعَلَتْ تَقْصَةُ الواجب شيئا ، يكن الثلث عشرة إلا ثلث شيء ، وبين الواجب
والوصية أثلاثا ، للواجب منه ثلثه ، وهو ثلاثة دراهم وثلث إلا تسع شيء . فاضْمَمُ
إليه الشيء يكن ثلاثة وثلثا وثمانية أنساع شيء ، يعدل الواجب عشرة ، فيكون
للشيء سبعة ونصفا وهو القيمة ، ويكون للتبرع خمسة . والله أعلم .

باب الموصى له

إذا أوصى لبنى فلان لم يتناول النساء ، إلا أن يكونوا قبيلة .
وإن وصى لولد فلان فهو لبنيه وبناته بالسوية ، وهل يتناول ولد البنين ؟
على روايتين [الصحيح تناول] .
ويختص ذلك بالموجودين من ولده حال الوصية . نص عليه . وعنه أنه يعم
كل من ولد له قبل موت الموصى .

وإن وصى لولد ولده ، أو ذريته ونسله ، أو عقبه : دخل فيه ولد البنات ، وعنه
لا يدخلون ، وعنه إن قال : ولد ولدى لصلبي لم يدخلوا ، وإلا دخلوا [وهو المذهب] .
وإن وصى لذوى رحمه : فهو لكل منتسب إليه من جهة أمه أو أبيه أو ولده ،
وإن وصى لقرباته اختص بولده وقربة أبيه وإن علوا ، وعنه لا يجاوزها أربعة
آباء ، وعنه لا يجاوز ثلاثة [وهو المذهب] وعنه إن كان يصل قرابة أمه في
حياته دخلوا وإلا فلا . وأهل بيته وقومه كقرباته . نص عليهما . وقيل : كذوى
رحمه . ونساؤه كذوى رحمه ، وقيل : كقرباته . وعترته ذريته ، وقيل : عشيرته
ومواليه ، يتناول المولى من فوق ومن أسفل .

وقال ابن حامد : يقدم المولى من فوق . وأهل سكنه هم أهل دربه وجيرانه ،
أربعون داراً من كل جانب ، وعنه مستدار أربعين داراً .
والأياشي : كل من لا زوج له من رجل أو امرأة كالعزّاب ، ويحتمل أن
يختص بالنساء .

والأرامل : النساء اللاتي فارقهن الأزواج . نص عليه . وقيل : هو للرجال
والنساء .

وإن وصى لأقرب قرباته وله أب وابن تساويا . وقيل : يقدم الابن .
والجد والأخ سواء . وقيل : الأخ أولى [والأخ للأم إذا أدخلناه في القرابة سواء]
والأخ للأبوين أولى منهما .

وإذا أوصى مسلم لأهل قريته أو قرابته : لم يتناول كافرهم إلا بتسميته .
وإن كان الموصى كافرا فهل يتناول مسلمهم ؟ على وجهين .
والوقف كالوصية في ذلك كله .

ولا تصح الوصية للحمل إلا أن تضعه لدون ستة أشهر من حين الوصية . وقيل
إذا وضعته بعدها لزوج أو سيد لم يلحقهما نسبه ، إلا بتقدير وطء قبل الوصية ،
صحت له أيضا .

وإذا قال : وصيت بثلاث لأحد هذين ، أو قال : لجاري محمد ، وله جاران بهذا
الاسم : لم تصح الوصية ، وعنه : صحتها ، كما لو قال : أعطوا ثلاثي أحدهما .
فعلى الأولى لو قال : عبدى غانم حر بعد موتى وله مائتا درهم ، وله عبدان بهذا
الاسم : أعتق أحدهما بالقرعة ، ولا شيء له من الدراهم ، نقله حنبل .
وعلى الثانية : هي له من الثلث . نص عليه في رواية صالح ، واختاره أبو بكر .
ومن أوصى لم كاتبه أو مدبره أو أم ولده صح . فإن لم يتسع الثلث للمدبر
ووصيته بدى بنفسه ، وبطل ما يجز عنه الثلث من وصيته .
ومن وصى لعبده القين بثلاث ماله عتق إن احتمله ، وأخذ ما فضل منه ،
وإلا عتق منه بقدره . وإن وصى له بربع ماله ، وقيمته مائة ، وله سواء ثمانمائة عتق
وأعطى مائة وخمسة وعشرين .

ويتخرج أن يعطى مائتين تكفيلا لعتقه بالسراية من تمة الثلث .
وإن وصى له بمائة أو بمعين لم يصح ، وعنه يصح .
وإذا قتل الموصى له الموصى بعد وصيته بطلت ، وكذلك التدبير .
وإن وصى له بعد الجرح أو دبره لم تبطل ، وقيل في الحالين روايتان .
وتصح الوصية للحربي ، وفي المرتد وجهان .
وتصح للمسجد وللقرس الحبيس .
فإن مات فالوصية للولد ، أو بقيتها للورثة .

ولا تصح الوصية للكنيسة ، ولا بيت نار ، ولا لكتب التوراة والإنجيل .
وإذا أوصى بثلاثة لصنف من أهل الزكاة قسم فيهم كقسمتها .
وإذا أوصى ابني هاشم لم يتناول مواليتهم ، فإن وصى لزيد بشيء وأوصى
بشيء للمساكين أو جيرانه وزيد منهم : لم يعط من وصيتهم . نص عليهما .
وإذا أوصى بثلاثة لزيد والمساكين فلزيد نصفه .
وإن أوصى به لحي وميت يجهل موته فللحي نصف الثلث ، وتلغو وصية الميت ،
وإن علم موته فكذلك . وقيل : للحي كل الثلث ، إلا أن يقول : هو بينهما ،
فله النصف لا غير .

ولا يشترط للوصية القبول ، إلا أن تكون لآدمي معين ، ومن قبل ثم رد
لم يصح رده ، وقيل : يصح قبل القبض فيما كيل أو وزن دون المعين .
ولا يصح قبوله ولا رده قبل موت الموصى . فإن مات الموصى له قبله بطلت
الوصية ، وإن مات بعده وقبل أن يقبل ويرد فوارثه يقوم مقامه ، نقله عنه صالح .
ونقل عبد الله وابن منصور تبطل الوصية ، ومن قبل ما أوصى له به تبيننا أنه
ملكه عقب الموت . وقيل : هو قبل القبول للوارث ، فيختص بنائه المنفصل بينهما .
وقيل : هو على ملك الميت فيتوفر بنائه ثلثه .

فعلى هذا : لو وصى بعبد لا يملك غيره ، قيمته عشرة ، فلم يجز الورثة :
فكسب بين الموت والقبول خمسة : دخله الدور . فجعل الوصية شيئاً ، فتصير
التركة عشرة ونصف شيء ؛ تعدل الوصية والميراث ، وهما ثلاثة أشياء ، فيخرج
الشيء أربعة بقدر خمسي العبد ، وهو الموصى به . وتزداد التركة من الكسب
درهين ، فأما بقيته فحدث على ملك الورثة وجهاً واحداً .

وإذا تلف الموصى به قبل القبول بطلت الوصية به على الوجوه كلها .
وإن تغير في سعر أو صفة قوّم بسعره يوم الموت على أدنى صفاته من حين
الموت إلى القبول على الأول ، وعلى الآخرين : يعتبر وقت القبول سعراً وصفة .

ومن لم يقبل ما وصى له به حتى مات فقبل وارثه وقلنا : يصح ملكه فإنه يملكه من حين قبوله على الوجه الثانى والثالث ، وعلى الأول يتبين : أنه ملك لموروثه ، فيصرف فى ديونه ووصاياه ، ويعتق عليه إن كان ذارحم منه ، ويرثه .
ومن أوصى أن يعتق عنه عبده بعينه لم يعتق حتى يعتقه الوارث ، فإن أبى أعتقه السلطان عليه ، لكن أكسابه بين الموت والاعتاق : له خاصة .

وأما نماء العطية للمنجزة من حينها إلى حين الموت : فتبيع لها إن خرجت من الثلث ؛ فهو لصاحبها ، وإلا كان له بقدر ما خرج له منه ، ولا يحسب من التركة . فإذا أعتق فى مرضه عبداً لا يملك غيره ، فكسب قبل الموت مثل قيمته دخله الدور ، فنقول : قد عتق منه شيء ، وله من كسبه مثله شيء أيضاً . ولورثة السيد شيئان مثلاً عتق منه ، فصار العبد وكسبه المائل له يعدل أربعة أشياء ، فإن الشيء نصف العبد ، فيعتق منه النصف ، ويتبعه نصف الكسب ، ويبقى للورثة نصف العبد ونصف الكسب ، وذلك مثلاً ما عتق منه .

ولو كسب تسعة أمثال قيمته . قلنا : عتق منه شيء فيتبعه من كسبه تسعة أشياء وللورثة شيئان ، فإن العبد وتسعة أمثاله يعدل اثنا عشر شيئاً . فالشيء خمسة أسداس العبد . فيعتق ذلك منه ، ويتبعه خمسة أسداس الكسب ، فيبقى للورثة سدسه وسدس الكسب ، وذلك مثلاً ما عتق منه .

باب الموصى به

فإذا أوصى له بعبد من عبيده مبهما فله أحدهم بالقرعة [وهو اختيار الخرق] وقيل : يتعين بتعيين الورثة ، فإن هلكوا إلا واحداً تعين للوصية . فإن لم يكن له عبيد بطلت الوصية . وقيل : تصح ويشتري له عبد ، كما لو قال : أعطوه عبداً . ولو وصى له بعبد معين فاستحق بعضه فله ببقية .

وإن وصى له بثلاث ثلاثة أعبد فاستحق اثنان أو مائتا فله ثلث الباقي ، وقيل جميعه إذا لم يجاوز ثلث قيمتهم .

وإن وصى له بثلاث صبرة مما يكال أو يوزن فتألف ثلثاها فله الباقي ،
وقيل : ثلثه .

ومن أوصى له بعين حاضر ، وبقية ماله دين أو غائب ، فله ثلث المعين ، وكل
ما حصل للورثة من الدين أو الغائب شيء من المعين بقدر ثلثه . وتعتبر قيمة الحاصل
بسرعه يوم الموت على أدنى صفته من يوم الموت إلى يوم الحصول .

وحكم المكاتب حكم المدبر . ويصح أن يوصى بمكاتبه ، ويقوم الموصى له
مقامه . ويعتبر من الثلث أقل الأمرين من قيمة مكاتبه ، أو ما بقي عليه .

ويصح أن يوصى برقبة لرجل وبنجومه لآخر ، فإن أدى عتق ، وبطلت
الوصية بالرقبة . وإن عجز فهو لصاحب الرقة . وتبطل الوصية بالنجوم فيما بقي ،
فإن قال الموصى له بالنجوم : أنا أنظره لم يلتفت إليه .

وإذا أوصى لرجل بمنفعة أمته أبداً ، ولآخر برقبتها أو بقاها للورثة
فإنه يصح .

ولمالك الرقة بيعها وهبتها ، ولصاحب المنفعة استخدامها حضراً وسفراً ،
وإيجارها وإعارتها ، ووطؤها ، وقيل المهر للمالك الرقة ، وولدها من زوج أو زنا
لصاحب الرقة ، وقيل : هو بمنزلتها .

وكذلك له قيمتها إذا قتلت ، وقيمة ولدها إذا وطئت بشبهة ، وقيل : يشتري
بهما ما يقوم مقامهما . ونفقتها على مالك النفع ، وقيل : على مالك الرقة ، وقيل :
في كسبها ، وتزويجها إليهما .

وتصح الوصية بما لا يقدر على تسليمه ، وبما تحمل أمته أو شجرته أبداً ،
أو إلى مدة ، فإن حصل منه شيء ، وإلا بطلت فيه الوصية .

وتصح بغير المال مما يباح نفعه ، كالكلب المعلم والزيت النجس ونحوهما ،
وله ثلثه لا غير ، وقيل : إن كان له مال سواء وإن قل فله كله .

وإذا أوصى أن يشتري عبد زيد بألف ويعتق ، فلم يبعه ، أو طلب أكثر

قالألف للورثة ، وإن اشتروه بدونها ، أو قال : أعتقوا عنى عبدا بألف فاشترؤا بدونها عبدا يساويها فالباقي لهم .

وإن أوصى أن يشتري عبد زيد ويعتق ويعطى مائتا درهم فأعتقه زيد أعطى وصية الدرهم .

ولو أوصى بألف يشتري بها فرسا للغزو^(١) ومائة تنفق عليه ، فاشترؤا فرسا يساوى ألفا بدونها ، صرف تمام الألف فى النفقة مع المائة . نص عليه . ويحتمل أن يكون للورثة .

وإذا أوصى من لا حج عليه بأن يحج عنه بألف : صرف من ثلثه فى حجة بعد أخرى كفايتها حتى ينفد الألف ، وإن قال : حجة بألف فالألف من الثلث لمن يحج عنه ، عينه أو لم يعينه ، فإن أبى من عينه أن تحج بطلت الوصية .

ولو قاله من عليه الحج صرفت الألف فى المسألتين كما سبق ، لكن إنما يحقسب من الثلث ما فضل عن نفقة المثل للفرص ، ومتى أبى الممين أن يحج أقيم غيره بنفقة المثل ، والفضل للورثة .

ومن أوصى بثلث ماله تناول المتجدد والموجود ، وإن لم يعلم الموصى به ، وعنه لا يتناول المتجدد إلا أن يعلم به ، أو يقول فى وصيته بثلثى يوم أموت .

ومن قتل عمدا أو خطأ فدينه تركته يقضى منها ديونه ، وتنفذ منها وصاياه وعنه : أنها حادثة للورثة ، ولا شىء فيها لدين أو وصية .

باب حساب الوصايا

إذا أوصى بجزء معلوم كالثلث والخمس ونحوه فخذ من مخرجه ، واقسم الباقي على مسألة الورثة . فإن انقسم وإلا ضربت المسألة أو وقفها فى ذلك المخرج ، فما

(١) فى نسخة بهامش الأصل « فرسا فى سبيل الله » .

بلغ فنه يصح الميراث والوصية ، ثم تضرب ما للموصى له في مسألة الورثة أو وقفها وما لكل وارث في بقية المخرج بعد الوصية ، فما بلغ فهو له ، وكذلك يعمل إذا أوصى بأجزاء تجاوز الثلث إذا أجاز له الورثة ، فإن لم يميزوا جمعت سهام الوصايا من مخرجها فقضتها ثلث المال .

فإذا أوصى لرجل بنصف ماله ولآخر ربعه ، وله ابنان فأجازا ، أخذت للنصف والربع ثلاثة من أربعة ، يبقى سهم لابنين فتصح من ثمانية . وإن رداً جعلت الثلث ثلاثة فيكون لابنين ستة . فإن أجازا أحدهما فاضرب مسألة الرد في مسألة الإجازة تكن اثنين وسبعين للمجاز له سهمه من مسألة الإجازة مضروباً في مسألة الرد ، ولن رد عليه سهمه من مسألة الرد مضروباً في مسألة الإجازة ، والباقي للابنين ، وإن أجاز أحدهما لهما ورد الآخر ، فللمجيز سهمه من مسألة الإجازة مضروباً في مسألة الرد أو وقفها ، ولن رد سهمه من مسألة الرد مضروباً في مسألة الإجازة والباقي للوصيتين على ثلاثة .

وإن أجاز أحدهما لواحد ، أو أجاز كل واحد لواحد فاعمل المسألة على الرد ، ثم خذ من المجيز لمن أجاز له ما نسبته إلى تمام وصيته كنسبة سهام المجيز من الثلثين . فإن حصل معك كسر فابسط الكل من جنسه .

وإذا جاوزت الوصايا المال فاجعلها كفروض عائلة . فإذا أوصى بالنصف والثلث والثلثين فخذها من مخرجها تكن تسعة ، فاقسم عليها مع الإجازة المال ، ومع الرد الثلث . فإن أجاز بعض الورثة هذه الوصايا فاعمل المسألة على الرد ، ثم اقسّم حق المجيز بين الوصايا كقسمة الثلث . وإن شئت ضربت مسألة الرد في مسألة الإجازة وعملت كما قدمنا ، غير أن المجيز ههنا لا شيء له عند القسمة ، وإن أجاز كلهم أو بعضهم بعضها ، أو أجاز بعضهم بعضاً وبعضهم بعضاً آخر : ففيما يعطى المجاز له وجهان .

أحدهما : يعطى ما يصيبه عند الإجازة للجميع ، وعلى هذا إن عملت بطريق الباب أصبت ، لأن المجاز له لا يتعين حقه برد أو إجازة للآخر .

والوجه الثانى - وهو أصح - يعطى بمقتضى جزئه المسمى فى وصيته مع الإمكان ، وإلا فالمكن منه ، ولا تجب طريقة الباب على هذا الوجه لزيادة حق المجاز له بالرد على صاحبه .

فإذا خَلَفَ ابنين ، وأوصى بالكل والثلث ، فمسألة الرد من اثنى عشر ، لصاحب الكل ثلاثة ، ولصاحب الثلث سهم ، ولكل ابن أربعة .

ثم من أجاز لصاحب الثلث دون صاحب الكل أعطاه نصف تنمة الربع على الوجه الأول ، ونصف تنمة الثلث على الثانى :

ومن أجاز منهما لصاحب الكل دون صاحب الثلث أعطاه ثلاثة أرباع مافى يده على الأول ، وعلى الثانى جميع مافى يده ، لأنه لا يبلغ نصف تنمة ، وهو الواجب له به عليه لو أمكن .

فإذا أجاز لهما فرد صاحب الثلث بعد إجازتهما أو قبلها ولم يعلم برده ، فهل لصاحب الكل الكل ، أو ثلاثة أرباعه ؟ على وجهين .

ولو كان الرادّ صاحب الكل لزم الثلث لصاحبه وجهاً واحداً .

وإذا أوصى لرجل بعبد قيمته مائة ، ولآخر بثلث ماله وماله غير العبد مائتان فلن أوصى له بالعبد ثلاثة أرباعه ، وللآخر رבעه وثلث المائتين ، وإن لم تجز الورثة فلن أوصى له بالعبد نصفه ، وللآخر سدسه وسدس المائتين .

وطريقه : أن يجعل لكل واحد من أصل وصيته بقدر نسبة الثلث إلى مجموعهما . ويتخرج على الوجه الأول فى التى قبلها : أن يقسم الثلث بينهما على حسب مالهما فى حال الإجازة ، فيكون لصاحب الثلث خمس المائتين وعشر العبد ونصف عشره ، ولصاحب العبد رבעه وخمسه .

وطريقه : أن يجعل لكل واحد مما حصل له مع الاجازة بقدر نسبة الثلث إلى الحاصلين فيها .

وإذا أوصى لرجل بسهم من ماله أعطى سدسه ، وعنه له سهم مما يصح منه الفريضة مضافا إليها ، وعنه له مثل ما لأقل الورثة مضافا إلى مسألتهم .

وإن أوصى له بقسط أو جزء أو حظ أو نصيب أعطاه الورثة ماشاءوا .

وإن أوصى له بمثل نصيب وارث سماه ، فله مثل نصيبه مضموماً إلى المسألة ، وإن لم يسمه جعل كأقلم نصيباً . فله مع الابنين والبنات السدس ، ومع الزوجة والابن التسع .

وإن قال : أوصيت له بنصيب ابني فهو كقوله بمثله ، وقيل : لا تصح الوصية وإن أوصى له بضعف نصيب ابنه فله مثله ، وإن قال : بضعفيه فله ثلاثة أمثاله ، فإن قال بثلاثة أضعافه فله أربعة أمثاله ، كلما زاد ضعفاً زاد مرة واحدة ، وقيل : ضعفاً : مثله ، وثلاثة أضعافه ثلاثة أمثاله .

فإن أوصى بمثل نصيب ، وله أربعة إلا نصيب ابن خامس لو كان : فاضرب عدد بنيه الموجودين في عددهم بالخامس يكن عشرين ، فهذه للورثة ، فزد عليها للوصية ربعها إلا خمسا ، وهو واحد . فتصح من أحد وعشرين .
وإذا أوصى لرجل بسدس ماله ، ولآخر بنصيب ابن ، وله ثلاثة ، فهل يجعل كأحدهم مع الاحتساب بالسدس أو بدونه ؟ على وجهين .

فإن احتسبنا به وكانت الوصية بنصيب ابن وسدس الباقي بعد النصيب دخله الدور ، فاجعل التركة نصيباً وستة أسهم . فالنصيب للوصية ، وللأخرى سدس الباقي سهم ، يبقى خمسة لثلاثة بنين . فيخرج النصيب سهماً وثلاثي سهم .

فالتركة إذاً سبعة وثلثان ، فإذا بسطتها ليزول الكسر كانت ثلاثة وعشرين والنصيب خمسة ، وإن شئت قلت : للبنين ثلاثة أسهم ، ثم تقول : هذا مال ذهب سدسه ، فرد عليه مثل خمسه ، فيصير ثلاثة وثلثة أخماس . ثم زد مثل نصيب

ابن لوصية النصيب ، فتجتمع أربعة وثلاثة أخماس ، فإذا بسطتها ليزول الكسر صحت كما قدمنا ، وإن شئت ضربت مخرج كل وصية في مخرج الأخرى ، يكن هنا أربعة وعشرين ، ألق منها واحداً أولاً ، فإن الباقي هو المال ، ثم انقص من مخرج الوصية بالجزء واحداً أبداً يبقى خمسة هي النصيب .

وإذا أوصى له بنصيب ابن إلا ربع المال ، وبنوه ثلاثة . فقد فضل عليه كل ابن بالربع ، فخذ لكل ابن ربعاً يبقى ربع ، اقسمه بينه وبينهم ، فيخرج له نصف ثمن ، وهو سهم من ستة عشر ، ولكل ابن خمسة .

ولو قال : إلا ربع الباقي بعد الوصية ، فالباقي بعدها ثلاثة أنصباء ، فألق ربعها من النصيب يبقى ربعه هو الوصية . زده على أنصباء البنين وابتسط الكل أربعاً تصح من ثلاثة عشر .

ولو قال : إلا ربع الباقي بعد النصيب فالباقي بعده مال إلا نصيباً ، زد عليه ربعه ، وعادل به ثلاثة أنصباء يخرج خمسة أموال ، تعادل سبعة عشر نصيباً ، فأقلب وحول ، بأن تجعل المال سبعة عشر ، والنصيب خمسة فتكون الوصية اثنين . ولو أوصى بثاني ماله لوارث وأجنبي فرد على الوارث . فالثلث كله للأجنبي ، ولو أجازوا للوارث وحده فله الثلث ، فالثلث بينهما ، وهل للأجنبي الثلث أو السدس ؟ فيه الوجهان .

وإذا أوصى لرجل بمائة ، ولآخر بتمام الثلث على المائة ، ولثالث بثلث ماله فلم تجز الورثة ، فإن جاوز ثلثه مائتين فقليل : لكل وصية نصفها .

وقال القاضي : لصاحب الثلث نصفه ، ولصاحب المائة مائة ، ولصاحب التمام نصف ما فوق المائتين ، وهو الصحيح ، وإن جاوز الثلث مائة ولم يجاوز مائتين فعلى الأول : لكل وصية نصفها يعادل الأول لكل وصية .

وقال القاضي : لصاحب الثلث نصفه ، ونصفه الآخر كله لصاحب المائة دون صاحب الإتمام مع العادة به .

وعندى تبطل وصية التام ههنا ، ويقسم الآخرا ن الثلث ، كأن لا وصية لغيرهما ، كما إذا لم يجاوز الثلث مائة .

وإذا أوصى لرجل بعبد ولآخر بتمام الثلث عليه ، فمات العبد قبل الموصى قومت التركة بدونه ، ثم ألفت قيمته من ثلثها ، فما بقى فهو لوصية التام .

باب الموصى إليه

لا تصح الوصية إلا إلى عاقل بالغ عدل، وإن كان رقيقاً أو امرأة ، ويشترط إسلامه ، إلا أن يكون الموصى كافراً ففيه وجهان .

فإن وجدت هذه الشروط عند الموت دون الوصية فعلى وجهين [الصحيح الصحة] وعنه تصح الوصية إلى المراهق وإلى الفاسق ويضم إليه أمين ٤

ولا يصح أن يوصى إلا فى معلوم له فعله، كقضاء الديون ورد الودائع والغصوب وتفرقة الثلث ، والنظر لأطفاله ، وتزويج مواباته ، ويقوم الوصى مقامه فى الإيجاب وعدمه ، وعنه لا تصح الوصية بالنكاح . وقال ابن حامد : إن كان لها عصبية لم تصح الوصية بنكاحها ، وإلا فتصح .

ولو أوصى إليه باستيفاء ديونه والورثة بُلِّغَ خُضَّرَ أو غيب لم تصح .

وللموصى إليه قبول الوصية قبل موت الموصى وبعده ، وعزل نفسه عنها فيهما إذا وجد حاكماً ، وعنه ليس له عزلها بعد الموت ولا قبله إذا لم يعلمه بذلك .
وللموصى عزله متى شاء .

وليس للعبد إذا أوصى إليه أو وكل أن يقبل إلا بإذن سيده .

ومن أوصى إلى رجل ثم يعده إلى آخر فهما وصيان، إلا أن يقول : قد عزلت الأول . وليس لأحدهما أن يستقل بالتصرف ، إلا أن يجعل له ذلك . ومن مات منهما أو جُنَّ أو فسق أبدل بأمين .

وإذا جحد الورثة ديناً يعلم به الوصى أو بعض التركة الموصى بتفرقة ثلثها ،

وتعذر إثباته . فهل للوصى في الباطن قضاء الدين وتكامل الثلث من بقية التركة ؟
على روايتين [الصحيح : أن له ذلك] .

وكذلك من كان لميت عليه دين فقضى به ديناً يعلمه على الميت هل يبرأ في
الباطن ؟ على الروايتين [الصحيح : أنه يبرأ في الباطن ، وفي الظاهر لا يبرأ] .
ومن عليه لميت دين موصى به لمعين فله دفعه إليه ، وإن شاء إلى وصي
الميت . ولو كان ثم وصية غير معينة في دين لم يبرأ بدفعه إلا إلى الوارث والوصى
جميعاً .

وإذا احتيج إلى بيع شيء من العقار لقضاء دين أو نفقة للصغار وفي بيع
بعضه ضرر فالوصى يبيع الكل على الصغار والكبار إذا امتنعوا أو غابوا .
ومن أوصى لمولى عليه بمن يعتق عليه لزم وليه قبول الوصية ، إلا أن يكون
بحيث تلزمه نفقته ، فلا يجوز له قبولها . وإذا أوصى إليه بتفرقة الثلث ففرقه
ثم ظهر على الميت دين مستغرق لم يضمن الوصى ما فرقه ، وعنه يضمن .
وإذا قال : ضع ثلثي حيث شئت ، أو أعظه لمن شئت لم يجز له أخذه ، وله
صرفه إلى ولده عندي ، ومنع منه أصحابنا .

.. ومن مات بموضع لا حاكم فيه ولا وصى كالمفاوز والقفار جاز لمن حضره
من المسلمين حوز تركته ، وبيع ما يرى يبيعه منها ، إلا أن أحمد قال في الجوارى :
أحب إلى أن يلى يبيعن حاكم .

قال القاضي : هذا منه على طريق الاختيار .

ومن أوصى بوصايا ولم يجعل له وصياً ، أو مات عن واجب ، كزكاة وحج
وغيرها : فالورثة في تنفيذه كوصية لو كان . نص عليه .

كتاب الفرائض

الأسباب المثبتة للإرث ثلاثة لا غير : نكاحٌ ، ورحمٌ ، وولاءٌ عتقٌ ، وعنه يثبت عند عدمن بعقد الموالاة ، وإسلامه على يديه ، وبكونهما من أهل الديوان ، ولا يحمل عليه .

والجمع على توريثهم من الذكور عشرة : الابن وابنه وإن سفل ، والأب وأبوه وإن علا ، والأخ من كل جهة ، وابن الأخ للأب من الأم ، والعم وابنه كذلك ، إلا من الأم ، والزوج ، والسيد المعتق .

ومن الإناث سبع : البنت ، وبنت الابن ، والأم ، والجدة ، والأخت ، والزوجة ، والمعتقة .

وم على أربعة أضرب .

الأول : وارث بالفرض لا غير ، وم خمسة : الزوج ، والزوجة ، والأم ، والجدة ، وولد الأم .

فأما الزوج : فله من زوجته الربع إذا كان لها ولد أو ولد ابن ، والنصف مع عدمهما .

وللزوجة منه ، واحدة كانت أو أكثر : الثمن مع ولده أو ولد ابنه ، والربع مع عدمهما .

وأما الأم : فلها السدس مع الولد أو ولد الابن ، أو الإثنين فصاعدا من الإخوة والأخوات ، ولها فيما عدا ذلك الثلث إلا في مسألتين ، وهما : زوج وأبوان ، أو زوجة وأبوان . فإن لها ثلث الباقي بعد فرض الزوجة فيهما . وقد روى عنه : أنها ترث مع الفرض بالتعصيب إذا كانت ملاعنة . وسيأتى ذكره .

وأما الجدات فلا يرثن إلا مع فقد الأم . ولا يرث منهن إلا أم الأم ، وأم الأب ، وأم الجد ، وإن علون أمومة .

وفرض الواحدة وما فوقها : السدس إذا تحاذين ، وإلا فهو لأقربهن . وعنه أن البعدي من جهة الأم تشارك القرابي من جهة الأب .

والجدات المتحاذيات مثل : أم أم أم أم ، وأم أم أم أب ، وأم أم أبي أب . ولا يرث منهن جملة فوق ثلاث . وترث الجدة مع ابنها بأبي الميت أو جده . وعنه لا ترث .

فعلى هذه إذا كان مع الأب وأمه أم أم فلها السدس كاملاً . وقيل : نصفه معادة لها من الأب بأمه . وكذلك الوجهان لو كان معها أم أم أم ، إلا أن تسقط البعدي بالقرابي . فلا يكون لها شيء ، وعلى القول بالمعادة ، وتورث الجدة ذات القرابتين بهما . وعنه بأقواهما .

وأما ولد الأم : فلا يرثون إلا مع عدم العصبية : الولد ، وولد الابن ، والأب والجد . وللواحد منهما السدس ، ذكرًا كان أو أنثى . وللابنين فصاعداً الثلث بينهم بالسوية .

الضرب الثاني : الوارث بالفرض وله تعصيب بغيره ، وهو أربعة : البنات وبنات الإبن ، والأخوات من الأبوين ، والأخوات من الأب . فهؤلاء لا يفرض لهن مع إخوتهن ، ولا لبنات الإبن أيضاً مع ابن عمهن . بل يقتسمون ما ورثوا : للذكر مثل حظ الأنثيين . فإن عدم فللبنت الواحدة النصف ، وللبنتين فصاعداً الثلثان . وبنات الابن بمنزلة البنات إذا لم يكن معهن بنات . فإن كان معهن بنت واحدة فلهن معها السدس ، واحدة كانت أو أكثر ، تكملة للثلثين .

وإذا استكمل البنات الثلثين سقطت بنات الابن ، وكذلك إذا استكملها بنت وبنات ابن سقطت بنات ابن الابن ، إلا أن يكون فيهن أو يبازيهن أو أسفل منهن ذكر من بنى الإبن ، فيعصبهن فيما بقي . للذكر مثل حظ الأنثيين . ولا يعصب من أسفل منه بحال .

وفرض الأخوات من الأبوين كفرض البنات إذا لم يكن بنات . والأخوات من الأب مثلهن عند عدمهن ومعهن ، كبنات الإبن مع البنات ، لكن لا يعصبن من أسفل منهن بحال . والأخوات مع البنات عصبة ، يرثن ما فضل كالأخوة . ولهن تعصيب بالجد يذكروا في موضعه .

ولا يرث ولد الابن مع الابن بحال ، ولا ولد الأبوين أو الأب مع ثلاثة : الأب ، والابن ، وابنه وإن نزل . ولا يرث ولد الأب مع الأخ للأبوين .

الضرب الثالث : ذو فرض هو عصبة بنفسه ، وهو الأب والجد . فأما الأب : فليس له مع ذكور الولد إلا السدس فرضاً . وله مع إناث الولد السدس فرضاً ، والفاضل عن الفروض بالتعصيب ، وهو مع عدم الولد وولد الابن عصبة لا غير .

وأما الجد : فلا يرث إلا مع فقد الأب ، وهو كالأب في أحواله الثلاثة . وله حال رابع مع الإخوة والأخوات للأبوين أو للأب ، فيقاسمهم بمنزله أخ ، إلا إذا كان الثلث أحظ له فإنه يعطاه ، والباقي لهم . فإن كان معهم ذو فرض أعطى فرضه ثم للجد الأحظ من المقاسمة ، أو ثلث الباقي ، أو سدس جميع المال . فإن لم يفضل عن الفروض غير السدس أعطيه ، وسقط من معه منهم إلا في الأكدرية ، وهي زوج وأم وأخت وجد : للزوج النصف ، وللأم الثلث ، وللأخت النصف ، وللجد السدس . لم يقسم قسم الأخت والجد ، وهو أربعة من تسعة بينهما على ثلاثة . فصح من سبعة وعشرين : للزوج تسعة ، وللأم ستة ، وللجد ثمانية ، وللأخت أربعة . ولا فرض يبتدأ للأخت مع الجد . ولا عول في مسائلهما إلا في هذه المسألة . وإذا كان أم وأخت وجد : فللأم الثلث ، والباقي للجد والأخت أثلاثاً . وتسمى الخرقاء ، لكثرة أقوال الصحابة رضي الله عنهم فيها .

وولد الأب كولد الأبوين في مقاسمة الجد إذا انفردوا . فإن اجتمعوا عاد ولد

الأبوين الجد بولد الأب ، ثم أخذوا منهم قسمهم ، إلا أن يكون ولد الأبوين اختًا واحدة فيتم لها النصف . وما فضل لهم . ولا يقع ذلك في مسألة فيها فرض غير السدس .

فإذا كان جدُّ وأختان من جهتين : فالمال بينهما على أربعة ، ثم تأخذ التي للأبوين قسم الأخرى . ولو كانت معهم أخ لأب : فللجد الثلث ، ولتي من الأبوين النصف ، ويبقى للأخ وأخته السدس . ويصح من ثمانية عشر . فإن كان معهم أم فلها السدس ، وللجد ثلث الباقي ، وللأخت للأبوين النصف والباقي لهما . ويصح من أربعة وخمسين ، وتسمى مختصرة زيد . ولو كان معهما أخ آخر من أب صحت من تسعين ، وتسمى تسعينية زيد .

الضرب الرابع : عصبه بنفسه لا يرث بفرض بحال ، وهم بقية من سميناء ، وإرث العصبه مختص بأقربهم . فيسقط من بعدَهم .

وأقرب العصبات بأنفسهم : الابن ، ثم ابنه وإن نزل ، ثم الأب ، ثم الجد وإن علا ، والأخ إلا من الأم ، وقد بينا حكم اجتماعهما ، ثم بنو الأخوة وإن نزلوا ، ثم العم إلا من الأم ، ثم بنوه كذلك ، ثم أعمام الأب ، ثم بنوهم كذلك . ثم على هذا أبداً لا يرث بنو أب أعلى من بنى أب أقرب منه ، وإن نزلت درجتهم .

وأولى ولد كل أب : أقربهم إليه . فإن استَوَوْا فن كان لأبوين فهو أولى من كان لأب حتى في أخت لأبوين ، وأخ لأب مع البنت .

وإذا لم يبق عصبه من النسب ورث المعتق ، ثم عصبته من النسب ، ثم من الولاء ، ثم أهل الرَّدِّ ، ثم ذوو الأرحام ، ثم بيت المال .

وقد روى عنه تقديم الرَّدِّ والرحم على الولاء . والعمل على الأول . وإذا انفرد العصبه أخذ المال . فإن كان معه ذو فرض بُدئ به ، وما فضل للعصبه . فإن لم يفضل شيء سقطت العصبه . كزوج ، وأم ، وإخوة لأم ، وإخوة

لأب : للزوج النصف ، وللأم السدس ، ولولد الأم الثلث . وسقط ولد الأب .
ولو كانوا ولد أبوين فكذلك ، وتسمى المشتركة والحارية .
ولو كان مكانهم أخوات لأبوين أو لأب عالت إلى عشرة ، وتسمى ذات
القروح .

وإذا كان بعض بنى العم زوجا أو أخا لأم أخذ فرضه وشارك من بقي في
تعصيبه .

ومن انقطع نسبه من الأب لكونه منفيا بلعان أو ولد زنا أو استلحقته امرأة
دون زوجها وألحقناه بها : ورثت أمه وذو القروض منهم فروضهم ، فكان عصبته
بعد ذكور ولده : عصبه أمه . اختارها المحرقى . وعنه : أن أمه عصبته فإن لم
تكن فصبتها . وعنه إن كان له ذو فرض رد عليهم . وإن لم يكن ذو فرض
بحال فصبته عصبه أمه . حكاهما القاضى .

فعلى هذه : إذا خلف أمًا وبناتًا وخالًا : فالباقي بعد سدس الأم ونصف
البنات ردًا عليهما ، وعلى الثانية : هو للأم ، وعلى الأولى : هو للخال .
ولو خلف الأم ومولاها : فالباقي بعد ثلث الأم لمولاها على الأولى ، ولها على
الثانية والثالثة . وقد تضمنت الثالثة تقديم الرد على الولاء .

وإن خلف خالا وخالة أو خلا ومولى أم : فالمال للخال رواية واحدة .
وإن مات ابن ابن ملاعنة عن أمه وجدته الملاعنة : فالباقي بعد ثلث الأم
للملاعنة ، على الثانية . وأما على الأولى والثالثة : فالكل للأم
وإذا مات ابن عتيق الملاعنة عن الملاعنة وعصبته . فقيل : المال لعصبته
على الروايات . والأصح : أنه لها على الثانية . نص عليه في رواية ابن القاسم .
وإذا أسلم مجوسى له قرابتان ، أو حاكم إلينا ورثناه بهما . وعنه بأقواهما .
وكذلك المسلم يثأر ذات محرم بشبهة فيولدها .

فإذا خلف أمه ، وهى أخته من أبيه ، وعمها : ورثت الثاثل بالأمومة ،

والنصف بكونها أختا ، والباقي للعم . فإن كان معها أخت أخرى لم ترث بالأومة
إلا السدس . إذ قد انحجبت بنفسها وبالأخرى .

ولا يورث كافر بنكاح ذات محرم ، ولا بنكاح لا يقر عليه لو أسلم .

باب أصول المسائل

والقروض وبيان العول والرد

القروض ستة : نصف ، وربع ، وثلثان ، وثلث ، وسدس .
فإذا كان في المسألة نصف وما بقي ، أو نصفان فقط : فأصلهما من اثنين وإذا
كان فيها ثلث وثلثان أو أحدهما ، فهي من ثلاثة . وإن كان فيها ربع فقط ،
أو معه نصف : فهي من أربعة ، فإن كان ثمن وحده ، أو معه نصف : فمن ثمانية
فهذه أربعة أصول لا تعول . ولنا ثلاثة أصول قد تعول .

فإذا كان مع النصف سدس أو ثلث أو ثلثان : فهي من ستة ، وتعول إلى
سبعة وثمانية وتسعة وعشرة ولا تجاوزها .

وإن كان مع الربع سدس أو ثلث أو ثلثان ، فهي من اثني عشر ،
ولا تعول إلا إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر .

وإذا كان مع الثمن سدس أو ثلثان فأصلها من أربعة وعشرين ، وتعول
إلى سبعة وعشرين لا غير ، وتسمى الخيلة لقلة عولها ، والمنبرية لقول علي رضي الله
عنه فيها على المنبر : « صار ثمنها تسعا » .

وإذا لم تستغرق القروض المال ، ولم تكن عصابة : ردَّ الفاضل على ذوى
القروض على قدرها في الصحيح عنه ، إلا على الزوج والزوجة .

فإن كان من يرد عليه واحدا فله المال كله ، وإن كان جماعة من جنس واحد
كبنات أو جدات اقتسموه كالعصابة .

وإن اختلف الجنس فهل عدد سهامهم من أصل ستة أبدا يكن أصل
مسألتهم .

فإذا كان سدسان ، كجدة وأخ لأم ، فهي من اثنين وإن كان سدس وثلاث ،
كأم وأخ لأم ، فهي من ثلاثة .

وإن كان نصف وسدس ، كأم وبنت : فهي من أربعة .

وإن كان نصف وثلاث ، كأخت وأم ، أو نصف وسدسان ، كثلث أخوات
متفرقات ، أو ثلثان وسدس ، كبنت وأم : فهي من خمسة .

فهذه أربعة أصول لا غير لأهل الرد إذا انفردوا .

فإن كان معهم أحد الزوجين فاجعل فرضه كوصية مع ميراث ، واعمل كما
قدمنا في الوصايا .

فعلى هذا : إذا كان زوج ومسألة أهل الرد من اثنين ، أو زوجة ومسألتهم
من ثلاثة : صارت المسألة من أربعة .

وإن كان زوجة ومسألتهم من اثنين : صارت من ثمانية .

وإن كان الربع لأحدهما ومسألتهم من أربعة : صارت من ستة عشر .

وإن كان للزوجة الثمن ومسألتهم من أربعة : صارت من اثنين وثلاثين .

وإن كان الثمن ومسألتهم من خمسة صارت من أربعين .

فهذه خمسة أصول لهم مع أحد الزوجين لا يتصور غيرها .

ومن انكسرت مسألته منهم صححت على ما سذكروه . وإن شئت صححت

مسألة الرد وحدها أولاً ، ثم زدت عليها لنصف الزوجية مثلها ، وللربع مثل ثلثها

وللثمن مثل سبعها ، تكن الزيادة فرض الزوجية . ثم إن كان معك كسر بسطت

الكل من مخرجه لإزالاته .

باب تصحيح المسائل ، وعمل المناسخت ، وقسمة التركات

إذا لم تنقسم سهام فريق من الورثة عليهم قسمة صحيحة فاضرب عددهم إن باين سهامهم ، أو وقفه إن واقفها بجزء من الأجزاء كالثلث والربع ونحوه في أصل المسألة وعولها إن كانت عائلة ، فما بلغ منه تصح ، ويصير لواحد ما كان لجماعتهم أو وقفه .

وإن كان الكسر على فريقين أو أكثر وتماثلت بعد اعتبار موافقتها السهام كخمس وخمس : اكتفيت بأحدهما .

وإن تناسبت بأن كان الأقل جزءا واحداً من الأكثر ، كنصفه أو عشره ، اكتفيت بأكثرها ، ثم ضربته في المسألة .

وإن تباينت ، كخمس وستة وسبعة ضربت بعضها في بعض ، ثم المبلغ في المسألة . وإن توافقت كسمة وثمانية عشر : أخذت اثنين منها ف ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر ، ثم وافقت بين المبلغ وبين الثالث ، وضربت وفق أحدهما في الآخر ، ثم في المسألة وعولها إن عالت ، فما بلغ منه تصح .

فإذا أردت القسمة فكل من له شيء من أصل المسألة يضرب في العدد الذي ضربته في المسألة ، فما بلغ فهو له ، إن كان واحداً ، وإن كان جماعة قسمته بينهم . وإذا مات بعض ورثة الميت قبل قسمة تركته وورثته يرثونه على حسب ما ورثوا الأول بعصبته لها : فاقسم إرثهم بين من بقي ، ولا تنظر إلى أول ميت . وإن لم يكن كذلك فصصح مسألة الأول ، ثم اقسم سهام الثاني منها على مسائلته ، فإن انقسمت صحت المسألتان مما صحت منه الأولى ، وإن لم تنقسم طلبت الموافقة بين سهامه ومسألته ، ثم ضربت وفق مسائلته أو جميعها إن لم توافق في المسألة الأولى ، ثم كل من له شيء من الأولى مضروب في الثانية أو وقفها ، ومن له شيء من الثانية مضروب في سهام الميت الثاني أو وقفها .

مثاله : زوجة وثلاث أخوات مفترقات ، هي من ثلاثة عشر مائة الأخت من الأبوين وخلقت مع أختها عما . فسألها من ستة ، كسهاها . للم منها سهمان ، ويصير للأخت من الأب خمسة ، وللأخت من الأم ثلاثة ، وثلاثة الزوجة محالها ، فصحت المسألتان من ثلاثة عشر .

ولو خلقت الأخت مع أختها ثلاثة أعوام لصحت مسألتها من ثمانية عشر وهي توافق سهامها بالسدس . فتضرب سدس الثمانية عشر في الأولى تكن تسعة وثلاثين . ولو خلقت مع أختها زوجا لعالت مسألتها إلى سبعة ، وهي مبنية لسهامها ، فتضرب السبعة في الثلاثة عشر تكن أحدا وتسعين ، ومنها تصح المسألتان ، والقسمة كما سبق .

فإن مات ثالث جمعت سهامه ، كما صحت منه الأولتان ، وعملت فيها كعملك في مسألة الثاني مع الأول ، وكذلك تعمل في الرابع ومن بعده .

وإذا كان الموتي بعد الأول لا يرث بعضهم بعضا من تلاد ماله فقط ، كالفرقي فاجعل مسائلهم كأعداد انكسرت عليهم سهامهم وصحح كما قدمنا .

وإذا خلف الميت تركة معلومة وأردت قسمتها على مسأله فأنسب منها نصيب كل وارث إن أمكنك ، ثم أعطه مثل تلك النسبة من التركة . وإن شئت قسمت التركة على المسألة ، وضربت الخارج بالقسمة في سهام كل وارث ، يكن المرتفع حقه . وإن شئت ضربت سهامه في التركة ، ثم قسمت المرتفع على المسألة فالخارج حقه .

وإن شئت في مسائل المناسحات قسمت التركة على المسألة الأولى ، ثم أخذت نصيب الثاني فقسمته على مسأله ، وكذلك الثالث ومن بعده . ومتى توافقت المسألة والتركة فاقسم وفق التركة على وفق المسألة .

وإذا أردت القسمة على قرارات الدينار فاجعل عدد القرارات كتركة معلومة واعمل كما ذكرنا .

ولو كانت التركة سهاماً من عقار، كربع وخمس ونحوه، فإن شئت أن تجمعها من قراريط الدينار وتقسّمها كما قلنا. وإن شئت طلبت الموافقة بينها وبين المسألة ثم ضربت المسألة أو وقفها في مخرج سهام العقار. ثم كل من له شيء من المسألة تضربه في السهام الموروثة من العقار أو وقفها. ومن له شيء من تركّة الميت تضربه في مسألته أو وقفها.

باب ميراث ذوى الأرحام

وهم أولى من بيت المال إلا إذا لم نقل بالرد، وهم كل نسب ليس بذي فرض ولا تعصيب، ويورثون بالتزويل، فينزل ولد بنات الصلب، وولد بنات الإبن، وولد الأخوات: كأمهاتهم. وبنات الأخوة للأم وبنات الأعمام من الأبوين أو الأب، وبنات بنينهم وولد الإخوة كأبائهم، وأبو الأم والخال والخالدة كالأم، وأبو أم الأم وأخوها وأختها. وأبو أم الأب وأخوها وأختها بمنزلة أم أبي الجد كإبنتها، والعم من الأم والعمات كلهن كالأب. وعنه كالعَم من الأبوين. وعنه العمة لأبوين أو لأب كالجد.

فعلَى هذه: العمة لأم والعم لأم كالجدّة أمهما. وعم الأب من الأم وعماته: هل هم كالجدّة، أو كم الأب من الأبوين، أو كأبي الجد؟ مبني على هذا الاختلاف. فهؤلاء وكل مُدَلِّ بنسب له فرض أو تعصيب ومن أدلى بهم متى انفرد أحدهم أخذ المال كله. وإن اجتمعوا جمعت كل واحد منهم في إرثه وحجبه والحجب به كأقرب وارث إليه أدلى به. سواء قرب منه أو بعد، إلا أن يسبقه إليه أو إلى وارث آخر غيره، وتجمعهما جهة الأبوة أو الأمومة أو البنوة. فإنه يسقط بالسابق.

والبنوة كلها جهة واحدة. وعنه أن كل ولد للصلب جهة. وهي الصحيحة عندى. وعنه ما يدل على أن كل وارث يدلى به جهة.

وقيل : الجهات أربع ، الثلاث المذكورة ، والأخوة ، وقيل : خمس بالعمومة
فإذا كان ثلاث بنات عمومة مفترقين فاللأل لبنت العم من الأبوين . نص عليه
وكذلك إن كان معهن بنت عمه .

ولو كان مع الجميع بنت أخ لأبوين أو لأب فاللأل لها .

ويلزم من قال : الجهات أربع ، أو خمس ، أو كل وارث جهة : أن يسقط
بنت الأخ وبنت العم للأبوين أو الأب بينت العم من الأم ، وبنت العم من
الأم وبنت العمه ، لكننا نزلناهما أباً ، وهو بعيد .

وإذا كان معك بنت بنت وبنتا بنت أخرى . فلبنت البنت حق أمها
النصف ، ولبنتى الأخرى مثله . وإذا كن ثلاث بنات إخوة مفترقين . فالسدس
لبنت الأخ من الأم ، والباقي لبنت الأخ للأبوين كآبائهن .

وإذا كانت بنت بنت بنت وابن أخ لأم فاللأل لها دونه ، تلغى السبق إلى
الوارث لاختلاف الجهة .

وإذا كان خالة أب وأم أبي أم ، فاللأل للثانية ، لأنها كالأم والأخرى
كالجدة .

وإذا كانت بنت بنت بنت وبنت بنت ابن فاللأل بينهما على أربعة ، إن
قلنا : كل ولد للصلب جهة . وإن قلنا : كلهم جهة : فاللأل للثانية لسبقها إلى
الوارث .

ولو كان معهما بنت بنت بنت أخرى فاللأل لولد بنتى الصلب على الأولى ،
ولولد الابن على الثانية .

وإذا كانت بنت بنت بنت وبنت بنت بنت أخرى وبنت بنت ابن فعلى الأولى
المال للأولين ، وعلى الثانية هو بين الأولى والثالثة على أربعة .

وإذا كان عمّ وابن خال فله الثلث ولها الثلثان . فإن كان معهما خالة أم
مسقط بها ابن الخال ، فكان لها السدس ، والباقي للعمه على المذهب .

وإن قلنا : كل وارث جهة : فلا شيء للخالة ، والقسمة كما تقدم .
وإذا كانت خالة أم وخالة أب فالمال لهما بالسوية كجديتين . فإن كان معهما أم
أبي أم أسقطتهما عند من جعل كل وارث جهة ، وعلى المذهب تسقط دونهما .
وإذا كان ابن ابن أخت لأم ، وبنت ابن ابن أخ لأب فله السدس ، ولها
الباقى . ويلزم من جعل الأخوة جهة أن يجعل المال للبنت وهو بعيد جداً ، حيث
يجعل أجنبيين أهل جهة واحدة .

وإذا أدلى جماعة بوارث واحد ولم يتفاضلوا بالسبق إليه فنصيبه بينهم على
حسب ميراثهم منه لو ورثوه إذا أدلوا إليه بأنفسهم ، سواء اختلفت منازلهم منه
كأخواته المفترقات أو إخوته المفترقين ، أو كآبيه وإخوته ، مثل أبى أم وخال
وخالة . أو تساوت منازلهم منه ، كأولاده أو إخوته غير المفترقين ، لكن يسوى بين
ذكرهم وأنثاهم . وعنه تفضيل الذكر إلا فى ولد الأم . وعنه التسوية ، إلا فى الخال
والخالة خاصة .

وإن كان إدلاؤهم إليه بواسطة ، إما متحدة ، مثل أولاد خال أو أبوى أم ،
وإما متعددة ، مثل أولاد خال وأولاد خالة : جعلت المدلين كميث ورثة الواسطة ،
ثم الواسطة كميث ورثة المدلون به . وفى تفضيل الذكر على الأنثى فيه الروايتان .
وإذا أدلى ذوو رحم بقرابتين ورث بهما .

ولا عول فى مسائل ذوى الرحم إلا فى أصل الستة ، فإنه يؤول إلى سبعة ،
كخالة وست بنات وست أخوات مفترقات .

وإذا كان معهم أحد الزوجين أعطى فرضه بلا حجب ولا عول ، وقسم
الباقى بينهم على مسألة انفرادهم . نص عليه .

وقيل : يقسم الباقى بينهم كما يقسم بين من أدلوا به . فإذا خلف زوجة وبنت
بنت وبنت أخ لأب ، فللزوجة الربع . والباقى بينهما نصفين على النصوص .
وتصح من ثمانية .

وعلى الثاني : الباقي بينهما على سبعة ، لبنت البنت أربعة ، ولبنت الأخ ثلاثة . وثصح من ثمانية وعشرين .

باب ميراث الحمل

من مات عن ورثة فيهم حمل ، فطلب القسمة من لا يسقطه : أعطى أقل ما يرث ، ووقف للحمل نصيب ذكرين ، إلا أن يكون نصيب ابنين . أكثر ففقعه ، ولا يعطى من قد يسقطه الحمل شيئاً . فإذا وضع أعطى نصيبه ، ورد الباقي إلى مستحقه . وإذا استهل المولود صارحاً أو عطس أو ارتضع أو تنفس ورث وورث . ولا يكفي مجرد الحركة والاختلاج .

وفين ظهر بعضه واستهل ثم انفصل باقية ميتاً روايتان . وإذا ولدت توأمين فاستهل أحدهما وجهل عين بالقرعة . وإذا مات الكافر عن حمل منه لم يرثه لحكمنا بإسلامه قبل وضعه . نص عليه . وكذلك إن كان من غيره فأسلت أمه قبل وضعه .

باب ميراث المفقود

من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة ، كتجارة وسياحة ومحوها ، انتظر به تمام تسعين سنة من يوم ولد . وعنه ينتظر أبداً بغير تقدير . بل يجعل ذلك إلى اجتهد الحاكم .

وقال ابن عقيل : ينتظر به تمام مائة وعشرين سنة من ولادته . وإن كان ظاهرها الملاك ، كمن فقد من بين أهله أو في مفازة مهلكة كالبحار ، أو بين الصفين في الحرب أو في لجة البحر إذا غرقت سفينته وبما قوم دون قوم ، انتظر به تمام أربع سنين فقط . وعنه تمامهن مع أربعة أشهر وعشر . ثم يحمل ماله لورثته .

وعنه ما يدل على أنه كالقسم الأول .

فإن مات له من يرثه في مدة التربص دفع إلى كل وارث اليقين ووقف الباقي
فطريقه : أن تعمل المسألة على أنه حي ، ثم على أنه ميت ، ثم تصرف
إحداها في الأخرى إن تباينت ، أو في وقفهما إن توافقتا ، أو تجزئهما بإحداها
إن تماثلتا ، أو بأكثرهما إن تناسبتا ، ويعطى الأقل لمن يرث منهما ، ولا يعطى
شيئاً لمن يسقط في إحداها . وللباقى الورثة أن يصطلحوا على مازاد من الموقوف عن
نصيب المفقود ، أو على جميعه إذا لم يكن له فيه حق بأن يكون ممن يحجب ولا يرث .
وقيل - وهو أصح عندى - تعمل المسألة على تقدير حياته فقط ولا تقف شيئاً
سوى نصيبه إن كان يرث ، وهل يؤخذ ممن معه احتمال زيادة ضمين بها ؟
يحتمل وجهين .

ومتى بان المفقود حياً أو ميتاً يوم موت موروثه عمل على ذلك .
وإن انقضت مدة تربصه ولم يتبين شيء قسم ما وقف للمفقود على ورثته
بومئذ كسائر ماله . وقيل : يرد إلى ورثة الميت الأول .
فعلى هذا : لا يجوز في مدة التربص أن يقضى منه دينه ، ولا ينفق منه على
زوجته أو بهيمته . وعلى الأول : يجوز ذلك كسائر ماله . وهو الأصح .

باب ميراث الخنثى

الخنثى : من له ذكر رجل وفرج امرأة . فإن سبق البول من ذكره فهو
رجل . وإن سبق من فرجه فهو امرأة . وإن خرج منهما اعتباراً أكثرهما .
وقيل : لا تعتبر الكثرة . فإن استويا فهو مشكل ، فإن رجى انكشاف حاله
لنصره أعطى هو ومن معه اليقين ، ووقف الباقى حتى يبلغ فتظهر منه علامات
الذكور من نبات لحيته أو الإماء من ذكره ، أو علامات النساء من الحيض ،
أو ثقل الثدي ونحوه . نص عليه . فيعمل بذلك : فإن أبس من ذلك لموته أو
بلوغه وعدم العلامات أعطى هو ومن معه ممن يختلف إرثه بذكوريته وأنوثيته

نصف ما يرثه لو كان ذكرا ، ونصف ما يرثه لو كان أنثى ، إلا أن يرث بأحدهما فقط فيعطى نصفه ، وسواء كان الخنثى ومن معه يتزاحمان من جهتين مختلفتين كولد خنثى وعم ، أو كولد خنثى أو أب ، أو كأخت لأبوين وولد أب خنثى ، أو من وجه واحد كالأولاد والإخوة المتفقين ، أو ذوى الفروض العائلة .

وطريق العمل فى القسمين : أن تعبل المسألة على أنه ذكر ثم على أنه أنثى ، ثم تضرب إحداها أو وقفها - إن توافقتا - فى الأخرى ، والمتناسب هنا نوع من المتوافق ، أو تجزئ بإحداها إن تماثلتا ، ثم تضرب ذلك فى الحالين ، ثم من له شئ من إحدى المسألتين يضرب فى الأخرى أو وقفها . وفى التماثلتين تجمع ماله منهما .

وإن شئت نسبت نصف ميراثه إلى جملة التركة ، ثم بسطت المكسور الذى يجتمع معك من مخرج يجمعها ، فنه تصح المسألة .

وفى القسم الثانى وجه ثانٍ ، وهو أن تنظر مالكل واحد منهما بدون المزاوجة للمتحدة ، ثم تجمع ذلك وتقس عليه ميراثهما .

مثال ذلك : ابن وولد خنثى . فعلى الأول تصح : من اثنى عشر بطريق الضرب ، للابن سبعة وللخنثى خمسة ، وكذلك بطريق النسبة ، بأن تقول : للخنثى فى حال النصف ، وفى حال الثلث ، فله نصفهما : الربع والسادس ، وللابن فى حال الثلثان وفى حال النصف : فله نصفهما : ثلث وربع . فابسطها لتصح بلا كسر تكن اثنى عشر كما سبق . وعلى الثانى : المال بينهما على سبعة ، لأن للابن إذا انفرد : المال . وللخنثى إذا انفرد ثلاثة أرباعه فيقسم المال عليهما ، يكن ما ذكرنا . ولو كان معهما زوجة أو أم قسمت الباقى بعد فرضها على اثنى عشر على الأول ، وعلى سبعة على الثانى .

ولو كان زوج وأخت لأبوين وولد أب خنثى فلاخت فى حال نصف المال . وفى حال ثلاثة أسباعه ، فتعطى نصفهما ، وهو بعد البسط ثلاثة عشر من أصل

ثمانية وعشرين . وللزوج كذلك ، وللخنثى سُبُعُ المال في حالٍ لاغير . فيعطى نصفه ، وهو سهمان من الأصل المذكور .

وعلى الثاني : يقسم المال على نصف ونصف ونصف سدس فتصح من ثلاثة عشر ، للخنثى سهم ولكل واحد من الآخرين ستة .

ولو كان زوجٌ وأمٌّ وإخوةٌ لأمٍّ وولدٌ أبٍ خنثى . فعلى الاول نقول : ليس للخنثى إلا نصف عائل وهو الثلث ، فيعطى نصفه وهو سدس المال ، وللباقيين المال في حالٍ ، والثلثان في حالٍ ، فيعطون نصفهما : خمسة أسداس المال على ستة فتصح من ستة وثلثين ، وكذلك تصح بطريق الضرب .

وعلى الثاني نقول : للخنثى ربع المال ، وللباقيين نصفٌ وسدسٌ وثلثٌ فيقسم المال عليهما . فتصح من خمسة عشر .

وإذا كان معك خنثيان أو أكثر ، نزلتهم بعدد أحوالهم . فللخنثيين أربعة أحوال ، وللثلاثة ثمانية ، وللأربعة ستة عشر ، وعلى هذا أبداً ، كلما زاد واحداً تضاعف عدد أحوالهم .

وقيل : ينزلون حالين لاغير ذكوراً وإناثاً .

فإن تزاحوا هم وغيرهم من وجه واحد ففيها وجه ثالث ، وهو قسمة حقهم بينهم على أنصباؤهم منفردين . مثاله : ابن وولدان خنثيان .

فعلى الأحوال : هي من مائتين وأربعين . للابن ثمانية وتسعون ، ولكل خنثى أحد وسبعون .

وعلى الحالين : هي من أربعة وعشرين ، للابن عشرة ، ولكل خنثى سبعة

وعلى الثالث : هي من عشرة ، للابن أربعة ، ولكل خنثى ثلاثة .

فإن أردت العمل لتعطى اليقين قبل الإيأس من انكشاف حالهم نزلتهم بجميع أحوالهم قولاً واحداً ، وكذلك إن أردت ذلك في المفقودين فصاعداً .

باب ميراث الغرقى والمهدى

إذا مات متوارثان معاً ، وعلم الورثة ذلك لم يتوارثوا . وإن جهلوا كيف ماتا ، أو تحققوا السابق وجهلوا عينه : ورث كل واحد منهما من صاحبه من تلاد ماله دون ما ورثه عن الميت معه . فيقدر أحدهما مات أولاً ، ويورث الآخر من تركته ثم يقسم إرثه منها على ورثته الأحياء ، ثم يصنع بالآخر وتركته كذلك . فلو مات كذلك أخوان أحدهما عتيق زيد والآخر عتيق عمرو : صار مال كل واحد منهما لمعتق الآخر . ولو علموا السابق ثم نسوه فالحكم كما لو جهلوه أولاً . وقال القاضي في خلافه : لا يمتنع أن نقول هنا بالقرعة . وإن ادعى ورثة كل ميت سبق الآخر ولائنه ، أو تعارضت بذلك البينة تحالف ورثتهما لإسقاط الدعوى ولم يتوارثا . نص عليه في امرأة وابنها ماتا ، فقبل زوجها : ماتت فورثاها ثم مات ابنه فورثته . وقال أخوها : مات ابنها فورثته ، ثم ماتت فورثاها ، حلف كل واحد منهما لإبطال دعوى صاحبه ، وكانت تركته الابن لأبيه ، وتركته المرأة لأخيها وزوجها نصفين .

وقال ابن أبي موسى : يعين السابق بالقرعة .

وقال أبو الخطاب وغيره : يتوارثان كما لو جهل الورثة حالهما .

وخرجوا على المنصوص امتناع الإرث مع الجهل . والصحيح : التفرقة ، كما اختاره الخرقى .

ولو عين الورثة وقت موت أحدهما وشكوا : هل مات الآخر قبله أو بعده ؟ ورث من شك في وقت موته من الآخر ، إذ الأصل بقاؤه . وقيل : لا توارث بينهما بحال ، وهو متمنذر .

باب ميراث المطلقة

من أبان زوجته في غير مرض الموت الخوف قطع التوارث بينهما . فأما طلاقه الرجعي فلا يقطعه ما لم تنقض عدتها .

وإن أبانها في مرض موته الخوف متبهما بقصد حرمانها ، كمن طلقها الثلاث ابتداء أو طلاقه بعوض من أجنبي ، أو علق الثلاث على فعل لا بد لها منه كصلاة الفرض وكلام أبيها ففعلته ، أو وطئ حاته ، أو قال للذمية : إذا أسلمت ، أو للأمة : إذا عتقت فأنت طالق ثلاثا ، أو علم أن سيد الأمة قال لها : أنت حرة غدا فأبانها اليوم ، أو علقه في الصحة على مرضه ، أو على فعل نفسه فعلاه في المرض ، أو على تركه كقوله : لا تزوجن عليك فلم يفعل حتى مات ، أو وكل في صحته من يطلق متى شاء : فطلق في مرضه ورثته ما دامت في العدة ، رواية واحدة ولم يرثها . فإن انقضت العدة أو كان الطلاق قبل الدخول لم يرثه ، وعنه ترثه ما لم تزوج .

فعلى هذا : إن تزوج أربعاً سواها ثم مات فيراث الزوجية بين الخمس . وعنه - وهو الأصح - أن ربه المبتوتة وثلاثة أرباعه للأربع إن تزوجهن في عقد ، وإلا فللثلاث السوابق للعقد .

ولو كان مكان المبتوتة أربع : ففرض الزوجية لثمان على الأول ، والمطلقات فقط على الثاني . فإن مات إحدى المطلقات أو تزوجت فقسطها للموجودات إن تزوجهن في عقد ، وإلا قدمت السابقة إلى أن يكمل بالمطلقات أربع .

وكذلك حكم من تزوج أربعاً بعد أربع وقال : أخبرتنى بانقضاء عدتهن فكذبته ومكناه من التزوج ، أو من لم يتهم في المبتوتة لقصد الحرمان كمریض طلقها بائناً بسؤالها أو ابتداء فارتدت ثم عادت فأسلمت ، أو علقه بفعل لها منه بد فعلته ، أو أبان منجزاً من لا ترث كالذمية والأمة ، فعتقت وأسلمت ، أو علقه

بمجيء الغد فتمتقت وأسلمت قبله ، أو علقه في الصحة على شرط ليس من صنعه ولا صنعها أو من صنعها ولها منه بد ، فوطئ في المرض ، أو وطئ المريض المجنون أم زوجته . فهو كطلاق الصحيح . وعنه كالمريض المتهم . ولو علقه في الصحة على فعل لها لا بد لها منه ففعلته في المرض ، أو قذفها في الصحة وبانت منه باللعان في المرض . ففيه روايتان .

أصحهما : أنه كابتداء الإبانة في المرض .

وإذا فعلت المريضة ما يقطع نكاحها لم ينقطع إرث زوجها في العدة . وفيها بعدها وجهان . إلا إذا لم يتهم به ، كفسخ المعلقة تحت عبد ، فينقطع على الأصح كإبانة للسلم للكافرة .

ومن أكرهه زوجة أبيه أو جده المريض ، وهو له وارث ، على ما يفسخ نكاحها لم يقطع إرثها ، إلا أن يكون له امرأة ترث سواها ، وسواء تم إرثه أو انقطع لتجدد قتل أو حجب ونحوه . وإن طأعته لم ترث على الأصح .

ومن مات عن زوجات نكاح بعضهن فاسد ، أو منقطع قطعاً يمنع الإرث ولم تعلم عينها أخرج الوارثان بالقرعة .

ومن ادعت عليه زوجته طلاقاً يقطع الإرث فجدد لم ترثه إن مات إذا كانت مقيمة على قولها .

باب موانع الإرث

من قتل ذوق واختلاف دين

القاتل عمداً أو خطأ بمباشرة أو سبب لا يرث من قتله قتيلاً مضموناً بقود أو دية أو كفارة .

فأما مالا يضمنه كالقتل قوداً أو حداً أو دفعا عن النفس أو قتل العادل الباغي أو الباغي العادل على الأصح فلا يضمنه الإرث . وعنه يمنع الباغي دون غيره . وعنه يمنع فلا يرث قاتل بحال .

ولا يرث مسلم كافراً ولا كافر مسلماً إلا بالولاء . وعنه لا يتوارثان به أيضاً .
فإن أسلم الكافر قبل القسمة لميراث المسلم ورث منه ، وعنه لا يرث كالرقيق يعتق
قبل القسمة .

ويرث الكفار بعضهم بعضاً ، وإن اختلفت مللهم . وعنه أن اليهود ملة
والنصرانية ملة . وسائر الكفر ملة . وأن كل ملة لا ترث الأخرى .
ويتوارث الذمي والمستأمن ، والمستأمن والحربي ، وكذلك الذمي والحربي ،
نص عليه . وقال أكثر أصحابنا : لا يتوارثان .

والمرتد لا يرث أحداً ، إلا أن يسلم قبل قسمة الميراث : ففيه الروايتان . فإن
مات أو قتل على رده فله فيء . وعنه لورثته من المسلمين . وعنه لورثته من أهل
دينه الذي اختاره .

والرقيق لا يرث ، وإن قلنا : يملك ، بل ماله لسيده . ولا يرث أحداً بحال .
وقيل في المكاتب خاصة يموت له عتيق ثم يؤدي فيعتق : إنه يأخذ إرثه بالولاء
والمعتق بعضه يرث عنه ما ملكه بجزء حرته ، ويرث ويحجب بقدر
ما فيه منها .

فإذا كانت بنت نصفها حرم مع أم وعم أخذت بنصف الحرية نصف النصف
وحجبت به الأم عن نصف السدس ، فيبقى لها الربع ويبقى للعم سهران من أربعة
فإن كان مكانها ابن فقيل : له نصف المال ، وقيل : نصف الباقي بعد ربع
الأم وهو اختيار أبي بكر . وفيه بعد . وقيل : ينظر ما تستحقه بكمال الحرية مع
ذی القرض ، وهو هنا خسة أسداس المال ، فتعطى نصفه . وهو الأصح .

وكذلك الخلاف في كل عصة نصفه حرم مع فروض ينقص به ، فإن لم ينقص
به ، كجدة وعم مع ابن نصفه حر . فعلى الأول : له نصف المال . وعلى الآخرين :
له نصف الباقي بعد القرض ، وهو أصح .

ولو كان معه فرض تسقطا حرته كابن نصفه حر وأخت وعم ، فله النصف ولها نصف الباقي فرضا بلا خلاف ، والباقي للعصبة .

ولو كان معه عصبة مثله ، كابنين نصف أحدهما حر ، فالمال بينهما أرباعا . بأن نقول له : لك بالحرية النصف ، فينصفها نصفه ، ونقول للحر : أخوك يحجبك بالحرية عن النصف ، فينصفها عن نصفه . فيبقى لك ثلاثة أرباع .

وقيل : المال بينهما أثلاثا ، جمعا للحرية فيهما ، وقسمة لإرثهما على طريق العول : فإن كان نصفهما حر فلهما ثلاثة أرباع المال بالسوية تنزيلا لهما وخطابا بأحوالهما من حرية ورق محتملين ومفتقرين .

وقيل : ينزلان محتملين في الحرية والرق لا غير . فيكون لهما بحريتهما المال ، وينصفها نصفه ، والباقي للعصبة . وقيل : المال كله لهما . جمعا للحرية فيهما بمنزلة ابن .

ولو كان ابن وبنت نصفهما حر وعم ، فلهما على ثلاثة : خمسة أثمان المال على الأول ، ونصفه على الثاني ، وثلاثة أرباعه على الثالث . ولو كان معهما آخر فلهما السدس على الوجوه كلها ، وللأبن على الأول : خمسة وعشرون من أصل اثنين وسبعين ، وللبنت أربعة عشر . وعلى الثاني : هل لهما على ثلاثة نصف المال ، أو نصف الباقي بعد السدس ؟ على وجهين . وعلى الثالث : هل لهما على ثلاثة : ثلاثة أرباع المال ، أو ثلاثة أرباع الباقي بعد السدس ؟ على الوجهين .

ولو كان ابن وابن ابن نصفهما حر فللأبن النصف ، ولأبن الابن على الأول الربع ، وعلى الثالث النصف . واختاره أبو بكر . ولا شيء له على الأوسط .

ولو كان ابن حر وابن نصفه حر وابن ثلثه حر ، فعلى الأول : هي من ستة وثلاثين ، للمكمل ثلاثة وعشرون ، وللنصف ثمانية ، وللآخر خمسة . وعلى الثاني نقول لهم ثلث المال بينهم بالسوية ، وسدسه للمكمل والنصف ، والباقي للمكمل .

فيجتمع له خمسة وعشرون، وللنصف سبعة، والآخر أربعة، وعلى الثالث: المال بينهم على أحد عشر.

وإذا كان عم وبنتان نصف إحداهما حر. فعلى الأول: للحر ربع وسدس، وللأخرى سدس. وعلى الثاني: لهما ثلاثة أرباع الثلثين - وهو النصف - بينهما على ثلاثة. وقيل: على أربعة. وعلى الثالث: يقسم النصف ونصف السدس بينهما أثلاثا.

ولو كان نصفهما حرا فلهما بالسوية على الأول خمسة أثمان ثلثي المال. وعلى الثاني ثلثه، وهو نصف الثلثين. وعلى الثالث: نصفه والباقي للعصبة.

وإذا كانت بنت وبنت ابن نصفهما حر وعم، فلبنت الربع ولبنت الابن على الأحوال السدس، وعلى الحالين نصف السدس، وعلى الجمع الربع، والباقي للعم. وإذا كان أم وحنة نصفهما حر فللأم السدس، وللحنة على الأول ربع السدس، وعلى الثالث نصف السدس. ولا شيء لهما على الأوسط.

ولو كانت الجدة حرة لأخذت نصف السدس وجها واحدا.

وإذا كان مع أم أخوان بأحدهما رق: فلهما الثلث كاملا. اختساره القاضي وابن عقيل.

وقال أبو الخطاب: ينقصها منه بقدر ما فيه من الحرية. فيحجبها بنصف حريته عن نصف السدس، وثلثها عن ثلثه، وربعها عن ربه. والأول أصح ويرد على المعتق بعهه إذا كان ذا فرض. وكذلك إن كان عصبه ولم يصبه من التركة بقدر حريته من نفسه. لكن أيهما استكمل بالرد أزيد من قدر حريته من نفسه منع الزيادة وردت على غيره إن أمكن. وإلا فهي لبيت المال.

فإذا كانت بنت نصفها حر، فلهما نصف التركة بالقرض والرد. وإن كان مكانها ابن فله نصف التركة بالعصوبة. والباقي في المسألتين لبيت المال. ولو كان إيمان نصفهما حر، وقلنا: لهما نصف التركة أو ثلاثة أرباعها مع عصبه سواهما، فالباقي لهما بالرد إذا لم يكن عصبه.

وإذا كانت بنت وجدة نصفهما حر ، فالتركة لهما نصفين بالفرض والرد .
لا يردهما على قدر فرضهما ، لثلاث يأخذ من نصفه حرّ فوق نصف التركة .
وإن كان ثلاثة أرباعهما حرّاً فالتركة بينهما أرباعاً على قدر فرضيهما لفقد
الزيادة الممتعة .

وإن كان ثلثهما حراً فلهما ثلثا التركة بالسوية ، والباقي لبنت المال .
ولو كان أم حرة وابن نصفه حر ، فالتركة بينهما إذا لم يكن عصبة بالسوية
على الوجوه الثلاثة مع العصبة .

وقال أبو بكر : يرد الباقي عليهما على قدر حقيهما فتكون التركة بينهما أرباعاً
على اختياره . وعلى أول وجه أثلاثاً . وعلى ثالث وجه أثماناً .
وقياس قوله هذا : أن يرد على المقتق بمضه على قدر حقه مطلقاً ، وإن جاوز
قدر حريته . وأن من فيه شيء من حرية يكفل له المال إذا انفرد . والأول أصح

باب الولاء

كل من أعتق رقيقاً بعوض ، أو في واجب ، من نذر أو زكاة ، أو كفارة
أو تبرعاً ، سائبة - بأن يقول له : لاولاء لي عليك - أو غير سائبة ، أو عتق عليه
برحم أو استيلاء ، أو كتابة أو تدبير ، أو وصية بعتقه : فله عليه الولاء ، وإن
اختلف دينهما ، وعلى أولاده من سرية أو زوجة عتيقه ، وعلى معتقيه ومعتقى
أولاده الموصوفين وأولادهم أبداً ما تناسلوا . ويرث به حيث ينسأ من قبل ، ثم
من بعده أقرب عصبته .

وعنه في المكاتب إن أدى إلى الورثة فولأوه لهم . وإن أدى إليهما فالولاء
بينهما على ذلك ، والأول أصح .

وعنه في السائبة والمعتق في الواجب لاولاء عليه ، بل ماله لبنت المال
وعنه يرد ولأوه في عتق مثله .

وهل ولاية الإعتاق للسيد ، أو الإمام ؟ على روايتين .
فإذا خلف بنته ومعتقه فالمال بينهما على الأولى . وعلى الثانية : هو للبنت
بالفرض والرد . وعلى الثالثة : نصفه للبنت ونصفه يصرف في العتق .
ومن كان أبوه حر الأصل وأمّه عتيقة ، فلا ولاء عليه . وكذلك بالعكس .
وعنه عليه الولاء لمولى أبيه .

وإن كانت أمّه عتيقة وأبوه مجهول النسب ، فلا ولاء عليه . وقيل : عليه
لمولى أمّه .

ومن أعتق عبده عن غيره بغير إذنه وقع العتق ، والولاء للمعتق ، إلا أن يعتق
عن ميت في واجب عليه ، فيقعان للميت .

ولو قال له الغير : أعتق عبدك عني ، أو أعتقه عني مجنانا ، أو أعتقه عني
وعلى ثمنه ففعل : فالعتق وولاؤه للسائل ، وإن كان عن واجب . ويجزئه عنه ،
ولا يلزمه العوض إلا حيث التزمه . وعنه يلزمه العوض إلا حيث نفاه . وعنه
العتق والولاء للمسؤول لا للسائل ، إلا حيث التزم العوض .

وإن قال : أعتق عبدك وعلى ثمنه ، أو أعتق عنك وعلى ثمنه ففعل ، فالثمن على
السائل ، والولاء والعتق للمسؤول ، وإن كان عن واجب . ويجزئ عنه . ويحتمل
أن لا يجزئ عن الواجب .

وقال القاضي في موضع : لا يجزئ عن الواجب ، ويقع العتق والولاء للسائل .
وفيه بُعد .

ومن قال له كافر : أعتق عبدك المسلم عني وعلى ثمنه ، فهل يصح ذلك ؟
على وجهين .

ولا يرث المرأة من الولاء إلا عتقاؤها وعتقاؤهم وأولادهم ومن جزؤوا ولاءه
وعتقاء ابنها إذا كانت ملاءنة على رواية قد ذكرت . وعنه في بنت المعتق خاصة
يرث . نقلها أبو طالب . واحتج بخبر ابنة حمزة .

فلو اشترى رجل وأخته أباهما بالسوية فعتق ، ثم اشترى عبدا وأعتقه ثم مات
للعق بعد الأب : ورثه الابن دون البنت على الأولى . وعلى الثانية يرثانه أثلاثا .
ولا يرث بالولاء ذو فرض إلا الأب والجد ، يرثان السدس مع الابن ، والجد مع
الإخوة حيث يفرض له معهم في النسب . نص عليه .

وقيل : لا فرض لها بحال . بل يسقطان مع الابن . ويجعل الجد كأحد
الإخوة وإن كثروا .

ولا يباع الولاء ولا يوهب ولا يورث ، وإنما يرث به أقرب عصبة السيد إليه
يوم موت عتيقه ، لا يوم موت السيد .

فإذا مات السيد عن ابنين ثم مات أحدهما عن ابن ، ثم مات العتيق : فإرثه
لابن معتقه . ولو خلف أحد الابنين ابنا والآخر تسعة ، ثم مات العتيق : فإرثه
بينهم على عددهم .

وعنه يورث الولاء كما يورث المال ، لكن يختص العصبة ، فيكون لابن
الابن المفرد نصف الإرث في المسألتين .

وإذا مات امرأة عن ابن وعصبة سواه ولها عتيق فولأؤه لابنها ، وعقله على
عصبتها . فإن انقرض بنوها فالولاء لعصبتها .

ونقل عنه جعفر بن محمد : أن الولاء لعصبة بنيتها دون عصبتها . وهو موافق
لقوله : الولاء يورث .

باب جرّ الولاء

كل من عتق عليه رقيق بمباشرة أو سبب لم ينجرّ عنه ولاؤه . فأما إن
تزوج عبد بعتيقة قوم ثم حملت منه وولدت فولأؤه أولادها لمولى أمهم . فإن عتق
الأب انجر ولاؤهم إلى معتقه . ولا يعود إلى مولى أمهم بحال . وإن عتق جدم

قبل الأب لم يجر ولاءهم بحال . وعنه يجره إلى مولاة بكل حال . ثم إن عتق
والأب حتى فعتق بعده أنجر إليه الولاء منه ، وإلا بقي له . وعنه إن عتق والأب
ميت جر الولاء . وإن عتق والأب حتى لم يجره بحال ، سواء عتق الأب بعد ،
أو مات قنًا . حكاهما الخلال . وعنه يجره إذا عتق والأب ميت . فأما إن عتق
في حياته لم يجره حتى يموت قنًا ، فيجر من حين موته ، ويكون في حياة الأب
لمولى الأم . نقلها أبو بكر في الشافى .

ولو اشترى أحد الأولاد أباه عتق عليه ، وله ولاؤه وولاء إخوته . ويبقى
ولاء نفسه لمولى أمه ولا ينجر عنه .

ولو اشترى هذا الولد عبدا فأعتقه ، ثم اشترى بالعتيق أبا معتقه فأعتقه ، ثبت
له ولاؤه وجر ولاء معتقه . فصار لكل واحد منهما ولاء الآخر .

ومثله لو أعتق الحرابي عبدا كافرا ، ثم سبي العتيق معتقه ثم أعتقه ، فلكل
واحد منهما ولاء صاحبه .

ولو سبي المسلمون العتيق فاسترق ثم أعتق فولأؤه لمعتقه الآخر . وقيل :
للأول فقط . وقيل : لهما .

فعلى الأول - وهو الأصح - لا ينجر ما كان للأول قبل الرق من ولاء ولد
أو عتيق إلى الأخير .

باب دور الولاء

إذا اشترى رجل وأخته أباهما نصفين ، فقد عتق ، وثبت ولاؤه لهما ، وجر كل
واحد منهما نصف ولاء صاحبه ، ويبقى نصفه لموالى أمه . فإن مات الأب ورثاه
بالنسب أثلاثا . فإن ماتت البنت بعده ورثها أخوها بالنسب .

فإن مات أخوها بعدها فزله لمواليه ، وهم أخته وموالى أمه . فَلَـمَوَالِىَ أمه
النصف ، والنصف الآخر لموالى الأخت ، وهم أخوها وموالى أمها . فَلَـمَوَالِىَ أمها

نصف ذلك وهو الربع . يبقى الربع وهو الجزء الدائر . لأنه خرج من تركة الأخ وعاد إليه ، فقيل : هو لمواليهما ، لموالى أمه الثلثان ، ولموالى أمها الثلث .

باب الإقرار بمشارك في الإرث

إذا أقر الورثة كلهم وهم جماعة أو واحد بوارث للميت يشاركونهم أو يسقطهم فصدقهم ، أو كان صغيرا أو مجنونا ، ثبت نسبه وإرثه . وإن أقر بمض الورثة لم يثبت نسبه إلا أن يشهد عدلان منهم أو من غيرهم أنه ابنه مثلا ، أو أنه ولد على فراشه ، أو أنه أقر به . ويلزم المقر إذا لم يثبت نسبه أن يدفع إليه ما في يده إن كان يحجبه ، وإلا فما فضل عن إرثه . فإن لم يفضل شيء لم يلزمه له شيء .

فإذا خلف ابني ابن فآقر أحدهما بأخ فله ثلث ما في يده . وإن أقر بأخت فلها خمس ما في يده . وإن أقر بابن للميت فله كل ما في يده . ولو خلف أخا من أب وأخا من أم فآقر الأخ للأب وحده بأخ من أبوين أخذ ما في يده

وقال أبو الخطاب : يأخذ نصفه ، وهو سهو .

وإن أقر به الأخ من الأم وحده فلا شيء له .

وطريقة العمل في الباب كله : أن تضرب مسألة الإقرار في مسألة الإنكار ، وتراعى الموافقة ، ثم تعطى المنكر سهمه من مسألة الإنكار في مسألة الإقرار ، وتعطى المقر سهمه من مسألة الإقرار في مسألة الإنكار ، وما فضل فهو للمقر به .

ولو خلف اثنين فآقر أحدهما بأخوين وصدقه أخوه في أحدهما ثبت نسبه .

فصاروا ثلاثة : للمقر ربع المال ، وللمنكر ثلثه ، وللمتفق عليه كذلك إن جحد

الرابع . وإلا فله الربع والباقي للمجهود . وتصح من اثني عشر .

وعند أبي الخطاب : إذا صدق المتفق عليه بالمجهود لم يأخذ من المنكر إلا ربع

ما في يده ، حيث كذبه فيما زاد عليه ، فتبقى الزيادة في يده . وتصح من ثمانية :

للعنكر ثلاثة ، وللمجود سهم ، ولكل واحد من الآخرين سهمان .
وإن خلف ابنا فأقر بأخوين بكلام متصل ثبت نسبهما إن اتفقا أو اختلفا
فكانا توأمين . وإلا فوجهان .

وإن أقر بأحدهما ثم بالآخر ، وكذب الأول بالثاني ثبت نسب الأول دون
الثاني ، وأخذ الأول نصف مافي يد المقر والثاني ثلث ما بقي في يده . وإن كذب
الثاني بالأول ، وهو مصدق به ، ثبت نسب الثلاثة . ولما بينهم ، وقيل : يسقط
نسب الأول . ويأخذ الثاني ثلثي مافي يده . وثبت مافي يد المقر .
ومن أقر بزوجة لمورثه لزمه من إرثها بقدر حقه .

ومن أقر في مسألة عول بمن يزيل العول ، كزوج وأختين أقرت إحداها
بأنه ضربت مسألة الإقرار في مسألة الإنكار يكن ستة وخسين . فتعمل كما
ذكرنا ، للزوج أربعة وعشرون ، وللعنكرة ستة عشر ، ويبد المقر مثلها ، لها بإقرارها
سبعة يبقى سبعة ، فتعطى للأخ . فإن صدقها الزوج فهو يدعى أربعة ، والأخ
يدعى أربعة عشر ، فاقسم التسعة الفاضلة على سهامها الثمانية عشر اتساعا :
للزوج سهمان ، وللأخ سبعة .

فإن كان زوج وأم وأخت فأقرت الأخت بأنح فاضرب وفق مسألة الإقرار
في مسألة الإنكار تكن اثنين وسبعين ، للأم ثمانية عشر ، وللزوج مع إنكاره
سبعة وعشرون . ويبد الأخت مثلها لها بإقرارها ثمانية . يبقى بيدها تسعة عشر ،
للأخ منها ستة عشر . يبقى ثلاثة لا يدعيها أحد . فقيل : تقر بيد المقر . وقيل :
تجعل لبيت المال . وقيل : تقسم بين المقر والزوج بالسوية .

فإن صدق الزوج المقر فهو يدعى سبعة ، والأخ يدعى ستة عشر . مجموعهما
خمس وعشرون . فاقسم عليهما التسعة عشر بأن تضرب خمسة وعشرين في أصل
المسألة ، ثم كل من له شيء منها يضرب في خمسة وعشرين . ومن له شيء من
خمس وعشرين يضرب في تسعة عشر .

ومن قال لرجل : مات أبى وأنت أخى . فقال : بل هو أبى ، ولست بأخى
لم يقبل إنكاره . وإن قال : مات أبوك وأنا أخوك ، فقال : لست أخى ، فالسال
للمقربه . وإن قال : ماتت زوجتى وأنت أخوها ، فقال : لست بزوجها : فهل
يقبل إنكاره ؟ على وجهين .

آخر الجزء الأول . ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الثانى ، وأوله « كتاب
العقيق » وكان تمام طبعه بمطبعة السنة المحمدية فى شهر شوال سنة ١٣٦٩ هجرية
على صاحبها الصلاة والسلام .

فهرس

الجزء الأول من كتاب المحرر

٣٤ فصل فيمن ترك الصلاة تهاوناً	١ خطبة الكتاب
٣٦ باب الأذان	٢ كتاب الطهارة
٤١ » ستر العورة	٤ باب تطهير موارد الأنجاس
٤٢ فصل ستر العورة شرط	٧ » الآنية
٤٥ فرع لو طول بدنية وشبهها فصلي	٨ » الاستطابة والحدث
٤٧ باب اجتناب النجاسات وحكم البقعة	١٠ » السواك وأعواده
٤٧ فرع لو غصب مسجداً فهل يضمه بذلك ؟	١١ » صفة الوضوء
٤٨ فرع هل تصح صلاة من غصب نفسه	١٢ » المسح على الخفين وغيرها
٤٩ باب استقبال القبلة	١٣ » نوافض الوضوء
٥٢ » صفة الصلاة	١٧ » موجبات الغسل
٦٢ فصل حكم يديه بعد الرفع من الركوع	٢٠ » الأغسال المستحبة
٦٢ » ظاهر كلامه أنه لا يرفع يديه للسجود	٢٠ » صفة الغسل
٧٠ فصل الإعادة على المأموم لجهله	٢١ » التيمم
قراءة إمامه	٢٤ » الحيض
٧٧ باب ما يكره للصلي وما لا يكره	٢٦ » حكم المستحاضة
٧٩ » سجود التلاوة	٢٧ » النفاس
٨١ » » السهو	٢٨ كتاب الصلاة
	٢٨ باب المواقيت
	٣٢ فصل المذهب أن الصلاة لا تجب على صبي

١٩٣	باب الصلاة على الميت	٨٦	باب صلاة التطوع
٢٠١	» حمل الجنازة والدفن	٩١	» » الجماعة
٢١٤	كتاب الزكاة	١٠٣	» الإمامة
٢١٤	باب صدقة المواشي	١١٠	» موقف الإمام والمأموم
٢١٦	» حكم الخلط	١١٤	فصل تسوية الصفوف أسر
٢١٧	» زكاة الذهب والفضة		مطلوب للشارع
٢١٨	» » التجارة	١١٥	فصل والتسوية في الصف بمحاذاة
٢١٨	» ما يقتضيه الحول وحكم		المنالك
	الدين وغيره	١١٦	فصل فإن لم يجد فرجة في الصف
٢٢٠	» زكاة الزروع والثمار	١١٧	» » خرج معه وإلا تركه
٢٢٢	» » المعدن	١١٧	» إذا وقف الصبي في الصف
٢٢٢	» حكم الركاز		الأول
٢٢٢	» مصارف الزكاة	١٢٤	باب صلاة للمريض
٢٢٤	» إخراج الزكاة	١٢٩	» » المسافر
٢٢٦	» زكاة الفطر	١٣٤	» الجمع بين الصلاتين
٢٢٧	كتاب الصيام	١٣٧	» صلاة الخوف
٢٢٩	باب ما يفسد الصوم	١٣٩	» اللباس والتحلل
٢٣٠	» صوم القضاء والتطوع	١٤٢	» صلاة الجمعة
٢٣٢	» الاعتكاف	١٦١	» » العيدين
٢٣٣	كتاب المناسك	١٧١	» » الكسوف
٢٣٤	باب المواقيت	١٧٥	» » الاستسقاء
٢٣٥	» أقسام النسك	١٨١	كتاب الجنائز
٢٣٦	» صفة الإحرام	١٩١	باب الكفن